



مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث

محور : التاريخ

مختبر : التراث : دراسة وصيانة وإنقاذ

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في موضوع :

الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنقاذ والاستحواذ

الأستاذ المشرف: الدكتور عبد الله العماري

إعداد الطالب الباحث: محمد المرتضي

تاريخ المناقشة: 24 يونيو 2019

لجنة المناقشة:

الدكتور الحاج موسى عوني رئيسا

الدكتور محمد العمراني عضوا

الدكتور سعيد بنحمادة عضوا

الدكتور محمد البركة عضوا

الدكتور عبد الله العماري مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي هَدانا لِهَذَا
وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدانا اللَّهُ ^ص

سورة الأعراف، الآية: 43.

إهداء

• إلى والدي العزيزين أطال الله عمرهما

• إلى أسرتي الصغيرة التي تحملت انشغالي عنهما بصبر

وجد؛ زوجي وعمينا الجنان تسنيم وسلسبيل

• وإلى كل أساتذتي وأصدقائي

أهدي هذا العمل.

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل فضيلة الدكتور عبد الله العماري، فقد أعطاني من وقته ومن توجيهاته ما لا يحتويه شكر أو يحيط به عرفان بالجميل، وهذا جزء ضئيل من جميل يطوق به عنقي، فجزاه الله عن العلم وعني خير الجزاء،

كما أشكر كل من أسدى إلي معروفا عند إنجاز هذا العمل. فلائحة الأسماء طويلة وأخص بالذكر منهم مدير مختبر "التراث: دراسة وصيانة وإنقاذ" فضيلة الدكتور الحاج موسى عوني الذي أشرف على بحثي في سلك الماجستير، وكانت توجيهاته نبراسا أضاء لي طريق البحث فيما بعد، فجزاه الله عني أحسن الجزاء، والشكر موصول إلى جميع أساتذتي الأجلاء، أعضاء المختبر، والأستاذ مولاي الحسن بن ابراهيم، والدكتور مصطفى بنسباع، والدكتور سعيد بنحمادة الذي أمدني بما كنت احتاجه من مكتبته القيّمة، ولم يخل عليّ يوما بتوجيهاته النيرة.

محمد بن عبد الرحمن المرتضي

لائحة المختصرات

ت = توفي.

ج = جزء.

د.ت = دون تاريخ.

س = سنة.

ص = صفحة.

صص = من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا.

ط = طبعة.

ع = عدد.

م = ميلادية.

مج = مجلد.

م س = مصدر أو مرجع سابق.

هـ = هجرية.

[] = إضافة حرف أو كلمة أو توطين زمني ليستقيم المعنى.

(...) = حذف عبارة من النص والتركيز على ما يخدم البحث.

Op. cit = Opus citatum «ouvrage cité».

P = page.

T = tome.

Vol = volume.

مقدمة:

معلوم أن الأندلس كانت خاضعة للحكم السياسي الإسلامي ومرتبطة بتاريخ المغرب الوسيط، والأندلس كما ذكر الشريف الإدريسي في نزهته جزيرة «مقسومة من وسطها في الطول بجبل طويل يُسمى الشارات وفي جنوب هذا الجبل تأتي مدينة طليطلة. ومدينة طليطلة مركز لجميع الأندلس... وما خلف الجبل المسمى بالشارات في جهة الجنوب يُسمى اشبانية، وما خلف الجبل في جهة الشمال يُسمى قشتالة»⁽¹⁾، هذا على المستوى الجغرافي. أما على المستوى الذهني، فقد أشار أحد كتّاب الأندلس زمن المرابطين، وهو عبد الرحمن بن أسباط إلى أنها «جزيرة مقطوعة في البحر يعمر المسلمون منها الثمن»⁽²⁾، ويرى من استشار يوسف بن تاشفين من المرابطين أن ما يفصلها عن المغرب إلا «ساقية ماء»⁽³⁾.

وعلى الرغم من صعوبة ضبط الحدود الشمالية - الأندلسية للدولة المغربية خلال العصر الوسيط، فالمؤكد أن ما كان يجري بالمغرب الأقصى له صдаؤه في الأندلس، وما كان يحدث بالأندلس له رد فعل في المغرب الأقصى؛ على اعتبار أن تسمية "المغرب الأقصى" أصبحت مشروعة تاريخيا ابتداء من العصر المرابطي على الأقل، حيث استعملها الإدريسي ما لا يقل عن سبع عشرة مرة⁽⁴⁾، كما أن مضمون العبارة المستخدمة لم يكن جغرافيا فحسب، وإنما كان سياسيا وعسكريا في الآن نفسه.

ومعلوم أيضا أن سقوط طليطلة سنة 478هـ / 1085م قد أعلن عن بداية تقلص دار الإسلام بشبه جزيرة الأندلس بالنسبة لذهنية المعاصرين، وتزخر المصادر التاريخية الإخبارية والدراسات التاريخية المعاصرة بتفاصيل حدث توجه المرابطين نحو الأندلس. ويبدو أن عددا منها تناولته باعتباره حدثا عاديا يندرج ضمن السيرة التاريخية للدولة المرابطية، مما يوحي بأن الموضوع نال حقه من الاهتمام والدراسة.

(1)- الإدريسي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي، من أهل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي)، *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، مج 2، ص: 536.

(2)- مؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، *الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية*، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط 1، 1979، ص: 49.

(3)- *الحلل الموشية*، م س، ص: 49.

(4)- الإدريسي، *نزهة المشتاق*، م س، مج 2، ص: 1056.

❖ دواعي الاختيار:

اختلف المؤرخون والدارسون حسب مشاربهم في الحكم على سياسة المرابطين بالأندلس انطلاقاً من حدث تدخلهم لما استنجد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين بين قائل بالإنقاذ⁽⁵⁾ وآخر بالاستحواذ⁽⁶⁾. بيد أنه في نظري لا ينبغي الاقتصار على ذلك الحدث في الحكم على سياسة الدولة المرابطية بالأندلس، لأن ما اتصل به من حيثيات وتطورات، وما ترتب عنه من نتائج على العُدوتين، يعتبر من القضايا التاريخية التي تستحق مزيد بحث وتدقيق.

وإذا كانت الإحاطة بجميع ما كُتب حول الأندلس في عصر المرابطين أمراً صعباً المنال، فالأبحاث التي تمكّنت من الاطلاع عليها، لم تتحدّث عن الأندلس في سياسة الدولة المرابطية إلا في صفحات قليلة لا تفي ببسط معالمها بالشكل المطلوب، ولم أعثر فيما اطلعت عليه على دراسة مستقلة عن الأندلس في سياسة الدولة المرابطية.

من هذا المنطلق، جاء اختياري لموضوع: "الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنقاذ والاستحواذ". و"السياسة" كما جاء في بعض معاجم اللغة العربية هي فعل

(5)- ذكرت الباحثة عصمت دندش أن دولة المرابطين «كانت دولة جهاد وإصلاح وتقويم وإنقاذ»، ويرى إبراهيم حركات أنه من المبادئ التي قامت عليها سياسة المرابطين بالأندلس «العمل على إنقاذ ما يُمكن إنقاذه من الأراضي المغتصبة، وقد تمكنوا بالفعل من إنقاذ معظم الأندلس باستثناء طليطلة التي فشل علي [بن يوسف بن تاشفين] في استردادها سنة 503هـ [1110م] كما فشل في استرداد سرقسطة سنة 512هـ [1118م]، وهكذا فقد كانت سياسة المرابطين سياسة دفاعية إنقاذية لا تهدف إلى الاغتصاب بعكس السياسة النصرانية». وذكر باحث آخر أن المرابطين قدموا «تضحيات كبيرة في سبيل إنقاذ بلد الأندلس من الخطر الإسباني في معارك الزلاقة وحسن البيط». أنظر: دندش (عصمت عبد اللطيف)، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1991، ص: 33. حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ج 1، ص: 174. السامرائي (خليل إبراهيم) وآخرون، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط 1، 2000، ص: 255.

(6)- جاء في مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين آخر ملوك بني زيري بغرناطة، أنه لما نفي إلى المغرب الأقصى، فقد ما كان بيده، «بعد أن استحوز قرور [اللمتوني] وحاشيته وعلى أكثرها (فكلّ يد وما انهبت!)». ويقول ابن خلكان: «... وتسلم سير ابن أبي بكر الجزيرة كلها واستحوذ عليها». أنظر: ابن بلقين (عبد الله)، مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (469-483هـ/ 1076-1090م) المسماة بكتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، 1955، ص: 160-161. ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت. 681هـ/ 1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978، مج 7، ص: 123. وقال أحد الباحثين في تاريخ الأتراك في حق يوسف بن تاشفين: «فتحكم بالبلاد والعباد، فلا هو تركهم يُقررون مصيرهم - يقصد ملوك الطوائف- ولا هو حماهم في كل الأوقات، إذ سقطت بلنسية بأيدي النصاري، بعد ثلاثة أعوام من بداية عهد المرابطين في الأندلس»، وفي هذا الصدد أيضاً ذكر باحث آخر أن المرابطين انقلبوا «من معينين لملوك الطوائف إلى غزاة لبلادهم، واستولوا على معاقلم». راجع: طقوش (محمد سهيل)، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1426هـ - 2005م، ص: 8. أنخيل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955، ص: 100.

السائس⁽⁷⁾. ويُقال: سَوَّسَ الرجلَ أمورَ الناسِ «وسَّاس الأمر سياسة: قام به»⁽⁸⁾. ويستعمل منظرو السياسة السلطانية لفظ "التدبير" للتعبير عن الوظيفة السياسية للحاكم⁽⁹⁾، وحسب صاحب كتاب "السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة" - المعاصر للمرابطين - فخير السلاطين يجب عليه «النظر في الأمور قبل نزولها، وتوقي المهالك قبل الوقوع بها، وتدبير الأمور على أحسن ما يكون من وجوها»⁽¹⁰⁾.

وإذا كان مفهوم "الإنقاذ" يدلّ على التخليص والتنجية⁽¹¹⁾ من العدوّ وشرّه أو من العذاب⁽¹²⁾ كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾⁽¹³⁾ أو في قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾⁽¹⁴⁾، فالاستحواذ جاء بالواو على أصله⁽¹⁵⁾، حيث «تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب؛ وهو قياس مطرد عندهم»⁽¹⁶⁾. ويُقال: استحوذ على كذا، أي غلب عليه⁽¹⁷⁾ أو تغلب على أمره⁽¹⁸⁾؛ ومنه قوله سبحانه - على لسان المنافقين - ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁹⁾، وقوله تعالى:

-
- (7)- ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، د.ت، ج 6، ص: 108.
 (8)- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل المُرسي)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2000، ج 4، ص: 153.
 (9)- راجع: الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط 1، 1989، ص: 2 (بعد مقدمة التحقيق).
 (10)- المرادي (أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي)، السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق سامي النشار، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 2009، ص: 164.
 (11)- ابن سيده، المحكم، م س، ج 6، ص: 349. الرازي (أبو بكر محمد بن عبد القادر)، مختار الصحاح، طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميّزة المداخل، مكتبة لبنان، 1986، ص: 281.
 (12)- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن والمبني لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1427هـ/ 2006م، ج 16، ص: 455.
 (13)- سورة ال عمران، الآية: 103.
 (14)- سورة يس، الآية: 43.
 (15)- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل المُرسي)، المخصص، قدّم له خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي - طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة ومفهرسة، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط 1، 1996، ج 4، ص: 50.
 (16)- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، مادة حوذ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 2، 1979، ج 2، ص: 563.
 (17)- القرطبي، الجامع، م س، ج 6، ص: 186.
 (18)- ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب المحاربي)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1422هـ/ 2001م، ج 2، ص: 126.
 (19)- سورة النساء، الآية: 141.

«اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»⁽²⁰⁾ ومعناه: «تملّكهم من كل جهة وغلب على نفوسهم»⁽²¹⁾. ويُقال أيضا: «أحوذ الشيء، أي جمعه وضمّ بعضه إلى بعض»⁽²²⁾. و«حَاذَ حَوَذَا، إذا حاط شيئا وصرّفه كيف يريد. يقال: حَاذَ العير إذا جمعها وساقها غالبا لها. فاشتقوا منه استفعل للذي يستولي بتدبير ومعالجة، ولذلك لا يقال استحواذ إلا في استيلاء العاقل لأنه يتطلب وسائل استيلاء، ومثله استولى. والسين والتاء للمبالغة في الغلب مثلها في: استجاب»⁽²³⁾.

وعليه فالسياسة كتدبير قد تكون بقصد الإنقاذ من العدو والمهالك، وهذا أمر يرتضيه كل عاقل، وقد يكون الغرض من فعل السائس التغلب والاستيلاء، وحينها يُصبح القائم بفعل الاستحواذ عدوا في نظر من ينتظر الخلاص.

والحقيقة أن اختيار موضوع "الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنقاذ والاستحواذ" لم يكن يسيرا. فقد جاء بعد محاولة لتحقيق ودراسة الجزء الثاني من مخطوط "الجواهر المختارة ممّا وقفت عليه من النوازل بجلال غمارة" لعبد العزيز بن حسن مهدي الزياتي (ت 1055هـ / 1645م)، والتي قضيت فيها معظم شهور السنة الأولى بعد التسجيل بسلك الدكتوراه، وكان القصد هو استكمال ما بدأته في بحث الإجازة حول المجتمع الغماري من خلال "نوازل الحجر" للزياتي. وبعدما بلغني أن المخطوط المذكور يعمل على تحقيقه أحد الباحثين، استشرت فضيلة الأستاذ المشرف، فأشار علي - مشكورا - بموضوع "الأندلس في سياسة الدولة المغربية خلال العصر الوسيط". وبعد إطلاع واستشارات واستخارة، اقتصررت على عصر المرابطين لاعتبارات سيأتي بيانها لاحقا.

وبما أن علاقة المرابطين بالأندلس لم تبدأ مع انتصار الزلافة سنة 479هـ / 1086م، والعملية المرابطية استمر تداولها في أسواق الأندلس حتى سنة 556هـ / 1161م أي بعد سقوط الدولة بأكثر من عقد من الزمن، فقد أثرنا عدم حصر الإطار الزمني للموضوع بين سنتين محدّتين. ومن الدوافع الذاتية التي كانت وراء اختيار الموضوع؛ الرغبة في

(20)- سورة المجادلة، الآية: 19.

(21)- ابن عطية، المحرر، م س، ج 5، ص: 281.

(22)- القرطبي، الجامع، م س، ج 20، ص: 327-328.

(23)- ابن عاشور (محمد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج 28، ص: 54.

التعرف أكثر على تاريخ الأندلس الذي لم يكن له حظ يستحق الذكر في تكويني الجامعي، ومحاولة اكتشاف سياسة الدولة المرابطية من خلال تدبير الحكام ومواقف الرعية التي يتم إغفالها في كثير من الأحيان وكذا التأثيرات المتبادلة بين العُدوتين زمن المرابطين.

❖ أهداف البحث:

يهدف موضوع البحث إلى محاولة تتبع معالم سياسة الدولة المرابطية بالأندلس، من خلال مقارنة شمولية للأحداث والوقائع والمؤسسات ما أمكن، وإبراز مواقف الأندلسيين من المرابطين وسياستهم بالأندلس سواء أكانت تلك المواقف مؤيدة أم معارضة مع محاولة تفسيرها انطلاقاً مما تجود به المصادر والدراسات وما اتضح لي من اجتهاداتي الشخصية، وكذلك الإسهام في فهم طبيعة التحولات البنيوية في علاقة المغرب بالأندلس خلال العصر الوسيط عموماً وعصر المرابطين على وجه الخصوص.

❖ إشكالية البحث:

يبدو أن العلاقة بين الأندلس والمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط كانت علاقة متينة وقوية في أغلب الأحيان لأن الأندلس كانت تابعة لأmir أو خليفة المغرب إدارياً وسياسياً، واستعان سلاطين الدولة المغربية بعدد من سياسيين الأندلس وقُضاتها... وإذا كان تتبع معالم سياسة الدولة المغربية بالأندلس خلال حكم المرابطين والموحدين والمرينيين أمراً ليس باليسير، وتناولها دفعة واحدة يُعتبر ضرباً من المغامرة، فنظن أن التركيز على عصر المرابطين أولى من الناحية التاريخية والمنهجية، خصوصاً وأن الجهاد كان الثابت الأول لدولة المرابطين في "تثبيت الإصلاح".

وبناء على ما سبق، يمكن أن نتساءل؛ لماذا توجه المرابطون نحو الأندلس؟ هل بهدف الإنقاذ أم بغرض الاستحواذ؟ وإلى أي حد يمكن الاستناد إلى طلبات الاستغاثة من الأندلسيين، واستجابات المرابطين لتلك الطلبات دون تتبع معالم سياسة الدولة المرابطية بالأندلس، وكذا مواقف الأندلسيين منها في الإجابة عن ذلك السؤال في إطار السياق العام للمغرب الإسلامي من جهة والعالم الإسلامي من جهة أخرى؟

وبما أن الحُكم السياسي المرابطي انطلق من المغرب نحو الأندلس، والتأثير الأندلسي في المغرب لا يمكن إنكاره، فما مدى حضور غرض الاحتواء والاستحواذ في التأثيرات المتبادلة بين العدوتين؟ وكيف يمكن قراءة الأحداث والنظم قراءة تجعل منها ذات أبعاد بنيوية في تاريخ المغرب والأندلس زمن المرابطين؟

ويتفرع عن الإشكالات السابقة عدة أسئلة، منها:

- لماذا توجه المرابطون نحو الأندلس، وكان اهتمامهم بها أكبر من غيرها؟
- ما أهم معالم سياسة الدولة المرابطية بالأندلس، وما الثابت والمتحول فيها؟
- ما مواقف الأندلسيين من الدولة المرابطية، ومن سياستها بالأندلس؟
- ما أهمية التأثيرات المتبادلة بين الأندلسيين والمغاربة خلال عصر المرابطين؟
- ما طبيعة التحولات البنيوية في علاقة المغرب بالأندلس زمن المرابطين؟
- وكيف يمكن قراءة الأحداث والنظم قراءة بنيوية في تاريخ المغرب الوسيط؟

❖ الدراسة البيبلوغرافية:

سعيًا وراء محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة وغيرها اعتمدنا على عدد من المصادر والمراجع. ونظرا لأهمية الدراسة المصدرية فإن مدخل هذا البحث تناول قضية توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال الاسطوغرافيا، وفي نهايته أبرزت الاستنتاجات التي توصلت إليها، فلا داعي لتكرارها هنا.

أما بخصوص المراجع التي اعتمدت عليها، فمنها كتاب "دولة الإسلام في الأندلس – عصر المرابطين والموحدين" لمحمد عبد الله عنان، وعدد من دراسات إبراهيم القادري بوتشيش، وعصمت دندش، وبعض مؤلفات عز الدين موسى، وأحمد مختار العبادي، وأحمد محمود حسن، وحسين مؤنس، وعبد الرحمن الحجي، وأحمد بن عبود، ومصطفى بنسباع وعز الدين جسوس، ومحمد البركة، وسعيد بنحمادة... وغيرهم من الباحثين الذين اهتموا بدراسة المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط أو زمن المرابطين، فضلا عن المصادر والمراجع الأخرى العربية والمترجمة والأجنبية المبيّنة في قائمة المصادر والمراجع.

ولعلّ من حسنات كتاب "دولة الإسلام في الأندلس - عصر المرابطين والموحدين" اعتماده على مخطوطات ومصادر عربية ومراجع أجنبية كثيرة، غير أن مؤلفه عبد الله عنان الذي كتب كتابه في ظل المدّ القومي العربي، خلال ستينيات القرن الماضي، عوّل على العامل القومي في تفسير الكثير من الأحداث، وكان يُسقط الحاضر الذي كان يعيش فيه على الماضي الذي كان يدرسه. ولا ندري على وجه التحديد لماذا لم يقدّم بنشر الأوراق المخطوطة التي عثر عليها خلال بحثه في خروم مكتبة جامع القرويين بفاس. وتلك الأوراق الأربعة - كما ذكر عنان- تتناول أحداث ما بين سنتي 511 و514هـ/ 1117 و 1121م، وعلى الرغم من أهميتها فهو لم يُدرجها في ملحق كتابه المذكور.

ومن الأبحاث التي استفدت منها أيضا كتاب "موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين" لعز الدين جسوس. والملاحظ أنه على الرغم من صعوبة الحصول على الوثائق التي تكشف عن موقف الرعية من السلطة المرابطية، فصاحب الدراسة استطاع أن يتجاوز الفقر المصدري بالاعتماد على نصوص مكّنته من اختراق مستواها الظاهري ليصل إلى ما تختزنه من دلالات اجتماعية ومواقف حاولت إعادة النظر في بعضها حسب ما تجود به المصادر والدراسات وما اتضح من اجتهاداتي الشخصية.

ومن الدراسات التي يبدو أنها تناولت بعض القضايا المرتبطة بإشكالية موضوع البحث، كتاب "المشروع المرابطي في الأندلس بين النجاح والإخفاق" لمؤلفه عمر أمكاسو، وللأسف فالطبعة الأولى الصادرة بمطابع أفريقيا الشرق 2016 وجدت فيها خللا كبيرا، حيث إن الفصل الثاني مكرّر والفصل الثالث غير موجود، وكنت أعتقد أن الخطأ وقع في تصفيف النسخة التي اقتنيتها، لكن بعد اتصالي بدار النشر والاطلاع على نسخ أخرى في المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء سنة 2017م، تبّين لي أن الأمر يطال جميع نسخ الطبعة المذكورة، ولم أتمكن من الاتصال بصاحب الكتاب للحصول على نسخة كاملة.

❖ منهج البحث:

انسجاما مع طبيعة الموضوع، اتبعنا في محاولة دراسة إشكاليته رؤى منهجية متعددة؛ فبعد جمع المادة من مظانها، حاولنا اعتماد منهج **المقارنة** بين الروايات المصدريّة، والمنهج **الاستقرائي** الذي يقوم على التحليل والتركيب بين الحدثي والظرفي والبنوي مع مراعاة الأنساق والسياقات وعدم الاقتصار على العامل الوحيد في **التفسير**، والانتقال أحيانا إلى **التأويل** وعدم بناء أحكام عامة على جزئيات شاردة لا تتسجم مع الرؤية الشمولية للأحداث والوقائع والمؤسسات وعدم التسليم بما قالته النصوص على اختلاف أجناسها.

وقد أكثرنا في بعض الأحيان من إيراد النصوص والنماذج من المصادر التي بين أيدينا لكي نؤكد صحة الاستنتاجات التي توصلنا إليها وعلى التفسير الذي قدمناه بشأن عدد من القضايا المثيرة للجدل بين الباحثين، ولم نغفل محاولة إعادة قراءة النصوص المصدريّة في سياقها التاريخي للوصول إلى استنتاجات علمية أكثر دقة ما أمكن، وتفسير بعض الوقائع والأحداث بما ينسجم مع سياقها العام والخاص، بعيدا عن التأويل التعسفي.

ومن الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث؛ كثرة المصادر والمراجع التي اهتمت بالأندلس والمغرب في عصر المرابطين، واكتفاء أغلبها بالسرد التاريخي دون تحليل القضايا المرتبطة بإشكاليته. كما أن التحامل الكبير على الدولة المرابطية في كثير من المصادر والمراجع، لم يُسعفني كثيرا للكشف عن طبيعة السياسة التي نهجتها بالأندلس، وأبعاد تلك السياسة.

❖ خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة ومدخل وستة فصول موزعة على ثلاثة أبواب وخاتمة. تضمّن المدخل، كما أشرنا سابقا، توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال الاسطوغرافيا (المصادر الأندلسية، والمغربية، والمشرقية) بين الإنقاذ والاستحواذ.

وتتناول **الباب الأول** محددات سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وتجلياتها، وذلك عبر فصلين اثنين؛ اعتنى الفصل الأول بأسس السياسة المرابطية بالأندلس، وتجليات الإنقاذ

فيها، من خلال ثلاثة مباحث؛ اختص المبحث الأول بقيادة الجهاد الحربي، والمبحث الثاني بمحاولة توحيد الأندلس سياسيا ومذهبيا، والمبحث الثالث بالفقهاء القضاة، دعامة الإنقاذ. وفي المباحث الثلاثة من الفصل الثاني حاولنا إبراز معالم التحول نحو الاستحواذ في سياسة المرابطين بالأندلس سواء في التعامل مع ملوك الطوائف أو في التعامل مع أهل الذمة، وكذلك السياسة الجبائية ومقولات الاستحواذ.

وتضمن **الباب الثاني** فصلين؛ الأول خُصصت مباحثه الثلاثة بالمواقف الأندلسية المؤيدة لجهود الإنقاذ، وهي: الاستجداد عند اشتداد المحن، والتهافت على الجهاد ونبذ التقاعس عنه، والإسهام في جهود الإنقاذ والإصلاح. والفصل الثاني جمع المواقف الأندلسية المعارضة لمحاولات الاستحواذ، واشتمل على ثلاثة مباحث أيضا؛ الأول ركّز على الاحتجاجات التي اندلعت بسبب اختلال السياسة الأمنية والعسكرية، والثاني اهتم بمعارضة السياسة الجبائية "المجحفة"، واعتنى الثالث بالثورة عند ضعف الحكم المرابطي.

أما **الباب الثالث**، والموسوم بـ "ملاحم من التأثيرات المتبادلة بين القوة العسكرية المنقذة والقوة الحضارية المستنقدة" فيضم خمسة مباحث موزعة على فصلين؛ اشتمل الفصل الأول على مبحثين؛ الأول حول التأثيرات السياسية والإدارية والثاني حول التأثيرات العسكرية، وتناولت مباحث الفصل الأخير التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية، وفي خاتمة هذا العمل حاولنا صياغة أهم الاستنتاجات التي وصلنا إليها.

واشتملت ملاحق البحث على فقرات من الأوراق المخطوطة التي عثر عليها عنان خلال بحثه في خروم مكتبة جامع القرويين بفاس، وجدول لولاة المرابطين بالأندلس الذين وردت أسمائهم في "مفاخر البربر" و"البيان المغرب"، فضلا عن خرائط وصور توضيحية. ونظرا لأهمية الفهارس في البحث، فقد حرصنا على وضع فهارس الآيات القرآنية، والأشعار، والأمثال، والكتب، والأعلام البشرية والجغرافية الواردة في متنه، قبل قائمة المصادر والمراجع وفهرس المحتويات.

مدخل :

توجه المرابطين نحو الأندلس
من خلال الأسطو غرافيا
بين الإنقاذ والاستحواذ

لا يستطيع الباحث في التاريخ أن يقدم صورة واقعية أو قريبة من الموضوع الذي يبحث فيه ما أمكن، إلا إذا توفرت له الوثائق التاريخية والمصادر الأولية التي تحتوي على المعلومات الكافية عن هذا الموضوع. ولاشك أن القيمة الإخبارية للمصادر ذات أهمية كبرى، وتشمل المصادر التي تناولت الأندلس خلال العصر الوسيط عموماً وعصر المرابطين على وجه الخصوص مؤلفات كثيرة ومتنوعة؛ منها المصادر التاريخية العربية العامة مثل "الكامل في التاريخ" لابن الأثير و"نهاية الأرب" للنويري، والمصادر العربية المتخصصة في تاريخ الأندلس كمؤلفات الأمير عبد الله بن بُلقين ولسان الدين بن الخطيب.

ومنها أيضاً المصادر العربية المتخصصة في تاريخ المغرب والأندلس مثل "البيان المغرب" لابن عذارى و"المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لعبد الواحد المراكشي، إضافة إلى كتب التراجم والطبقات سواء أكانت لمؤلفين أندلسيين أم غير أندلسيين، ويقتضي حسن التعامل مع هذه المصادر وغيرها تمحيص نصوصها، والمقارنة بينها قصد التمييز فيها بين الذي يبدو مزيفاً وثانوياً وبين الذي يُحتمل أن يكون موثقاً ومهماً.

وارتباطاً بإشكالية موضوع البحث، فهذا المدخل يتناول قضية توجه المرابطين نحو الأندلس في المصادر الأندلسية والمغربية والمشرقية؛ وذلك حتى يتسنى لنا فهم السمات العامة لكل نوع من المصادر السالفة الذكر من جهة، والتنبيه على ما وقع فيه بعض الباحثين عند اعتمادهم روايات دون أخرى – عن قصد أو غير قصد – في استخلاص أحكام تأثرت بطبيعة المصادر المعتمدة.

وغني عن البيان أنه يصعب جرد جميع المصادر التي تناولت القضية موضوع الدراسة، ونحسب أن ضبط المصادر الأصلية والتركيز على أهمها من شأنه أن يمكّننا من الاستغناء عن غيرها من المصادر التي أخذت عنها، ويُساعد على تجلية بعض ما يشوب الموضوع من غموض. ترى فكيف تناولت المصادر الأندلسية والمغربية والمشرقية توجه المرابطين نحو الأندلس؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن رواية مغربية خالصة؟ وما الجوانب التي ركزت عليها كل رواية على حدة؟

1- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر الأندلسية

أ- مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين (ت. بعد 486هـ / 1093م):

تعتبر مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين الموسومة بـ "التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة"⁽¹⁾ «المصدر الرئيسي لمعلوماتنا عن أحداث العشرين سنة الأخيرة من فترة ملوك الطوائف»⁽²⁾ وهو كذلك مصدر مهم لدراسة تاريخ الأندلس خلال عصر الطوائف وبداية حكم المرابطين لها، خصوصاً وأن الأمير المذكور لم يكن معاصراً فحسب، بل كان مشاركاً في عدد من الأحداث التاريخية التي أوردتها في مذكراته، ويُجمع جل المهتمين على أهمية كتابه. وقد ترك لنا الأمير المذكور رواية مختصرة لقضية توجه المرابطين نحو الأندلس، إذ لا تتجاوز صفحة ونصف صفحة ولكنها دقيقة ومفيدة.

وحسب رواية ابن بلقين فسبب استنجد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين يرجع إلى التطورات الخطيرة التي شهدتها الأندلس، بعد احتلال الفونسو السادس لطليطلة حيث يقول: «... فوق من ذلك في الأندلس رجّة عظيمة، وأشرب أهلها خوفاً وقطع رجاء من استيطانها، وجرت بين المعتمد والفونش مخالقات كثيرة، وسأله أن يتخلى له عن معاقل كان الموت عنده أولى من إعطائها، فوجست نفسه منه بالجملة، ورام كسره بطوائف المرابطين...»⁽³⁾. وبخصوص طريقة الاستنجد، يقول صاحب "التبيان": «وقد كان رسل المعتمد قبل هذا قد وردت عليه (أي على يوسف بن تاشفين) تُعلمه أن يتأهب للجهاد، وتعدّه بإخلاء الجزيرة الخضراء، وأنه لا يصل إلى سبتة إلا ويضعها في يديه»⁽⁴⁾.

-
- (1)- قام ليفي بروفنسال بنشر مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (469 - 483هـ / 1076-1090م) المسماة بكتاب "التبيان" بعد تحقيقها سنة 1955م اعتماداً على النسخة الوحيدة بجامع القرويين بفاس ثم حقق النسخة نفسها من المخطوط وقدم له وعلق عليه أمين توفيق الطيبي، وصدر ضمن سلسلة المعتمد بن عباد للتاريخ الأندلسي ومصادره سنة 1995. كما حرّره علي عمر، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط1، 2006.
- (2)- ابن بلقين (الأمير عبد الله آخر أمراء بني زيري بغرناطة، فرغ من تأليفه ما بين منتصف 487هـ / 1094م ونهاية 488هـ / 1095م)، كتاب التبيان، حقق المخطوط وقدم له وعلق عليه أمين توفيق الطيبي، منشورات عكاظ، الرباط، 1995، ص: 19. ويرى بن عبود أن الكتاب «له قيمة تاريخية بالغة» لأنه المؤلف الوحيد ضمن المذكرات التي ترجع إلى القرن 5هـ / 11م. راجع: بن عبود (أحمد)، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف (414 - 484هـ / 1023 - 1091م)، مطابع الشوبخ، تطوان، 1983، ص: 14.
- (3)- ابن بلقين (عبد الله)، مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (469-483هـ / 1076-1090م) المسماة بكتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، م س، ص: 101-102.
- (4)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، م س، ص: 102.

ومن خلال هذه الرواية يظهر أن الاستنجد تم بمبادرة من المعتمد عن طريق الرّسل الذين أوفدهم إلى ابن تاشفين، واستنادا إلى إشارة خفية وردت في هذه الرواية، فالهدف الحقيقي الذي وضعه المعتمد لمبادرته هو كسر شوكة الفونسو بالمرابطين. وعلى ضوء هذه الإشارات يمكن أن نتساءل؛ هل كان المعتمد صادقا في وعده بتسليم الجزيرة الخضراء، أم أنه كان يتحاشى أصلا دخول المرابطين إلى الأندلس، وأراد فقط تهديد الفونسو في حال إصراره على تنفيذ خطته؟

يبدو من رواية الأمير عبد الله أن الاحتمال الثاني هو الراجح، والدليل على ذلك هو توجس ملوك الطوائف من فكرة استدعاء المرابطين، واعتبار الخلاف الذي كان بين ابن بلقين وبين أخيه تميم صاحب مالقة «من سعادة أمير المسلمين»⁽⁵⁾. ولذلك عاقد ملوك الطوائف يوسف بن تاشفين على غزو الروم بمعونته، دون أن يعرض لأحدهم في بلده «ولا يقبل عليه رعيته بمن يروم الفساد عليه»⁽⁶⁾. ولعل ذلك التوجس هو ما يُفسر تماطل المعتمد بن عباد في تسليم الجزيرة الخضراء على الرغم من وعده بتسليمها، وحتى يُطمئن يوسف بن تاشفين ملوك الطوائف، فإنه لما أخذ في العودة إلى المغرب، «ولم يتربص في

(5)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 102. والمقصود يوسف بن تاشفين الذي تلقب بـ "أمير المسلمين" - حسب صاحب الحل الموشية - قبل معركة الزلاقة في نص المنشور العام الذي أذاعه على جميع الأشياخ والأعيان والكافة من أهل المغرب، يُطالبهم فيه بمخاطبته بلقب "أمير المسلمين وناصر الدين"، وذلك في منتصف محرم سنة 466هـ/ 1073م. وتقول رواية صاحب "روض القرطاس" وابن الخطيب: إن اللقب وقع عقب انتصار الزلاقة سنة 479هـ/ 1086م. واللافت للنظر أن الرسالة التي سلّمها ابن العربي المعافري للخليفة العباسي المستظهر بالله (487 - 512هـ/ 1094 - 1118م) يطلب فيها إصدار تقليد ليوسف بن تاشفين لم تلقب يوسف بـ "أمير المسلمين" بل اكتفت بـ "ناصر الدين وجامع كلمة المسلمين" كما نعتته بـ "الأمير" فقط، والرسالة الجوابية على طلب ابن العربي، والتي كانت تقليدا من الخليفة العباسي ليوسف بن تاشفين والصادرة في رجب عام 491هـ/ 1098م، لم تلقب ابن تاشفين حتى بالأمير، واكتفت بالإشارة إليه بلفظ "الولي" فقط، إلا أن رسالة وزير الخليفة العباسي محمد بن جهير إلى يوسف في الثاني عشر من رجب من السنة نفسها، نعتته في مطلعها بـ "أمير المسلمين، وناصر الدين، القائم بدعوة أمير المؤمنين". ولم يظهر اللقب على الدنانير المرابطية - التي لم تصلنا جميعها - حتى سنة 501هـ/ 1107م. راجع: الحل الموشية، م س، ص: 30. ابن أبي زرع (أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي)، الأتيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص: 149. ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1977، ج 4، ص: 350. ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي)، رحلة أبي بكر المعافري أو رسائل أبي بكر بن العربي، دراسة ونشر وتحقيق ضمن ملحق كتاب: دندش (عصمت عبد اللطيف)، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا (430- 515هـ/ 1038 - 1121م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1988، صص: 169- 217، الصفحات: 186- 190- 191- 192. حافظي علوي (حسن)، "جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود"، مجلة المناهل، س 22، ع 56، جمادى الأولى 1418هـ - شتبر 1997م، صص: 359 - 385، ص: 365.

(6)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 103.

البلاد ألا يوحش سلاطينها مما يتوقعونه من انحياش رعيتهم إليه؛ فكل من شكا إليه ذلك الوقت من رعيته، يقول له: لم نأت لهذا والسلاطين أعلم بما يصنعون في بلادهم»⁽⁷⁾.

ويُصور لنا ابن بلقين وصول المرابطين إلى الأندلس بقوله: «ولما انفصل الرسل عنه بنية التربص في إخلاء الجزيرة ثلاثين يوما، جهز عسكريا مقدما من نحو خمسمائة فارس، وأرسلهم في أثرهم، فلم تصل الرسل إلى الجزيرة آخر النهار إلا والعسكر في أثرهم قد عدّوا ونزلوا بدار الصناعة، فالتفت القوم إلى خيل قد ضربت محلّتها لم يُدر متى أقبلت، ولم يُصبح لهم إلا وطائفة أخرى بعدها، يزدون ويترادفون، حتى انكمل المعسكر كلّهُ على الجزيرة مع داود بن عائشة، وأحدقوا حواليتها يحرسونها، ونادى داود بالراضي (ابن المعتمد) وقال له «وعدتمونا بالجزيرة! ونحن [لم] نأت لأخذ بلدة ولا ضرر بسلطان! إنما أتينا للجهاد، فإما أن تخليها من هنا إلى وقت الظهر من يومنا هذا، وإلا، فالذي تقدر عليه، فاصنع»⁽⁸⁾، فلم يجد المعتمد بن عباد مناصا من أن يُرسل لابنه الراضي في إخلاء الجزيرة للمرابطيين الذين وضعوه أمام الأمر الواقع.

ومما نستنتجه من هذه الرواية أن تماطل ابن عباد في تسليم الجزيرة الخضراء ينم عن رغبته في التأكد من سلامة طوية ابن تاشفين ومن أن قصده في استجابة دعوة الاستنجاد، وكذا السرعة التي نفذ بها المرابطون عبورهم إلى الأندلس لا يُخفي وراءه رغبة في الاستحواذ أو أية أطماع أخرى. ولعل ما يؤكد توجس ملوك الطوائف من نية ابن تاشفين قبل أن يطمئنوا إلى سلامة قصده، ما جاء في رواية ابن بلقين، حيث يصف الاستعدادات التي سبقت معركة الزلاقة بقوله: «وظننا إن إقباله إلى الأندلس منة من الله عظمت لدينا خاصة من أجل القرابة، وللذي شاع من خيرهم وإقبالهم على الآخرة، وحكمهم بالحق، فنعمل أنفسنا وأحوالنا في الجهاد معه كل عام، فمن عاش منا كان عزيزا تحت ستره وحمايته ومن مات كان شهيدا. والعجب في تلك السفرة من حسن النيات، وإخلاص الضمائر، كأن القلوب إنما اجتمعت على ذلك»⁽⁹⁾.

(7)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 107.

(8)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 103.

(9)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 104.

وعليه، فمن خلال هذه الاشارات المصدريّة، يبدو أن دافع الجهاد لا يمكن نفيه، وفي المقابل لم يُخف ملوك الطوائف توجسهم من قدوم المرابطين إلى الأندلس، بمن فيهم ابن بلقين الذي كتب مذكراته في منفاه بأغمات بعد استسلامه⁽¹⁰⁾.

ب- "قلائد العقيان" لابن خاقان (ت. 529 هـ / 1134م):

يُعتبر الفتح بن خاقان من كُتّاب الأندلس الأعلام، خدم ملوك الطوائف، ثم التحق بمراكش لخدمة المرابطين، وكان قتله - فيما يبدو - بإشارة أمير المسلمين علي بن يوسف أخو إبراهيم بن يوسف بن تاشفين الذي ألف له "قلائد العقيان"⁽¹¹⁾. ولعل ما اتسم به ممّا عُرف من أجله بابن خاقان، كما قال ابن سعيد: «لاتهامه في الخلوة، وأن ذلك وما اشتهر به من الوقوع في الأعراض صدّه عن أن يكون علما من أعلام كُتّاب الدولة المرابطية»⁽¹²⁾.

ومن المآخذ على ابن خاقان أيضا طمعه، حيث إنه كان يسعى إلى الجاه والسلطان، وكسب المال. لذلك لم يلتفت إلى أبي بكر بن باجة المعروف بابن الصّائغ (ت 533هـ/ 1138م) في قلائده بالرغم من أنّه كان «أحد الأعيان وأركان العلم والبيان»⁽¹³⁾، وعندما أحسن صلته به توسّع في ترجمته في كتابه الآخر "مطمع الأنفس"⁽¹⁴⁾. وتقول بعض الروايات إنه عزم على إسقاط اسم القاضي عياض من القلائد، لأنه أقام عليه الحدّ، ولمّا بعث إليه بعد ذلك بثمانية دنائير وعمامة، انصرف عن عزمه لنصيحة بعض أصحابه⁽¹⁵⁾.

وكتاب "قلائد العقيان" في محاسن الرؤساء والقضاة والكُتّاب والأدباء والأعيان"، كما جاء في مقدمة تحقيقه، من أمهات المصادر في الأدب والتاريخ الأندلسيين، حيث اشتمل على

(10)- ابن بلقين، التّبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 8.

(11)- ابن خاقان (أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي)، قلائد العقيان في محاسن الأعيان، حققه وعلق عليه حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، 1989، ج 1، ص: 45.

(12)- ابن سعيد (أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي)، المغرب في حُلّ المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 4، 1995، ج 1، ص: 260. الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي) معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1993، ج 5، ص: 2163.

(13)- الحموي، معجم الأدباء، م س، ج 5، ص: 2164.

(14)- ابن خاقان (أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي)، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م، ص: 397.

(15)- ابن خاقان، مطمح، م س، ص: 38.

تراجع عدد من أمراء الطوائف، وأعيان العصر وفقهائه وكُتّابه، «ولم يُفسح للطَّارئ على الأندلس، أو الوافد إليها كما فعل ابن بسّام»⁽¹⁶⁾.

وفي سياق ترجمته للمعتمد على الله، أبو القاسم محمد بن عبّاد، أشار ابن خاقان إلى أن جواز أمير المسلمين يوسف بن تاشفين - رحمه الله - إلى الأندلس إنما كان «حين فَعَر العدو عليها فمأ وأرسل دموع أهلها دما، وملاً نفوسهم رُعباً، وأخذ كل سفينة غصبا ففلّ الله به غربه، وحكّم فيه طعنه وضربه... وكان للمعتمد رحمه الله فيه [يقصد يوم عَرُوبه وهو يوم الجمعة في الجاهلية كناية عن يوم الزلافة] ظهور، وغناء مشهور»⁽¹⁷⁾، وفي موضع آخر من كتابه وصف المعتمد بـ «سيمام الأعادي، وجمام الأسد العادي»⁽¹⁸⁾.

ت- "الذخيرة" لابن بسام (ت. 542هـ / 1147م):

تعد "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" من المنتخبات الأدبية والشعرية التي يمكن اعتمادها، خاصة وأن ابن بسام عاصر بعض الأحداث التي يُعالجها القسم الثاني من كتابه، وكان له اتصال مباشر ببعض الشخصيات التي ترجم لها. وعلى الرغم مما يقتضيه الاعتماد على هذا النوع من المصادر، من كثير من الحذر، فهو يُمكن من «أخذ انطباع حي حول عقلية ومزاج وقيم وسلوك الساسة الأندلسيين في تلك الفترة»⁽¹⁹⁾.

وقد حاول ابن بسام تقديم صورة عن أوضاع البلاد في ظل ملوك الطوائف، بعد ذهاب دولة ابن أبي عامر، في إحدى أرجوزاته، بقوله:

ثم تبادت هذه الطوائف	تخلفهم من ألهم خوالف
دانّت بدين الجور والعدول	إذ سُلبت عقائل العقول
فأهملوا البلاد والعباداً	وعطلوا الثغور والجهاداً ⁽²⁰⁾

(16)- ابن خاقان، قلاند العقيان، م س، ج 1، ص: 12.

(17)- قلاند، م س، ج 1، ص: 70-71.

(18)- قلاند، م س، ج 1، ص: 82.

(19)- بن عبود، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف، 1983، م س، ص: 18.

(20)- ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1997، القسم الأول- مج 1، ص: 943.

وبغض النظر عن طبيعة الأعمال السلطانية التي كُلف بها صاحب "الذخيرة" في دولة المرابطين بالأندلس⁽²¹⁾، فإنه أظهر يوسف بن تاشفين بمظهر الذي يُلبى نداء الأندلسيين، بقوله:

فإذا أراد الله نصر الديــــن استصرخ الناس ابن تاشفين
فجاءهم كالصبح في إثر غسق مستدركا لما تبقى من رمق⁽²²⁾

ث- "الحلة السيرة" لابن الأبار (ت. 658هـ/ 1260م):

يندرج كتاب "الحلة السيرة" ضمن كتب التراجم حيث اهتم الجزء الأول منه بأهل المئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، بينما يضم الجزء الثاني تراجم أهل المئات الخامسة والسادسة والسابعة ومن لم يؤثر عنهم شعر. وقد أورد ابن الأبار في ترجمة المعتمد بن عباد أن من فضائله «..استعانته على الروم بملك المغرب حينئذ – وهو يوسف بن تاشفين- وسعيه في استقدامه»⁽²³⁾. ومن الثابت أن عمر المتوكل بن الأفطس (صاحب بطليوس) كان أول من استغاث بيوسف بن تاشفين «لأن بلاده كانت تتعرض للخطر المباشر»⁽²⁴⁾.

وحسب رواية ابن الأبار فالذي عجل بمبادرة المعتمد ومن معه هو أن ابن تاشفين أخذ أهبة العبور قبل توصله باستصراخ المعتمد. يقول في هذا الصدد: «وعلم المعتمد محمد بن عباد تصميمه على نيته (يقصد تصميم يوسف بن تاشفين على العبور إلى الأندلس)، فخطب جاريه: صاحب بطليوس وصاحب غرناطة، في تحريك قاضيها إلى حضرته للاجتماع بقاضي الجماعة بقرطبة. فوصل من بطليوس قاضيها أبو اسحاق بن مَغانا، ومن غرناطة قاضيها القُلَيْعي، واجتمعا في إشبيلية بالقاضي أبي بكر بن أدهم، وانضاف إليهم الوزير أبو بكر محمد بن أبي الوليد أحمد بن عبد الله بن زيدون (وزير المعتمد). وتوجهوا

(21)- يرجح أحد الباحثين أن يكون كلف بالوزارة أو بشيء قريب منها. أنظر: علي بن محمد، ابن بسام الأندلسي وكتاب الذخيرة: دراسة في حياة الرجل وأهم جوانب الكتاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص: 63.

(22)- ابن بسام، الذخيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، 1997، م س، القسم 1- مج 1، ص: 944.

(23)- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي)، الحلة السيرة، حققه وعلق حواشيه حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1985، ج 2، ص: 54 - 55.

(24)- ابن الأبار، الحلة السيرة، تحقيق حسين مؤنس، 1985، م س، ج 2، ص: 99 (الهامش رقم 1).

جميعا إلى ابن تاشفين.. وتفاوضوا في مكان تنزله العساكر، فأشار ابن زيدون بجبل طارق، وسئل الجزيرة الخضراء فلم يُوجد سبيلا إليها، فما قُوبل بشكر ولا لوم، وأصير هو وأصحابه دون علم بالمراد... فلم يُرْعَ إلا الشروع في الإجازة، ولم يُشعر إلا الجزيرة الخضراء في مثل حلقة الخاتم من الجيوش»⁽²⁵⁾.

ومن خلال المقارنة بين ما نقله ابن الأبار وما ذكره الأمير ابن بلقين نجد تضاربا في الآراء بشأن تسليم الجزيرة الخضراء؛ ففي الوقت الذي أكد فيه هذا الأخير أن «رسل المُعتمد قبل هذا قد وردت عليه، تُعلمه أن يتأهب للجهاد، وتعدّه بإخلاء الجزيرة الخضراء»⁽²⁶⁾، ذهب ابن الأبار إلى أن تسليم الجزيرة كان موضوع تفاوض بين الطرفين، ولم يتم الحسم في ذلك.

وأيا يكن الأمر، فالاستنجد بقصد الجهاد ثابت، والتوجس من إخلاء الجزيرة المذكورة وتسليمها للمرابطين له ما يبرره حسب بعض الروايات الأندلسية.

ج- "أعمال الأعلام" لابن الخطيب (ت. 776هـ / 1375م):

يُمكن اعتبار كتاب "أعمال الأعلام" من أهم المصادر المتأخرة لتاريخ فترة ملوك الطوائف ونجدة المرابطين لأهل الأندلس لأنه اعتمد في تأريخه لها على معظم من سبقه من المؤرخين، ومنهم ابن بسام الشنتريني، وابن خاقان، ومؤرخ بلنسية محمد بن علقمة (ت 509هـ / 1115م) صاحب كتاب "البيان الواضح في المُلمّ الفادح" - الذي لم يصلنا - وهو في محنة بلنسية على يد السيد القنبيطور إلى أن استردّها المرابطون⁽²⁷⁾.

وقد قدم لنا ابن الخطيب صورة عن الأندلس قبل توجه المرابطين إليها، وما آلت إليه أحوالها بعد اقتسام أمراء الطوائف أقطارها، بقوله: «.. وجعل الله بين أولئك الأمراء ملوك الطوائف من التحاسد والتنافس والغيرة ما لم يجعله بين الضرائر المترفات، والعشائر

(25)- ابن الأبار، الحُلة السَّيراء، م س، ج 2، ص: 98 - 99.

(26)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 102.

(27)- الطيبي (أمين توفيق)، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997، ج 2، صص: 211-215.

المتغيرات، فلم تتصل لهم في الله يد، ولا نشأ على التعاضد عزم، ولا توجه إلى الاستكثار قصد»⁽²⁸⁾.

وفي سياق حديثه عن دولة المعتمد بن عباد، ذكر ابن الخطيب أن المعتمد اضطر إلى الجواز إلى المغرب «واللحاق بالأمير يوسف بن تاشفين، والاستظهار به على جهاد الطاغية، فأجابه لذلك، وخرج له عن الجزيرة الخضراء»⁽²⁹⁾. بينما في فصل «ذكر تصيير الأندلس إلى ملوك لمتونة المدّعين بالمرابطين» أشار إلى أن المعتمد استدعى ابن تاشفين إلى الجهاد بعد تملك العدو مدينتي قورية وطليلة، إلا أن جوازه إلى الأندلس لم يكن إلا بعد أن وصله تحدي ملك قشتالة.

وفي الفصل السالف الذكر نفسه يؤكد صاحب "أعمال الأعلام" أن يوسف ابن تاشفين أجاز البحر بقصد الجهاد، «واحتل الجزيرة الخضراء في شهر ربيع الأول من هذه السنة [أي سنة 479هـ / 1086م] وخاصته. ثم رحل من الجزيرة، وكتب إلى رؤساء الأندلس يحضهم على اللحاق به»⁽³⁰⁾.

وقبل الانتقال إلى رواية صاحب "الحل الموشية" يمكن أن نتساءل، على ضوء ما سبق، حول دافع جواز ابن تاشفين إلى الأندلس؛ أهو استدعاء المعتمد أم تحدي الفونسو؟ وهل خرج المعتمد من الجزيرة طوعا أم احتلها ابن تاشفين كرها؟

ح- "الحل الموشية" لمؤلف أندلسي من أهل القرن 8هـ / 14م:

يُعد كتاب "الحل الموشية" من أمهات المصادر المُعينة على البحث في تاريخ الدولة المرابطية، لأن أخباره عن المرابطين اتسمت بشيء من التفصيل. وتتجلى أهمية هذا الكتاب في إيراده لعدد من الوثائق الرسمية، وانفراده بنقل نصوص الرسائل المتبادلة بين المعتمد

(28)- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، أعمال الأعلام فيمن بويّع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2003، ج 2، ص: 221.

(29)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق سيد كسروي، م س، ج 2، ص: 156.

(30)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 389.

بن عباد ويوسف بن تاشفين⁽³¹⁾، كما تكمن أهمية النقول التي احتفظ لنا بها صاحب "الحل" في المصنفات التاريخية التي أخذ عنها، ومنها كتاب "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" لابن الصيرفي الذي «ضمّنه العُجاب إلى سنة ثلاثين وخمسمائة»⁽³²⁾، وهو من التراث المفقود إلى الآن على حدّ علمي⁽³³⁾.

وخلافا للمصادر المتأخرة عن القرن الخامس الهجري كـ "أعمال الأعلام" و"الروض المعطار"، لم يُشر صاحب "الحل" إلى عبور المعتمد بن عباد إلى يوسف بن تاشفين سنة 478هـ/ 1085م أو 479هـ/ 1086م. بل ذكر أن الاستنجاد تم عن طريق الرسائل التي بعثها الأول إلى الثاني عبر رسل لم يذكر أسماءهم. وأول وفد من الأندلس على ابن تاشفين وصل سنة 474هـ/ 1081م، «وكان ذلك العام عام اقتناء العدة، واتخاذ السلاح، واقتناء الأجناد، واختيار الرجال، فبلغ جيشه إلى اثني عشر ألف فارس، كلهم نخبة أُنجاد»⁽³⁴⁾.

والجدير بالذكر أن ابن عباد لما عزم على الاستنجاد بالمرابطين، شاور زعماء إشبيلية وولي عهده ابنه الرشيد، فأشاروا عليه بمدارة الفونسو ملك قشتالة⁽³⁵⁾، إلا أنه كاتب أمير المسلمين يستنصره ويستغيث به لجهاد عدوه في رسالتين؛ الأولى كتبها المعتمد شخصيا مؤرخة بجمادى الأولى سنة 479هـ/ 1086م⁽³⁶⁾، والثانية ينسب تحريرها صاحب "الحل الموشية" إلى أبي بكر بن الجد⁽³⁷⁾. وقد اختلف الباحثون بشأن الرسائل المتبادلة بين المعتمد

(31)- الملاحظ أن صاحب "الحل الموشية" لم يُحل على مصادر نصوص الوثائق الرسمية التي نقلها أو اقتبس منها. وبما أنه كان كاتباً ببلاط سلطان بني نصر «محمد الغني بالله»، فالراجح أنه أخذها عن مجاميع كانت متداولة بين الكتاب والأدباء الرسميين أو وجدها بخزائن غرناطة التي كانت تحت تصرفه. راجع: الحل الموشية، م س، ص 8. وينسب (مصطفى)، "التاريخ لأندلس العصر المرابطي بين ابن أبي سماك الأندلسي والنويري المصري" ضمن كتاب المغرب والأندلس: بحوث ودراسات، تقديم وتنسيق أحمد اليوسفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، مطبعة الطوبريس، طنجة، 2013، صص: 71 - 86، ص: 74.

(32)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 4، ص: 407.

(33)- يبدو أن الباحث محمد علي دبور أعاد بناء كتاب "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" للمؤرخ الغرناطي أبي بكر يحيى بن محمد بن يوسف الأنصاري، المعروف بابن الصيرفي (ت. 557هـ/ 1161م)، وحققه وقَدّم له، ثم نشرته دار النابغة للطبع والنشر والتوزيع في حوالي 400 صفحة سنة 2018، ولم تتمكن من الإطلاع عليه.

(34)- الحل الموشية، م س، ص: 37 - 38.

(35)- الحل، م س، ص: 44.

(36)- الحل، م س، ص: 45 - 46.

(37)- الحل، م س، صص: 46 - 48.

بن عباد ويوسف بن تاشفين؛ «فبينما قبل رامون منندث بيدال أصالتها، اعتبرها هويثي ميراندا مزورة ثم جاء المرحوم عبد الله عنان ليقبل أصالة جلها»⁽³⁸⁾.

ومهما يكن الأمر، فحينما استشار يوسف بن تاشفين بطانته من اخوته وبني عمه من المرابطين في قضية انجاد الأندلسيين أشاروا عليه بقولهم: «أيد الله أمير المسلمين، أما ما ذكرت من استعانة هذا الرجل بك، فواجب على كل مسلم يؤمن بالله ورسوله اعانة أخيه المسلم، وأخرى فإنه لا يحل لنا أن يكون جارنا بيننا وبينه ساقية ماء، فنفرده طعمة للعدو»⁽³⁹⁾. وهذا الجواب يدل على وحدة المجال في ذهنية المرابطين وعلى استعدادهم القوي لإعانة الأندلسيين.

أما كاتب أمير المسلمين عبد الرحمن بن أسباط الأندلسي، فقد أشار عليه بقوله: «أن الأندلس جزيرة مقطوعة في البحر، يعمر المسلمون منها الثمن، وسبعة أثمان يعمرها النصارى، وهي ضيقة حرجة، سجن لمن دخلها، لا يخرج إلا تحت حكم صاحبها.. وهذا الرجل الذي استدعاك ما بينك وبينه مَتَات قديم (أي ما يتوسل به، كالحُرمة والقرابة)، ولا صداقة متصلة.. فاكتب إليه أنك لا يمكنك الجواز إليه إلا أن يُعطيك الجزيرة»⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من أن رواية صاحب "الحلل" أقرب إلى رواية عبد الله بن بلقين الذي عاصر الأحداث وشارك في صنعها، ففي قضية تسليم الجزيرة الخضراء، نجدها تذكر خلاف ما أشارت إليه روايات الأمير عبد الله بن بلقين وابن الأبار، إذ تنفي وجود أي خلاف بين الطرفين حول الجزيرة المذكورة. يقول صاحب "الحلل الموشية": «ولما وصله خطاب التأكيد بالجواز، استنفر جميع حشوده.. وأخذ في تجويز عساكره حتى لم يبق منهم أحد.. ولما بلغ ابن عباد جوازه، استعد بالضيافات الحافلة.. فتلّقه ابن عباد على مرحلة من الجزيرة، فسلم عليه، وهم ابن عباد بتقبيل يديه، فبادر لمعانقته»⁽⁴¹⁾.

(38)- بن عبود (أحمد)، "قضية استنجد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين وعبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس من سبتة إلى الزلافة" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، س 3، ع 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، صص: 101 - 116، ص: 107 - 108.

(39)- الحلل الموشية، م س، ص: 49.

(40)- الحلل الموشية، م س، ص: 49.

(41)- الحلل، م س، ص: 50 - 51.

وعليه، يبدو أن أغلب المصادر الأندلسية حاول أصحابها تأكيد مظلومية الأندلسيين، وإظهار أمراء إشبيلية، وفي مقدمتهم المعتمد بن عباد، بمظهر أصحاب الفضل في بعث حركة الجهاد. وفي المقابل، حاولوا أن يغضوا من شأن المرابطين ويُظهروهم بمظهر الذي يُلبي نداء الأندلسيين، طمعا في بلادهم. وذلك التوجس تُفصح عنه المصادر التي حاولت تصوير شعور المعتمد وابنه الرشيد تجاه دخول يوسف بن تاشفين بلاد الأندلس بأنه رغبة في الإنقاذ تخفي من ورائها غرض الاستحواذ. ترى كيف تناولت المصادر المغربية توجه المرابطين نحو الأندلس؟

2- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر المغربية

أ- كتاب "السياسة" للمُرادي (ت. 489هـ / 1096م):

معلوم أن أغلب الآداب السلطانية تقوم في جوهرها على مبدأ النصيحة، أي «إسداء النصح وتقديم دليل عمل من شأنه أن يُفيد الحاكم السلطاني في ممارسته للسلطة»⁽⁴²⁾، ومن الكتابات الأولى في الآداب السلطانية بالمغرب والأندلس كتاب "السياسة" - المفقود - لابن حزم، وكتاب "السياسة" لأبي بكر بن الحسن المُرادي⁽⁴³⁾.

ولعل دخول المُرادي إلى المغرب في وقت مبكر من ظهور حركة المرابطين، وصحبته لأبي بكر بن عمر اللمتوني دليل على معارضته القوية لدول ملوك الطوائف بالأندلس التي «أعمل في الهجوم عليها حالا وحيلة»⁽⁴⁴⁾، ورغبته في «أن يسلك في حمل دول المرابطين، مسلك عبد الله بن ياسين»⁽⁴⁵⁾. وبما أن كتاب المُرادي أُلّف في خضم الدعوة المرابطية، فهو يُعتبر صورة لـ "بنية المجتمع المرابطي"⁽⁴⁶⁾، وفي الوقت نفسه، مرجعا لقادة

(42)- العلام (عز الدين)، الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، عالم المعرفة، العدد 324، فبراير 2006، ص 42.

(43)- صدر الكتاب بدراسة وتحقيق رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981؛ وبتحقيق سامي النشار، عن دار الثقافة، الدار البيضاء (1981)، وعن مطبعة دار السلام، القاهرة، (ط 1، 2009)؛ وبتحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي ضمن كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي. ويلي النهج المسلوك في سياسة الملوك؛ نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

(44)- ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 4- مج 1، م س، ص: 364.

(45)- نفسه.

(46)- المرادي، السياسة، تحقيق سامي النشار، ط 1، 2009، م س، ص: 53.

المرابطين الذين طبقوا الكثير من التعاليم التي وردت فيه، فقد جاء في الباب السادس والعشرين (في الحرب والمسالمة) أن الحاكم العاقل ينبغي «أن يكون متأهبا للحرب في حال سلمه»⁽⁴⁷⁾. ولعل من تجليات التزام أمير المرابطين يوسف بن تاشفين بما خطه المرادي، أنه «لما وفد عليه جماعة من الأندلس.. بعث إلى الأندلس برسم شراء العدة، وآلات الحروب، فاشترى له منها كثير، وكان ذلك العام عام اقتناء العدة، واتخاذ السلاح، واقتناء الأجناد، واختيار الرجال، فبلغ جيشه إلى اثني عشر ألف فارس»⁽⁴⁸⁾، وفي تكوين الجيش «نرى ابن تاشفين ينفذ تماما ما طلبه المرادي، ويُطبق ما خط من نظام لها، واستعداد بالآلات والعدد، وتنظيم الجند»⁽⁴⁹⁾.

كما نجد صدى ما كتبه المرادي في تسلّم الجزيرة الخضراء ونزول الجيش المرابطي بها استعدادا للحرب؛ إذ يقول: «واعمل في حين لقائه على إراحة ظهره وكراعك، وثقف جهاته بمن تثق به من رجالك»⁽⁵⁰⁾. ويذهب بعض من حقّق الكتاب إلى أن إنجاز دراسة تاريخية لحكم المرابطين على ضوءه، قد تؤكد التزامهم بالكثير من التوجيهات التي سطرها المرادي في كتابه⁽⁵¹⁾. والحقيقة أن طبيعة هذا المصدر وما ورد فيه من إشارات، لا تُسَعِّفنا كثيرا في رسم صورة واضحة ودقيقة عن الوجود المرابطي بالأندلس، ولذلك لا يمكن أن يُمثّل وحده رواية مغربية تُقارن بمذكرات الأمير عبد الله بن بلقين الأندلسية.

ب- "المعجب" لعبد الواحد المراكشي (ت. 647هـ / 1249م):

يُمثّل هذا الكتاب رواية المغاربة الذين صنفوا كتبهم في المشرق «ليكون تعريفا لأهل المشرق بأحوال المغرب»⁽⁵²⁾. وتكمن أهميته في اهتمام صاحبه بالإطار السياسي للأندلس عند تأريخه للحكم الإسلامي بها حتى زمن الموحدين.

(47)- المرادي، السياسة، م س، ص: 184.

(48)- الحلل الموشية، م س، ص: 37 - 38.

(49)- المرادي، السياسة، م س، ص: 53.

(50)- المرادي، السياسة، م س، ص: 186.

(51)- المرادي، السياسة، م س، ص: 52.

(52)- المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، مقدمة التحقيق، ص: 1.

ولعل ما يُفسر ميل المراكشي إلى الأندلس، أنه «من الذين عاشوا في الأندلس حينما من الدهر، فمن البديهي أن يتأثر بمعطياتها»⁽⁵³⁾. كما أنه معروف بولائه للموحدين الذين قامت دولتهم على أنقاض الدولة المرابطية، ولم يخف عداؤه للمرابطين حيث أشار إلى إضمار يوسف بن تاشفين لغرض ضم الأندلس وهو يُبادر إلى الاستجابة لاستغاثة الأندلسيين، ومن ذلك قوله: «فرجع المعتمد إلى الأندلس مسرورا بإسعاف أمير المسلمين إياه في طلبته، ولم يدر أن تدميره في تدبيره، وسل سيفاً يحسبه ولم يدر أنه عليه...»⁽⁵⁴⁾.

وفي موضع آخر يشير عبد الواحد المراكشي بشكل صريح إلى نية ابن تاشفين المبيتة في السيطرة على الأندلس، حيث يقول: «وجعل [يقصد يوسف بن تاشفين بعد معركة الزلاقة] يُظهر التأفف من الإقامة بجزيرة الأندلس، ويتشوق إلى مراكش، ويُصغر قدر الأندلس، ويقول في أكثر أوقاته: كان أمر هذه الجزيرة عندنا عظيماً قبل أن نراها، فلما رأيناها وقعت دون الوصف. وهو في ذلك كله يُسرُّ حسواً في ارتغاء»⁽⁵⁵⁾. ويؤكد المراكشي ما ذهب إليه، في سياق حديثه عن نكبة بني عباد، بقوله: «.. ورجع أمير المسلمين إلى مراكش، وفي نفسه من أمر الجزيرة المقيم المُقعد؛ فبلغني أنه قال لبعض ثقاته من وجوه أصحابه: كنت أظن أنني قد ملكت شيئاً، فلما رأيت تلك البلاد صُغرت في عيني مملكتي؛ فكيف الحيلة في تحصيلها؟»⁽⁵⁶⁾.

وفي مقابل غمزه بعض الغمز للمرابطين، ينقل لنا صاحب "المعجب" أن يوسف بن تاشفين كان يقول في كل مجلس من مجالسه: «إنما كان غرضنا من ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيدي الروم، لما رأينا استيلاءهم على أكثرها.. ولئن عشت لأعيدن جميع البلاد التي ملكها الروم في طول هذ الفتنة إلى المسلمين»⁽⁵⁷⁾.

(53)- حدوش (العياشي)، "منهجية المراكشي في التاريخ والنقد الأدبي من خلال كتاب المعجب"، مجلة البحث العلمي، ع 36، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1986، صص: 121 – 130، ص: 126.

(54)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 191.

(55)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 193. والجملة الأخيرة هي «مثل يُضرب لمن يريك أنه يُعينك وهو إنما يقصد النفع لنفسه، كشأن من يؤتى بوعاء من اللبن فيُظهر أنه يريد الرغبة خالصة لا يريد غيرها، وهو في أثناء ارتغائه يحسو اللبن جرة جرة!». راجع: المصدر نفسه، ص: 193 (الهامش رقم: 1).

(56)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 199.

(57)- المعجب، م س، ص: 226.

ومهما يكن من أمر؛ فيصعب الإطمئنان إلى رواية المراكشي لارتكابه عدة أخطاء في تأليفه، كجزمه بأن المعتمد نفسه هو الذي جاز البحر قاصدا مدينة مراكش سنة 479هـ/ 1086م، وتحريفه تاريخ معركة الزلاقة الشهيرة⁽⁵⁸⁾. ويرجع ذلك إلى اعتماده على ذاكرته التي خانتها أحيانا، وهذا ما يُصرح به في مقدمة كتابه، قائلا: «والوجه الثاني أنه لم يصحبنى من كتب هذا الشأن شيء أعتمد عليه وأجعله مستندا كما جرت عادة المصنفين ... والوجه الثالث أن محفوظاتي في هذا الوقت على غاية الاختلال والتشتت، أوجبت ذلك همومٌ تزدهم على خاطر وغموم تستغرق الفكر...»⁽⁵⁹⁾. فماذا عن "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لابن عذاري المراكشي؟

ت- "البيان المغرب" لابن عذاري (ت. بعد 712هـ/ 1312م):

يُعتبر هذا الكتاب من أدق المصادر عن الفترة المرابطية، نظرا لاعتماد صاحبه، كثيرا، على الروايات المعاصرة للأحداث⁽⁶⁰⁾. لكن للأسف فقد وقع في أوراق "البيان المغرب" «خرم كبير ضاعت به أخبار الأحداث ما بين عامي 469 – 495 [1076- 1102م] وذلك يشمل بقية فتوحات يوسف في المغرب، وجوازه الأول إلى الأندلس وأخبار معركة الزلاقة (479) [1086م] والجواز الثاني (481) [1088م] والثالث (483) [1090م] وسقوط أكثر دول الطوائف»⁽⁶¹⁾.

(58)- ذكر عبد الواحد المراكشي أن معركة الزلاقة وقعت يوم الجمعة 13 رمضان سنة 480هـ/ 1087م. بينما الصواب هو الجمعة 12 رجب 479 هـ/ 1086م «وهذا هو التاريخ الصحيح لأنه ورد في خطاب الفتح ليوسف بن تاشفين، كما يوافق 23 أكتوبر 1086م وهو التاريخ الذي أوردته المصادر الإسبانية للموقعة» أنظر: المراكشي، المعجب، ص: 195. النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب)، تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط (إفريقية والمغرب – الأندلس – صقلية وأقريطش) (27 – 719 هـ/ 647 – 1319م) من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984، ص: 386 (الهامش رقم: 24).

(59)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 24.
(60)- موسى (عز الدين أحمد)، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت – القاهرة، ط 1، 1983، ص: 19.

(61)- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع (قسم المرابطين)، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط 3، 1983، ص: 30 (الهامش رقم: 1). ولا يفوتنا أن نشير هنا أيضا إلى وجود خرم آخر ضاعت به أخبار أحداث ما بين 511هـ/ 1117م و515هـ/ 1121م، وقد انفرد عبد الله عنان بإيراد بعض النصوص التي نقلها عن أوراق مخطوطة، وهي أربع صفحات كبيرة، عثر عليها في خروم مكتبة جامع القرويين بفاس. وبما أن عنان لم يُدرجها في ملحق كتابه: "دولة الإسلام في الأندلس"، والنسخ المطبوعة المحققة لكتاب "البيان المغرب" – التي اطلعنا عليها – لم تستقد منها، ونظرا لأهميتها في بحثنا فقد حاولنا تضمين ما تيسر لنا جمعه منها في ملحق هذا البحث.

ونظن أن إدراج محقق "البيان المغرب" رواية صاحب "الروض المعطار" دون غيره، في الملحق الثاني من الكتاب، لسد بعض الخلل الواقع في النسخة المحققة، وخاصة في أخبار يوسف بن تاشفين بين سنتي 479 – 495 هـ / 1086-1102م، كان اختياراً موفقاً⁽⁶²⁾، لأنها تمثل أساس رواية مغربية لم تتضح معالمها بعد، وقبل الانتقال إلى رواية الحميري لا بأس أن نقدم رواية ابن أبي زرع.

ث- "روض القرطاس" لابن أبي زرع الفاسي (ت. 741 هـ / 1341م):

يعتبر كتاب "الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس" من المصادر التاريخية المغربية التي صُنفت خلال ق 8 هـ / 14م، وكما يُشير إلى ذلك عنوان الكتاب، فموضوعه هو تاريخ المغرب الأقصى عموماً، وتاريخ مدينة فاس على وجه الخصوص، وصاحبه «كان شاهداً بسماط العدول (بفاس)... متوسط المعرفة باللغة، وعباراته تختلف باختلاف المؤلفين الرواة الذين ينقل عنهم ولا ينسب إليهم كلامهم في أغلب الحالات»⁽⁶³⁾. كما أن ابن أبي زرع يُصرح في كتابه أن مصادره هي كتب التاريخ المعتمد على صحتها، باستثناء ما رواه عن أشياخ التاريخ والحفاظ والكتاب، وقيده «عن الرواة الثقات الأنجاب»⁽⁶⁴⁾، وأغلب المؤلفات التي اعتمد عليها «أصبح في حيز العدم»⁽⁶⁵⁾.

وبخصوص توجه المرابطين نحو الأندلس، فقد ذكر صاحب "روض القرطاس" أن أقدم اتصال للمعتمد بالمرابطين كان سنة 467 هـ / 1074م، وذلك لما استدعى يوسف بن تاشفين للجواز إلى الأندلس «برسم الجهاد ونصر البلاد»⁽⁶⁶⁾، لكن الأمير المرابطي اعتذر وأرجأ

(62)- تجدر الإشارة إلى أن محقق الجزء الرابع من كتاب "البيان المغرب" (قسم المرابطين) لابن عذاري المراكشي، و"الروض المعطار" للحميري هو إحسان عباس. وقد فات بشار عواد وابنه محمود التنبيه على الفراغ الذي في الأصل عند تحقيق "البيان المغرب" في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب"، وضبط نصه، والتعليق عليه، قبل تقديمه للنشر سنة 2013 م، ج 3، صص: 24-26. لذلك اعتمدنا تحقيق إحسان عباس.

(63)- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، م س، ص. 7-8.

(64)- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، ص. 14.

(65)- الإدريسي (عبد القادر)، "البيدات الأولى لإحياء التراث بالمغرب"، مجلة دعوة الحق، س 23، ع 4، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية - المغرب، شعبان 1402 هـ - يوليو 1982م، صص: 108-111، ص: 110.

(66)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 142.

ذلك لما بعد فتح سبتة وطنجة، والغريب فيما أورده ابن أبي زرع ذكره رواية أخرى مشابهة جعلها في سنة 475هـ / 1082م⁽⁶⁷⁾.

ونظن أن الرواية الثانية أكثر انسجاما مع سياق الأحداث التاريخية، لأن التاريخ الذي ذكره ابن أبي زرع وهو 475هـ / 1082م يسبق فتح المرابطين لمدينة سبتة بعام واحد⁽⁶⁸⁾. وبشأن طريقة الاستتجاد، فصاحب "روض القرطاس" وغيره⁽⁶⁹⁾ ذهب إلى القول بأن المعتمد «ركب البحر وسار إلى العدو لاستجلاب يوسف بن تاشفين، فلقيه مقبلا لبلاد طنجة بموضع يُعرف ببِلطة على ثلاث مراحل من سبتة»⁽⁷⁰⁾. والثابت أن المعتمد بن عباد عبر إلى المغرب، قبيل الجواز الثاني ليوسف بن تاشفين، وليس قبل جوازه الأول⁽⁷¹⁾.

وخلافا لما أشارت إليه روايات أغلب الأندلسيين – ماعدا صاحب "الحلل الموشية"⁽⁷²⁾ –، فقد ذكر ابن أبي زرع الفاسي أن يوسف بن تاشفين وفى بوعدده، وعبر البحر إلى الأندلس «يوم الخميس عند الزوال في منتصف ربيع الأول سنة تسع وسبعين وأربعمئة (30 يونيو 1086م)، ونزل بالجزيرة الخضراء، فصلى بها صلاة الظهر من يومه ذلك، فتلقيه بها المعتمد في جميع أمراء الأندلس»⁽⁷³⁾. فهل يتفق صاحب "الروض المعطار" مع ما ذكره ابن أبي زرع الفاسي؟

(67)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 143.
(68)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 2، مج 2، م س، ص: 662 – 663. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي)، تاريخ ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421هـ - 2000، ج 6، ص. 248.
(69)- راجع: المراكشي، المعجب، م س، ص. 190- 191. المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988، مج 4، ص. 246.
(70)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 144.
(71)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص. 108.
(72)- بنفي صاحب "الحلل الموشية" وجود أي خلاف بين الطرفين حول الجزيرة الخضراء بقوله: «ولما وصله خطاب التأكيد بالجواز، استنفر جميع حشوده.. وأخذ في تجويز عساكره حتى لم يبق منهم أحد.. فتلقيه ابن عباد على مرحلة من الجزيرة، فسلم عليه، وهم ابن عباد بتقبيل يديه، فبادر لمعاينته». راجع: الحلل الموشية، ص: 50 - 51.
(73)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 145. وفي السياق نفسه يقول عبد الواحد المراكشي: «ولما كانت سنة 479 [1086م] جاز المعتمد على الله البحر قاصدا مدينة مراكش، مستنصرا به على الروم، فلقيه يوسف المذكور أحسن لقاء، وأنزله أكرم نُزل». المعجب، م س، ص. 190. وبغض النظر عن مدى صحة ما جاء في الروايتين، فمن خلال المقارنة بينهما يبدو أن الرواية الأولى تقدم تفاصيل أكثر دقة من الثانية.

ج- "الروض المعطار" للحميري، من أهل القرن 8هـ/ 14م:

يعتبر الحميري الأندلس «دار جهاد وموطن رباط قد أحاط بشرقها وشمالها وبعض غربها أصناف أهل الكفر»⁽⁷⁴⁾. ولعل اهتمامه بجغرافية الأندلس وأحداثها جعل بعض المؤرخين يظنون «أنه أندلسي النسبة لإسرافه في الحديث عن الأندلس»⁽⁷⁵⁾. وعلى الرغم من المثالب التي ميزت إنتاج الجغرافيين، وأهمها إيراد روايات خرافية، فكتاب "الروض المعطار" تضمّن روايات تاريخية قيمة⁽⁷⁶⁾.

ويبدو أن صاحب "الروض المعطار" لم يقتصر على مؤلفات المغاربة في باب المعلومات التاريخية، بل أخذ عن غيرها، وهو يلتقي مع صاحب "الحلل الموشية" في الحديث عن جواز ابن تاشفين إلى الأندلس على نحو حرفي أحيانا⁽⁷⁷⁾.

وبخصوص حيثيات توجه المرابطين نحو الأندلس، فقد ذكر الحميري أن المعتمد هو صاحب المبادرة في الاستتجاد، لكن ليس بشكل مباشر كما رأينا عند المراكشي، بل عبر وفد من كبار قضاة الأندلس. وفي ذلك يقول الحميري: «وانفرد ابن عباد بتدبير ما عزم عليه من مداخلة يوسف بن تاشفين، ورأت ملوك الطوائف بالأندلس ما عزم عليه من ذلك، فمنهم من كتب إليه ومنهم من شافهه... فلما عزم، خاطب جاريه: المتوكل عمر بن محمد صاحب بطليوس، وعبد الله بن حبوس بن ماكسين الصنهاجي صاحب غرناطة، يأمرهما أن يبعث إليه كل واحد منهما قاضي حضرته، ففعلا، ثم استحضر قاضي الجماعة بقرطبة أبا بكر بن عبد الله بن أدهم، وكان أعقل أهل زمانه. فلما اجتمع القضاة عنده بإشبيلية، أضاف إليهم وزيره أبا بكر بن زيدون وعرفهم أربعتهم أنهم رسله إلى يوسف بن تاشفين، وأسند إلى القضاة ما يليق بهم وعظ يوسف وترغيبه في الجهاد، وأسند إلى ابن زيدون ما لا بد منه في تلك السفارة من إبرام العقود السلطانية»⁽⁷⁸⁾.

(74)- الحميري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، من أهل 8هـ/ 14م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان- بيروت، ط 2، 1984، مقدمة التحقيق، ص: 33.

(75)- أنظر: الحميري، الروض المعطار، تحقيق إحسان عباس، 1984، م س، مقدمة التحقيق، ص: (ط).

(76)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي: من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ - 316هـ)، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص: 22.

(77)- أنظر: الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 289. الحلل الموشية، م س، ص: 50 - 51.

(78)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 288.

لكن الحميري يعود في الموضع نفسه ليؤكد أن مبادرة الاستنجد بالمرابطين لم ينفرد بها المعتمد⁽⁷⁹⁾، بل سبقته وفود أندلسية أخرى ألحت في طلب الإغاثة من يوسف بن تاشفين، وبالغت في استعطاف فقهاء ووزرائه، حيث يقول: «وكان يوسف بن تاشفين لا يزال يفد عليه وفود ثغور الأندلس مستعطفين مجهشين بالبكاء ناشدين الله والإسلام مستجدين بفقهاء حضرته ووزراء دولته، فيستمع إليهم ويصغي إلى قولهم وترق نفسه لهم»⁽⁸⁰⁾. وفي المقابل، كان غالبية ملوك الطوائف تتوجس خيفة من تفكير المعتمد من الاستنجد بابن تاشفين، وكان «كلهم يحذره سوء عاقبة ذلك، وقالوا له: الملك عقيم، والسيوفان لا يجتمعان في غمد، فأجابهم ابن عباد بكلمته السائرة مثلاً: رعي الجمال خير من رعي الخنازير»⁽⁸¹⁾.

ومما تنفرد به رواية الحميري ذكره أن إخلاء سبلة للمرابطين، كان بفتوى من الفقهاء الذين استفتاهم يوسف بن تاشفين في الموضوع، وهي الفتوى التي أكدها الوفد الرسمي المبعوث من المعتمد. وفي ذلك يقول صاحب "الروض المعطار": «... وقد أذن صاحب سبلة بقصده الغزو وتشوفه إلى نصرة أهل الأندلس، وسأله أن يُخلي الجيوش تجوز إلى المجاز، فتعذر عليه، فشكا يوسف إلى الفقهاء، فأفتوا أجمعين بما لا يسرّ صاحب سبلة.. واتصل ذلك بابن عباد فوجه من اشبيلية أسطولا نحو صاحب سبلة، فانتظمت في سلك يوسف...»⁽⁸²⁾. وخلافا لما أشارت إليه روايات أغلب الأندلسيين – ماعدا صاحب "الحل الموشية" –، فقد ذكر الحميري أن عبور يوسف بن تاشفين إلى الأندلس كان «هينا حتى أتى

(79)- الفرق بين رواية الحميري ورواية ابن الكردبوس أن الأولى تنسب المبادرة للمعتمد والثانية تعتبر المبادرة جماعية لملوك الغرب الأندلسي دون أن تُعطي الزعامة في ذلك للمعتمد. يقول ابن الكردبوس: «ولما تيقن كل من ثار ورأس، ولا سيما رؤساء غرب الأندلس، كابن عباد وابن الأفضس، مذهب القنش فيهم، وأنه لا يفتح منهم بجزية ولا هدية، ورأوا أن الرجوع إلى الحق أحق، فاستصرخوا بالمرابطين، واستنصروا بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين، على أن ينخرطوا في سلكه، ويدخلوا في ملكه. وفتحوا له بابا إلى الجهاد كانوا قد سدوه، فأجابهم إلى ما رغبوا تحت ملكه». راجع: ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك، عاش أواخر القرن 6هـ / 12م)، تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط: نصاب جديان، تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية بمديرد، 1971، ص: 89 - 90. ويبدو أن "تاريخ الأندلس" لابن الكردبوس وهو قطعة من كتاب "الاكتفاء في أخبار الخلفاء" من المصادر الأندلسية. لأن اسم المؤلف هو تحريف للكلمة الإسبانية الكرديبيس (El Cordobés) ومعناها القرطبي، كما ذكر محقق الكتاب، ولم يتردد الباحث محمد بن عبود في تصنيفه ضمن المصادر الأندلسية على اعتبار أن ابن الكربوس من الأندلس. أنظر: ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، الهامش الأول- ص: 8. بن عبود (أحمد)، "جوانب من العلاقات المرابطية - الأندلسية في نهاية عصر الطوائف"، مجلة البحث العلمي، ع 41، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992-1993، صص: 17 - 35، ص: 25.

(80)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 289.

(81)- الروض المعطار، م س، ص: 288.

(82)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 288.

الجزيرة الخضراء ففتحوا له وخرج إليه أهلها بما عندهم من الأقوات والضيافات»⁽⁸³⁾. والمتتبع للأحداث التي وردت بعد ذلك، يجد ابن تاشفين صاحب المبادرة والأمر، وليس ابن عباد كما تقول الرواية الأندلسية.

ح- "نفح الطيب" للمقري (ت. 1040هـ / 1630م):

تكمن أهمية "نفح الطيب" في كونه يقتبس كثيراً من المصادر التي سبقته، وضاعت أجزاء منها⁽⁸⁴⁾، وكذلك يورد أكثر من رواية للحدث التاريخي الواحد، كما هو الشأن في نقل خبر وقعة الزلاقة. وقد ذكر المقري- نقلاً عن ابن اللبانة الأندلسي⁽⁸⁵⁾ أن المعتمد بن عباد جاز إلى يوسف بن تاشفين وقت محاصرته سبتة، «ووعده بنصرته، فرجع وحثّ ملوك الأندلس على الجهاد»⁽⁸⁶⁾. وحسب هذه الرواية، فطلب يوسف من المعتمد تسليم الجزيرة الخضراء، جاء بعد معركة الزلاقة المشهورة، أي لما عزم ابن تاشفين على خلع ملوك الطوائف⁽⁸⁷⁾.

وفي السياق نفسه يُشير صاحب "نفح الطيب" إلى رواية أخرى، لم يُحدد مصدرها - ربما لشهرتها أو لعدم وثوقه منها - يقول: «وقيل: إنه لم يجز المرة الأولى حتى طلب من المعتمد الجزيرة لتكون عدة له، وكان ذلك بدسياسة بعض أهل الأندلس نصحا لابن تاشفين»⁽⁸⁸⁾. كما نقل عن صاحب "الروض المعطار" وغيره قوله: «إنه لما ملك يوسف ابن تاشفين اللاتوني المغرب.. وتمهدت له الأقطار الطويلة المديدة تاقت نفسه إلى العبور لجزيرة الأندلس فهم بذلك وأخذ في إنشاء المراكب والسفن ليعبر فيها فلما علم بذلك ملوك

(83)- م س، ص: 289.

(84)- بن عبود، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية، م س، ص: 12.

(85)- أبو بكر محمد بن عيسى بن محمد اللخمي الداني المعروف بابن اللبانة (ت 507 هـ / 1113م) هو شاعر أندلسي، كان مقرباً إلى الكثير من ملوك الطوائف، يكثر من مدحهم بقصائده، خصوصاً المعتمد بن عباد حاكم إشبيلية والمعتصم بن صمادح حاكم المرية. وقد ألف كتابين في أخبار بني عباد، أحدهما "السلوك في وعظ الملوك"، والآخر "الاعتماد في أخبار بني عباد"، الذي فصل فيه تاريخهم، أنظر ترجمته في: ابن خاقان (أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي)، قلاند العقيان في محاسن الأعيان، حققه وعلق عليه حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، 1989. ج 2، ص: 776. ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 4- مج 1، ص: 364. الذهبي (الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)، سير أعلام النبلاء، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 11، 1996، ج 19، ص: 373 - 374. المقري، نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 256 - 258.

(86)- المقري، نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 246.

(87)- نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 246.

(88)- المقري، نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 247.

الأندلس كرهوا إمامه بجزيرتهم وأعدوا له العُدَّة والعدد وصعبت عليهم مدافعتة وكرهوا أن يكونوا بين عدوين..»⁽⁸⁹⁾.

والجدير بالذكر أن المَقْرِي اعتمد على ذاكرته في تأليف كتابه بعيداً عن خزانته⁽⁹⁰⁾، وأكثر النص السابق منقول أيضاً عن ابن خلكان⁽⁹¹⁾، ولو لم يُصرح المَقْرِي بذلك⁽⁹²⁾. وإذا كان الأمر كذلك، فالى أي حد يمكن الحديث عن وجود رواية مغربية خالصة حول توجه المرابطين نحو الأندلس؟

لقد ضاع جزء من الرواية المغربية بسبب الخروم التي أصابت أوراق "البيان المغرب" لابن عذاري، ولم يبق منها إلا ما نقله صاحب "الروض المعطار"⁽⁹³⁾ الذي يلتقي مع صاحب "الحلل الموشية" في الحديث عن جواز ابن تاشفين إلى الأندلس، على نحو حرفي أحياناً، وكلاهما من أبناء القرن الثامن الهجري.

(89)- نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 354.

(90)- نفح الطيب، م س، مقدمة التحقيق، ص: 17.

(91)- راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، ج 7، ص: 113. ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه أن المَقْرِي «لم يُتَح له أن يطلع على صلة الصلة والذيل والتكملة والحلة السيرة وتحفة القادم وجنوة المقتبس ومعجم أصحاب الصدفي... إلخ؛ وإذا رأيتَه يذكر هذه الكتب فهو إنما ينقل عنها بالواسطة. ولهذا كله انقض على مصادر معينة فأسرف في النقل عنها لأنه لا يملك سواها». نفح الطيب، م س، مقدمة التحقيق، ص: 17.

(92)- كان محمد بن أبي بكر الدلائي (ت 1046هـ / 1636م) يقول: «حفاظ المغرب في زماننا ثلاثة، حافظ ضابط ثقة وهو أبو العباس أحمد بن يوسف الفاسي، وحافظ ضابط غير ثقة وهو أبو العباس أحمد المَقْرِي، وحافظ غير ضابط ولا ثقة وهو عبد الله بن علي بن طاهر الحسني [السجلماسي]». وقد اعترض على هذا الكلام صاحب الروضة السليمانية. راجع: الزباني (أبو القاسم بن محمد على بن إبراهيم، ت. 1249هـ / 1835م)، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الإسماعيلية ومن تقدمها من الدول الإسلامية، مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، رقم 78، ص: 216. كما اعتبره الإفراني من التعصب. أنظر: النجمي (عبد الله)، «الإفادات والإنشادات لمحمد الصغير الإفراني» ضمن متنوعات محمد حجي نشرت بمناسبة صدور موسوعة أعلام المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998، صص: 60 – 115، ص: 106-107.

(93)- من الطرائف التي ذكرها إحسان عباس أن نسخة من الروض المعطار «مكتوبة بخط مشرق عتيق صحيح كانت في حوزة الفقيه محمد بن إبراهيم التمجروتي الدرعي سنة 1016هـ [1607م]»، استعارها منه التنبكتي، صاحب «نيل الابتهاج»، قبل أن يُغادر المغرب إلى تمبكتو، خلال عصر المَقْرِي، وظلت النسخة معه خمسة عشر عاماً والتمجروتي يكتبه مطالباً بردها، وأخيراً أرسل إليه سنة 1031هـ / 1622م نسخة منقولة عنها؟! راجع: الحميري، الروض المعطار، م س، مقدمة التحقيق، ص: (ف) – الهامش رقم (1).

3- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر المشرقية

أ- "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (ت. 630هـ / 1232م):

يُعتبر هذا الكتاب من المصادر التاريخية العربية المشرقية التي تتدرج ضمن المصادر التكميلية المفيدة في دراسة تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي حتى سنة 591هـ / 1195م. ومن خلال الجزء الثامن منه، يشير صاحبه إلى أن فكرة ضم الأندلس كانت واردة في مخطط المرابطين، منذ انطلاقتهم من الصحراء، وأكد ذلك بقوله: «فلما كان سنة خمسين وأربعمائة قحطت بلادهم فأمر ابن ياسين ضعفاءهم بالخروج إلى السوس وأخذ الزكاة.. ثم إن الصحراء ضاقت عليهم وأرادوا إظهار كلمة الحق والعبور إلى الأندلس ليُجاهدوا الكفار»⁽⁹⁴⁾، وبعد مقتل عبد الله بن ياسين، خرج أبو بكر بن عمر إلى بلاد سوس في ألفي راكب وأرسل إليهم قائلاً: «افتحوا لنا الطريق لنجوز إلى الأندلس ونجاهد أعداء الإسلام»⁽⁹⁵⁾.

ولما ساءت أحوال الأندلس، بعد سقوط طليطلة، اجتمع مشايخ قرطبة وزعمائها للتشاور فيما يجب القيام به لإنقاذ مدينتهم وسائر بلاد الأندلس، واقترحوا على قاضي المدينة عبد الله بن أدهم (ت 486هـ / 1093م) الاستعانة بعرب إفريقية الهلاليين. ولكن القاضي ابن أدهم أشار عليهم بالاتصال بالمرابطين لأنهم أصلح منهم وأقرب إلى الأندلس، فطلبوا منه استدعاء أمير المسلمين لإنقاذهم «وقدم عليهم المعتمد بن عباد في ذلك فعرض عليهم القاضي ابن أدهم ما كانوا فيه فقال له ابن عباد: أنت رسولي إليه في ذلك فامتنع.. فألح عليه المعتمد فسار إلى أمير المسلمين.. فأبلغه الرسالة.. وكان أمير المسلمين بمدينة سبتة ففي الحال أمر بعبور العساكر إلى الأندلس وأرسل إلى مراکش في طلب ما بقي من عساكره.. فلما تكاملت عنده عبر البحر وسار فاجتمع بالمعتمد بن عباد بإشبيلية»⁽⁹⁶⁾.

(94)- ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني)، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1987، ج 8، ص: 329.

(95)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 8، ص: 329.

(96)- الكامل في التاريخ، م س، ج 8، ص: 445 - 446.

وفي سياق حديثه عن دخول المرابطين قرطبة وإشبيلية سنة 484هـ/ 1091م يذكر ابن الأثير أنهم انتهكوا الحرمات «وسلبوا الناس ثيابهم فخرجوا من مساكنهم يسترون عوراتهم بأيديهم»⁽⁹⁷⁾. والحقيقة أن مثل هذه الرواية التي لا تخلو من عدائية للمرابطين، تدفعنا إلى التساؤل حول المصادر التي اعتمد عليها ابن الأثير في التأريخ للأندلس زمن المرابطين، خصوصا وأنه يلتقي مع صاحب "وفيات الأعيان" في الحديث عن جواز ابن تاشفين إلى الأندلس، على نحو حرفي أحيانا، مما يعني أنهما اعتمدا المصادر نفسها على الرغم من أن ابن الأثير لم يصرح بها. فهل كشف ابن خلكان عن تلك المصادر؟

ب- "وفيات الأعيان" لابن خلكان (ت. 681هـ/ 1282م):

ولد ابن خلكان بإربل في العراق سنة 608هـ/ 1211م، وتتلذذ على المؤرخ الشهير ابن الأثير، والقاضي بهاء الدين بن شداد وغيرهما⁽⁹⁸⁾، ولم يُعرف إلا بمعجم "وفيات الأعيان" الذي ألفه في مصر سنة 654هـ/ 1256م⁽⁹⁹⁾.

وبخصوص ما يعنينا من تاريخ الأندلس، فابن خلكان ترجم لست وخمسين (56) شخصية أندلسية، أو دخلت إلى الأندلس وكان لها دور في حياته السياسية والثقافية والعلمية، مثل: ابن الأبار وابن بشكوال والمعتد بن عباد ويوسف بن تاشفين⁽¹⁰⁰⁾. ومما جاء في الرسالة التي وجهها المعتد، باسمه واسم ملوك الأندلس إلى ابن تاشفين يستصرخه لنجدة المسلمين في الأندلس: «أما بعد، فإنك إن أعرضت عنا نُسبت إلى كرم ولم تنسب إلى عجز... فاختر لنفسك أكرم نسبتيك»⁽¹⁰¹⁾.

ولما ساءت أحوال بلاد الأندلس كتب المعتد بن عباد إلى يوسف بن تاشفين يقول له: «إن كنت مؤثرا للجهاد فهذا أوانه، فقد خرج الأذفنش إلى البلاد فأسرع في العبور إليه، ونحن معاشر أهل الأندلس بين يديك، وكان يوسف بن تاشفين على أتم أهبة، فشرع في

(97)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 8، ص: 469.

(98)- ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، 1978، م س، مج 1، ص: 5.

(99)- ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، مج 1، ص: 21.

(100)- الدوري (تقي الدين عارف)، "تاريخ الأندلس في مصادر المشرق العربي"، مجلة المؤرخ العربي، س 16، ع 44، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1412هـ - 1991م، صص: 159- 169، ص: 166.

(101)- ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، مج 7، ص: 114.

عبور عساكره»⁽¹⁰²⁾. وإذا كانت تفاصيل توجه المرابطين نحو الأندلس التي أوردها ابن خلكان في سياق ترجمته للمعتمد لا تختلف كثيرا عما جاء في رواية ابن الأثير، ففي ترجمته لابن تاشفين اعتمد على ما وجدته في كتاب "المُعرب عن سيرة ملك المغرب" لمؤلف مجهول ذكر أنه فرغ من تصنيفه في ذي القعدة سنة 579هـ / 1184م بالموصل⁽¹⁰³⁾.

ويذكر صاحب "وفيات الأعيان" أن يوسف لما تآقت نفسه إلى العبور، وعلم بذلك ملوك الطوائف «أعدوا له عدة من المراكب والمقاتلة وكرهوا إمامه بجزيرتهم، إلا أنهم استهولوا جمعه واستصعبوا مدافعتة وكرهوا أن يُصبحوا بين عدوين: الفرنج في شماليهم والملثمون من جنوبيهم ... فلما رأوا عزمته متقدمة على العبور أرسل بعضهم إلى بعض ... وكان مفزعهم في ذلك إلى المعتمد بن عباد لأنه كان أشجع القوم وأكبرهم مملكة، فوقع اتفاقهم على مكاتبته ... فلما وصلهم كتابه أحبوه وعظموه وفرحوا بولايته ملك المغرب»⁽¹⁰⁴⁾.

ويبدو أن ابن خلكان ينفرد بهذا التأكيد، على أن توجس ملوك الطوائف من يوسف بن تاشفين كان حاضرا قبل عزمهم على الاستتجاد به، بل إن نية مبادأته بالحرب لم تتبدل إلا بعد أن سالمهم وطمأنهم على ممالكهم. ومع ذلك، لم يتخذ المعتمد بن عباد قرار الاستتجاد بالمرابطين إلا بعد مشاورات وتوجسات. لكنه، على كل حال، كان الخيار الوحيد الذي كان أمامه. فما الجديد الذي جاءت به رواية النويري حول توجه المرابطين نحو الأندلس؟

ت- "نهاية الأرب" للنويري (ت. 733هـ / 1333م):

لقد تحدث النويري عن المرابطين بالأندلس في عشر صفحات فقط⁽¹⁰⁵⁾، نقلا عن كتاب "الجمع والبيان في تاريخ المغرب والقيروان" لأبي محمد عبد العزيز بن شداد بن الأمير بن باديس دون غيره. ولم يكن النويري المؤرخ الوحيد الذي اعتمد على ابن شداد، «بل أخذ

(102)- ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، مج 7، ص: 116.

(103)- وفيات، م س، مج 7، ص: 112 - 113.

(104)- وفيات، م س، مج 7، ص: 113 - 115.

(105)- راجع: النويري، نهاية الأرب، م س، صص: 386 - 393، كما توجد بعض الإشارات في ص: 159 و162.

منه كل من ابن الأثير في كتابه "الكامل" وابن خلكان في "وفيات الأعيان"⁽¹⁰⁶⁾. وابن شداد نفسه اعتمد فيما أورده عن المرابطين عموماً؛ على أبي الحسن علي بن أبي القاسم بن عبد الرحمن المعروف بابن قنون (حنون) قاضي مراكش زمن الموحدين، ويذكر ابن الأبار أنه: «كان حياً في آخر عشر الثمانين وخمسمائة [1185م]. وقيل: توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة [1181م]»⁽¹⁰⁷⁾.

وعلى الرغم من قلة عدد الصفحات التي خصصها النويري للحديث عن المرابطين في الأندلس، فإنه وقع في بعض الأخطاء، منها على سبيل المثال قوله إن يوسف بن تاشفين عند استيلائه على غرناطة «أخرج عنها تميم بن بلقين أخا (أخ) عبد الله، وسار بهما إلى مراكش وذلك في سنة ثمانين وأربعمائة [1087م]»⁽¹⁰⁸⁾.

والثابت تاريخياً أن يوسف بن تاشفين أخرج تميماً من مالقة وعبد الله من غرناطة ونفاهما إلى أغمات⁽¹⁰⁹⁾. وبخصوص توجه المرابطين نحو الأندلس، فقد ذكر صاحب "نهاية الأرب" - نقلاً عن مصدر مجهول - أن المعتمد سار بنفسه إلى أمير المسلمين وهو بسبته «فدخل عليه فأكرمه ووعدته النصر»⁽¹¹⁰⁾. ولما اشتد الخلاف بين ابن عباد وبين الفونسو «وقتل ابن عباد رسله وجمع الأدفنش عساكره، استنجد ابن عباد بأمر المسلمين يوسف بن تاشفين، فدخل بعساكره إلى جزيرة الأندلس، واجتمع بالمعتمد بن عباد وتوجها جميعاً لقتال الفرنج»⁽¹¹¹⁾. بهذه العبارات الموجزة جاءت رواية النويري، خلوا من التفصيل والتعليل كما هو شأن معظم المصادر المشرقية.

ويتفق كل من ابن الأثير وابن خلكان وصاحب "الحلل الموشية" مع النويري في تحديد السنة التي تمت فيها معركة الزلاقة وهي 479 هـ / 1086 م، ولكنهم اختلفوا في اليوم والشهر؛ فابن خلكان يُحدد يوم الجمعة 15 رجب، وابن الأثير والنويري في العشر الأول

(106)- النويري، نهاية الأرب، تحقيق مصطفى أبو ضيف، م س، ص: 36 (مقدمة التحقيق).

(107)- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البُلَنَسِي)، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، ط 1، 1989، ص: 294 - 295.

(108)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 387.

(109)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 162 - 163. الحل الموشية، م س، ص: 71.

(110)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 160.

(111)- نهاية الأرب، م س، ص: 386.

من شهر رمضان، أما صاحب "الحلل الموشية" فيذكر أنها كانت يوم الجمعة 12 رجب⁽¹¹²⁾. وهذا هو التاريخ الصحيح لأنه ورد في خطاب الفتح ليوسف بن تاشفين، كما يوافق 23 أكتوبر 1086م كما ذكرنا سابقا.

خلاصة:

يمكن إجمال ما سبق بيانه من إشارات مصدرية حول توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال الاسطوغرافيا، في العناصر التالية:

أولا- إن الروايات والأخبار متضاربة، وأغلب المصادر الأندلسية حاول أصحابها تأكيد مظلومية الأندلسيين، وإظهار أمراء إشبيلية، وفي مقدمتهم المعتمد بن عباد، بمظهر أصحاب الفضل في بعث حركة الجهاد. وفي المقابل، حاولوا أن يغضوا من شأن المرابطين ويُظهروهم بمظهر الذي يُلبى نداء الأندلسيين، طمعا في الاستحواذ على بلادهم. وذلك التوجس تُفصح عنه المصادر التي حاولت تصوير شعور المعتمد وابنه الرشيد تجاه دخول يوسف بن تاشفين بلاد الأندلس بأنه رغبة في الإنقاذ تخفي من ورائها غرض الاستحواذ.

ثانيا- يبدو أن استنجد الأندلسيين بالمرابطين بقصد الجهاد أمر ثابت، ولا يمكن نفيه. وفي المقابل لم يُخف ملوك الطوائف توجسهم من قدوم المرابطين إلى الأندلس، بمن فيهم ابن بلقين الذي كتب مذكراته في منفاه بالمغرب بعد استسلامه.

ثالثا- من المصادر الأندلسية المتأخرة التي قدمت تفاصيل أكثر دقة عن توجه المرابطين نحو الأندلس؛ "الحلل الموشية". وتكمن أهميته فيما نقله عن كتاب "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" - المفقود - لابن الصيرفي.

رابعا- لم يربط صاحب "الحلل الموشية" حدث الاستنجد لا بقدوم المعتمد إلى المغرب كما رأينا عند المراكشي، ولا بسفارته كما رجح الحميري، ولا بمبادرة جماعية من ملوك غرب الأندلس كما ذهب إلى ذلك ابن الكردبوس، بل يرى أن الاستنجد تم عبر رسائل

(112)- أنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، ج 5، ص: 29. النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 386. الحلل الموشية، م س، ص: 64.

بعثها المعتمد بن عباد إلى يوسف بن تاشفين وانفرد بنقل نصوصها، بغض النظر عن أصالتها ومدى صحتها.

خامسا- ينتمي جزء كبير من المادة المصدرية للعصر الموحي، وجل ما كُتب عن المرابطين مطبوع بالنظرة العدائية التي تميز بها الموحدون. وعلى سبيل المثال، فصاحب "المعجب"، المعاصر لفترة الموحيين، يميل إلى الأندلس، ويغمز المرابطين بعض الغمز، فضلا عن ارتكابه بعض الأخطاء في تأليفه.

سادسا- لقد ضاع جزء من الرواية المغربية بسبب الخروم التي أصابت أوراق "البيان المغرب" لابن عذاري، ولم يبق منها إلا ما نقله صاحب "الروض المعطار" الذي يلتقي مع صاحب "الحلل" في الحديث عن جواز ابن تاشفين إلى الأندلس، على نحو حرفي أحيانا.

سابعا- يصعب التسليم بالرواية المشرقية في قضية توجه المرابطين نحو الأندلس، لاعتماد أغلب أصحابها على مصادر موحدية معادية للمرابطين، ومنها رواية ابن شداد، قاضي مراکش زمن الموحيين.

ثامنا- إن المتتبع للمصادر التاريخية، على اختلاف أنواعها، سيلحظ تلك الاستجابة السريعة من المرابطين لاستغاثة أهل الأندلس، والراجح أن إدراك الهدف من ورائها يقتضي وضع الحدث في سياقه العام الزمني والمكاني واستحضار كل ملابساته وخصوصيات المُسهمين فيه، وكذلك تتبع معالم سياسة الدولة المرابطية في الأندلس.

وعلى ضوء ماسبق يمكن أن نتساءل؛ هل كان توجه المرابطين نحو الأندلس بهدف إنقاذها؟ أم بغرض الاستحواذ عليها؟ وإلى أي حد سُنَّسَعْنَا المصادر في استخلاص مُحددات سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وتجلياتها سواء أكانت إنقاذا أم استحواذا؟

الباب الأول : محددات سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وتجلياتها : إنقاذا واستحواذا

أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى أن السياسة في اللغة هي فعل السائس⁽¹⁾، ويُقال: سَوَّس الرجل أمور الناس «إذا ملك أمرهم»⁽²⁾، وبما أن العمران البشري «لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره»⁽³⁾، فقد استعمل لفظ "التدبير" للتعبير عن الوظيفة السياسية للحاكم⁽⁴⁾.

وليس غرضنا في تقديم هذا الباب تتبع دلالات المفهوم وتطوره عبر التاريخ، وإنما الإشارة إلى القضايا التاريخية التي يروم مناقشتها؛ ذلك أن السياسة بما هي فعل وتدبير له محددات قد تكون دوافعه واضحة أو خفية، وتجليات تُظهر كيفية تحقيق ذلك التدبير.

وإذا كان تتبع معالم سياسة المرابطين في الأندلس يقتضي استحضار أبرز الأحداث التي شهدتها تلك العدة زمن المرابطين، فنحسب أن القراءة السياقية لها لا ينبغي أن تقف عند حد سرد تفاصيلها (القراءة السردية)، بل تهدف إلى ضبط سياقاتها.

والم تأمل في المصادر والمراجع المتوفرة يخلص إلى أن سياسة المرابطين بالأندلس قامت أساساً على قيادة الجهاد الحربي، ودعم الوحدة السياسية والمذهبية للأندلس، ثم الاهتمام بالفقه لتثبيت الإصلاح. ولعل استحضار هذه الأبعاد في سياقها الزماني والمكاني والإنساني قد يُساعدنا على التمييز بين أسس السياسة المرابطية في الأندلس ومعالم التحول فيها. لذلك فهذا الباب يتضمن فصلين اثنين: الفصل الأول؛ ندرس فيه أسس السياسة المرابطية وتجليات الإنقاذ فيها. وفي الفصل الثاني سنعالج معالم التحول نحو الاستحواذ سواء في تعامل أمراء المرابطين مع ملوك الطوائف أو مع أهل الذمة، وكذلك في طبيعة السياسة الجبائية التي نهجوها بالأندلس.

(1)- ابن منظور، لسان العرب، م س، ج 6، ص: 108.

(2)- الجوهري، الصحاح، م س مادة سوس، ج 3، ص: 938.

(3)- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي)، مقدمة ابن خلدون وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص: 377.

(4)- راجع: الماوردي، الأحكام السلطانية، م س، ص: 2 (بعد مقدمة التحقيق). المرادي، السياسة، م س، ص: 164.

الفصل الأول :

أسس السياسة المرابطية بالأندلس
وتجليات الإنقاذ فيها

ذكرنا في مدخل هذا البحث أن استتجاد الأندلسيين بالمرابطين بقصد الجهاد أمر ثابت، ولا يمكن نفيه. لذلك فقيادة الجهاد الحربي شكّلت إحدى أهم أسس السياسة المرابطية بالأندلس إلى جانب دعم الوحدة السياسية والمذهبية، وكذلك الإهتمام بالفقهاء دعامة الإنقاذ.

المبحث الأول: قيادة الجهاد الحربي: التضحية من أجل الإنقاذ

1- الطبيعة الجهادية للدولة المرابطية:

أ- مفهوم الجهاد ودلالات تسمية "المرابطين":

بالرجوع إلى مادة (جهد) في كتب اللغة، نجد لها معاني كثيرة، منها: الطاقة، والمشقة⁽⁵⁾، والوسع، والمبالغة، والقتال⁽⁶⁾، وفي "الكليات"⁽⁷⁾ هو: «الدعاء إلى الدين الحق، والقتال مع من لا يقبله». وعند أغلب الفقهاء، بما فيهم المالكية عُرف بأنه: «قتال مسلم [كافر] غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله تعالى»⁽⁸⁾، ويذكر ابن رشد الجد (ت 520هـ / 1126م) أن الجهاد في سبيل الله، «إذا أطلق فلا يقع بإطلاقه إلا على مجاهدة الكفار بالسيف حتى يدخلوا في الإسلام أو يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»⁽⁹⁾.

أما الحرب فيصورها الطرطوشي (ت 520هـ / 1126م) بقوله: «أولها الكلام وآخرها الجِمام، الحرب مرة المذاق إذا قلصت عن ساق، من صبر فيها عرف، ومن ضعف عنها

(5)- ابن سيده، المحكم، م س، ج 4، ص: 153.

(6)- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكرياء القزويني)، معجم مقاييس اللغة، مادة جهد، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1991، ج 1، ص: 486 - 487. ابن منظور، لسان العرب، م س، ج 3، صص: 133 - 135.

(7)- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 2، 1998، ص: 354.

(8)- الدردير (أبو البركات أحمد بن محمد)، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك وبالهامش حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، خرج أحاديثه وفهرسه مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، القاهرة، 1991، ج 2، ص: 267. القادري (عبد الله بن أحمد)، الجهاد في سبيل الله: حقيقته وغايته، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط 2، 1992، ج 1، ص: 49. هيك (محمد خير)، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، دار البيارق ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 2، 1996، ص: 44.

(9)- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي)، المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1988، ج 1، ص: 341 - 342. ابن المُنَاصِف (أبو عبد الله محمد بن عيسى القرطبي)، كتاب الإِتْجَاد في أبواب الجهاد وتفضيل فرائضه، وسُنَّه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه، ضبط نصّه وعلّق عليه ووثّق نصوصه وخرّج أحاديثه وأثاره مشهور بن حسن ال سلمان ومحمد بن زكريا أبو غازي، دار الإمام مالك - مؤسسة الريان، بيروت، ط 1، 1425هـ / 2005 م، ص: 18.

تلف، جسم الحرب الشجاعة، وقلبها التدبير، وعينها الحذر، وجناحها الطاعة، ولسانها المكيدة، وقائدها الرفق، وسائقها النصر»⁽¹⁰⁾. وإذا كانت السياسة الحربية لأية دولة من الدول هي تدبير أو رعاية شؤون الحرب لتحقيق النصر لها وهزيمة أعدائها، فأصل هذه السياسة في الدولة الإسلامية يستند إلى الجهاد⁽¹¹⁾، والإمارة على الجهاد من الولايات التي تحدثت عنها كتب الأحكام السلطانية⁽¹²⁾.

وبخصوص اسم المرابطين ودلالاته، فقد عزا بعض المؤرخين سبب هذه التسمية إلى بداية انطلاق حركة عبد الله بن ياسين؛ إذ لمّا بلغ عدد من كان معه ألفا من الرجال، «.. خرجوا وقتلوا من استعصى عليهم من قبائل لمتونة... حتى أنابوا إلى الحق واستقاموا على الطريقة، وأذن لهم في أخذ الصدقات من أموال المسلمين، وسماهم بالمرابطين»⁽¹³⁾. وأرجع البعض ظهور التسمية إلى المرحلة التي أعقبت خروج أنصار عبد الله بن ياسين من الصحراء إلى سجلماسة ودرعة لقتال القبائل المعارضة لدعوته، تحت قيادة الأمير يحيى بن عمر اللمتوني، «.. وكان إمامهم عبد الله بن ياسين يُصبرهم إلى أن ظهرُوا بأعدائهم، فسماهم عبد الله بالمرابطين، وسمّى أميرهم يحيى بن عمر أمير الحق»⁽¹⁴⁾ تكريماً لهم واعتزازاً بصبرهم وجهادهم.

وحسب بعض الباحثين، فقد صار لفظ "مرابط" بمثابة وسام شرف عسكري يمنحه سلاطين الدولة المرابطية لأتباعهم من المجاهدين⁽¹⁵⁾، كما كان يُطلق أيضاً على كل من أخلص للدولة أو حقق لها انتصاراً مظفراً في معارك الجهاد⁽¹⁶⁾.

وبعد ضم المرابطين للأندلس، أصبح الاسم يرمز إلى الجاه والملك، وهذا ما يؤكد صاحبه "المعجب" بقوله: «وحيث ملك يوسف بن تاشفين جزيرة الأندلس، وأطاعته بأسرها

(10)- الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد الفهري)، سراج الملوك، حققه وضبطه وعلّق عليه ووضع فهرسه محمد فتحي أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1994، مجلد 2، ص: 689.

(11)- الخطيب (أحمد)، "السياسة الحربية للدولة الإسلامية"، مجلة الوعي (اللبنانية)، س 19، ع 212، رمضان 1425 هـ - أكتوبر 2004، صص: 12 - 16، ص: 13.

(12)- راجع: الماوردي، الأحكام، م س، ص: 47 و 73.

(13)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 243.

(14)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 12.

(15)- العبادي (أحمد مختار)، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص: 274.

(16)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع - الذهنيات - الأولياء، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1993، ص: 7.

ولم يختلف عليه شيء منها، عُدَّ يومئذ في جملة الملوك، واستحق اسم السلطنة، وتسمّى هو وأصحابه بالمرابطين»⁽¹⁷⁾، وكذلك في سياق ترجمته لعلي بن يوسف بن تاشفين الذي تلقب بلقب أبيه، «.. وسمى أصحابه بالمرابطين فجرى على سنن أبيه في إثارة الجهاد وإخافة العدو وحماية البلاد»⁽¹⁸⁾.

وعليه، فتسمية "المرابطين" لها ارتباط وثيق مع الجهاد والتضحية في سبيل الله، والمجاهد ليس مجرد محارب «غازيا كان أو مرابطا»⁽¹⁹⁾ لأن غرض الحرب هو السلب والنهب، وهدف الجهاد أسمى من الحرب بأنواعها (الدفاعية والهجومية..). وإذا كانت الدعوة إلى الجهاد قد شكلت محك شرعية حكم المرابطين⁽²⁰⁾ فكيف كان اهتمام الدولة المرابطية بالجهاد، وخاصة في الأندلس؟

ب- عناية الدولة المرابطية بالجند عماد الجهاد:

معلوم أن حركة المرابطين انطلقت من رباط وجاج بن زلو اللمطي في السوس الأقصى «دار المرابطين»⁽²¹⁾، وكان الجهاد من أولى أولوياتها⁽²²⁾ والطابع المميز لها منذ نشأتها⁽²³⁾. وبالرغم من قلة الإشارات المصدرة التي تتحدث عن نشأة الجيش المرابطي وتطوره⁽²⁴⁾، فيبدو أن بواده الأولى تشكلت من نحو ألف رجل من أشرف صنهاجة⁽²⁵⁾. يقول البكري في وصفهم: «ولهم في قتالهم شدة وجلد ليس لغيرهم، وهم يختارون الموت

(17)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 227.

(18)- المعجب، م س، ص: 235.

(19)- العروي (عبد الله)، مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 3، 2001، ص: 335. وفي السياق نفسه يشير إلى أنه «في نطاق الجهاد تكون المدافعة رباطا». م س، ص: 339.

(20)- العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2000، ج 2، ص: 124.

(21)- الخرشي (عبد الوافي)، الأدوار التربوية والسياسية لرباطات وزوايا الصحراء المغربية خلال العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث – دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب – ظهر المهرارز بفاس، 2015 – 2016، ص: 126 (مرقونة).

(22)- العروي، مجمل، م س، ج 2، ص: 127.

(23)- أحمد محمود (حسن)، قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957، ص: 232. المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 5، 1997، ص: 28.

(24)- يعزو العروي قلة النصوص الخاصة بنظام الجيش المرابطي، وبأول نشأته، ويمرّح تطوره إلى اهتمام الإخباريين بالانتماء القبلي «لأن ذهنهم لا يتجاوز أبداً أفق القبيلة، والدارسون المعاصرون، من عرب وأجانب، يسرون على نفس النهج». أنظر: مجمل تاريخ المغرب، م س، ج 2، ص: 119.

(25)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 243.

على الانهزام ولا يُحفظ لهم فرار من زحف»⁽²⁶⁾. ويذكر ابن الخطيب أن عدد المرابطين أصبح أربعين ألفاً لما رجع الأمير أبو بكر بن عمر إلى الصحراء، وجدد يوسف بن تاشفين البيعة على قبائل صنهاجة، وعقد لهم على أربعة من القادة، وهم: محمد بن تميم الجدالي، وعمر بن سليمان المسوفي، ومزدالي التلكاتي، وسير بن أبي اللمتوني⁽²⁷⁾.

وكان جيش المرابطين، قبل توجهه إلى الأندلس، يتألف من قسمين: الأول منهما يسمى بالحشم⁽²⁸⁾ ويضم العساكر من جزولة، ولمطة، ومصمودة، وقبائل زناتة، والقسم الثاني سمي بالداخلين ويضم عساكر صنهاجة، والعلوج⁽²⁹⁾.

كما كان أمير المسلمين هو القائد الأعلى للجيش، أو نائبه⁽³⁰⁾، وتشكلت قوة الجيش الرئيسية من الفرسان الذين بلغ عددهم نحو مائة ألف فارس على عهد يوسف بن تاشفين، هذا غير المشاة من الرماة وغيرهم⁽³¹⁾.

وقد وصف لنا الطرطوشي أسلوب قتال جند المرابطين عند لقاءهم العدو، بقوله: «... فأما صفة اللقاء، وهو أحسن ترتيب رأيناه في بلادنا، وهو أرجى تدبير نفعه في لقاء عدونا، أن نُقدم الرجالة بالدرك الكاملة، والرماح الطوال، والمزاريق المسنونة النافذة،

(26)- البكري (أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز)، كتاب المسالك والممالك (جزءان)، حققه وقدم له أدريان فان ليفون وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة)، تونس، 1992، ج 2، ص: 860. الحلل الموشية، م س، ص: 21-22.

(27)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 388.

(28)- اختلفت الأقوال حول طائفة الحشم والعناصر التي تألفت منها في عصر المرابطين. يُفهم من كلام ابن عبدون في رسالته عن الحسبة أن طائفة الحشم هي جماعة من الأتباع الخارجين عن أصحاب السلطان من صنهاجة بوجه عام، وذلك حين اشتكى من سوء أفعالهم بالأندلس في قوله: «ويجب ألا يتلثم إلا صنهاجي أو لمتوني أو لمطي؛ فإن الحشم والعبيد ومن لا يجب أن يُلثم، يُلثمون على الناس ويهونهم ويأتون أبواباً من الفجور كثيرة بسبب اللثام وهما»، ومن كلام صاحب الحلل الموشية أنهم كانوا عناصر مختارة من قبائل مختلفة خارجة عن جماعة المرابطين الأصليين، وذلك في قوله: «وعظم ملك يوسف بن تاشفين وضم من جزولة ولمطة وقبائل زناتة ومصمودة جموعاً كثيرة. وسماهم بالحشم». أما مؤرخو الدولة الموحدية ومن نقل عنهم فقد «أرادوا الإساءة إلى المرابطين فأطلقوا عليهم اسم الحشم وفسروه تفسيراً يسيء إليهم وهو تفسيرهم بالنساء المحتشمات الملتزمات». راجع: ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي)، رسالة في القضاء والحسبة، نشرها بروفنسال ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955، ص: 28. الحلل الموشية، م س، ص: 33. العبادي (أحمد مختار)، صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 1، 2000، صص: 107 - 109.

(29)- الحلل الموشية، م س، ص: 33.

(30)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 28 - 29. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 388 - 389.

(31)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 139. عنان (عبد الله)، دولة الإسلام في الأندلس: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1990، ص: 418.

فيصُفُّوا صفوفهم، ويركزوا مراكزهم، ورماحهم خلف ظهورهم في الأرض وصدورهم شارعة على عدوهم، وهم جاثمون في الأرض ... وخلفهم الرماة المختارون، الذين تمرق سهامهم من الدروع، والخييل خلف الرماة .. فإذا قرب العدو رشقهم الرماة بالنشاب، والرجالة بالمزاريق، وصدور الرماح تلقاهم ... فتخرج خيل المسلمين بين الرماة والرجالة فقتل منهم ما شاء الله»⁽³²⁾.

وهذا التنظيم القتالي الذي يتحدث عنه الطرطوشي، ينسجم مع مرحلة توسع الدولة المرابطية، ويعكس أيضا اهتمام القادة المرابطين بتربية جنودهم تربية جهادية بجميع جوانبها الروحية والفكرية والنفسية والجسدية⁽³³⁾. وعلى الرغم من استخدام المرابطين لدرق اللط والتّي تؤدي وظيفة الترس⁽³⁴⁾، فإنهم زودوا جيشهم بالتروس، وخصوصا في الساحة الأندلسية⁽³⁵⁾.

ولما كان الجهاد والتضحية من أجل الإنقاذ أساس وجود القوات المرابطية بالأندلس، فعند توجه يوسف بن تاشفين إلى قرطبة سنة 495هـ/1101م، لأخذ البيعة لابنه علي⁽³⁶⁾، اشترط عليه في هذه البيعة أن يُنشئ جيشا مرابطيا قوامه سبعة عشر ألف فارس، يوزعه على سائر قواعدها. ويفيدنا صاحب "الحلل الموشية"، نقلا عن ابن اليسع، بأن الفارس المرابطي

(32)- الطرطوشي، سراج الملوك، تحقيق محمد فتحي أبو بكر، 1994، م س، مجلد 2، ص: 698 - 699. وحول جيش دولة المرابطين في المصادر والمراجع العربية، راجع:

- AL-TAEE (Adel Awad), (2012): «aş-Şunūf wa-l-ḥidamāt fī ḡayš dawlat almurābiṭīn (430-539 h. 1144-1038 m.) fī l-maṣādir wa-l-marāḡi ʿ al-ʿarabiyya [Categorías y servicios en el ejército de la dinastía almorávide (430-539 h. 1144-1038 d.C.) en las fuentes árabes]», **Revista Al-Andalus Magreb**, n° 19, pp: 413 - 453.

(33)- راجع: بولعراس (خميسي)، فن الحرب بالمغرب الإسلامي خلال عصر المرابطين والموحدين، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر، 2013 - 2014، ص: 22-25 (مرفوعة). الخرشي، الأدوار التربوية والسياسية لرباطات وزوايا الصحراء المغربية خلال العصر الوسيط، م س، ص: 171.

(34)- الترس عبارة عن صفحة من الحديد أو الخشب أو الجلد، يحملها الفارس أو الراجل، أثناء القتال لبتفادي بها ضربات السيوف ونحوها. أنظر: ابن جماعة الحموي (بدر الدين محمد بن أبي اسحاق الحُموي)، **مستند الأجناد في آلات الجهاد ومختصر في فضل الجهاد**، تحقيق وشرح أسامة ناصر النقشبندى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، 1983، ص: 61.

(35)- AL-TAEE (Adel Awad), (2014): «Tasliḥ ḡayš al-murābiṭīn [El armamento del ejército almorávide]», **Revista Al-Andalus Magreb**, n° 21, pp: 137 - 172, p: 152.

(36)- الحلل الموشية، م س، ص: 80. ويذكر ابن الخطيب أن البيعة كانت عام 497هـ/1104م (راجع: ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 4، ص: 58)، والصواب هو أن وثيقة تولية عهد يوسف لعلي، صدرت بحضرة قرطبة في ذي الحجة سنة 496هـ/1103م. أنظر: ابن الأبار، **الحلة السّيرة**، م س، ج 2، ص: 248-249. ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 42-43.

في الأندلس كان يتقاضى خمسة دنائير في الشهر، غير نفقته الخاصة وعلف فرسه، ومن أظهر منهم شجاعة وتفوقاً عُهد إليه بولاية موضع ينتفع منه⁽³⁷⁾.

كما تشير إحدى النوازل إلى أن جند المرابطين كانوا يتمتعون بمكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة، وبمستوى معاشي مرتفع، حيث كانوا يبيعون البراءات⁽³⁸⁾ لأهل الأندلس قبل قبضها، مما دفع ابن رشد إلى الإفتاء بأنه «لا يجوز للجند من المرابطين وغيرهم بيع الطعام المرتب لهم على خدمتهم وعملهم إذا خرجت لهم به البراءات إلا بعد أن يقبضوه، ويستوفوه...»⁽³⁹⁾.

وفي دولة تميزت بالطابع الجهادي، منذ نشأتها - كما أشرنا - كان من الطبيعي أن يتقلد "المناصب السامية" من له خبرة ودراية بالمجال العسكري⁽⁴⁰⁾، واستتبع ذلك أن يغلب على جيشها نزعة الجهاد، حيث كانت تحدوه هذه النزعة حينما عبر إلى الأندلس لأول مرة، وانتصر في موقعة الزلاقة، واستمر بجيش بهذه النزعة طوال عهد يوسف بن تاشفين وفي أوائل عهد ولده علي. ترى فما معالم السياسة الجهادية للمرابطين في الأندلس، خصوصاً على عهد يوسف وابنه علي؟

2- معالم السياسة العسكرية للمرابطين في الأندلس:

أ- التحريض على الجهاد:

لقد كان للعلماء والفقهاء دور في الحض على الجهاد، لأنهم أولى الفئات في فهم الآيات والأحاديث الواردة في باب الجهاد واستيعاب مدلولاتها⁽⁴¹⁾، وهم أدري الناس وأخبرهم

(37)- الحلل الموشية، م س، ص: 82. عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 420. السامرائي، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، م س، ص: 397.

(38)- البراءات هي كميات من الطعام كان أمير المسلمين المرابطي يصرفها للجند في الحصون، وهي تشبه المواصة التي كان يفرقها الموحدون كل سنة بعد وصول المحاصيل إلى خزينة الدولة. راجع: أبو مصطفى (السيد كمال)، دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الاسكندرية للكتاب، 1997، ص: 13.

(39)- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي)، فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 1987، ج 2، ص: 1453 - 1454.

(40)- إبراهيم حسن (حسن)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط 1، 1980، ص: 101. حمدي عبد المنعم (محمد حسين)، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1997، ص: 267.

(41)- أنظر: أبو الخيل (محمد بن إبراهيم بن صالح بن الحسين)، جهود علماء الأندلس في الصراع ضد النصاري خلال عصري المرابطين والموحدين: (483 هـ / 1090م - 640 هـ / 1242م)، دار أصدقاء المجتمع للنشر والتوزيع، ط 1، السعودية، 1998، ص: 245. بولعراس، فن الحرب بالغرب الإسلامي، م س، ص: 4.

بفريضة الجهاد، خاصة في الأندلس. ومن علماء الأندلس الذين أسهموا في التحريض على الجهاد زمن المرابطين؛ أبو الوليد الباجي الذي سافر إلى بلاد المغرب للقاء يوسف بن تاشفين «حسبة ورغبة في الجهاد»⁽⁴²⁾، ومحمد بن أيمن⁽⁴³⁾ الذي كتب إليه قائلاً: «لما كان نور الهدى - أيدك الله - دليلك وسبيل الخير سبيلك .. ووقفت على الجهاد عزائمك وصح العلم بأنك لدعوة الإسلام أعز ناصر وعلى غزو الشرك أقدر قادر، وجب أن تُستدعى لما أعضل من الداء وتُستغاث لما أحاط بالجزيرة من البلاء»⁽⁴⁴⁾، وكاتبه كافة أهل الأندلس من العلماء والخاصة «فاهتز للجهاد»⁽⁴⁵⁾. وفي المقابل، فقد استنفر ابن تاشفين ملوك الطوائف للجهاد⁽⁴⁶⁾، وطلب من العلماء والخطباء تحميس الجنود عليه، وغرسه في نفوسهم، قبل اندلاع معركة الزلاقة، «وندب لهم من يعظهم ويذكرهم، فظهر منهم من صدق النية والحرص على الجهاد واستسهل الشهادة ما سُرَّ به يوسف والمسلمون»⁽⁴⁷⁾.

وفي غمار المعركة كان ابن تاشفين على فرس يمر بين الصفوف يبيث الحماس في نفوس المُجَاهِدِينَ ويحضهم على الجهاد والصبر، ويقول: «يا معشر المسلمين اصبروا لجهاد أعدائكم أعداء الله الكافرين، فَمَنْ رزق منكم الشهادة فله الجنة، وَمَنْ سلم فقد فاز بالأجر العظيم والغنيمة، فقاتل المسلمون قتال من يطلب الشهادة ويرغب في الموت»⁽⁴⁸⁾.

وفي السنة الأولى من حكمه بالأندلس، عين أمير المسلمين علي بن يوسف أخاه أبا الطاهر تميماً قائداً أعلى على جيوشها قبل عودته إلى المغرب⁽⁴⁹⁾. ولعل من دواعي إعطائه إشارة

(42)- ابن الأبار، الخلة السَّيِّراء، م س، ج 2، ص: 98.

(43)- أبو عبد الله محمد بن أيمن بن خالد بن أيمن الأنصاري، من أهل بطليوس، امتهن الكتابة والوزارة (ذو الوزارتين)، وكان أعجوبة الدهر وفريد العصر. ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم الثاني- مج 2، ص: 652. ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البُلَنْسِي)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1995، ج 1، ص: 323. ابن سعيد، المغرب في حُلَى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، م س، ج 1، ص: 366.

(44)- ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم الثاني- مج 2، ص: 653 - 654.

(45)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 248.

(46)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 104.

(47)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 194.

(48)- ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، م س، ص: 148.

(49)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 49 - 50. الحجي (عبد الرحمن)، التاريخ الأندلسي: من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هـ/ 711-1492م)، دار القلم، دمشق- بيروت، ط 2، 1981، ص: 425. عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 60 - 61.

البدء بالجهاد ضد مملكة قشتالة⁽⁵⁰⁾، أي في وقت مبكر من بداية حكمه؛ رد عدوان غارات الفونسو السادس⁽⁵¹⁾، وصرف الجهود والطاقات نحو الجهاد بدلا من أن تُستغل في النزاعات الداخلية⁽⁵²⁾.

كما أن السؤال الذي تلقاه ابن رشد من أمير المسلمين علي بن يوسف حول أفضلية الجهاد عن الحج بالنسبة لأهل الأندلس يندرج في إطار التحريض على الجهاد لأن نص السؤال جاء فيه: «جوابك - رضي الله عنك- فيمن لم يحج من أهل الأندلس في وقتنا هذا هل الحج أفضل أم الجهاد؟ وكيف إن كان قد حج حجة الفريضة؟»⁽⁵³⁾.

وكان جوابه: «... وموضوع السؤال إنما هو فيمن حج حجة الفريضة والسبيل مأمونة، هل الحج له أفضل أم الجهاد؟ والذي أقول به: أن الجهاد له أفضل لما ورد فيه من الفضل العظيم. وأما من لم يحج حجة الفريضة والسبيل مأمونة فيتخرج ذلك على الاختلاف في الحج فهل هو على الفور أو على التراخي؟ وهذا إذا سقط فرض الجهاد على الأعيان بقيام من قام به. وأما في المكان الذي يتعين فيه على الأعيان فهو أفضل من حجة الفريضة»⁽⁵⁴⁾.

وفي رسالة تاشفين بن علي إلى قاضي بلنسية (ابن جحاف) وسائر فقهاءها ووزرائها والأخيار والصلحاء والكافة، بعد أن أصبح أميرا للمسلمين كان تحريضه على الجهاد واضحا، حيث قال فيها: «وانتدبوا واندبوا من قبلكم للجهاد، الذي هو من قواعد الإيمان والرشاد، أمر الرحمن، وفرض على الكفاية والأعيان»⁽⁵⁵⁾.

(50)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 49 - 50. عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 59 - 60.

(51)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 60.

(52)- الهرفي (سلامة محمد سليمان)، دولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين- دراسة سياسية حضارية، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1985، ص: 190.

(53)- ابن رشد، فتاوى ابن رشد، م س، ج 2، ص: 1022.

(54)- فتاوى ابن رشد، ج 2، ص: 1023.

(55)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 549. حمادة (محمد ماهر)، الوثائق السياسية والادارية في الأندلس وشمال إفريقيا (64 - 897هـ / 683 - 1492م) «دراسة ونصوص»، مؤسسة الرسالة، بيروت - سوريا، ط 2، 1986، ص: 327.

وعليه، فالرسائل الديوانية⁽⁵⁶⁾ التي وصلت إلى أمراء المرابطين تدل على أن علماء الأندلس لمسوا فيهم إخلاصا في الجهاد والتضحية من أجل إنقاذ البلاد والعباد، وقد شهد لجهودهم في التحريض على الجهاد وقيادته، القاضي أبو بكر بن العربي بقوله: «المرابطون قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين، وهم حماة المسلمين الذابون عنهم، والمجاهدون دونهم»⁽⁵⁷⁾. ولعلّ من تضحياتهم إسناد القيادة العسكرية للمقربين. فإلى أي حدّ كان المُقربون أهلا لقيادة الجهاد الحربي في بلاد الأندلس؟

ب- إسناد القيادة العسكرية للمقربين:

كانت قيادة الجيش المرابطي في الأندلس تُعهد إلى خيرة القادة العسكريين الذين كان أغلبهم من أفراد البيت المرابطي «نظرا لحاجتهم لبسالتهم وشجاعتهم التي أظهروها عند المعارك التي خاضوها في مرحلة الدعوة، ونظرا كذلك لطبيعتهم الصحراوية التي كان لها تأثير في بنيتهم الصلبة وجلدهم»⁽⁵⁸⁾. فقد أسند يوسف بن تاشفين قيادة الجند الذي عبر من المغرب إلى الأندلس إلى أبي محمد مزدلي بن سولنكان⁽⁵⁹⁾ الذي تمكن من محاصرة بلنسية لمدة سبعة أشهر وقطع جميع الطرق المؤدية إلى المدينة.

ولما أيقن خلالها الفونسو السادس بعدم جدوى المقاومة أخلى المدينة، ثم دخلها المرابطون في رجب سنة 495هـ/ماي 1102م⁽⁶⁰⁾، وبذلك انتهت محنة أهلها الذين تعرضوا للتجويع والتعذيب والتقتيل⁽⁶¹⁾. ولما أرسله علي بن يوسف من مراكش إلى الأندلس عاملا على قرطبة وغرناطة، ما إن وصل إلى مقر عمله حتى توجه بقواته إلى

(56)- يقصد بالرسائل الديوانية كل الخطابات المكتوبة التي صدرت عن دواوين الكتابة أو وردت عليها باسم الأمير أو من ينوب عنه. والملاحظ أنه ومع قيام الدولة المرابطية ظهر ما يُسمى بأدب الاستنجااد جراء كثرة المراسلات الاستنقاذية التي وردت على الحضرة المراكشية طلبا للنصرة من هجومات النصارى في الأندلس. راجع: البركة (محمد)، **الدولة المرابطية: ملامح نظام الكتابة الديوانية**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008، ص: 158.

(57)- الحلل الموشية، م س، ص: 140.

(58)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 105.

(59)- أبو محمد مزدلي بن سولنكان (أو بولنكان أو ملنكان)، هو ابن عم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين. راجع: ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، الهامش الأول، ص: 60.

(60)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 109 - 110 والهامش (4) من الصفحتين السابقتين. ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 42. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 249.

(61)- ابن الكردبوس، م س، ص: 103 - 104. ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، الصفحات: 33 - 34 - 35 - 38 - 39 - 40 - 41 - 42.

اشبيلية، واستمد عاملها الأمير سير بن أبي بكر اللمتوني⁽⁶²⁾، وسارت جيوش المرابطين إلى طليطلة قاعدة الثغر الجوفي⁽⁶³⁾، ففتح كثيرا من حصونها سنة 507 هـ/1114م التي كانت «سنة جهاد متصل ونشاط عسكري لم يتكلل دائما بالنصر»⁽⁶⁴⁾.

وبعد استقرار المرابطين بشرق الأندلس، قاد الأمير مزدلي حملة عسكرية ضد برشلونة، وعاد بغنائم كثيرة من بينها نواقيس مفضضة تم تحويلها إلى ثريات لإضاءة جامع بلنسية⁽⁶⁵⁾، انتقاما لعملية إحراق مسجد المدينة. وبعد استشهاده سنة 508 هـ/1115م⁽⁶⁶⁾ خلفه ولداه عبد الله ومحمد على حكم غرناطة وقرطبة. إلا أن محمد بن مزدلي استشهد هو الآخر بعد ثلاثة أشهر من وفاة أبيه، وذلك لما هاجم القشتاليون نواحي قرطبة في صفر سنة 509 هـ/1115م⁽⁶⁷⁾.

ومن القادة أيضا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن تاشفين المعروف بـ "ابن عائشة"⁽⁶⁸⁾ الذي انتصر على القوات القشتالية في معركة كنكه أو قونكة (Cuenca) سنة

(62)- سير بن أبي بكر هو ابن عم الأمير يوسف بن تاشفين وصهره. ذكر القاضي ابن الحاج في جواب عن سؤال يتعلق به أنه كان من نصحاء الدولة المرابطية، وله آثار واضحة في باب الجهاد، وجاء في بعض المصادر أنه من أشهر قادة المرابطين في الأندلس، حيث كان له دور كبير في معركة الزلاقة، وقد توفي عام 507 هـ/1113م. أنظر: الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء، بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف، الرباط، 1981، ج 9، ص 613. ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 144. ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، م س، ص: 147 و 155.

(63)- المقرئ، نفح الطيب، م س، مج 1، ص: 440.

(64)- مكي (محمود علي)، "وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مج 7 - 8 (مزدوج)، 1959-1960، صص: 109 - 198. ص: 127 - 128.

(65)- ابن الكردبوس، م س، ص: 110 - 111 والهامش الأول - ص 110. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 250.

(66)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 60. ويورد العبادي في تحقيقه لتاريخ ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، الهامش 4، ص: 109 - 110 أنه قُتل بالقرب من حصن مستنا (Mastana) بنواحي طليطلة.

(67)- ابن الكردبوس، م س، الهامش 4، ص: 110.

(68)- ابن الكردبوس، م س، الهامش 4، ص: 101. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 62. ابن القطان (أبو محمد حسن بن علي)، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، 1990، الهامش (2)، ص: 65. ومن القادة العسكريين الكبار نجد ابن فاطمة أبو عبد الله محمد الذي كان واليا على فاس واشبيلية، وابن تعيشت أو تاعياشت أبو اسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين الذي استطاع فتح حصن لبيط المنيع، ووصفه ابن الأبار بأنه لم يكن في قواد يوسف بن تاشفين «مثله بأسا وجدا في نصرته الدين»، وكان قائدا عاما للجند المرابطين في معركة قنتدة سنة 514 هـ/1120م. (أنظر: ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 62. ابن الكردبوس، م س، الهامش 2، ص: 112. ابن القطان، نظم الجمان، م س، الهامش (2)، ص: 130). ويبدو أن تلك الكنى التي كان يحملها الأمراء والقادة العسكريون هي تعبير ثقافي قد لا يرتبط بالدور الذي كان للمرأة في الحياة العامة، كما ذهب إلى ذلك عز الدين جسوس. وإنما يرجع فيما نرى إلى أن المرابطين كانوا ينسبون =

490هـ/1097م، وقاد حملة عسكرية أخرى ضد القوات نفسها في فحص اللجج بأراضي طليطلة سنة 497هـ/1103م⁽⁶⁹⁾. كما تولى قيادة الجهاد في شرق الأندلس، بعد أن عاث السيد الكبيطور⁽⁷⁰⁾ فيه فسادا، وقام بعمليات حربية واسعة النطاق في عهد أخيه أمير المسلمين علي بن يوسف، فشارك في معركة أقليمش سنة 501هـ/1107م، وأسرع من مرسية لنجدة عامل سرقسطة (محمد بن الحاج) حينما حاصره الفونسو المحارب (ملك أراغون) سنة 504هـ/1110م، واشترك معه في غزو برشلونة⁽⁷¹⁾، ثم واصل مهامه إلى أن أصيب في عينيه عقب وقعة عنيفة مع جيوش أراغون في موضع يُسمى "البرد" (Congost de Martorell) سنة 508هـ/1114م⁽⁷²⁾.

والجدير بالذكر أن الحملة العسكرية التي قادها محمد بن عائشة ومحمد بن الحاج إلى أرض برشلونة تكمن أهميتها في أن تلك المنطقة لم يكن أحد من أهل الأندلس يجرؤ على اقتحامها منذ أكثر من مائة عام «حينما كانت تتوالى عليها هجمات المنصور بن عامر وابنه عبد الملك المظفر»⁽⁷³⁾. أما محمد بن الحاج⁽⁷⁴⁾ فقد قاد أيضا عدة معارك بجنوب شرق طليطلة⁽⁷⁵⁾، ونجح في صد محاولات الفونسو المحارب "ابن رذمير" لاقتطاع أجزاء أخرى من سرقسطة التي كانت هدفا لأطماع قشتالة وأراجون⁽⁷⁶⁾. ولما شدد النصارى من ضغطهم على منطقة الثغر الأعلى واستشهد ابن الحاج سنة 508هـ/1114م، خلفه في

= أبناءهم في أحيان كثيرة إلى أمهاتهم، لأنهم - كما ذكر حسين مؤنس - كانوا يُعددون الزوجات، وكل زوجة تريد تسمية ابنها "محمدًا" أو "أبو عبد الله"، فكانوا يُميزون الابن عن أخيه بنسبته إلى أمه. راجع: حسين (مؤنس)، معالم تاريخ المغرب والأندلس، طبعة خاصة أصدرتها دار الرشاد ضمن مشروع مكتبة الأسرة، 2004، ص: 433. جسوس (عز الدين)، "المجتمع السياسي" ونسق تداول السلطة بالمغرب: الدولة المرابطية نموذجا، منشورات الزمن- سلسلة شرفات 49، مطبعة بني ازناسن، الرباط، 2015، ص: 131.

(69)- ابن الكردبوس، م س، ص: 113- الهامش (1) من الصفحة نفسها والهامش (4)، ص: 87 - 88.
(70)- «هو الفارس القشتالي المشهور روديريجو بيبار (Rodrigo Diaz Vivar) الملقب بالسيد الكمبيادور أو القنبيطور (El Cid Campeador) ومعناه السيد المبارز». ابن الكردبوس، م س، الهامش (5)، ص: 99.

(71)- ابن الكردبوس، م س، الهامش (4)، ص: 101 - 102.
(72)- حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، م س، ص: 432 - 433.
(73)- مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 127.

(74)- تتحدث المصادر عن قائد مرابطي آخر اسمه علي بن الحاج الذي قاد حملة عسكرية من قرطبة نحو قشتالة، عهد إليه بحكم غرناطة سنة 496هـ/1103م قبل استشهاده في السنة التي بعدها بميدان القتال قرب بلنسية، ولا شك أن أبا الحسن علي بن الحاج وأخوه محمد بن الحاج من أبناء عمومة الحكام المرابطين. راجع: ابن الكردبوس، م س، ص: 111.

(75)- ابن الكردبوس، م س، ص: 108، وكذلك الهامش الأول من الصفحة نفسها.
(76)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 88.

ولاية سرقسطة ابن عم أمير المسلمين علي بن يوسف وصهره - زوج أخته - أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت المسوفي⁽⁷⁷⁾.

ويبدو أن عملية إسناد القيادة للمقربين وأهل العصبية في هذه المرة لم تكن موفقة، إن صحَّ ما ذهب إليه ابن الخطيب لأن الأمير ابن تيفلويت استغل قرابته من أمير المسلمين وأقام بلاطا فخما في سرقسطة، «وانهمك في الملذات، وعكف على المعاقرة»⁽⁷⁸⁾، وذلك بالرغم مما كانت تمرّ به المنطقة من ظروف عصيبة بسبب غارات النصارى المتكررة عليها. فهل حاول المرابطون إنقاذ سرقسطة من الحصار؟ أم تركوها لمصيرها المحتوم؟ وفي أي ظروف؟

لقد حاول الأمير إبراهيم بن يوسف (أخو أمير المسلمين علي بن يوسف) والي مرسية إنقاذ الموقف، وبادر بالسير إلى سرقسطة، وتمكن من ضبط شؤونها. إلا أن القائد الجديد - عبد الله بن مزدلي - لم يستطع الصمود طويلا أمام حصار النصارى لسرقسطة «لأن الجيش المحاصر لم يكن مكونا فقط من الأراجونيين، أعداء سرقسطة الأصليين، بل كان يضم طوائف عديدة أخرى من الفرنج»⁽⁷⁹⁾.

وبالرجوع إلى بعض الروايات التاريخية التي تناولت تفاصيل الأحداث والمعارك التي سبقت الحصار أو اقترنت به نجد تضاربا بينها؛ فرواية ابن الكردبوس والحميري تقول بأن الحصار استمر تسعة أشهر وانتهى بتسليم سرقسطة صلحا⁽⁸⁰⁾، وهذه رواية ناقصة مقارنة بغيرها من الروايات الأخرى.

(77)- ابن سعيد (أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي)، رايات المبرزين وغايات المميزين، حققه وعلّق عليه محمد رضوان الداية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، ط 1، 1987، 239. مؤلف مجهول (ألفه سنة 712هـ/ 1312م)، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 2005، ص: 192. ابن القطان، نظم الجمان، م س، ص: 216 (الهامش 4). ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 61-62 (الهامش 2).

(78)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 405. ويذكر أنه قعد للشراب يوما، فاستقرّه الطرب، وحلف أن لا يمشي إلى منزله إلا من فوق المال! ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 407.

(79)- عنان، عصر المرابطين، م س، صص: 89 - 90.

(80)- راجع: ابن الكردبوس، م س، ص: 118، والحميري حيث يقول: «وأخذ النصارى سرقسطة من أيدي المسلمين سنة اثنتين وخمسمائة بعد أن حاصروها تسعة أشهر، صلحا، خرج إليها الإفرنج في خمسين ألف راكب». الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 317.

أما رواية صاحب "روض القرطاس" فتقدم تفاصيل أكثر لكنها متناقضة وغير دقيقة، حيث يقول: «وأقام عبد الله بن مزدلي على سرقسطة عاملا (عاما) كاملا، فتوفي، فبقيت سرقسطة دون أمير، فأتاها الفونسو الأول ملك أراكون فنزلها، وأتا (أتى) الفنش أيضا في أمم لا تحصا (لا تحصى) من الروم فنازل لاردة من بلاد الجوف، فاتصل الخبر بأمير المسلمين علي بن يوسف، فكتب إلى أمراء غرب الأندلس بالمسير إلى ناحية تميم، وكان واليا على شرق الأندلس، ليسيروا معه لاستنقاذ سرقسطة ولاردة، فقدم على تميم عبد الله بن مزدلي وأبو يحيى (أبو يحيى) بن تاشفين صاحب قرطبة بعساكرهما، فخرج تميم بن يوسف بن تاشفين من بلنسية مع أمراء لمتونة، فقصده نحو لاردة، وكان بينه وبين الفونسو الأراكوني قتال عظيم ألقاه عن لاردة خاسئا خاسرا بعد أن بذل جهده في حصارها وقتالها، وفقد عليها من جيوشه ما يزيد على العشرة آلاف فارس. ورجع تميم إلى بلنسية»⁽⁸¹⁾.

ويظهر التناقض في رواية ابن أبي زرع؛ أولا في القول بموت عبد الله بن مزدلي ثم مثوله مرة أخرى للقتال مع الأمير تميم، وثانيا في التفرقة بين ابن رذمير والفونسو الأول المحارب ملك أراكون، وهما شخص واحد. كما تنفرد هذه الرواية بالإشارة إلى أن القوات المرابطية المشتركة سارت لاستنقاذ سرقسطة بقيادة أبي الطاهر تميم، واشتبكت عند لاردة في موقعة شديدة مع الفونسو المحارب، وأنزلت به هزيمة ساحقة، وأن تميما عاد على إثر ذلك إلى مقر ولايته.

وربما كانت رواية ابن عذاري أكثر وضوحا ودقة، حيث يقول: «أنه لما توالى تضيق العدو على سرقسطة وحصارها وهزيمة أهلها، وتحريق قنطرتها، ونزول العدو على قصرها المعروف بالجعفرية، اتصل الخبر بعبد الله بن مزدلي، فسار الجيش إليها ولحق به مدد من جيش قرطبة، ففويت نفوس أهل سرقسطة، ولحق الجيش بطرسونة، وقد شدد العدو غارته عليها، فجدد في اتباعه وأدركه غير بعيد فهزم الله العدو، وأظهر على يد عبد الله بن مزدلي عجائب في هذه الغزوة لم يعهد مثلها، منذ مدة بعيدة قبلها. ثم احتل بتطيلة، وتلوم بها، وأقلع الفرنج عن سرقسطة، فرأى الأمير عبد الله بعد تلومه أن ينهض إليها، فترك

(81)- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، م س، ص: 162 - 163.

الحمولة ومدد قرطبة، وانتخب أنجاد العسكر، وصمم إلى سرقسطة، فدخلها في أوائل جمادى الآخرة، وقد استنشق أهلها ريح الحرب. وفي خلال ذلك اعتل الأمير عبد الله المذكور، فتوفي في رجب، فكنم وفاته أياما، ثم انبث الخبر وعلم به رزمير، ففغر على البلد فمه، وألقى عليه زوره، وقد نفذت الأقوات، وبلغ الميقات، فدخله بالمعاهدة»⁽⁸²⁾.

وبالرغم مما يوجد بين رواية ابن عذاري وابن أبي زرع من اختلاف في الوقائع والتفاصيل، فالروايتان تؤكدان وقوع معارك عنيفة بين المسلمين والنصارى خلال مدة حصار سرقسطة، وأن آخر ولاتها عبد الله بن مزدلي قد اشترك بقواته في هذه المعارك.

وتؤكد رواية ابن أبي زرع أن سرقسطة لم تُسلم صلحا، بل أرغمت على التسليم إرغاما، بعد أن ضاق بأهلها أهوال الحصار، وهُزمت القوات المرابطية التي سارت لاستنقاذ سرقسطة بقيادة الأمير أبي الطاهر تميم الذي عاد على إثر ذلك إلى مقر ولايته في بلنسية كما أشرنا سابقا. بيد أن رواية ابن الأبار، تقول لنا بالعكس، أي أن الأمير أبا الطاهر تميم جبن عن مناجزة العدو، ولم يبذل أية محاولة لإنقاذ سرقسطة، وكان ذلك سببا في نجاح النصارى في الاستيلاء عليها⁽⁸³⁾. وتؤكد الرسالة المؤثرة التي كتبها قاضي سرقسطة ثابت بن عبد الله وجماعة من أهلها إلى الأمير تميم ما ورد في رواية ابن الأبار، حيث جاء فيها: «... فما هذا الجبن والفرع، وما هذا الهلع والجزع، بل ما هذا العار والضيع، أتحيسون يا معشر المرابطين وإخواننا في ذات الله المؤمنين، إن سبق على سرقسطة القدر بما يتوقع من المكروه والحذر، أنكم تبلعون بعدها ريقا، وتجدون في سائر بلاد الأندلس - عصمها الله - مسلكا من النجاة أو طريقا؟ كلا! والله ليسومنكم الكفار عنها جلاء وفرارا، وليخرجنكم منها دارا فدارا، فسرقسطة حرسها الله هي السد الذي إن فتق، ففتقت بعده أسداد، والبلد الذي إن استبيح لأعداء الله، استبيحت له أقطار وبلاد! فالآن أيها الأمير الأجل! هذه أبواب الجنة

(82)- انفرد عبد الله عنان بإيراد هذا النص في مؤلفه الموسوم بـ "دولة الإسلام في الأندلس: عصر المرابطين وبتدابة الدولة الموحدية"، م س، ص: 94 - 95. نقلا عن أوراق مخطوطة عليها المؤلف خلال بحثه في خروم مكتبة جامع القرويين بفاس. وقد فات بشار عواد معروف وابنه محمود إضافة هذه الفقرة و فقرات أخرى، ولو في ملحق خاص، عند تحقيق "البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب"، قبل تقديمه للنشر سنة 2013م.

(83)- وردت هذه الرواية في ترجمة ابن الأبار للفقهاء علي بن مسعود الخولاني الذي خرج مع الخطيب بن زيد بن منيئال إلى الأمير أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين في حصار سرقسطة وكلماه عن أهلها بمحضر أبي المغمر السائب بن غرون. راجع: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، م س، ج 3، ص: 184.

قد فُتحت، وأعلام الفتح قد طلعت، فالمنية ولا الدنيا! والنار ولا العار! فأين النفوس الأبية، وأين الأنفة والحمية؟ وأين الهمم المرابطية، فلنقدح عن زنادها بانتضاء حدّها، وامتنطاء جدّها واجتهادها، وملاقاة أعداء الله وجهادها..»⁽⁸⁴⁾.

وقد أرجع بعض الباحثين إحجام قائد الجيش المرابطي الأمير أبي الطاهر تميم عن لقاء العدو في محاولة يائسة لإنقاذ سرقسطة من أيدي النصارى إلى تقاعس المرابطين عن المغامرة بإنقاذها، خصوصا بعد فقدان الجيش المرابطي معظم قاداته العظام، أمثال سير بن أبي بكر، ومزدلي، ومحمد بن فاطمة، ومحمد بن الحاج. ولأن الأمير تميم «لم يكن من أكابر القادة المرابطين، وإنما كان يقود الجيش بصفته الأميرية، ولم يكن انتصاره في موقعة أقليمش راجعا إلى مقدرته وصفاته الخاصة، وإنما كان راجعا بالأخص إلى شجاعة قائديه المحربين محمد بن عائشة، ومحمد بن فاطمة، ولولاها لما اشتبك في المعركة ولآثر الارتداد»⁽⁸⁵⁾.

ويبدو أن الأمر لم يكن يتعلق بشخصية الأمير تميم فحسب، بل بموقع منطقة الثغر الأعلى بين أعداء أقوىاء يتربصون بها باستمرار، وتوسط سرقسطة مدن الثغر، وهي كما وصفها ابن الدلائي «باب من الجهات كلها»⁽⁸⁶⁾، وأيضا بسياسة الدولة المرابطية الهادفة إلى تقديم الدعم لشرق الأندلس وغربها. لأن أمير المسلمين علي بن يوسف كان قد جاز إلى الأندلس، في هذه الفترة، وبدل أن يُكثف جهوده لاستنقاذ سرقسطة توجه نحو غرب الأندلس، ولم تُثمر جهود المرابطين المحدودة إنقاذ المدينة لانشغالهم بمحاربة الموحيدين⁽⁸⁷⁾.

(84)- أنظر نص الرسالة بأكملها عند حسين (مؤنس)، الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة 512هـ/1118م، مع أربع وثائق جديدة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1992، صص: 44 - 49. والملاحظ أن مؤنس ذهب في التمهيد لهذه الرسالة (ص: 43) إلى أنها كتبت سنة 523هـ/1129م أي بعد سقوط سرقسطة بإحدى عشر عاما. وهذا غير صحيح، لأن نص الرسالة يدل على أنها كتبت وقت الحصار، وكتبها وهو قاضي سرقسطة ثابت بن عبد الله «خرج عن وطنه حين تغلب العدو عليه. وتوفي بقرطبة في سنة أربع عشرة وخمس مائة». أنظر: ابن تَشْكُوَال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، عني بنشره وصححه السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994، ج 1، ص: 124-125.

(85) - عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 99.

(86)- ابن الدلائي (أبو العباس أحمد بن عمر العذري)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، 1965، ص: 24.

(87)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 221.

ولا نستطيع مسايرة محمد عبد الله عنان في ما ذهب إليه حين اتهم أهل سرقسطة بعدم الولاء لحكم المرابطين دون دليل، واعتبر هذا الأمر من «البواعث الحقيقية لتقاعس المرابطين عن المغامرة بإنقاذ سرقسطة»⁽⁸⁸⁾.

ومهما كان الأمر؛ فقد كان سقوط سرقسطة، بعد سقوط طليطلة، ضربة موجعة أضرت بهيبة المرابطين العسكرية بالأندلس، ولم تتحسن صورتهم إلا بعد أن تولى مهمة الدفاع عن شرق الأندلس يحيى بن غانية⁽⁸⁹⁾، القائد الذي كانت له خبرة واسعة بمعارك الجهاد⁽⁹⁰⁾، ووصفه المراكشي المعروف بولائه للموحدين، ولم يخف عداؤه للمرابطين بأنه «إذا ركب عُذَّ وحده بخمسائة فارس، وكان علي بن يوسف يُعَدُّه للعظم ويستدفع به المهمات»⁽⁹¹⁾.

وقد نتج عن سياسته العسكرية أن «أصلح الله على يديه كثيرا من جزيرة الأندلس ودفع به عن المسلمين غير مرة مكاره قد كانت نزلت بهم»⁽⁹²⁾، وكذلك الأمر كان حينما أصبح تاشفين بن علي واليا ومنسقا عاما للقوات العسكرية في الأندلس، حيث شاع ذكره في البلاد، وأحبه الناس لما حسنت سياسته فيهم⁽⁹³⁾.

ولا غرابة في ذلك، لأن النصوص التاريخية تتفق على نعت تاشفين بن علي بأحسن الصفات الدينية والسياسية والعسكرية، مع أنها تُركز بالدرجة الأولى على الجانب العسكري في شخصيته، ومما جاء في وصفه عند ابن عذاري: «وكان بطلا شجاعا حسن الركبة والهيئة... وظهرت له بارقة في النصر على النصارى الضاربين ببلاد الأندلس. فإنه كان يؤثر فيهم ويهزمهم في أكثر الأوقات فأحبه أهل قرطبة خواصها وعوامها، فبعُدَ صيته وعلا ذكره، وساس أهل الأندلس سياسة طار بها ذكره.. في أمر الغزو والجهاد، وشاع ذكره في سائر البلاد»⁽⁹⁴⁾.

(88)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 99-100.

(89)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 4، ص: 344 - 345.

(90)- اتخذ المرابطون غرناطة قاعدة عسكرية استراتيجية وعاصمة للأندلس بدل قرطبة. وقد نبه قائد المرابطين الشهير يحيى بن غانية لأهميتها وهو على فراش الموت بقوله: «الأندلس درقة وغرناطة قبضتها؛ فإذا جشتم يا معشر المرابطين القُبْضة لم تخرج الدركة من أيديكم». ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 97.

(91)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 342.

(92)- المعجب، م س، ص: 342 - 343.

(93)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 80. الحل الموشية، ص: 121.

(94)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 79.

ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن ابن عذاري وصاحب الحل الموشية وابن الخطيب يعتمدون فيما يُقدمونه من معلومات عن تاشفين بن علي على رواية ابن الصيرفي⁽⁹⁵⁾ الذي كان شديد الإعجاب بأمير عُرف بعدله وجهاده، واستطاع هزيمة أعدائه أربعين مرة، إن صحَّ ما جاء في "بيوتات فاس الكبرى"⁽⁹⁶⁾ لأن في الكتاب حملة شعواء على الموحيدين وانتصار للمرابطين.

والجدول الآتي يُلخص أهم الحملات العسكرية التي قادها تاشفين بن علي في الأندلس منذ وصوله سنة 520هـ/ 1126م إلى غاية مغادرته إلى المغرب باستدعاء من أبيه.

الرقم	السنة	الحملة العسكرية	الإشارة المصدرية
1	520هـ/ 1126م	الانتصار في معركة فحص الصباب، وفتح ثلاثين حصنا في غرب الأندلس.	«هزم الأمير تاشفين النصاري بفحص الصباب وقتلهم قتلا ذريعا، وفتح ثلاثين حصنا من حصون بلاد الغرب، وكتب بالفتح إلى أبيه» ⁽⁹⁷⁾ .
2	524هـ/ 1130م	فتح حصن السكة في أعمال طليطلة.	«خرج الأمير تاشفين في رمضان عام أربعة وعشرين وخمسائة بجيش غرناطة ومطوعتها، واتصل به جيش قرطبة إلى حصن السكة من عمل طليطلة ... فافتتحه عنوة وقتل من كان به» ⁽⁹⁸⁾ .
3	524هـ/ 1130م	صد حملة عسكرية كانت موجهة ضد قرطبة.	«وفي سنة أربع وخمسائة استصرخ صاحب قرطبة الأمير تاشفين، والعدو مصمم نحوها، فبادر إليها فارتدع العدو عنها ورجع عوده على بدئه» ⁽⁹⁹⁾ .
4	526هـ/ 1132م	الانتصار في معركة بطليطلة وبث الرعب في بشنت إشتيين	«وفي ربيع الأول من عام ستة وعشرين، تعرف خروج عدو طليطلة إلى قرطبة؛ فبادر الأمير تاشفين إلى قرطبة ثم نهد (أي برز) إلى العدو في خوف، وترك السيقة

(95)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 80. الحل الموشية، ص: 124. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 448.

(96)- ابن الأحمر (إسماعيل بن يوسف)، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص: 20. ومن باب الأمانة العلمية وجب التنبيه على أن ابن الأحمر شارك في تأليف الكتاب، وأثر من حققه أن يكتب "الكبرا" هكذا بألف ممدودة، إلا أننا قمنا بما نراه تصويبا ضروريا.

(97)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

(98)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 451. وقد أورد ابن عذاري كلاما مضطربا حول هذه الحملة. راجع: ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 80 - 81 (الهامش الأول).

(99)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 80 - 81.

		والوادي الأحمر.	والثقل بأرجوانة. وقد اكتسح العدو بشنت إشتيين (San Esteban) والوادي الأحمر» ⁽¹⁰⁰⁾ .
5	أواخر عام 526هـ / 1132م	الانتصار في معركة بناحية بطليوس وباجة ويابرة.	«وقد قصد (الأمير تاشفين) ناحية بطليوس وباجة ويابرة في ألف عديدة من أنجاد الرجال، ومشهود الأبطال...، فظفر بما لا يحصيه أحد ولا يقع عليه عدد» ⁽¹⁰¹⁾ .
6	528هـ / 1133م	قيادة معركة البكار التي انهزم فيها المرابطون بشمال قرطبة.	«وفي هذه السنة وهي سنة ثمان وعشرين أغزى تاشفين الروم وهي غزوة البكار كانت على المسلمين» ⁽¹⁰²⁾ .
7	528هـ / 1133م	دخول قنطرة محمود بعد الانتصار على النصاري.	«غزا الأمير تاشفين بن علي قنطرة محمود فدخلها بالسيف» ⁽¹⁰³⁾ .
8	530هـ / 1136م	الانتصار على النصاري بفحص عطية.	«هزم الأمير تاشفين جموع الروم بفحص عطية وأفنى منهم خلقا كثيرا» ⁽¹⁰⁴⁾ .
9	531هـ / 1137م	فتح مجموعة من الحصون في الأندلس.	«أغزى تاشفين الروم في ربيع من عام واحد وثلاثين وفتح حصونا للروم» ⁽¹⁰⁵⁾ .
10	531هـ / 1137م	الانتصار في معركة اشكونية ودخول المدينة عنوة.	«وفي سنة اثنتين وثلاثين وخمسة جاز الأمير تاشفين من الأندلس إلى العدو بعد أن غزا مدينة اشكونية وحمل من سببها إلى العدو ستة آلاف سبية وفتحها عنوة، فوصل إلى مراكش فقتلاه والده علي أمير المسلمين في زي عظيم وفرح به» ⁽¹⁰⁶⁾ .

يبدو من خلال هذا الجدول، أن قيادة تاشفين بن علي بن يوسف للحملات العسكرية بالأندلس ما بين 520هـ / 1126م و531هـ / 1137م تعكس بوضوح جهود المرابطين لإنقاذ الأندلس من الأخطار التي كانت تُحذق بها.

- (100)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 1، ص: 451. ويقول صاحب "البيان المغرب" عن هذه الحملة العسكرية: «وفي سنة ست وعشرين وخمسمائة اتصل الخبر بالأمير تاشفين بن علي بن يوسف أن العدو خرج من طليطلة إلى جهة قرطبة فاستمد الامداد، واستعد غاية الاستعداد، وخرج إلى الجهاد فدارت الحرب على الروم وأخذ السيف مأخذه منهم وقبض على قائدهم وعلى عشرين من زعمائهم وامتلات أيدي المسلمين من أسلحتهم وزيهم ودوابهم». ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 85.
- (101)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 1، ص: 452.
- (102)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 90 - 91.
- (103)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.
- (104)- روض القرطاس، م س، ص: 164. ويشير ابن القطان إلى هذه المعركة بقوله: «... غزوة تاشفين بن علي بن يوسف لخليل من النصاري، فهزمهم على مقربة من قصر عطية». راجع: نظم الجمان، م س، ص: 251.
- (105)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 96.
- (106)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164. ابن القطان، نظم الجمان م س، ص: 251.

ولأهمية الدور الذي كان لتاشفين في الأندلس فقد عقد له عبد الله عنان فصلا خاصا حول أعماله العسكرية⁽¹⁰⁷⁾، ووصفه لاغاردير بـ «القائد العسكري الكبير»⁽¹⁰⁸⁾، واعتبر عز الدين جسوس⁽¹⁰⁹⁾ تعيينه إيذانا بتغيير السياسة العسكرية المرابطية في الأندلس، واستدعاه إلى المغرب قرارا سياسيا خاطئا وقتلا.

يتضح من خلال الإشارات السابقة أن إسناد القيادة للمقربين من المرابطين لم تكن عملية موفقة في بعض الأحيان، ومع ذلك فلا سبيل لإنكار تضحياتهم من أجل إنقاذ الأندلس. كما لا يستبعد أن يكون للتنسيق العسكري مع الأندلسيين دور في الإنجازات العسكرية المحققة، وهذا ما سنحاول إبرازه في الفقرة اللاحقة.

ت- التنسيق العسكري مع الأندلسيين:

كان دخول المرابطين إلى الأندلس تتقدمه شهرتهم العسكرية، وهو ما جعل المعتمد بن عباد يأمل فيهم النجاة من أطماع الفونسو، فأرسل خطابا إلى يوسف بن تاشفين يلتمس منه الجهاد في الأندلس، لكن يوسف أجابه بقوله: «لا يمكنني أن أذهب حتى أتملك طنجة وسبتة»⁽¹¹⁰⁾، لأن سبتة في العهد المرابطي كانت «المعبر الوحيد الذي يعبر إليه من الأندلس ومنه إليها، لم يُنافسه قصر المجاز إلا بعد»⁽¹¹¹⁾، ولم يكن جواز يوسف إلى الأندلس، في المرة الأولى، حتى طلب من المعتمد تسليم الجزيرة الخضراء لتكون عدة له.

وبعد مرحلة من التوجس وعدم الثقة التي سادت العلاقة بين يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد، حسب ما تشير إلى ذلك بعض الروايات الأندلسية⁽¹¹²⁾، سارع المعتمد لملاقاة الأمير يوسف على بُعد مرحلة من الجزيرة الخضراء⁽¹¹³⁾.

(107)- عنان، عصر المرابطين، الفصل الخامس، م س، صص: 131 - 147.

(108)- LAGARDÈRE (Vincent), (1998): «Évolution de la notion de djihad à l'époque almoravide (1039-1147)», In: **Cahiers de civilisation médiévale**, 41e année, n° 161, pp: 3-16, p: 13.

(109)- جسوس، المجتمع السياسي، م س، ص: 146.

(110)- اعديلة (مصطفى)، "الفتح المرابطي" (مقال مترجم من كتاب السيد القمبيطور للمؤرخ رامون ميندنت بيدال، **المجلة المغربية للدراسات الإسبانية**، ع 1991، 2، صص: 47 - 52، ص: 48.

(111)- بن تاوويت (محمد)، **تاريخ سبتة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 1982، ص: 53.

(112)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 103. ابن الأبار، **الخلة السّيرة**، ج 2، ص: 98 - 99.

(113)- **الحلل الموشية**، م س، ص: 51. **الحميري**، **الروض المعطار**، م س، ص: 289.

ويبدو أن تقسيم جيش المسلمين قبيل معركة الزلاقة إلى فيلقين؛ الفيلق المرابطي تحت إمرة ابن تاشفين، والفيلق الأندلسي تحت قيادة ابن عباد؛ بالنظر إلى مكائته بين ملوك الطوائف، وإلى ما كان له من سابق تجربة في مواجهة النصارى، ومعرفته العميقة بأطماع الفونسو ومكره⁽¹¹⁴⁾، وترتيب الجيش وفق نظام خماسي يتقدمه المعتمد، وإلى ميمنة عليها المتوكل بن الأفضس، وميسرة عليها أهل شرق الأندلس، وساقاة عليها سائر أهل الأندلس، والمرابطين وأهل العدو كمائن تخرج من كل جهة عند اللقاء⁽¹¹⁵⁾، كلّ ذلك يدل على مستوى التنسيق بين المرابطين والأندلسيين.

أما ما أورده ابن الكردبوس من أن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين قد علم بالهزيمة، وقال: «اتركوهم قليلاً للفناء، فكلا الفريقين من الأعداء»⁽¹¹⁶⁾، فهذا النص يتعارض مع ما جاء في المصادر العربية التي تذكر أن ابن تاشفين حينما علم بمباغطة العدو جيش المعتمد بن عباد، أمر بعض قواده أن يُمضي بكتيبة إلى معسكر النصارى فيضرمه ناراً أثناء انشغال الفونسو السادس بمحاربة المعتمد⁽¹¹⁷⁾، على أن هذه المصادر تشير في الوقت نفسه إلى خلاف من نوع آخر وقع بين يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد حول خطة القتال بعد تحقيق النصر في الزلاقة؛ فالمعتمد كان يرى الاستمرار في مطاردة العدو أثناء انسحابه مفلولاً، بينما كان يوسف بن تاشفين يرى الكف عن مطارته حتى تعود فلول المسلمين الذين انهزموا في بداية المعركة «وتكلم الناس في اختلاف ابن عباد وابن تاشفين، فقالت شيع ابن عباد: لم يخف على يوسف أن ابن عباد أصاب وجه الرأي في معالجته لكن خاف أن يهلك العدو الذي من أجله استدعاه فيقع استغناء عنه، وقالت شيع يوسف: إنما أراد ابن عباد قطع حبال يوسف من العود إلى جزيرة الأندلس، وقال آخرون: كلا الرجلين أسراً حسوا في ارتغاء»⁽¹¹⁸⁾، وإن كان صاحب الروض المعطار يُرجح صوابية رأي ابن عباد.

(114)- الحميري، م س، ص: 290. ابن الكردبوس، م س، ص: 93. سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1985، 87 – 88. زغروت (فتحي)، الجيوش الإسلامية وحركة التغيير في دولتي المرابطين والموحدين (المغرب والأندلس)، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر – القاهرة، ط 1، 2005، ص: 316 – 317.

(115)- الحلال الموشية، م س، ص: 59.

(116)- الحلال، م س، ص: 94.

(117)- الحلال الموشية، م س، ص: 60. الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 291.

(118)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 291.

وبخصوص العودة السريعة لابن تاشفين إلى المغرب، بعد معركة الزلاقة، فقد أثارت هذه القضية اضطراباً في أقوال المؤرخين، فابن بلقين يرجع سبب عودته إلى استيائه مما شهده من سوء الأحوال في الأندلس وفساد أمرائها، وسوء نياتهم نحوه⁽¹¹⁹⁾، وأرجعه بعضهم⁽¹²⁰⁾ إلى وفاة ابنه الأكبر أبو بكر سير⁽¹²¹⁾ الذي تركه مريضاً بسبته. والأهم من ذلك أنه قبل عودته إلى المغرب - بعد المعركة - ترك يوسف بن تاشفين، حاميات عسكرية بالأندلس من ثلاثة آلاف فارس تحت قيادة محمد بن الحاج⁽¹²²⁾، والغالب على الظن أنها كانت تُربط على الحدود بتنسيق مع المعتمد بن عباد الذي قد يكون وراء اختيار مواقعها في الحصون⁽¹²³⁾. بل إن صاحب "الحلل الموشية" الذي نقل أخبار التنظيم العسكري للمرابطين بالأندلس، في عهد يوسف بن تاشفين، عن "تاريخ ابن اليسع" المفقود إلى الآن⁽¹²⁴⁾ يشير إلى أن المرابطين تركوا القيادة العسكرية للأندلسيين في ثغور الأندلس. ويرى بعض الباحثين أن تخفيف عبء الدفاع عن الثغور عن كاهل المرابطين «لكونهم أخبر بأحوالها، وأدرى بقاء العدو وشن الغارات، ولم يُمكنوا من ولايتها أحدا سواهم»⁽¹²⁵⁾ هو نتيجة ترك المرابطين الثغور المواجهة للعدو في حكم الأندلسيين وليس دافعا لها⁽¹²⁶⁾.

ولعل ما يؤكد التنسيق العسكري بين المنقذين والمستنجدين، ما ذكره ابن الكردبوس في سياق حديثه عن عبور جيش مغربي إلى الأندلس بقيادة الأمير يحيى بن أبي بكر سنة 493هـ/1099م، وانضمام جيش أندلسي إليه تحت قيادة سير بن أبي بكر ومحمد بن

(119)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 107.

(120)- الحلل الموشية نقلا عن "البيان الواضح" لابن خلف، م س، ص: 66. روض القرطاس، م س، ص: 152.
(121)- أشارت الباحثة دندش والباحث بن عيود إلى أن أبا بكر سير كان يتولى منصب ولي العهد. أنظر: دندش، أضواء جديدة على المرابطين، م س، ص: 60-61. بن عيود، جوانب من العلاقات المرابطية - الأندلسية في نهاية عصر الطوائف، م س، ص: 30. وبالرجوع إلى النصوص التي اعتمد عليها الباحثان لا نجد بها إطلاقاً أية إشارة إلى أنه كان ولياً للعهد، وعلى سبيل المثال فابن الكردبوس يقول: «إذ وافاه كتاب بوفاة ابنه الكبير». راجع: ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 95. الحلل الموشية، م س، ص: 66. روض القرطاس، م س، ص: 152. كما أن المعلومات المتوفرة لا تُشير إلى تنصيب أحد أبناء يوسف بن تاشفين أو أي شخص آخر في منصب ولي العهد قبل سنة 496هـ/1102م. الحلل، م س، ص: 78.

(122)- ابن الكردبوس، م س، ص: 95 - 96.

(123)- جسوس (عز الدين)، موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين - دراسة في علم الاجتماع السياسي، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2014، م س، ص: 161.

(124)- بنسباغ، التأريخ لأندلس العصر المرابطي، م س، ص: 76.

(125)- الحلل الموشية، م س، ص: 82.

(126)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 384. عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 419.

الحاج، وتوجهوا جميعا إلى طليطلة، وحاصروها ثم أغاروا على نواحيها، واستولوا على عدد من حصونها⁽¹²⁷⁾.

ويُفيدنا ابن عذاري أن المنصور بن المتوكل بن الأفطس قد حظي بعفو الأمير علي بن يوسف، بعد رجوعه إلى الحق، وأسند إليه قيادة قوة من الجيش الموجهة لغزو قلمورية سنة 511هـ/ 1117م⁽¹²⁸⁾. وينفرد صاحب روض القرطاس، إن لم يكن مخطئا، بمعلومة مفادها أن تاشفين بن علي عندما توجه إلى الأندلس سنة 520هـ/ 1126م، كان على رأس خمسة آلاف فارس، وانضم إليه جند الأندلس، وأسفر توجهه بهذه الحملة عن فتح حوالي ثلاثين حصنا في غرب الأندلس⁽¹²⁹⁾.

والجدير بالذكر أن إشراك الأندلسيين لم يكن على مستوى تنفيذ الحملات العسكرية فحسب، بل كانت لهم الكلمة في التخطيط لها أيضا. لأن الحملة السالفة الذكر جاءت بعد الزيارة الرسمية التي قام بها ابن رشد لمراكش، وإجراء محادثات مع أمير المسلمين علي بن يوسف بشأن الوضعية المتردية للحالة الأمنية بالمنطقة.

وخلاصة القول إن الطبيعة الجهادية للدولة المرابطية هي التي كانت وراء عنايتها بالجيش عماد الجهاد، والأوضاع العامة في الأندلس هي التي فرضت على المرابطين الاستجابة لطلبات الاستنجد والإنقاذ. وتبعاً لذلك، كان من الطبيعي أن تقوم سياستهم العسكرية الدفاعية على التحريض على الجهاد، وإسناد القيادة للمقربين من المرابطين، وكذا التنسيق مع الأندلسيين في مواجهة الأعداء.

وإذا كانت نزعة الجهاد قد غلبت على الجيش المرابطي طوال عهد يوسف بن تاشفين والسنوات الأولى من حكم ابنه علي، فيبدو أن سقوط سرقسطة سنة 512هـ/ 1118م⁽¹³⁰⁾، بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م، كان ضربة موجعة أضرت بهيبة المرابطين العسكرية بالأندلس، وأثارت عدة شكوك حول نيتهم في الإنقاذ؛ خصوصا وأن قائد الجيش

(127)- ابن الكردبوس، م س، ص: 109. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 250.

(128)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 64.

(129)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

(130)- يشير صاحب الإحاطة إلى أن عبد الملك بن أحمد المستعين بن هود تسبب في ضياع سرقسطة نهائيا من أيدي المسلمين بانحيازهم إلى جانب ملك قشتالة. راجع: ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 173.

حينئذ وهو الأمير ابن تيفلويت المسوفي استغل قرابته من أمير المسلمين علي بن يوسف وأقام بلاطا فخما في سرقسطة، «وانهمك في الملذات»⁽¹³¹⁾ كما يقول ابن الخطيب، بالرغم مما كانت تمر به المنطقة من ظروف عصيبة بسبب غارات النصارى المتكررة عليها.

وفي الوقت الذي كان فيه من المنتظر أن يُحسن المرابطون اختيار قيادة الجيش في الأندلس تولى المهمة الأمير أبا الطاهر تميم الذي اتهم بالإحجام عن لقاء العدو والتقاعس عن المغامرة لإنقاذ سرقسطة من أيدي النصارى، ولم تتحسن صورتهم إلا بعد أن أصبح تاشفين بن علي واليا ومنسقا عاما للقوات العسكرية في الأندلس ما بين 522هـ/ 1128م، و532هـ/ 1138م. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لاستعادة سرقسطة وباءت بالفشل، فيبدو أن سيئة المقربين ليست كسيئات غيرهم، ومن شأن بعض الأخطاء أن تثير الشكوك حول نية المرابطين في الهدف من إسناد القيادة للمقربين دون الأندلسيين فضلا عن انعكاسات ذلك على وحدة الأندلس.

(131)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 405. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن ابن الخطيب وإن كانت له ملاحظات حول ابن تيفلويت المسوفي فهو يشهد للمرابطين بمجهوداتهم العسكرية الكبيرة، ويقول إن أهل الأندلس «قلّ أن رأوا أيلة أنفع أو أجرى في قتال العدو من لمتونة». ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 238.

المبحث الثاني: محاولة توحيد الأندلس سياسياً ومذهبياً دعماً للإنقاذ

1- المرابطون والسعي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأندلس:

أ- إنهاء الانقسام السياسي بالقضاء على دويلات الطوائف:

معلوم أن الأندلس فقدت وحدتها السياسية بانفراط عقد الخلافة الأموية سنة 422 هـ/ 1031م⁽¹³²⁾، فانقسمت البلاد إلى ثلاث وعشرين دويلة⁽¹³³⁾ أطلق عليها اسم «دول الطوائف» أو «دويلات الطوائف»⁽¹³⁴⁾. ويلخص أحد الباحثين خطورة ما أصاب الأندلس بقوله: «لم يسبق في التاريخ لدولة ضاربة في الحضارة أن تفككت وأصرها الداخلية وانقسم عقدها سياسياً إلى جزئيات مستقلة مثلما حصل في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)»⁽¹³⁵⁾.

وحينما أدرك يوسف بن تاشفين أنّ سبب محنة أهل الأندلس تفرّق ملوك طوائفها وتناحرهم فيما بينهم، سعى سعيّاً حثيثاً لتوحيد البلاد منذ انتصار الزلاقة سنة 479هـ/1086م، وجمع رؤساء الأندلس، وأوصاهم بالاتفاق وتوحيد الكلمة، «فأجابته الكل أن وصيته مقبولة وأن ظهوره مما يجمع الكل على الطاعة»⁽¹³⁶⁾.

وبعد عامين من معركة الزلاقة ساءت أوضاع الأندلس من جديد، وترسخ الاقتناع لدى ابن تاشفين بأن الإبقاء على ملوك الطوائف سيُعرقل بلا شك مشروع الجهاد في الأندلس. لذلك جاء تركيزه في البداية على أمير غرناطة، فحاول عزله عن باقي ملوك الطوائف ونجح في ذلك إلى حد بعيد⁽¹³⁷⁾. ويبدو أن اختياره لغرناطة لم يكن مصادفة، بل كان ذلك

(132)- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب- ج 3، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط 3، 1983. ص 155.

(133)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 59.

(134)- الدولة الطائفية هي تعبير سياسي لمجموعة بشرية منسجمة ومتكاملة حاولت تنظيم نفسها بالأندلس والدفاع عن كياناتها بعد الانهيار التام للسلطة المركزية بقرطبة. راجع: بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 80. السامرائي، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، م س، ص: 224.

(135)- بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 25.

(136)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفنسال، م س، ص: 106.

(137)- يقول ابن بلقين معترفاً بعزله عن باقي ملوك الطوائف ومخذاً لهم: «ولما بصرت تألبهم علي مع الأمير، خاطبت كل واحد منهم بكتاب أقول لهم: هذا الأمر منجر إليكم! واليوم بي وغذا بكم!». ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفنسال، م س، ص: 166.

بعد تمحيص دقيق للواقع السياسي للأندلس، ومعرفة تامة بموازن القوى هناك. فغرناطة امارة صغيرة وضعيفة لا تُقارن بالممالك الكبرى المجاورة لها، كإشبيلية وبطليوس، إلا أنها كانت تتمتع بموقع استراتيجي بالنسبة لبلاد المغرب، وحصول المرابطين عليها من شأنه أن يؤمن لهم العبور إلى الأندلس دون أن يكونوا تحت رحمة المعتمد بن عباد صاحب إشبيلية.

كما أن الأمير عبد الله بن بلقين لم يستطع انكار التحالف الذي عقده مع الفونسو السادس، وحاول أن يُصوره في شكل خضوع طرف ضعيف لآخر قوي، لإبعاد الشكوك حوله⁽¹³⁸⁾. إلا أن دسائس بعض الأندلسيين من إمارته⁽¹³⁹⁾ أكدت للمرابطين نيته تسليم البلد للنصارى والتواطؤ معهم على المسلمين.

ويبدو أن هذه التهم وجدت قبولا لدى الأمير يوسف بن تاشفين الذي قرر الجواز إلى الأندلس سنة 483هـ/ 1090م، وفي نيته التخلص من الأمير عبد الله ومنعه من تسليم غرناطة للنصارى. وبعد حصار دام شهرين⁽¹⁴⁰⁾ استسلم الأمير المذكور⁽¹⁴¹⁾، ثم نفى إلى المغرب، وكذلك فعل بأخيه تميم صاحب مالقة⁽¹⁴²⁾.

وبعد مرور عام واحد على سقوط غرناطة في يد المرابطين، قرر يوسف بن تاشفين ضم ما تبقى من الأندلس، والتخلص من حكم ملوك الطوائف. لذلك توجه سنة 484هـ/ 1091م إلى مدينة سبتة للإشراف على عبور قواته إليها. وقدّم ابن عمه الأمير سير بن أبي بكر على عدد من عساكره، «وأمره بمحاصرة ابن عباد بإشبيلية، وأوعز إليه أنه إذا فرغ من شأنه يتقدم لبلاد المتوكل ابن الأفطس، بشبونة وشنترين وغير ذلك مما كان بيده»⁽¹⁴³⁾.

(138)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 148 - 149.

(139)- أسهم ابن القليعي وأبو بكر بن مسكن في تشويه صورة الأمير عبد الله بن بلقين لدى المرابطين. راجع: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 127.

(140)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 154.

(141)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 156. الحلل الموشية، م س، ص: 71. ويذكر ابن الكردبوس رواية مختلفة، مفادها أن يوسف بن تاشفين تمكّن عن طريق الغدر من القبض على الأمير عبد الله والحصول على غرناطة. راجع: ابن الكردبوس، م س، ص: 105.

(142)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 162 - 163. الحلل الموشية، م س، ص: 71.

(143)- الحلل الموشية، م س، ص: 72. ويبدو أن المرابطين لم يتوقعوا أن تستعصي عليهم مدينة إشبيلية كل ذلك الحد، حتى قال سير بن أبي بكر: «لو أني أقصد مدينة الشراك، لم تمتنع هذا الامتناع!». راجع: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 170.

كما أمر ابن الحاج بمنازلة والي قرطبة الفتح بن المعتمد بن عباد الملقب "بالمأمون" (144)، وكلف جؤذر الحشمي بمنازلة الراضي ولد المعتمد برؤدة (145)، وأسند أمر حصار المريّة إلى أبي زكريا بن واسينو (146) وكان بها يومئذ ابن صُمادح.

وقد تمكّن سير بن أبي بكر وباقي قواد يوسف بن تاشفين من تنفيذ المهام التي كلفوا بها، وسقطت في أيديهم معظم ممالك وإمارات جنوب الأندلس وغربها، وبقيت بلنسية وشرق الأندلس مسرحاً لمغامرات السيد الكمبيادور تارة وألفونس السادس تارة أخرى (147).

وإذا كانت مملكة بطليوس قد استطاعت الصمود لثلاث سنوات أخرى بعد سقوط اشبيلية، بفضل جهود المتوكل بن الأفطس، الذي وثّق أوامر المودة مع المرابطين (148)، فإن هؤلاء الآخرين أبقوا على حكم المستعين صاحب سرقسطة إلى حين لأسباب سيأتي بيانها لاحقاً.

ب- الإبقاء على حكم المستعين صاحب سرقسطة إلى حين:

من الطبيعي أن يُثير إبقاء المرابطين على حكم المستعين بن هود (478 - 503هـ/ 1085-1110م) صاحب سرقسطة تساؤل العديد من المؤرخين؛ فابن بسام يرى أن المستعين بن هود، منذ شعوره بخطر المرابطين يقترب منه شيئاً فشيئاً، تحالف مع السيد الكمبيادور وساعده في احتلال بلنسية عام 488هـ/1095م، لجعلها حاجزاً بينه وبينهم (149).

وفي المقابل يرى النويري أنّ يوسف بن تاشفين تعمد الإبقاء على المستعين بن هود في سرقسطة ليكون له حاجزاً بين المرابطين والنصارى، واستمر معه في السياسة نفسها حتى اقتربت منيته فأوصى ابنه علي بعدم التعرض إلى إمارته (150).

(144)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 170. الحلل الموشية، م س، ص: 72.

(145)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 171. الحلل الموشية، م س، ص: 73.

(146)- الحلل الموشية، م س، ص: 72.

(147)- DOZY (Reinhart Pieter Anne), (1860): **LE CID, d'après de nouveaux documents**, Nouvelle édition, Leyde, p: 134-135.

(148)- عنان (عبد الله)، دولة الإسلام في الأندلس: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997، ص: 369.

(149)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 3، مج 1، م س، ص: 98. حسين مؤنس، الثغر، م س، ص: 16.

(150)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 388.

ويوافق ابن الخطيب النويري فيما ذهب إليه، لكنه لم يهمل الجهد الكبير الذي بذله المستعين بن هود لنيل رضى يوسف بن تاشفين بالرسائل والهدايا⁽¹⁵¹⁾، واستطاع بذكائه وحسن تدبيره، البقاء في مملكته يهدد النصارى بالمسلمين ويهدد المسلمين بالروم⁽¹⁵²⁾، حتى استشهاده في سنة 503هـ / 1110م⁽¹⁵³⁾.

وهكذا، فبعد استسلام أمير غرناطة عبد الله بن بلقين، زحف المرابطون نحو مالقة، ثم اشبيلية وقرطبة، وبدخلهم إلى سرقسطة، استطاعوا القضاء على آخر ملوك الطوائف، وتوحيد الأندلس تحت رايتهم، بعدما استمر عصر الطوائف بها ما يقارب الثمانين عاما، لتعود الوحدة من جديد إلى الأندلس تحت لواء دولة المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين، «وبذلك انتهى عهد الإمارات القبلية والطائفية، وتحققت الوحدة المركزية لأول مرة في تاريخ المغرب بقيادة قوى أمازيغية»⁽¹⁵⁴⁾.

وقد استطاع يوسف بن تاشفين دمج أغلبية ما تبقى من الأندلس في حكمه لأن المجتمع الأندلسي كان مجتمعا متماسكا وموحدا لغويا وثقافيا⁽¹⁵⁵⁾ رغم التمزق السياسي، ولم يكن يعترف بحدود ممالك الطوائف. والدليل على ذلك أن الأندلسيين كانوا ينتقلون من قرطبة إلى المَرِيَّة أو إلى طليطلة، ومن اشبيلية إلى مرسية أو غيرها «دون الأخذ بعين الاعتبار الحكام لأن المجال مجال إسلامي، وهو مجال كان موحدا بأمس غير بعيد»⁽¹⁵⁶⁾، ولا ننسى أيضا دور وحدة النظام القضائي بالأندلس في تحقيق الوحدة السياسية تحت لواء المرابطين⁽¹⁵⁷⁾.

(151)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 169 - 170. الحل الموشية، صص: 74 - 76.

(152)- الحل الموشية، ص: 75.

(153)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 53 - 54. حسين مؤنس، الثغر الأعلى الأندلسي، م س، ص: 18. عنان، دولة الاسلام في الأندلس: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطين، 1997، م س، ص: 291.

(154)- القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، م س، ص: 16.

(155)- BENABOUD (M'hammad), (1980 - 1981): «Asabiyya and Social Relations in Al- Andalus During the Period of the Taifa States, (11 century A.D./5th A.H.)», **Hespéris – Tamuda**, vol. XIX, Rabat, pp: 5 - 46, p: 10 - 11.

(156)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 250.

(157)- بن عيود، التاريخ السياسي، م س، ص: 162.

والجدير بالذكر أن المرابطين كانوا يهتمون كثيرا بأمر الولايات الأندلسية⁽¹⁵⁸⁾، ولا يتركون أمرا من أمورها دون أن يؤكدوا لأهلها ضرورة العمل لأجل الحفاظ على وحدتهم ونبذ خصوماتهم والانقياد لأمرهم، وعدم الخروج على طاعته. وهذه التوجيهات تشير إليها - على سبيل المثال لا الحصر - رسالة علي بن يوسف إلى أهل إشبيلية في جمادى الأولى سنة 512هـ / 1118م⁽¹⁵⁹⁾، وكذلك رسالة من إنشاء ابن القصيرة موجهة من علي بن يوسف أيضا إلى أهل بلنسية يدعوهم فيها إلى الانصياع والطاعة لواليه عليها أبي عبد الله محمد بن فاطمة وتجنب الاختلاف حول مصالح المسلمين⁽¹⁶⁰⁾.

وإذا كان سقوط سرقسطة سنة 512هـ / 1118م، قد شكل ضربة موجعة أضرت بهيبة المرابطين العسكرية، وأثار عدة شكوك حول نيتهم في الإنقاذ - كما أشرنا إلى ذلك سابقا - وبحكم موقعها في منطقة الثغر الأعلى، يمكن اعتبار سقوطها في يد النصارى اختبارا لمدى حرص المرابطين على وحدة الأندلس، خصوصا وأن الحدث يعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخ المرابطين بالأندلس، وبعدها أخذ نجمهم في الأفول «وأخذ نفوذهم في الانحسار تحت مطارق النصارى من جانب ومطارق الموحدين من جانب آخر»⁽¹⁶¹⁾.

ومما لا شك فيه أن المرابطين تمكنوا من فرض الأمن في البلاد الأندلسية، وحفظ استقرارها حتى عام 501هـ / 1108م⁽¹⁶²⁾ على الأقل. ورغم الجهود التي بُذلت لاستعادة سرقسطة، وباءت بالفشل، فتضارب الروايات التاريخية حول ما حدث في الثغر الأعلى الأندلسي⁽¹⁶³⁾ لا يُسعدنا كثيرا في رسم صورة واضحة حول جهود المرابطين في دعم الوحدة السياسية للأندلس بعد تولية علي بن يوسف، ومن شأن إلقاء الضوء على البعد المذهبي في سياسة المرابطين بالأندلس أن يُسهم في تبديد بعض الغموض الذي يلف جوانب من الموضوع. تُرى فما دور المرابطين في دعم الوحدة المذهبية للأندلس؟

(158)- كانت الأندلس في عهد الدولة المرابطية تنقسم إلى خمس ولايات، هي إشبيلية وقرطبة وبلنسية ومرسية. «وكانت سرقسطة قبل سقوطها في أيدي النصارى في سنة 512هـ / 1118م تعتبر ولاية سادسة». راجع: عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 415، وملحق الخرائط: خريطة المرابطون والأقاليم الإدارية في الأندلس.

(159)- ابن خاقان، قلند، م س، ج 1، صص: 323 - 325.

(160)- مكي، وثائق، م س، ص: 182.

(161)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 159.

(162)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 196.

(163)- راجع مبحث "قيادة الجهاد الحربي".

2- دور المرابطين في دعم الوحدة المذهبية للأندلس:

قال ابن خلدون (رحمه الله) في مقدمته: «وأما مالك - رحمه الله تعالى - فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يُقلّدوا غيره إلا في القليل، لِمَا أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصرُوا عن الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس، وقلّدوه دون غيره ممّن لم تصل إليهم طريقته»⁽¹⁶⁴⁾.

وكان أول من أدخل مذهب الإمام مالك بن أنس إلى الأندلس تلامذته أمثال زياد بن عبد الرحمن وقرؤوس بن العباس والغازي بن قيس ثم من جاء بعدهم⁽¹⁶⁵⁾، وجعله الخليفة أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن الداخل الأموي المذهب الرسمي بالأندلس سنة 170 هـ/ 786 م⁽¹⁶⁶⁾، وبعد انتشاره⁽¹⁶⁷⁾ احتكر المذهب المالكي مجال القانون في الأندلس خلال عصر الطوائف «ليصبح أكثر نشاطا وفعالية تحت ظل المرابطين»⁽¹⁶⁸⁾. ترى فكيف أسهم المرابطون في دعم الوحدة المذهبية للأندلس؟ وما دور فقهاء الأندلس في السياسة الدينية للدولة المرابطية التي تبنت المذهب المالكي في مشروعها الإصلاحية؟

أ- إسناد منصب القضاء للفقهاء المالكيين:

لم يبخل فقهاء الأندلس والمغرب جهدهم من أجل تدعيم المذهب المالكي زمن المرابطين، وذلك بتدريسه وتأليف الكتب التي تروج له، وحسبنا ما خلفه القاضي عياض من

(164)- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 568.

(165)- عياض (القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج 1، تحقيق محمد بن تلويت الطنجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط 2، 1983، ص: 26. أنخيل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، م س، ص: 416-417.

(166)- القاضي عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 1، ص: 27.

(167)- يرى صاحب الاستقصا أن «مذهب مالك ظهر أولا بالأندلس ثم انتقل منها إلى المغرب الأقصى أيام الأدارسة». أنظر: الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج 1، ص: 194. وقد انتشر المذهب المالكي وتجدّرت أصوله وفروعه في سائر مرافق الحياة بالمغرب الأقصى منذ القرن الرابع الهجري. راجع: الجيدي (عمر)، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص: 61.

(168)- بن عيود، التاريخ السياسي، م س، ص: 127.

مصنفات⁽¹⁶⁹⁾، وما صنّفه أبو بكر عبد الله بن طلحة (توفي بعد سنة 514هـ / 1120م) في الردّ على ابن حزم الظاهري والدب عن المذهب المالكي⁽¹⁷⁰⁾، وأيضاً كتاب «المنوطة على مذهب مالك بن أنس» في ثمانية أسفار لأبي محمد عبد الله بن أيوب الأنصاري الذي توفي بغرناطة سنة 562هـ / 1167م عن سن قارب المائة⁽¹⁷¹⁾.

أما المرابطون فقد جعلوا المذهب المالكي «محور حركتهم الإصلاحية»⁽¹⁷²⁾، وأسندوا منصب القضاء للفقهاء المالكيين دون غيرهم «ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفتت في ذلك الزمان كتب المذهب وعُمل بمقتضاها ونُبذ ما سواها»⁽¹⁷³⁾.

ولعل إلقاء نظرة على أسماء القضاة الذين أسندت إليهم وظيفة القضاء كفيل بتدعيم هذا الرأي، ولعل أبرزهم القاضي الشهيد أبو علي الصدي (ت 514هـ / 1120م)⁽¹⁷⁴⁾، وقاضي الجماعة أبو الوليد بن رشد (ت 520هـ / 1126م)⁽¹⁷⁵⁾، والقاضي ابن الحاج محمد بن أحمد بن خلف (ت 529هـ / 1135م)⁽¹⁷⁶⁾ والقاضي أبو بكر بن العربي (ت 543هـ / 1148م)⁽¹⁷⁷⁾ والقاضي عياض (ت 544هـ / 1149م) وغيرهم كثير⁽¹⁷⁸⁾.

(169)- من مصنفات القاضي عياض: "ترتيب المدارك" و "تفسير غريب الموطأ والبخاري ومسلم" و "ضبط الألفاظ" الذي وصف بأنه «لو كتب بالذهب ووزن بالجواهر لكان قليلاً في حقه» وغيرها. راجع: مخلوف (محمد بن محمد بن عمر بن قاسم) **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، خرّج حواشيه وعلّق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 2003، ج 1، ص: 205.

(170)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 2، ص: 250 - 251.
(171)- ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي)، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2012، مج 2 (السفر الرابع)، ص: 169 - 170.

(172)- الجراري (عباس)، "وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ" منشور ضمن كتاب **دروس حسنية - منشورات النادي الجراري- 64**، جمع وتقديم حميدة الصائغ الجراري، مكتبة دار السلام للطباعة والتوزيع، الرباط، ط 1، 2015، صص: 53- 75، ص: 60.

(173)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 236.

(174)- ابن بشكّوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 143.

(175)- الصلة، م س، ج 2، ص: 546.

(176)- الصلة، م س، ج 2، ص: 550.

(177)- ابن خاقان، قلند، م س، ج 2، ص: 692. ابن بشكّوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 558. الذهبي (الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)، **كتاب تذكرة الحفاظ**، صحّحه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت، ج 4، ص: 1297.

(178)- أنظر: الدليمي (ياسين أحمد صالح)، "القضاء في الأندلس على عهد المرابطين (483هـ - 542هـ)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية**، مج 23، ع 10، تشرين الاول (أكتوبر) 2016، صص: 172 - 214.

وعلاوة على إسناد القضاء للفقهاء المالكيين، حرصت الدولة المرابطية على أن يكون تشريعها القضائي وفق المذهب المالكي، وشدّدت على ضرورة الالتزام به، ففي رسالة مؤرخة في العشر الأول من جمادى الأولى عام 538هـ/ 1143م بعثها الأمير تاشفين بن علي (537-539هـ/ 1142-1144م) إلى الفقيه القاضي ابن جحاف وسائر الفقهاء والوزراء والأخيار والكافة ببلنسية ورد ما يلي: «واعلموا، رحمكم الله، أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبدا، على ما اتفق عليه السلف الصالح، رحمهم الله، من الاقتصار على إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس، رضي الله عنه، فلا عدول لقاضٍ ولا مفت عن مذهبه، ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به، ومن حاد عن رأيه بفتواه، ومال من الأئمة إلى سواه، فقد ركب رأسه واتبع هواه، ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة، وخاصة، وفقكم الله، كتب أبي حامد الغزالي، فَلْيَتَّبِعْ أثرها، ولْيُقْطَعْ بالحرق المتتابع خبرها، ويُبحث عليها، وتُغلظ الأيمان على من يُتهم بكتمانها»⁽¹⁷⁹⁾.

والمثير للانتباه أن هذه الرسالة تعتبر الإمام الغزالي الشافعي المذهب⁽¹⁸⁰⁾ «صاحب بدعة» بسبب كتابه "الإحياء". بينما في وقت سابق، كانت تصل إلى المشرق عن يوسف بن تاشفين وحكمه أصداء من ثقافة المغرب الفقهاء، جعلت الغزالي يقول عنه: «أكثر الله في الأمراء أمثاله، ما أوجب الدعاء لأمثاله»⁽¹⁸¹⁾.

وحينما أدت الدولة المرابطية بيعتها للخلافة العباسية، وباركت هذه الأخيرة جهود المرابطين، حصل يوسف بن تاشفين على رسالة تزكية كتب بها إليه الإمام الغزالي⁽¹⁸²⁾ «وكان قد بلغ آنئذ من الشهرة ما بلغ»⁽¹⁸³⁾.

(179)- حسين (مونس)، "نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، من 520هـ/ 1126م إلى 540هـ/ 1145م"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية (مريد)، مج 1، ع 3، 1955، صص: 97 - 140، ص: 112 - 113.

(180)- رجّح حسن إبراهيم حسن أن الاتجاه الشافعي في كتاب الإحياء من أسباب إحراقه. أنظر: حسن (إبراهيم حسن)، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل ببيروت ومكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط 14، 1996، ج 4، ص: 432.

(181)- ابن العربي، رحلة أبي بكر المعافري، م س، ص: 197.

(182)- راجع نص الرسالة التي بعث بها الإمام الغزالي إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين في ملحق وثائق مرابطية وموحدين ضمن كتاب عنان، عصر المرابطين، م س، صص: 530 - 533. وأيضاً في ملحق رسائل أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأندلسي ضمن كتاب دندش، دور المرابطين، م س، صص: 200 - 204.

(183)- القبلي (محمد)، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط: علانق وتفاعل، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1997، ص: 107.

ومن خلال ما سبق بيانه، نستطيع التأكيد على أن علاقة الإمام الغزالي مع الأمير يوسف بن تاشفين كانت حميمية، لكنها أخذت منحى آخر في عهد ابنه علي خصوصا بعد حادثة الإحراق التي تُعد من أبرز القضايا المثيرة للجدل بين الباحثين، ونظن أن لها ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المرابطية في الأندلس.

ب- إحراق "الإحياء" وعلاقته بالسياسة الدينية للمرابطين:

معلوم أن عملية إحراق كتاب «الإحياء» وقعت في عهد علي بن يوسف⁽¹⁸⁴⁾، وليس غرضنا في هذا المبحث سرد تفاصيل الحادثة وتمحيص ما كتب بشأنها، فهذا لا يعنينا كثيرا وقد قامت به دراسات سابقة⁽¹⁸⁵⁾، بل محاولة فهم ملابسات عملية الإحراق في علاقتها بسياسة الدولة المرابطية في الأندلس.

تتشابه الروايات التاريخية حول حادثة إحراق كتاب "إحياء علوم الدين"، وتشير القرائن إلى أن مصدرها هو ابن القطان، ماعدا صاحب "الحلل الموشية" الذي يؤكد أنه ينقل عن ابن صاحب الصلاة، ومع ذلك فروايته تشبه إلى حد كبير ما جاء في الروايات الآخذة عن صاحب "نظم الجمان" والتي تقول: «في أول عام ثلاثة وخمسمائة عزم علي بن يوسف... على إحراق كتاب أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى، المسمى "الإحياء"، فأحرق في رحبة

(184)- رجّح القبلي أن تكون عملية الإحراق قد تمت في آخر سنة 507هـ/ 1114م أو بداية السنة الموالية وقيل موته. راجع: القبلي (محمد)، "رمز «الإحياء» وقضية الحكم في المغرب الوسيط"، ضمن مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، البيضاء، ط. 1، 1987، صص: 21 - 51، ص: 30. وبما أن عملية الإحراق وقعت في حياة الغزالي، ووفاته كانت سنة 505هـ/ 1112م فما ذكره القبلي غير مقنع. (أنظر تاريخ وفاة الغزالي في ترجمته عند الذهبي، سير أعلام النبلاء، م س، ج 19، ص: 343). وقد أشار ابن الحاج إلى أن إحراق كتب الغزالي كان سنة 503هـ/ 1110م، بناء على فتوى الفقهاء، منهم أبو عبد الله بن حمدين. أنظر: ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، نوازل ابن الحاج، مخطوط بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم: 55 ج، ص: 291-292.

(185)- أنظر على سبيل المثال لا الحصر: اليعقوبي البدرائي (محمد)، "إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي"، مجلة المنهل- وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بالرباط، س 4، ع 9، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، صص: 312 - 323. القبلي، "رمز «الإحياء» وقضية الحكم في المغرب الوسيط"، م س، صص: 21 - 51. المنوني (محمد)، "إحياء علوم الدين في منظور الغرب الإسلامي أيام المرابطين والموحدين" ضمن أعمال ندوة أبي حامد الغزالي: دراسات في فكره وعصره وتأثيره، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (9)، 1988، صص: 125 - 137. المغراوي (محمد)، "فتوى أبي الفضل بن النحوي حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي" ضمن متنوعات محمد حجي نشرت بمناسبة صدور موسوعة أعلام المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998، صص: 116 - 128. عبد الحميد حسين (أسامة)، "فقهاء الدولة المرابطية وإحراق كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي"، مجلة سر من رأى (العراقية)، مج 1، س 1، ع 1، 2005، صص: 91 - 101. بنصبيح (عبد الواحد)، المرابطون: بحث في المكونات السيفاقية، مكتبة سلمى الثقافية، تطوان، ط 1، 2006، صص: 99-118.

مسجدها (قرطبة) على الباب الغربي على هيأته بجلوده بعد إشباعه زيتا، وحضر لذلك جماعة من أعيان الناس، ونفذت كتبه إلى جميع بلاده أمرا بإحراقه حيثما وجد»⁽¹⁸⁶⁾.

نستخلص من كلام ابن القطان السالف أن عليا بن يوسف هو الذي أمر بحرق "الإحياء" ولا يذكر مبرر ذلك. لكن صاحب "الحلل الموشية"⁽¹⁸⁷⁾ يقول بأن الفقهاء أنكروا فيه بعض الأشياء دون أن يوضح هذه الأشياء.

ويشير مصدر آخر عاش مؤلفه قبيل عصر ابن القطان، أعني به عبد الواحد المراكشي مؤلف كتاب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" إلى أن السبب يرجع إلى تقبيح الفقهاء لعلم الكلام، وذلك بقوله: «.. ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع - أعني فروع مذهب مالك - فنفتت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها... ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام، وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام وكراهة السلف له وهجرهم من ظهر عليه شيء منه، وأنه بدعة في الدين... حتى استحکم في نفسه (أي عليا ابن يوسف) بغض علم الكلام وأهله... وتوعد من وجد عنده شيء من كتبه، ولما دخلت كُتب أبي حامد الغزالي - رحمه الله - المغرب، أمر أمير المسلمين بإحراقها»⁽¹⁸⁸⁾.

وفي السياق نفسه ذهب صاحب "بيوتات فاس" إلى أن سبب إحراق "الإحياء" ومعارضة الفقهاء له: «.. لما فيه من الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها، وقالوا هذا الكتاب يضر بالمسلمين، الصواب إحراقه. فاتفق علماء قرطبة على إحراقه فأحرقوه بقرطبة. وأما قاضيه ابن حمدين فقال بكفر مؤلفه، ثم كتب علماء قرطبة إلى علي بن يوسف يأمرونه بأن يأمر بإحراقه في جميع بلاد الأندلس والمغرب، فلما بلغه كتاب علماء قرطبة واتفاقهم على إحراق كتاب الإحياء... أمر بإحراقه فحرق في كافة بلاد المغرب وبلاد الأندلس»⁽¹⁸⁹⁾.

(186)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 70 - 71. ابن عزاري، البيان، تحقيق إحسان عباس م س، ج 4، ص: 59 - 60.

(187)- الحلل الموشية، م س، ص: 104.

(188)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 236 - 237.

(189)- ابن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، م س، ص: 33 - 34. وقد جمع الإمام السبكي في طبقاته الأحاديث الواقعة في كتاب الإحياء التي لم يجد لها إسنادا، وعددها 943 حديثا تقريبا. راجع: السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1969، ج 6، ص: 287.

وبالرغم من اختلاف الروايات التاريخية حول أسباب ودوافع إحراق كتاب "الإحياء"، فالمصادر القديمة تُرجعها عموماً إلى ما تضمنه كتاب الغزالي من علم الكلام والأحاديث الضعيفة والموضوعة⁽¹⁹⁰⁾. فما أسباب الإحراق من خلال المراجع الحديثة؟

يرى محمد اليعقوبي البدرائي أن أسباب إحراق الإحياء، فضلاً عن ورود أحاديث ضعيفة وموضوعة في الكتاب ترجع إلى تصور صاحبه نحو مفهوم الفقيه "الزاهد في دنياه" وميله إلى التصوف في وقت كان فيه العالم الإسلامي في حاجة إلى التجند والجهاد⁽¹⁹¹⁾. ويرى أحمد حسن محمود أن الفقهاء أرغموا المرابطين على إحراق كتاب الغزالي لأنهم اعتبروه من أهل الرأي⁽¹⁹²⁾، في حين ذهب عبد الله العروي إلى أن الإحراق يدخل في إطار حرب المالكية على الشافعية⁽¹⁹³⁾. لكنه عاد مرة أخرى ليقول إنه بسبب محاولته التوفيق بين التصوف والكلام⁽¹⁹⁴⁾.

وفي المقابل شكّ مصطفى بنسباع في كون ورود الأحاديث الضعيفة والموضوعة سبباً في حرق إحياء الغزالي، خاصة أن هذا الأخير يكاد يكون قد اقتصر على نقل مادة كتابي "الرعاية" للمحاسبي و"قوت القلوب" لأبي طالب المكي⁽¹⁹⁵⁾، واستبعد أن يكون الإحراق قد تم بسبب الصراع بين المالكية والشافعية أو بسبب المنحى الكلامي للكتاب، وخلص إلى احتمال أن يكون بسبب موقف الغزالي من الضرائب غير الشرعية، والذي يتناقض مع

(190)- لعل من أشهر علماء الأندلس الذين رتّبوا على أبي حامد الغزالي: أبو عبد الله محمد بن علي المازري (ت 536هـ/ 1141م) الذي وصفه القاضي عياض «بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر»، وأبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسى (ت 537هـ/ 1142م)، وهو من من أهل البيرة، ومؤلف "النكت والأمالى في الردّ على الغزالي". راجع: عياض (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي)، **الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض (476-544هـ/ 1083-1149م)**، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 1، 1982، ص: 65. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 166. الأوسى (أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأنصاري)، **النكت والأمالى في النقض على الغزالي**، مخطوط بالإسكوريال بمدريد، رقم: 1483.

(191)- البدرائي، إحراق كتاب الإحياء، م س، صص: 312 - 323.

(192)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 446.

(193)- العروي، مجمل، م س، ج 2، ص: 129.

(194)- العروي، مجمل، م س، ج 2، ص: 144 - 145.

(195)- عنوان الكتاب الأول هو: الرعاية لحقوق الله لأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي (ت 243هـ/ 857م)، حققه عبد القادر أحمد عطا، وصدرت الطبعة الرابعة مزيّدة ومنقّحة ومخرّجة أحاديثها عن دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، د ت. والكتاب الثاني: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكي محمد بن علي الحارثي (ت 386هـ/ 996م)، حققه عاصم إبراهيم الكيالي وصدرت طبعته الثانية عن دار الكتب العلمية سنة 2005م.

مصالح الدولة المرابطية المحتاجة إلى الموارد من أجل حماية الأندلس، ولم يستبعد منحى الكتاب الصوفي⁽¹⁹⁶⁾.

أما إبراهيم القادري بوتشيش فهو يشك في صحة الرأي القائل بأن حادثة الإحراق كانت بسبب البعد الصوفي لكتاب الغزالي، ويرى بأن المرابطين أنفسهم نحوا منحى تصوفيا⁽¹⁹⁷⁾، وقد استدلل على ذلك بأن الأمير علي بن يوسف «كان إلى أن يُعد في الزهاد والمتبتلين أقرب منه إلى أن يُعدّ في الملوك والمتغلبين»⁽¹⁹⁸⁾، وكان يتبرك بكتاب الإحياء قبل أن يُقرّر إحراقه بتوجيه من الفقهاء، بل إنه أصدر ظهير توقيير لأحد المتصوفة وهو أبو عبد الله محمد بن وامغار ملتصقا منه «صالح دعائه أن يوفقه الله تعالى ويُعينه»⁽¹⁹⁹⁾، وذهب القادري بوتشيش إلى أن سبب الإحراق هو تضارب نصوص «الإحياء» مع واقع الفقهاء وحياة البذخ التي كانوا يعيشونها في الدولة المرابطية⁽²⁰⁰⁾.

وعليه، فبالرغم من اختلاف المصادر والمراجع حول أسباب إحراق كتاب «الإحياء»، فيمكن إرجاعها عموما إما لخلفيات دينية أو أهداف سياسية ومبررات اجتماعية، لأن الإمام الغزالي نصب نفسه للدفاع عن المستضعفين من الرعية ضد جور الحكام وتواطؤ الفقهاء بالصمت والتبرير لخدمة مصالح دنيوية «لذا فإن الكتاب كله قد اعتبر بمثابة صك اتهام موجه إلى كل من الفقهاء والساسة الذين تعرفوا على أنفسهم فيه»⁽²⁰¹⁾.

والغالب على الظن أن إحراق كتاب «إحياء علوم الدين» ومطاردة الفئة التي تتبنى أفكاره وما جاء فيه له صلة بسياسة الدولة المرابطية عموما، وبسياستها الدينية التي كانت موجهة من فقهاء الأندلس⁽²⁰²⁾، في كثير من الأحيان، على وجه الخصوص. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن الصراع الذي قام بين الفقهاء وأنصار «الإحياء» انطلق من الأندلس

(196)- بنسباغ (مصطفى)، السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، مطابع الشويخ، تطوان، ط 1، 1999، ص: 87 - 88.

(197)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص: 137 - 138.

(198)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 236 - 237.

(199)- الأزموري (محمد بن عبد العظيم)، بهجة الناظرين وأنس العارفين، مخطوط بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم: 377 ج، الورقة: 17 ب.

(200)- القادري بوتشيش، إضاءات، م س، ص: 236.

(201)- القبلي، رمز «الإحياء»، م س، ص: 48 - 49.

(202)- سعد زغلول (عبد الحميد)، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط 1، 1995، ج 4، ص: 419.

المرابطية، وأن «فقهاء الأندلس تبنا خيار المواجهة للأفكار الصوفية، كما واجهوا من قبل المذهب الظاهري، من منطلق حرصهم على تكريس هيمنة المذهب المالكي بالأندلس دون منافس، شعورا منهم بضرورة وأهمية الحفاظ على الوحدة المذهبية لبلادهم التي لم تعد، في نظرهم، تحتل أي تشرذم مذهبي بالنظر إلى طبيعتها السياسية والاجتماعية القريبة العهد بمرحلة ملوك الطوائف وتداعياتها»⁽²⁰³⁾.

أضف إلى ذلك، أنه في الوقت الذي كان فيه المرابطون والعالم الإسلامي بحاجة إلى انتاجات فكرية "واقعية وعملية" تسهم في تجاوز المشاكل الداخلية والأخطار الخارجية، وتأخذ بعين الاعتبار الأسس المذهبية التي بُنيت عليها الدولة المرابطية جاء «الإحياء» بمرجعية صوفية وأفكار لم تكن منسجمة فيما يبدو مع المشروع الذي جاء به المرابطون وتبناه الفقهاء المالكيون السنيون في المغرب والأندلس «وهو مشروع كان هدفه توحيد البلاد والمحافظة على الوحدة المذهبية والمحافظة على أمن واستقرار الحدود في الأندلس»⁽²⁰⁴⁾.

كما أن السياسة العسكرية التي كانت أحد عناصر حياة الحكم المرابطي، وقامت أساسا على الجهاد في الأندلس لا يمكن أن تقبل بالانكماش الذي أعلنه بعض المتصوفة، واستحسنوه، ودعوا إليه. خصوصا وأن الوضع كان يتطلب قوات عسكرية متجددة، وأفكار عملية لوقف العدوان الأجنبي، والدفاع عن مجال سيادة الدولة.

ويبدو أن السلطة المرابطية اكتفت باتخاذ موقف الترقب والحذر من التيار الصوفي المعتدل الذي تميز بارتكازه على قاعدة المذهب المالكي⁽²⁰⁵⁾، وذلك على الرغم من تبنيه أفكار الغزالي المعارضة للسلطة. لكن عندما انتقل التصوف «من ولاية روحية إلى زعامة سياسية، تطمح إلى الوصول إلى السلطة، خلال القرن السادس الهجري»⁽²⁰⁶⁾، وأصبح يُعبر عن تذمر الفئات الاجتماعية الدنيا، ويُعارض سياسة الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لـ "الإحياء"، لجأ المرابطون إلى تجفيف منابعه ومطاردة الذين يستلهمون منه. وعلى سبيل

(203)- المغراوي، فتوى، م س، ص: 117 – 118.

(204)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 415.

(205)- القادري بوتشيش، المغرب والأندلس، م س، ص: 132.

(206)- بنسباغ، السلطة، م س، ص: 96.

المثال لا الحصر، أبو العباس أحمد بن محمد الصنهاجي المشهور بابن العريف بعد أن «بَعُدَ صيته في الزهادة والعبادة، وكثر أتباعه على طريقته الصوفية»⁽²⁰⁷⁾، قام قاضي المَرِيَّة ابن الأسود «فوفد على علي بن يوسف بمراكش، فسعى بابن العريف عنده وخوفه منه غاية التخويف، فكتب علي إلى عامل المَرِيَّة يأمره بإشخاصه إلى مراكش»⁽²⁰⁸⁾.

وعلى الرغم من تبرئته مما نُسب إليه، فقد تمكن القاضي المذكور من قتل ابن العريف في مراكش أو سبتة حسب اختلاف الروايات⁽²⁰⁹⁾، كما تم اغتيال أبي الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن بن بَرَجَان سنة 536هـ / 1141م بسبب آرائه التصوفية⁽²¹⁰⁾.

والغالب على الظن أن الصراع بين المالكية السنية والتيار الباطني في التصوف، والذي يمثله ابن قسي (ت 546هـ / 1151م)⁽²¹¹⁾، قد استمر حتى نهاية الحكم المرابطي في الأندلس، ويتجلى ذلك من خلال حملة المطاردة التي استهدفت المتصوفة في إمارة تاشفين بن علي (537 – 539هـ / 1142 – 1144م)، وما رافق هذه الحملة من إصدار منشورات عن ديوان الإنشاء المرابطي في موضوع التشديد على التزام المذهب المالكي⁽²¹²⁾.

ويتجلى حرص المرابطين على دعم الوحدة المذهبية للأندلس أيضا من خلال سؤال أمير المسلمين علي بن يوسف إلى قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد بن رشد (ت 520هـ / 1126م) يستفسره عن أئمة الأشعرية، وذكر منهم أبا الحسن الأشعري والباقلاني وأبا الوليد الباجي وغيرهم ممن ينتحل علم الكلام «أهم أئمة ارشاد وهداية، أم قادة حيرة

(207)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 27.

(208)- ابن الزيات (أبو يعقوب يوسف بن يحيى التادلي)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 22، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 2، 1997، ص: 119.

(209)- ذكر ابن بَشْكَوَال أن وفاته في مراكش بينما يجعلها ابن الأبار في سبتة. أنظر: ابن بَشْكَوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 83. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 28. وأنظر أيضا:

- LAGARDÈRE (Vincent), «La tariqa et la révolte des Murîdûn en 539 H / 1144 en Andalus», *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, n° 35, pp: 157-170. p: 163.

(210)- ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي)، كتاب صلة الصلة، حَقَّقَهُ مع كتاب «الصلة» لابن بَشْكَوَال: شريف أبو العلا العدوي، ويقع في المجلد الثالث (508 صفحات)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1429هـ.

2008م، ص: 207-208. الذهبي، أعلام النبلاء، م س، ج 20، ص: 73.

(211)- ابن الأبار، الحلة السَّيراء، م س، ج 2، ص: 197 - 202.

(212)- أنظر رسالة تاشفين بن علي إلى أهل بلنسية عند حسين مؤنس، نصوص سياسية، م س، ص: 112 - 113.

وعماية»⁽²¹³⁾، وكذلك سؤال الأمير أبو اسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، قائد معركة قُتْنَدَة سنة 514 هـ / 1120م⁽²¹⁴⁾ عن أئمة الأشعريين «هل هم مالكيون أم لا؟»⁽²¹⁵⁾. والملاحظ أنه بالرغم من الحماس الذي أبداه ابن رشد في الدفاع عن أئمة الأشعرية حيث ذكر أنهم «أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يُدان به من المعتقدات»⁽²¹⁶⁾، نقف في كتابه أيضا على فتوى تناقض ما سبق، وتسير في جزء منها في اتجاه الموقف الرسمي للدولة المرابطية، وتعطي للحاكم حق التدخل لمنع العامة من قراءة كتب الأشعرية. يقول ابن رشد: «فمن الحق الواجب على من ولاه الله أمر المسلمين أن يُنهي العامة والمبتدئين عن قراءة مذاهب المتكلمين الأشعريين، ويمنعهم من ذلك غاية المنع، مخافة أن تنبوا أفهامهم عن فهمها فيضلوا بقراءتها ويأمرهم أن يقتصروا فيما يلزمهم اعتقاده على الاستدلال الذي نطق به القرآن، ونبه الله عليه عباده في محكم التنزيل»⁽²¹⁷⁾.

وبغض النظر عن علاقة الأشعرية كمذهب كلامي بالمالكية كمذهب فقهي، فيبدو أن موقف المرابطين من فكر الغزالي ومن الأشعرية قد أملت اعتبارات دينية وسياسية كان محركها هو رغبتهم في دعم وحدة المجتمع، وقد وافقهم في ذلك عدد من فقهاء الأندلس الذين كانوا يشعرون بهشاشة المجتمع الأندلسي، وحاجته إلى الحفاظ على وحدته المذهبية لمواجهة الضغوط النصرانية⁽²¹⁸⁾.

وخلاصة الكلام أن المجتمع الأندلسي كان مجتمعا موحدًا لغويا وثقافيا وقضائيا، ولم يكن يعترف بالحدود السياسية لممالك الطوائف، ووحدة الأندلس السياسية والمذهبية بالنسبة

(213)- ابن رشد، فتاوى، م س، ج 1، صص: 802 - 804.
 (214)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 16- 17. ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب- الجزء الأول، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط 3، 1983، ص: 308.
 (215)- ابن رشد، فتاوى، م س، ج 2، ص: 1060. ويبدو من خلال الأسئلة السابقة - أعني سؤال علي بن يوسف وأخوه إبراهيم- وفتاوى ابن رشد بشأنها أن الدولة المرابطية حاولت محاربة الأشعرية، لكن المجتمع كان رافضا.
 (216)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 804 - 805.
 (217)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 2، ص: 971. التليلي (المختار بن الطاهر)، ابن رشد وكتابه المقدمات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1988، ص: 426.
 (218)- المغراوي (محمد)، "تطور المذهب الأشعري بالمغرب الأقصى إلى حدود العصر المرابطي" ضمن التاريخ والفقه: أعمال مهداة إلى المرحوم محمد المنوني، إنجاز الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - تنسيق محمد حجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 103، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2002، صص: 133 - 153، ص: 150.

للمرابطين كانت هدفا عاما، وفي الظرف الزمني الذي كانوا يعيشون فيه وسيلة للجهاد، وبذلك يتأكد أن قيادة الجهاد الحربي ودعم الوحدة السياسية والمذهبية للأندلس من أسس السياسة المرابطية التي ينبغي استحضارها لفهم الموضوع ودراسة إشكالياته.

وبغض النظر عن كان وراء إحراق كتاب «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي فهذه القضية لها صلة بسياسة الدولة المرابطية في الأندلس عموما، وبسياستها الدينية التي كانت موجهة من فقهاء الأندلس على وجه الخصوص.

وعليه، فقد كان للفقهاء مكانة متميزة في الدولة والمجتمع المرابطين، ويكفي أن نشير هنا إلى أن القضاة سواء في المغرب أو في الأندلس، من أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الذي كان قاضيا لأبي بكر بن عمر اللمتوني إلى جميع القضاة الذين تولوا مهامهم خلال حكم المرابطين، لم يكونوا من القواد العسكريين كما زعم أشباح⁽²¹⁹⁾، بل كانوا ينتمون في أغلب الأحيان إلى "النخبة العالمية"⁽²²⁰⁾، أو على حد تعبير عز الدين جسوس «إلى الطبقة العالمية من المجتمع، أو إلى أسر عريقة وكبيرة ذات نفوذ ومال كثير، من قبيل أسرة بني حمدين، وأسرة ابن العربي وبني حسون وأسرة بن جحاف وغيرهم»⁽²²¹⁾. ولا سبيل لتبديد الغموض أكثر حول سياسة الدولة المرابطية بالأندلس إلا بدراسة علاقتها بالفقهاء القضاة.

(219)- أشباح (يوسف)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمه وعلق عليه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2، 1996، ج 2، ص: 234.

(220)- البركة (محمد) وبنحمادة (سعيد)، مشاريع إصلاح القضاء بالغرب الإسلامي ما بين القرنين (6هـ - 8هـ/12م- 14م): مقارنة تاريخية لآثار العدل في إقامة العمران، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014، ص: 12.

(221)- جسوس، المجتمع السياسي، م س، ص: 104.

المبحث الثالث: الاهتمام بالفقهاء القضاة: دعامة الإنقاذ

إن الحديث عن سياسة الدولة المرابطية في الأندلس لا يستقيم إلا باستحضار مكانة الفقهاء والعلماء⁽²²²⁾ التي لخصها الباجي (ت 474هـ / 1081م) في وصيته لولديه بقوله: «هل تريان أحداً أرفع حالاً من العلماء، وأفضل منزلة من الفقهاء؟ يحتاج إليهم الرئيس والمرؤوس، ويقتدي بهم الوضع والنفيس»⁽²²³⁾.

وبحكم انتماء القضاة إلى فئة الفقهاء، فالقاضي الفقيه كان يتمتع، في الوقت نفسه، بسلطة قضائية وبمكانة الفقيه وسلطته، لذلك اعتبر ابن سهل القضاء عموماً وقضاء الجماعة على وجه الخصوص أولى خطط الحكام «وللقاضي النظر في القليل والكثير ولا تحديد»⁽²²⁴⁾، وجعل ابن عبدون مهام القاضي ومهام صاحب السلطة السياسية في المدينة، شيئاً واحداً، وأكد المكانة الأساسية للقاضي بقوله: «ويجب له - أي صاحب المدينة - أن لا يُنفذ أمراً من الأمور الكبار إلا أن يُعرّف القاضي والسلطان بذلك»⁽²²⁵⁾.

ولعل الدور البارز الذي كان للفقهاء في عصر المرابطين هو ما جعل أمراء المسلمين يتخذون منهم مستشارين ومقربين إليهم، وهذا الدور هو الذي دفع أحد الباحثين⁽²²⁶⁾ إلى إفرادهم بدراسة خاصة، ولم يتردد باحث آخر⁽²²⁷⁾ في نعت عصرهم بـ "عهد الفقهاء".

(222)- يرى الإمام السبكي أن الفقهاء لهم معرفة بالأحكام الشرعية الفرعية انطلاقاً من الكتاب، والسنة وأقوال الأئمة المعترين. أما العلماء فلمهم معرفة بالعلوم الشرعية مطلقاً كال تفسير، والحديث وأصول الدين «من غير تنزيل إلى المدارك الفقهية». راجع: السبكي (أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي)، فتاوى السبكي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت، ج 1، ص: 448. وذهب ابن خلدون إلى أن الفقهاء في الغالب «إنما حملوا الشريعة أقوالاً في كيفية الأعمال في العبادات وكيفية القضاء في المعاملات ينصونها على من يحتاج إلى العمل بها ... ومن اجتمع له الأمان فهو العالم». أنظر: مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 279. وعموماً فسمّة الفقيه كما قال المقرئ نقلاً عن ابن سعيد كانت عندهم جليلة، «حتى إن المثلثين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه». راجع: نفح الطيب، م س، ج 1، ص: 221.

(223)- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف)، النصيحة الولدية: وصية أبي الوليد الباجي لولديه، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 3، 2000، ص: 23.

(224)- ابن سهل (أبو الأصبغ عيسى الأسدي الجبالي)، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007، ص: 29. وقد اعتمدنا في هذا البحث أيضاً تحقيق نورة محمد عبد العزيز التوجيهي (الطبعة الأولى الصادرة سنة 1995) لوجود اختلاف بينهما.

(225)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 16.

(226)- بن حمادي (عمر)، الفقهاء في عصر المرابطين، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1987.

(227)- مارسية (جورج)، بلاد المغرب وعلاقتها بالشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمه عن الفرنسية محمد عبد الصمد هيكل وراجعته واستخرج نصوصه مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1991، ص: 276.

وبالنظر إلى مكانة "النخبة العالمية" في دولة قامت على أساس فقهي وإصلاحي، يمكن للباحث أن يتساءل حول دور المرابطين في تعزيز مكانة فقهاء الأندلس ودواعي اهتمامهم بهم؛ بمعنى: هل كان اهتمام أمراء المرابطين بفقهاء الأندلس إجلالا وتقديرا لهم أم رغبة في إضفاء طابع الشرعية على سياستهم في الأندلس؟

1- مكانة الفقهاء عند ملوك الطوائف وأمراء المرابطين:

لا شك أن فقهاء الأندلس لم يكونوا طائفة واحدة؛ فقد ذكر صاحب كتاب "الإعلام بنوازل الأحكام" أن ملوك الطوائف كانوا «يؤثرون من مالت إليه أهواؤهم وإن كان جاهلا، ويقصون من انحرفت نفوسهم عنه وإن كان عالما»⁽²²⁸⁾، وقبله وصف ابن حزم (456هـ/ 1064م) «فقهاء السلطة» بالفساق «.. والمنتسبون إلى الفقه، واللابسون جلود الضأن على قلوب السباع، المزينون لأهل الشر شرهم، الناصرون لهم على فسقهم»⁽²²⁹⁾.

وتفيدنا كتب التراجم بمعلومات مهمة حول ما أصاب بعض العائلات العلمية المعارضة لسياسة ملوك الطوائف، منها ما نقله لنا ابن بشكوال بشأن قتل المعتضد بن عباد الفقيه أبي حفص عمر الهوزني «ظلما بقصره بإشبيلية ودفنه به ... سنة ستين وأربع مئة [1068م]، وتناول قتله بيده ودفنه بثيابه وقلنسوته، وهيل عليه التراب داخل القصر»⁽²³⁰⁾، عندما نبهه إلى الخطر الذي يتهدد البلاد والعباد. كما قام حفيد المعتضد (المأمون) بقتل الفقيه عمر بن حيان بن خلف بن حيان، ومثل بجثته عام 474هـ/ 1081م⁽²³¹⁾، ونكل المعتمد بن عباد بالقاضي محمد بن أحمد بن مخلد (ت 470هـ/ 1077م)، رغم أنه «لم تُحفظ له قضية جور، ولا ارتشا في حكم، وكان من بيته علم ونباهة»⁽²³²⁾.

أما بخصوص مكانة الفقهاء عند المرابطين، فغني عن البيان أن مؤسسي الحركة المرابطية كانوا فقهاء أمثال أبي عمران الفاسي، ووجاج بن زلو، وعبد الله بن ياسين

(228)- ابن سهل، الإعلام، تحقيق يحيى مراد، م س، ص: 604.

(229)- ابن حزم الأندلسي (علي بن أحمد بن سعيد)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1987، ج 3، ص: 173.

(230)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 381.

(231)- الصلة، م س، ج 1، ص: 382.

(232)- الصلة، م س، ج 2، ص: 521.

وغيرهم. وتمتعت فئة الفقهاء بمنزلة سامية منذ عهد أبي بكر بن عمر اللمتوني الذي كانت له صلة بالفقيه المرادي⁽²³³⁾ حيث عينه قاضيا بالصحراء، وأقره يوسف بن تاشفين في الوظيفة نفسها⁽²³⁴⁾. وتذكر المصادر أن هذا الأخير كان «يُحب أهل العلم والدين ويُحكمهم في بلاده»⁽²³⁵⁾، وكان «يفضل الفقهاء، ويعظم العلماء، ويصرف الأمور إليهم، ويأخذ فيها برأيهم، ويقضي على نفسه بفتياهم»⁽²³⁶⁾، ولا يُمضي أمرا إلا بمشورتهم⁽²³⁷⁾.

كما أن علي بن يوسف بن تاشفين «اشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء.. فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس»⁽²³⁸⁾، ولم يتردد في عزل والي غرناطة يناله اللمتوني عام 522هـ/ 1128م لأنه أمر بسجن فقهاء من أهل جيان «ظلما واعتداء»⁽²³⁹⁾.

وعليه، فمن خلال المقارنة بين مكانة الفقهاء عند ملوك الطوائف من جهة وعند أمراء المرابطين من جهة أخرى، نستطيع التأكيد على أن عددا من فقهاء الأندلس ممن ينتمون إلى عائلات علمية كبرى تعرّضوا للتتكيل على يد النظام الطائفي. الأمر الذي دفع بعضهم إلى الاتصال بالمرابطين لإخراج البلاد مما كانت تعانيه من محن، وكان ذلك فرصة لهم لتأكيد مكانتهم الريادية في المجتمع الأندلسي.

2- المكانة السامية للفقهاء في المجتمع الأندلسي:

كان للعلماء والفقهاء في الأندلس خلال عصر الطوائف دور سياسي واجتماعي مهم⁽²⁴⁰⁾، حيث إن الفقيه أبا الوليد الباجي (ت 474هـ/ 1081م) «رفع صوته بالاحتساب، ومشى بين ملوك أهل الجزيرة بصلة ما أنبت من تلك الأسباب، فقام مقام آل فرعون

(233)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 572.

(234)- المرادي، السياسة، م س، ص: 35.

(235)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 9، ص: 99. وفيات الأعيان، م س، ج 7، ص: 125. الحلل، م س، ص: 82.

(236)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 46.

(237)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 63.

(238)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 235. الحلل الموشية، م س، ص: 84.

(239)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 75.

(240)- أنجز الباحث بن عبود دراسة حول الدور السياسي والاجتماعي للعلماء في الأندلس خلال عهد الطوائف، ولأهميتها فقد نُشرت بالإسبانية في العدد الحادي عشر من «حوليات التاريخ الإسلامي» الصادرة بجامعة غرناطة تحت عنوان:

لو صادف أسماعا واعية ... بيد أنه كلما وفد على ملك منهم في ظاهر أمره لقيه بالترحيب، وأجزل حظه بالتأنس والتقريب، وهو في الباطن يستجمل نزعته، ويستثقل طلعه...»⁽²⁴¹⁾. كما أن أبا عبد الله محمد بن حسين الأنصاري الذي توفي بعد عام 508هـ / 1114م «سكن سرقسطة وتجول كثيرا في بلاد الأندلس والعدوة ... وكان وجيهاً عند الملوك متردداً عليهم»⁽²⁴²⁾ من أجل إقناع ملوك الطوائف بالدخول تحت طاعة ابن تاشفين، لمواجهة الأخطار الخارجية التي كانت تُحدق بالبلاد والعباد.

ولما اقتنع ملوك الطوائف باستدعاء المرابطين خرج وفد من قرطبة، ضم كل من قاضيها أبو بكر بن أدهم وقاضي غرناطة ابن القليعي وقاضي بطليوس ابن مُقانا فضلا عن الوزير ابن زيدون، وحمل هذا الوفد رسالة إلى يوسف بن تاشفين تصف حال الأندلس وتدعوه إلى الجواز إليها لإنقاذها من النصارى⁽²⁴³⁾.

ولم يستغن ملوك الطوائف عن الفقهاء كسفراء بينهم وبين المرابطين أيضا في الوقت الذي ساءت فيه العلاقات بين الطرفين، حيث ذكر الأمير عبد الله بن بلقين في مذكراته أنه أرسل بعض فقهاء غرناطة إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين عند وصول الجيش المرابطي إلى قبالة غرناطة لتأكيد الطاعة منه له. فأرسل ابن تاشفين إليه الفقيه ابن سعدون، يقول له: «لا طاعة ولا صلح إلا بالخروج إليه»⁽²⁴⁴⁾.

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم مما كانت تمرّ به بلاد الأندلس من محن فقد كان اعتراف فقهاءها بشرعية السلطة المرابطية مشروطا، حيث قال بعضهم لأmir المسلمين

- BENABOUD (M'hammad), (1984): «El papel político y social de los ulama en Al- Andalus durante el período de los Taifas, Trad. Del inglés por yusef afelat y Toumader Khatib», **Cuadernos de Historia del Islam**, n° 11, Madrid, pp :1- 46.

كما صدرت هذه الدراسة بالإنجليزية في مجلة أخرى مرتين؛ الأولى سنة 1984 والثانية سنة 1991.

- BENABOUD (M'hammad): «The Socio- political Role of the Andalusian Ulama During the 5th Century A.H. / 11 th century A.D», **Islamic Studies**, Vol. 23, n° 2 (Summer 1984), pp : 103-141, and Vol. 30, n° 1/2, Special Issue on Muslim Heritage in Spain (Spring-Summer 1991), pp :179-211.

(241)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 2- مج 1، ص: 95. المقرئ، نفح الطيب، م س، مج 2، ص: 67.

(242)- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلاة، م س، ج 1، ص: 334 – 335.

(243)- ابن الأبار، الحلة السّيراء، م س، ج 2، ص: 98 – 99. الحلل الموشية، م س، ص: 45 – 46.

(244)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 149.

يوسف بن تاشفين: «إنه لا تجب طاعتك على المسلمين حتى يكون لك عهد من الخليفة»⁽²⁴⁵⁾. وهذا ما دفعه - ربّما - إلى بعث سفارة من قاضي اشبيلية عبد الله بن العربي المعافري وابنه أبي بكر محمد إلى الخليفة العباسي سنة 498هـ/ 1105م⁽²⁴⁶⁾ لأجل طلب استصدار تقليد لإقرار سيادته، «فجاءه رسول من أمير المؤمنين أبي العباس أحمد المستظهر بالله (487 - 512 هـ/ 1094 - 1118 م) بهدية وكتاب وتقليد وخلع»⁽²⁴⁷⁾.

ويبدو أن اتصال الأمراء المرابطين بالخلفاء العباسيين لم يبدأ مع نهاية القرن الخامس الهجري، ولم يكن من أجل إضفاء الشرعية على رغبة في السيطرة على الأندلس⁽²⁴⁸⁾. بل يرجع إلى تأكيد استمرار علاقات ودية بين العباسيين والمرابطين، والتي بدأت على الأقل منذ عهد الأمير أبي بكر بن عمر اللمتوني، والدليل على ذلك أن هذا الأخير نقش اسم الخليفة أبي جعفر عبد الله القائم بالله (422 - 467 هـ/ 1031 - 1074 م) على دينار ضرب في عهده سنة 451 هـ/ 1059 م بسجلماسة. ولا شك أنه «لم يكتب ذلك في عملته إلا بعد أن راسل الخليفة العباسي وتلقى منه إجابة بقبول طاعته وتقليدا بولايته»⁽²⁴⁹⁾.

وعليه، فالمكانة المرموقة للعلماء والفقهاء بالأندلس⁽²⁵⁰⁾ هي التي فرضت على ملوك الطوائف اختيارهم سفراء بينهم، والمكانة نفسها هي التي سمحت لبعضهم مطالبة ابن

(245)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 390.

(246)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 250. أعراب (سعيد)، مع القاضي أبي بكر بن العربي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1987، ص: 216.

- LEVI-PROVENCAL (Évariste), (1955): «Le titre souverain des Almoravides et sa légitimation par le califat 'Abbaside», In: **Arabica**, vol. 2, pp: 265-288.

(247)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 390. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 250. ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1963، ج 5، ص: 191.

(248)- بنسباغ (مصطفى)، فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين: بعض مظاهر الانتقال، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب ظهر المهرارز - فاس، 1986 - 1987، ص: 18 (مرقون).

(249)- حسين (مؤنس)، سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، دار المصري للطباعة، ط 1، 2000، ص: 15. وأصل الكتاب مقال نشر في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مج 2، العدد 1-2 سنة 1954، صص: 55 - 84، ص: 65. بنسباغ (مصطفى)، "السلطة السياسية العليا بين المرابطين والموحدين"، مجلة البحث العلمي، ع 41، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992-1993، صص: 41 - 55، ص: 45.

(250)- بن عبود (أحمد)، "تقييم دور العلماء ومكانتهم في المجتمع الأندلسي خلال عهد دول الطوائف (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، مجلة البحث العلمي، ع 36، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1986، صص: 81 - 90، ص: 87.

تاشفين الحصول على تقليد من الخليفة العباسي، واختياره الفقيه ابن العربي المعافري وابنه أبا بكر⁽²⁵¹⁾ سفراء له إلى المشرق، بعدما وصلته الأنباء بمقتل القاضي أبي بكر عتيق بن عمران السبتي⁽²⁵²⁾ تقديرًا لمكانتهم⁽²⁵³⁾، وحينما تأخر في العودة إلى المغرب أرسل إليه قاض آخر يُدعى ابن أبي القاسم⁽²⁵⁴⁾.

والراجح أن الفقهاء لم يتصدروا الهرم الاجتماعي زمن المرابطين «بفضل تحالفهم مع النظام المرابطي» كما يرى القادري بوتشيش⁽²⁵⁵⁾، بل لأنهم كانوا أكثر الناس ملكية قبل المرابطين، «وأضافوا إليها الكثير بتحالفهم مع ملوك الطوائف»⁽²⁵⁶⁾. ولم يتوقف دور فقهاء الأندلس وعلمائها في تخليص الأندلس من الخطر النصراني بدعوة ملوك الطوائف إلى الوحدة والجهاد والاستجداء بالمرابطين، بل تجاوز ذلك إلى السعي لدى يوسف بن تاشفين للإطاحة بهم⁽²⁵⁷⁾، وتسويغ إلحاق الأندلس بالحكم المرابطي⁽²⁵⁸⁾. ولعل من مظاهر إجلال المرابطين لفقهاء الأندلس استقدامهم للعمل بالحوضر المغربية، وإسناد مناصب سامية لهم، نظرا لخبرتهم واستقامتهم، والرغبة في الأخذ بسديد رأيهم⁽²⁵⁹⁾.

(251)- توفي سنة 543هـ/ 1148م، وانظر في التعريف به: ابن بشكّوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 558. الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة)، بُغْيَةُ الْمُتَمَسِّ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط 1، 1989، ج 2، ص: 436. ابن فرحون (أبو الحسن إبراهيم بن نور الدين المالكي)، الذَّيْبَاجُ الْمَذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1996، ص: 376 - 378. نفح الطيب، م س، ج 2، ص: 25 - 43.

(252)- قُتِلَ أَبُو بَكْرٍ عَتِيقُ بْنُ عِمْرَانَ السَّبْتِيُّ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ سَنَةَ 484هـ/ 1091م لِأَنَّهُ وُجِدَتْ مَعَهُ كُتُبٌ مِنَ الْمُقْتَدِي بِاللهِ الْعَبَّاسِيِّ إِلَى يَوْسُفَ بْنِ تَاشَفِينَ. أنظر: ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي)، تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ وَذِكْرُ فَضْلِهَا وَتَسْمِيَةِ مَنْ حَلَّهَا مِنَ الْأُمَثَلِ أَوْ اجْتَاَزَ بَنَوَاحِيهَا مِنْ وَارِدِيهَا وَأَهْلِهَا، دراسة وتحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1996، ج 38، ص: 299 - 300. الصفدي (صلاح الدين خليل بن ايبك)، الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط 1، 2000، ج 19، ص: 296.

(253)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 250.

(254)- أعراب، مع القاضي أبي بكر بن العربي، م س، ص: 59.

(255)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 1998، ص: 143.

(256)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 152.

(257)- قام الفقيه أبو جعفر بن القليعي بتحريض ابن تاشفين للقضاء على ملوك الطوائف. كما قام القاضي ابن سهل أيضا بإخبار ابن تاشفين بانقسام جيش إمارة غرناطة وانهايار معنوياته، وترحيب سكان الإمارة به لتخليصهم من حاكمها. راجع: التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 117 - 118، وص: 146.

(258)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 109 - 111، 114. ابن الكردبوس، م س، ص: 100 - 101. ويبدو أن أبا بكر بن مُسَكَّنَ كان أكثر العلماء تحريضا ليوسف بن تاشفين من أجل القضاء على ملوك الطوائف. راجع: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 118 - 128.

(259)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 227 وص: 237. الحلل الموشية، م س، ص: 82.

3- فقهاء الأندلس في مناصب سامية بالدولة المرابطية:

لقد حبّذ عدد من فقهاء الأندلس الهجرة إلى المغرب والاتصال بالمرابطين، فأصبحت لبعضهم مناصب مقربة من السلطة الحاكمة، نذكر منهم أبو محمد عبد الله بن اسماعيل الإشبيلي (ت 497هـ / 1104م) الذي استقر مدة طويلة بالمغرب، وأصبح قاضيا بأغمات ثم عُين فيما بعد قاضيا للجماعة بمراكش⁽²⁶⁰⁾، وأبو بكر محمد بن أغلب بن أبي الدوس (ت 511هـ / 1117م)⁽²⁶¹⁾ مؤدب ولدي المعتمد بن عباد (يزيد والمأمون)، والفقهاء أبو بكر غالب بن عطية المحاربي الذي كان يتردد على البلاط المرابطي بمراكش⁽²⁶²⁾.

وبدخول المرابطين الأندلس استعاد الفقهاء مكانتهم، وممن أصبحت له وجهة عند المرابطين فقيه مالقة أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي (ت 497هـ / 1104م)⁽²⁶³⁾، وأبو عبد الله محمد بن حمدين (ت 508هـ / 1114م)⁽²⁶⁴⁾ وغيرهما⁽²⁶⁵⁾. وتشير المصادر إلى أن عددا كبيرا من الأندلسيين كانوا أعلام الكتابة المرابطية⁽²⁶⁶⁾، منهم عبد الرحمن بن اسباط الذي أشار على يوسف بن تاشفين بعدم العبور إلى الأندلس إلا بعد الحصول على الجزيرة الخضراء، وظل في منصبه إلى أن توفي عام 487هـ / 1094م⁽²⁶⁷⁾، وتقلد الكتابة بعده أبو بكر بن القصيرة (ت 508هـ / 1114)، فصار من أصفى خواص يوسف بن تاشفين وناصحيه⁽²⁶⁸⁾، وكذلك أحمد بن علي المعافري الغرناطي

(260)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 279.

(261)- ابن خاقان، مطمح، م س، ص: 300. ابن خاقان، قلائد، م س، ج 2، ص: 621. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 335 - 336. ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 146-147. ابن القاضي (أحمد بن محمد بن أبي العافية الكناسي)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ج 1، ص: 254.

(262)- القاضي عياض، الغنية، م س، ص: 189-190.

(263)- القاضي عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 8، ص: 186. ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 329. ابن عسكر (أبو عبد الله محمد بن علي الغساني، ت. 636هـ / 1239م) وابن خميس (أبو بكر محمد بن محمد، ت. بعد خاله ابن عسكر)، أعلام مالقة، تقديم وتعليق عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي ودار الأمان للنشر والتوزيع، مطابع دار صادر، بيروت، ط 1، 1999، ص: 258.

(264)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، ج 2، ص: 539 - 540.

(265)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، ج 1، ص: 81.

(266)- استطاع الكاتب الفقيه المرابطي أن يجمع بين الوظيفة السياسية كوظيفة الكتابة دون أن يُسقط عنه صفة الفقيه. راجع: البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 111.

(267)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 523 - 524. الحلل الموشية، م س، ص: 49.

(268)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، ج 2، ص: 539. الهاشمي البلغيثي (آسية)، ذو الوزارتين (وزير المعتمد بن عباد ووزير يوسف بن تاشفين) ابن القصيرة، حياته وأدبه، مطبعة الحرف المعتدل، سلا، 1998، ص: 49.

(توفي بفاس سنة 539هـ/ 1144م) وهو «من الفقهاء والنبلاء ممن برع في الأدب والعربية»⁽²⁶⁹⁾، وابن أبي الخصال (ت 540هـ/ 1145م) الذي كتب لعلي بن يوسف وهو وال على غرناطة، وتنقل بالمغرب والأندلس، مصطحبا بعض أمراء المرابطين⁽²⁷⁰⁾. ونظرا لمعرفتهم بالأحكام الفقهية المتعلقة بالغنائم والجزية وغيرها فقد وجه الفقهاء سياسة الدولة المرابطية في المغازي وغيرها من السياسات الأخرى⁽²⁷¹⁾.

والغالب على الظن أن اعتلاء الفقهاء لمناصب في نظم الدولة المرابطية لم يكن محاولة للتأليف بين الفقه والسياسة لأنه لم يكن هناك تعارض بينهما «بقدر ما هو محاولة طبيعية تعلن مدى الانسجام بين توجهات الدولة الجديدة والفقهاء»⁽²⁷²⁾. ومن القضايا التي استفتى فيها يوسف بن تاشفين فقهاء الأندلس هدم كنيسة ألبيرة سنة 492هـ/ 1098 م⁽²⁷³⁾، ولما تولى ابنه علي إمارة المرابطين قلّد الأمور أعيان البلاد من الفقهاء، وزينوا له أخذ بلاد الثغر من عماد الدولة⁽²⁷⁴⁾، وقالوا له عن بلاد ابن هود: «الشرع يدعوك أن تسعى في أخذ تلك البلاد منهم؛ لكونهم مسالمين للروم، فأخذ برأيهم»⁽²⁷⁵⁾.

ولعل من أبرز الفقهاء الذين سطع نجمهم في عهد علي بن يوسف ابن رشد الجد (ت 520هـ/ 1126م) الذي أصبح المفتي الرسمي للدولة بعد توليه منصب قاضي الجماعة بقرطبة، وكان يُستفتى في النوازل الفقهية وفي غيرها من القضايا السياسية⁽²⁷⁶⁾. ومن أشهر القضايا التي وقعت بالأندلس زمن علي بن يوسف وأخذ فيها برأي الفقيه ابن رشد، إبعاد النصارى المعاهدين إلى المغرب لغدرهم بالمسلمين، فتم ترحيلهم إلى مدينتي مكناسة

(269)- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، م س، ج 1، ص: 137-138.

(270)- ابن أبي الخصال (أبو عبد الله محمد بن مسعود بن خلصة الغافقي)، رسائل ابن أبي الخصال، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1988م، ص: 11-12 (مقدمة التحقيق). الأصفهاني (أبو عبد الله محمد بن صفى الدين)، خريدة القصر وجريدة العصر، ج 3، تحقيق آذرتاش آذرنوش، نقحه وزاد عليه محمد المرزوقي، محمد العروسي المطوي، الجيلاني بن الحاج يحيى، الدار التونسية للنشر، ط 2، 1986، ص: 449-450.

(271)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 143.

(272)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 112.

(273)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 107.

(274)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 438.

(275)- الحلل الموشية، م س، ص: 98.

(276)- المغراوي، تطور المذهب الأشعري، م س، ص: 146.

وسلا⁽²⁷⁷⁾، وعندما طلب منه عزل الأمير أبي الطاهر تميم لطيبته ولينه نفذ له طلبه⁽²⁷⁸⁾. وفي غير شؤون الأندلس، استفتاه علي بن يوسف في شأن تسوير مدينة مراكش⁽²⁷⁹⁾.

وفي المقابل، لما أشار الفقيه مالك بن وهيب الإشبيلي (ت 525هـ / 1131م)⁽²⁸⁰⁾ على علي بن يوسف بقتل ابن تومرت، لم يفعل «فلما يئس مالك مما أراده من قتل ابن تومرت، أشار عليه بسجنه حتى يموت، فقال أمير المسلمين: علام نأخذ رجلاً من المسلمين نسجنه ولم يتعين لنا عليه حق؟ وهل السجن إلا أخو القتل؟ ولكن نأمره أن يخرج عنا من البلد وليتوجه حيث شاء»⁽²⁸¹⁾.

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن أمراء المرابطين كانوا يحرصون على استشارة الفقهاء، ويأخذون برأيهم في كثير من الأحيان. ويبدو أن نفوذ الفقهاء اتخذ صورة الشورى في عهد يوسف بن تاشفين الذي «ردّ أحكام البلاد إلى القضاء»⁽²⁸²⁾، وكان يستفتي الفقهاء القضاة في الخطير من الأمور، ويحاول أن يطمئن على سلامة تصرفاته، لكن هذا النفوذ أخذ صورة جديدة، وأصبح أكثر وضوحاً كما أكد ذلك أحد الباحثين⁽²⁸³⁾.

والمؤكد أن استشارة «كبار أهل الرأي»⁽²⁸⁴⁾ من الفقهاء لم تكن مقصورة على أمير المسلمين بل كان نوابه بالمغرب والأندلس⁽²⁸⁵⁾ ملزمين باستشارتهم في كل ما يأتیان، والدليل على ذلك ما جاء في رسالة أمير المسلمين علي بن يوسف إلى أحد نوابه حيث ألح عليه باستشارة القاضي بقوله: «... فيجب أن تُشاورة في كل ما تأتي وتذر، وتُورد

(277)- الحلل الموشية، م س، ص: 90.

(278)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73.

(279)- الحلل الموشية، م س، ص: 90.

(280)- ابن بشكوال، الصلة، ج 2، ص: 587.

(281)- عبد الواحد المراكشي، المعجب، م س، ص: 253 - 254.

(282)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 137.

(283)- ذكر عنان أن نفوذ الفقهاء في عهد علي بن يوسف لم يلبث أن غدا نوعاً من «الديكتاتورية الدينية». راجع: عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 411. ونظن أن هذا التعبير فيه شيء من الإسقاط.

(284)- مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 145.

(285)- كان لأmir المسلمين نائبان أحدهما مقيم في فاس والآخر مقيم في قرطبة أو غرناطة. ويبدو أن نائب أمير المسلمين كان هو الحاكم المدني والعسكري في مجال نفوذه. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 159 - 160.

وتُصدر، وتُقدم وتؤخر، فلن تعدم منه مشيرا نصيحا، وظهيرا مشيخا، وطبيبيا للعلل مريحا، ورأيا خالصا صريحا...»⁽²⁸⁶⁾.

ومن خلال رسالة أخرى يؤكد على الجميع بأن يخضع لحكم الفقيه قاضي الجماعة بقرطبة ابن حمدين، ويخص المرابطين بقوله: «وقد عهدنا إلى جماعة المرابطين بأن يسلموا لك قي كل حق تمضييه، ولا يعترضوا عليك في قضاء تقضييه، ونحن أولا وكلهم آخرا مذ صرت قاضيا، سامعون منك، غير معترضين في حق عليك، والعمال والرعية كافة سواء في الحق...»⁽²⁸⁷⁾.

كما يذكر المراكشي أن علي بن يوسف إذا ولى أحدا من قضاته، كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمرا «في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء»⁽²⁸⁸⁾. وإذا كان حرص المرابطين على استشارة الفقهاء عموما وفقهاء الأندلس على وجه الخصوص أمر ثابت ولا يمكن نفيه، فيمكن أن نتساءل حول أسباب ذلك الحرص؛ فهل كانت قرارات أمراء المرابطين تفتقر إلى شرعية تدعمها من فتاوى الفقهاء وتحميها من ردود فعل المجتمع؟ أم أن نفوذ الفقهاء بالأندلس هو الذي فرض عليهم الرجوع إليهم باستمرار؟

غني عن البيان أن الفقهاء زمن حكم المرابطين، كما في الفترات السابقة، لم يكونوا فئة واحدة. ولعل من تجليات المكانة السامية والسياسية للقاضي الفقيه أن قاضي الجماعة بقرطبة أبا عبد الله محمد بن الحاج الذي تصفه كتب التراجم "بالشهيد"، لأنه قُتل عند صلاة الجمعة 25 صفر 529هـ / 1134م، «كانت أمور الأندلس الكبار قد صرفها إليه أمير المسلمين [علي بن يوسف] أيام قضائه وفتواه»⁽²⁸⁹⁾.

وعندما ثار بغرناطة أبو يحيى بن محمد بن الحاج ضد علي بن يوسف تدخل قاضي الجماعة بقرطبة الفقيه ابن حمدين لتهدئة الأوضاع، وتمكن من إصلاح ما حدث «في أمر

(286)- مكي، وثائق تاريخية، م س، الرسالة 8، ص: 177.

(287)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 2- مج 1، ص: 261.

(288)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 235.

(289)- عياض، الغنية، م س، ص: 47-48.

الخلاف الكائن سنة خمسمائة»⁽²⁹⁰⁾. كما أن أحد الفقهاء توسط لدى والي إشبيلية لرد أملاك لأبي بكر بن العربي كان المرابطون قد صادروها من أبيه⁽²⁹¹⁾، واستغل ابن رشد مكانته ليرفع عن والد محمد بن عبد الله الخُشني ضريبة عقارية⁽²⁹²⁾، وتقدم رسائل ابن أبي الخصال نماذج مهمة حول التماس قضاء الحاجات من بعض الفقهاء زمن المرابطين⁽²⁹³⁾.

وفي المقابل، يبدو أن بعض القضاة الفقهاء استغلوا مناصبهم في جمع الأموال، سماهم ابن العريف (ت 536هـ / 1141م) «علماء أهل السوء وكبراء الدنيا المغرورين»⁽²⁹⁴⁾، وقد تعرّض هؤلاء للانتقاد والسخرية في أمثال العوام حيث قيل في حق من يحرص على جمع المال «أسرع من يد فقي إذا أقل خذ»⁽²⁹⁵⁾، وفي حق من تتناقض أقواله مع أفعاله: «خاف الله وأتقى ولا تعامل الفقيه»⁽²⁹⁶⁾.

وكان القاضي محمد بن أسود الغساني (ت 536هـ / 1141م) ممن «شُور ببلده لمعرفته ومنصبه، واستقضى بمرسية مدة طويلة لم تُحمد سيرته فيها، ثم صُرف عن ذلك»⁽²⁹⁷⁾ واحتمل إلى مراكش مغرباً، وفيه قال شاعر الهجاء أبو بكر يحيى بن سهل اليكي (ت 560هـ / 1165م):

وأخطأ وجه الرشيد في كل مقصد	بمرسية قاض تجاوز حـدّه
ويطلبه في حقه كلُّ مسجـد	يُطالبه الأيتام في جلّ مالهم
تسوّده بالجور كف ابن الأسود ⁽²⁹⁸⁾	فما بيضت كفّاك بالعدل لم تزل

(290)- ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر المحاربي الأندلسي)، فهرس ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأجنان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2- مزينة ومنقحة، 1983، ص: 111- 112.

(291)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 63.

(292)- ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 336.

(293)- أنظر: رسائل ابن أبي الخصال، م س، ص: 78 - 81 - 129.

(294)- ابن العريف (أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي)، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مؤمن (ت 548هـ / 1153م)، دراسة وتحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1993، ص: 99.

(295)- الزجالي (أبو يحيى عبيد الله بن أحمد القرطبي)، أمثال العوام في الأندلس [مستخرجة من كتابه: ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام]، تحقيق محمد بن شريفة، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1975، القسم الثاني، ص: 113 وص: 170.

(296)- الزجالي، أمثال، م س، القسم الثاني، ص: 207.

(297)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 553.

(298)- ابن سعيد، المغرب، م س، ج 2، ص: 270.

والجدير بالذكر أن انتقاد المتصوفة والعامة والشعراء للفقهاء، وإن كان حقيقة في بعضهم، فلا شك أن تعميمه بجانب للصواب لأن عددا من الفقهاء في العهد المرابطي زهد في وظيفة القضاء، بالرغم من أهميتها، ورفض قبولها أمثال الفقيه ابن العواد الذي «دُعي إلى القضاء بغير موضع فامتنع من ذلك»⁽²⁹⁹⁾، والفقيه الزاهد أبو الطيب سعيد بن أحمد بن سعيد السفاقي (ت 501هـ / 1108م)⁽³⁰⁰⁾ وعلي بن الباذش (ت 528هـ / 1134م) الذي وُصف بالزهد⁽³⁰¹⁾.

ونعتقد أن المرابطين تركوا مناصب القضاء في القواعد الكبرى للأندلسيين، لأنهم كانوا يتمتعون بكثير من النفوذ لدى العاهل المرابطي، ولهم كلمة مسموعة في كثير من الشؤون المهمة، وكانوا في الوقت نفسه رسله لتدعيم هيئته ونفوذه، لدى المجتمع الأندلسي⁽³⁰²⁾. إلا أننا لا نستطيع مسaire عبد الله عنان في تعميمه، وتعليه بأنه لم يكن من العلماء من يستطيع الاضطلاع بتلك المهام في بلد كالأندلس. لأن أبا محمد عبد المنعم بن غلوش الطنجي (ت 524هـ / 1130م) تولى القضاء في عدة مدن بالأندلس⁽³⁰³⁾، كما تحدث الشريف الإدريسي - وهو من أهل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي - عن بلنسية، وذكر أنها من قواعد الأندلس «عامرة القطر كثيرة التّجار والعمّار»⁽³⁰⁴⁾، وبعد استرجاعها في رجب سنة 495هـ / 1102م أشرف قاضيها أبو محمد عبد الله بن سعيد الوجدي على إعادة بناء المحراب بالمسجد الجامع الذي خرّبه النصارى، وفي جانبه كتب اسمه ليشير إلى من قام ببنائه⁽³⁰⁵⁾. وطوال عصر المرابطين كان للفقهاء دور اجتماعي غاية في الأهمية، حيث كان الفقيه حريصا على أن ينزل إلى الأسواق ويسائل الصّناع والحرفيين ليمدوه بأقضيّتهم، ويعرضوا عليه مشاكلهم التي تواجههم في حياتهم اليومية⁽³⁰⁶⁾.

(299)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 618 - 619.

(300)- عياض، الغنية، م س، ص: 210.

(301)- الضبي، بُغْيَةُ الْمُتَمَسِّ، م س، ج 2، ص: 546. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 280.

(302)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 416.

(303)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 372.

(304)- الإدريسي، نزهة المشتاق، م س، مج 2، ص: 556.

(305)- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، م س، ج 2، ص: 302.

(306)- الجيدي (عمر عبد الكريم)، "الأندلسيون واستحداث مصدر تشريعي جديد"، ندوة الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الخامس- العلوم الشرعية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط 1، 1996، صص: 85 - 112، ص: 90.

وعليه، فإن الفقهاء كانوا في اتصال مباشر بالناس، وكثيرا ما عبّروا عن مطالب الجماهير وشكاياتهم، «بالرغم من أن ثقة الجماهير في الفقهاء كانت تتأرجح بحسب المناطق وفي مختلف أزمنة التاريخ الأندلسي»⁽³⁰⁷⁾، والراجح أنهم كانوا دعامة للإنقاذ وعنصر توازن في الدولة والمجتمع المرابطين.

وكان الفقهاء يفتون بشرعية توجهات الأمراء المرابطين⁽³⁰⁸⁾، ليس لكون هذه التوجهات تفتقر إلى شرعية تدعمها وتحميها من ردود فعل المجتمع، بل لأن هذه التوجهات كانت هي مطالب من الفقهاء⁽³⁰⁹⁾ في غالب الأحيان.

وبما ان الفقهاء شكلوا فئة اجتماعية لها حضورها وتأثيرها في المجتمع الأندلسي قبل المرابطين، ولم يستطع لا ملوك الطوائف ولا امراء المرابطين تجاهلهم أو تجاوزهم⁽³¹⁰⁾، فقد كان من الطبيعي أن يثور بعض القضاة والفقهاء ضد الحكم المرابطي عند ضعفه، كما حدث بقرطبة حيث ثار القاضي ابن حمدين⁽³¹¹⁾، وثار الفقيه أبو عبد الرحمن محمد بن طاهر القيسي بمرسية⁽³¹²⁾، والفقيه أبو الحكم بن حسون بمالقة⁽³¹³⁾. وسيأتي التفصيل بشأن هذه الثورات بحول الله تعالى في الباب الثاني من هذا البحث.

خلاصة:

يمكن إجمال ما توصلنا إليه في مباحث فصل أسس سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وتجليات الإنقاذ فيها أن الطبيعة الجهادية للدولة المرابطية والأوضاع العامة للأندلس هي التي فرضت على المرابطين الاستجابة لطلبات الاستتجاد. وفي الوقت الذي كان فيه من المنتظر أن يحسن المرابطون اختيار قيادة الجيش لإنقاذ سرقسطة من أيدي النصارى، ولو خارج دائرة المقربين، تولى المهمة من ليس أهلا لها، فكان سقوطها سنة 512هـ/ 1118م،

(307)- بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 204.

(308)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 143.

(309)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 110.

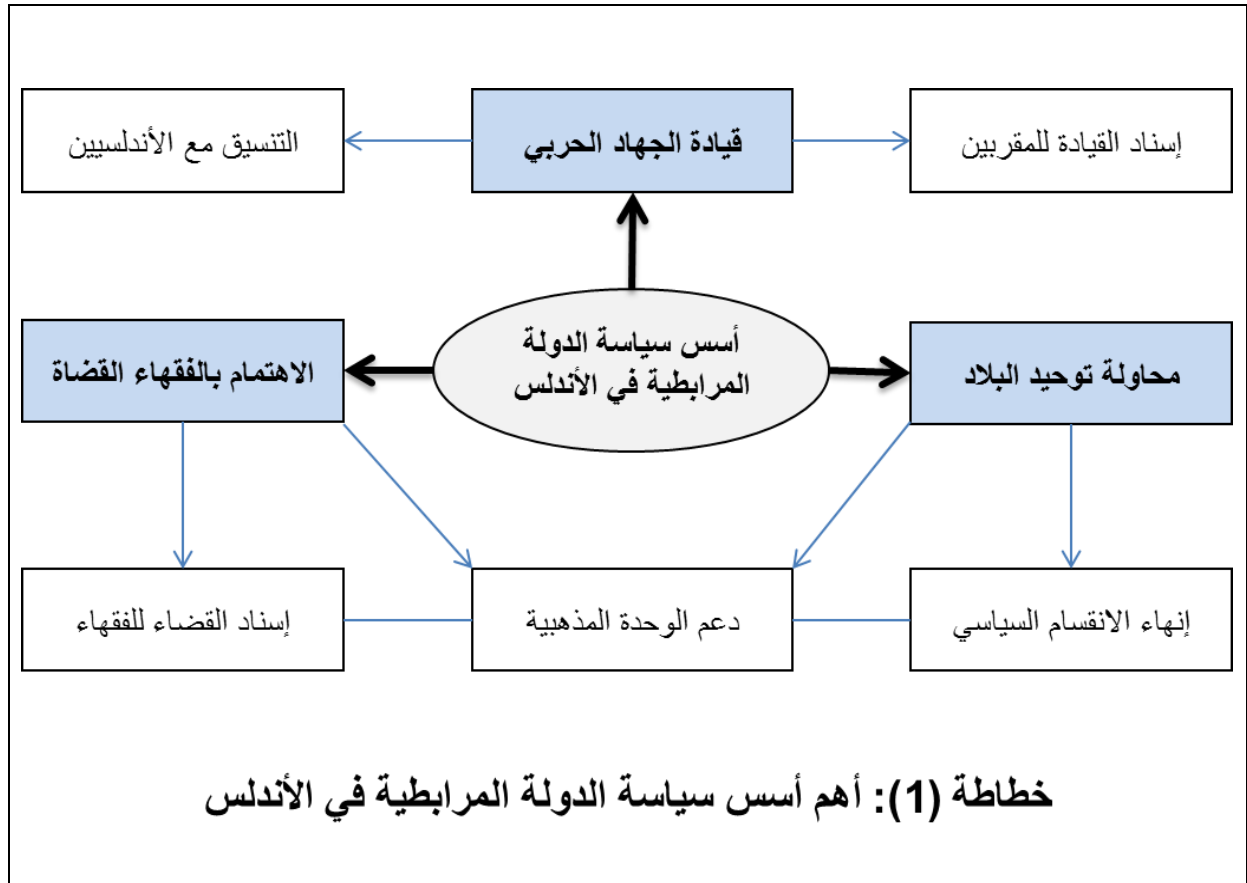
(310)- BENABOUD M'hammad (1991), The Socio- political Role, Op. Cit, p: 200 -201.

(311)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 235.

(312)- ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 370.

(313)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 227. وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع، راجع: عنان، عصر المرابطين، م س، صص: 304 - 323.

ضربة موجعة أضرت بهيبتهم العسكرية، وأثارت عدة شكوك حول نيتهم في الإنقاذ والرغبة في الاستحواذ. وبذلك أصبحت قيادة المرابطين للجهاد ودعمهم لوحدة الأندلس محل اختبار مجتمع أندلسي لم يكن يعترف بالحدود السياسية لممالك الطوائف، بل كان مجتمعاً موحداً لغوياً وثقافياً وقضائياً بفضل وجود الفقهاء القضاة، خبراء السلطة ووجهاء المجتمع. والمتأمل في مصير ملوك الطوائف وكيفية تعامل المرابطين معهم قد يلحظ بعض التحول نحو الاستحواذ. فما معالم التحول في تعامل المرابطين مع ملوك الطوائف؟ ومع أهل الذمة؟ وإلى أي حد تأثرت سياستهم الجبائية بالتحولات التي عرفت الأندلس؟



الفصل الثاني :

معالم التحول نحو الاستحواذ
في سياسة المرابطين بالأندلس

معلوم أن العلاقات الأندلسية المرابطية في نهاية عصر الطوائف عرفت تحولات جذرية في ظرف سنوات معدودة حيث وصلت إلى مستوى من الإخاء والتعاون في معركة الزلاقة سنة 479هـ/ 1086م، ثم تحولت فجأة إلى العداوة والتطاحن سنة 483هـ/ 1090م.

واتسمت علاقات المرابطين مع أهل الذمة في الأندلس بالتسامح أحيانا، وبالتوتر أحيانا أخرى، ويظهر التغير في العلاقات بين الطرفين عند هدم إحدى الكنائس في عهد يوسف بن تاشفين وتغريب المعاهدين في عهد ابنه علي.

كما أن السياسة الجبائية للمرابطين تميزت بإلغاء المغارم في بداية توجههم نحو الأندلس، وفي مرحلة لاحقة أصبحت الضرائب كثيرة ومجحفة تثقل كاهل الرعية.

وإذا كانت هذه الأحداث والتحولات معروفة عند ثلة من الباحثين، فإن فهمنا الدقيق لها يتوقف على شرطين:

أولاً: يجب ربطها بالتطورات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم الإسلامي عموماً والغرب الإسلامي على وجه الخصوص ما أمكن، لأن الفهم السليم للأحداث يقتضي استحضار السياق التاريخي لها.

ثانياً: علينا أن ندعم دراستنا لهذه التطورات بتوثيق مدقق لأن متانة التوثيق شرط في مصداقية الاستنتاجات، ولا ننسى أن المصادر التي تطرقت لهذه التطورات والتحولات، تشمل مصادر معاصرة وأخرى متأخرة، وقد ذكرنا في مدخل هذا البحث أن بعضها يتميز بالدقة والضبط، بينما البعض الآخر يحتوي على معلومات كثيرة فيها الصحيح وفيها المبالغ فيه.

وسعياً وراء محاولة فهم معالم التحول نحو الاستحواذ في سياسة المرابطين بالأندلس وما أثارته من إشكالات، فهذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث؛ الأول في التعامل مع ملوك الطوائف، والثاني في التعامل مع أهل الذمة، والثالث في طبيعة التحولات التي عرفتتها السياسة الجبائية للمرابطين في الأندلس.

المبحث الأول: معالم التحول في التعامل مع ملوك الطوائف

معلوم أن الأنظمة السياسية التي سادت الأندلس قبل المرابطين هي دول الطوائف. ولا شك في أن ملوكها هم من استغاث بيوسف بن تاشفين قبل وقوع معركة الزلاقة، ونُشير المصادر إلى أن يوسف كان حذرا قبل الإقدام على مساندتهم⁽¹⁾، واستطاع خلال فترة معينة أن يوحي لملوك الطوائف بأنه لا يريد التدخل في شؤونهم الداخلية⁽²⁾، بله التفكير في السيطرة على ممالكهم. لكن بعد الزلاقة، وتجدد الخلافات بين ملوك الطوائف أقدم ابن تاشفين على خلع أغلبهم⁽³⁾، بل ونفي بعضهم إلى أغمات كما سيأتي بيان ذلك لاحقا.

وعليه، فبين إحجام يوسف بن تاشفين عن التدخل في شؤون الأندلس قبل الزلاقة وإقدامه على خلع ملوك الطوائف بعدها، قد يصدر الباحث في موضوع سياسة المرابطين في الأندلس على عهد يوسف بن تاشفين، على وجه الخصوص، أحكاما متسرة إذا لم يتم استحضار أسس تلك السياسة والسياسات التاريخية الذي اتخذت فيه تلك القرارات. ولمحاولة فهم طبيعة العلاقة بين المرابطين وملوك الطوائف سواء قبل معركة الزلاقة أو بعدها، وما تخلل ذلك، وما ترتب عنه، يمكن للباحث أن يتساءل: لماذا كان يوسف بن تاشفين حذرا عند استتجاد ملوك الطوائف به؟ وهل كانت له فعلا رغبة في إخضاع الأندلس قبل معركة الزلاقة؟ وهل حاول المرابطون حل خلافات ملوك الطوائف أم اعتبروها مبررا لخلعهم؟ ولماذا كان تعاملهم مع بعض أمراء الطوائف مختلفا عن الآخرين؟ وما السياق العام الذي جاء فيه قرار خلع ملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس؟ فهل يتعلق الأمر فقط بواجب الانقاذ، كما يبدو من اكتفاء يوسف بن تاشفين في العبور الأول بإيقاف الزحف النصراني عقب معركة الزلاقة والعودة إلى المغرب دون ضم الأندلس؟ أم يُفسر ذلك بوجود رغبة في الاستحواذ منذ البداية، على افتراض أن العبور الأول كان مجرد تمهيد لعملية استحواذ تأخرت لأسباب "تكتيكية" معينة؟

(1)- راجع: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 102- 103. ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 98 - 99. ابن الخطيب، م س، ج 2، ص: 389. وأنظر نص الرسالة التي بعث بها يوسف بن تاشفين إلى المعتمد بن عباد يطلب فيها تسليمه الجزيرة الخضراء كشرط لجوازه إلى الأندلس في الحلل الموشية، م س، ص: 50 - 51.

(2)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 107.

(3)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 162 - 163. ابن خاقان، مطمح، ص: 57. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 380- 381. الحلل الموشية، م س، ص: 71. المقرئ، نفح، م س، مج 4، ص: 246.

1- استعانة ملوك الطوائف بالمرابطين وأزمة الثقة بين الطرفين:

أ- دواعي استعانة ملوك الطوائف ببيوسف بن تاشفين:

لا شك أنّ سقوط طليطلة في يد النصارى سنة 478هـ/ 1085م، قد غير طبيعة العلاقات بين قشتالة ودول الطوائف، وتغيرت معها نظرة ألفونسو السادس وسياسته نحو ملوك الأندلس وأمرائها. ويظهر هذا التحول في الانتقال من طلب الحصول على أموال الجزية إلى محاولة الاحتلال العام للأندلس⁽⁴⁾؛ ومن السهل ملاحظة هذا التحول من خلال السياسة التعسفية التي تبناها ألفونسو في طليطلة، حيث سارع لاتخاذها عاصمة جديدة له وحول مسجدها الجامع إلى كنيسة⁽⁵⁾.

ويبدو أن بعض ملوك الطوائف لم يدركوا حقيقة ذلك التحول في سياسة ألفونسو، فسارعوا لتقديم التهاني له بمناسبة احتلال طليطلة، وقدموا الهدايا على أمل أن يبقى الملك النصراني عليهم عمالا يجبون له الأموال⁽⁶⁾. إلا أنه أقسم ليرسل ملوك الطوائف على أنه «لا يترك في الجزيرة منهم أحدا، ولا يُبقي لهم ملتحدا»⁽⁷⁾ إلا من اكتنفته رعايته وشملته عنايته.

وحاول بعضهم تهديد الفونسو بالمرابطين، حيث جاء في ردّ المعتمد على رسالة الاستهزاء التي بعث بها الفونسو قوله: «قرأت كتابك وفهمت خيالك وأعجابك وسأُنظر لك في مراوح من الجلود اللمطية في أيدي الجيوش المرابطية تريح منك لا تروّح عليك...»⁽⁸⁾.

-
- (4)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 101. بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 250.
- (5)- ابن بسام، الذخيرة، ق 4، مج 1، م س، ص: 168. الحجي، التاريخ الأندلسي، م س، ص: 334. إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين، دار الشروق، عمان، 1997م، ص: 21-22. وراجع أيضا: ALTAMIRA (Rafael), (1966) : **A history of Spain from the beginnings to the present day**, Translated by Muna lee, D.Van Nostrand company Toronto, New York, London, p: 143.
- (6)- تذكر المصادر أن حسام الدولة ابن رزين حاكم شنتمرية، أحضر هدية جليلة للفونسو السادس، فكافأه بقرد وهبه إياه، ولم يشعر هذا الأمير بأدنى غشاضة، ورأى في هذه الهدية جُنْته، وأخذ يفخر به أمام غيره من ملوك الطوائف. أنظر: ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 88. ابن عذاري، البيان المغرب، م س، ج 3، ص: 311.
- (7)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 89.
- (8)- الحميري، الروض، م س، ص: 85. وللإشارة فالجلود اللمطية نسبة إلى اللمط، وهو «حيوان على قدر العجل أو أقل منه، طويل العنق... في رأسه قرون طوال... ومن جلده تُصنع الدرق اللمطية». راجع: الزهري (أبو عبيد الله محمد بن أبي بكر)، كتاب الجغرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى سواء الطريق، اعتنى بتحقيقه محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد - مصر، د.ت، ص: 118.

وفي الوقت الذي لم يُعدَّ يُجدي فيه أسلوب التهديد نفعاً⁽⁹⁾ جمع بعض ملوك الطوائف أمرهم وقرروا الاستتجاد بالمرابطين. وفي هذا الصدد يؤكد ابن الكردبوس مسألة مهمة، تتعلّق بخيبة الأمل التي أصابت ملوك الطوائف، ساقها لنا في عبارات دقيقة، ومنها قوله: «...ولمّا تيقّن كلّ من ثار ورأس، ولاسيما رؤساء غرب الأندلس، كابن عباد وابن الأفطس، مذهب ألفنش فيهم، وأنه لا يقنع منهم بجزية ولا هدية، رأوا أنّ الرجوع إلى الحق أحق، فاستصرخوا بالمرابطين واستنصروا بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين...»⁽¹⁰⁾.

وعليه، يبدو أنّ الاستتجاد بالمرابطين لم يكن عن طوعية واختيار من ملوك الطوائف، بل كان اضطراراً من أجل الحفاظ على عروشهم من الزوال، وعبر أكثرهم عن توجّسه من المرابطين، ورأوا في استدعائهم مقدمة لزوال ملكهم، ولم يكن هذا الأمر غائبا عن بال المعتمد، وكان «كلهم يحذره سوء عاقبة ذلك، وقالوا له: الملك عقيم، والسيوفان لا يجتمعان في غمد، فأجابهم ابن عباد بكلمته السائرة مثلاً: رعي الجمال خير من رعي الخنازير»⁽¹¹⁾.

ولمّا استقر رأي المعتمد على الاستعانة بالمرابطين وراسل ملوك الطوائف، استجاب لدعوته المتوكل بن الأفطس صاحب بطليوس، وعبد الله بن بلقين صاحب غرناطة، وحرّكا قاضييهما للاجتماع بقاضي الجماعة بقرطبة، فوصل من بطليوس قاضيها أبو إسحاق بن مقانا، ومن غرناطة قاضيها القليعي واجتمعا في اشبيلية بالقاضي أبي بكر بن أدهم، وانضاف إليهم الوزير أبو بكر بن زيدون⁽¹²⁾ وتوجهوا جميعاً إلى العدو المغربية لمقابلة يوسف بن تاشفين⁽¹³⁾. والملاحظ أن هذه السفارة كانت تضم صنفين من الرسل: الصنف الأول يتكون من القضاة الثلاثة لإنكاء الحماس الديني، والصنف الثاني يُمثله الوزير ابن زيدون للتفاوض قبل عقد شروط المساعدة العسكرية.

ويبدو أن هدف ملوك الطوائف – وخاصة المعتمد بن عباد – من جعل الفقهاء القضاة ضمن تلك السفارة هو إرضاء الفقهاء والعلماء في الأندلس ومن ورائهم الرأي العام

(9)- راجع رسالة التحدي التي بعث بها ألفونسو إلى يوسف بن تاشفين في الحلل الموشية، م س، ص: 42 - 43.

(10)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 89 - 90.

(11)- الحميري، الروض، م س، ص: 288.

(12)- المقرئ، نفح الطيب، ج 4، ص: 359. وفي رواية لابن بسام: الكاتب أبو بكر بن القصيرة. راجع: الذخيرة، القسم الثاني، مج 1، م س، ص: 240.

(13)- ابن الأبار، الحلة السّيرة، م س، ج 2، ص: 98 - 99.

الأندلسي حتى يظفر بالتأييد الشعبي استعدادا للمعركة الفاصلة ضد النصارى، وأيضاً حتى يُظهر نفسه أمام المرابطين بمظهر من يبجل الفقهاء، وقد عِلِمَ مكانتهم في دولة المرابطين.

ومهما يكن من أمر؛ فقد تم تفويض هذا الوفد للتحدث باسم ملوك الطوائف، ويُفهم من عبارة ابن الأبار «... وتوجهوا جميعاً إلى يوسف بن تاشفين، على شروط لا تتعدى إلى غيرها»⁽¹⁴⁾، أنّ هذا التفويض لم يكن مطلقاً. والذي يهمننا من ذلك، طلب الوفد الأندلسي من أمير المسلمين أن يتأهب للجهاد، لكن يوسف بن تاشفين اشترط في المقابل أن يتنازل له المعتمد بن عباد عن الجزيرة الخضراء نزولاً عند نصيحة كاتبه ابن أسباط⁽¹⁵⁾. فهل يدل هذا الموقف على ضعف الثقة من طرف واحد أم أن أزمة الثقة كانت بين الطرفين؟

ب- تجليات أزمة الثقة بين ملوك الطوائف ويوسف بن تاشفين:

استناداً إلى بعض النصوص التاريخية، يتضح أنّ الشعور بالتوجس وغياب الثقة كان مشتركاً بين ملوك الطوائف والمرابطين، حيث يذكر الأمير عبد الله بن بلقين أنّ رسله ورسل المعتمد بن عباد اتفقوا مع أمير المسلمين على التعاون لصدّ الأعداء النصارى، وألاً يحاول الاستيلاء على أملاك الأمراء الأندلسيين، وألاً يقبل شكاوى الرعية ضدهم⁽¹⁶⁾.

وفي المقابل تخوف ابن تاشفين من ممانعة المعتمد في تسليم الجزيرة الخضراء⁽¹⁷⁾، وظن أنه يسعى لكسب مزيد من الوقت لإبرام اتفاق جديد مع الفونسو على حساب المرابطين، فقرر تفويت الفرصة عليه وبعث عساكره إلى بلاد العدو الأندلسية، وفرض سيطرته على الجزيرة الخضراء⁽¹⁸⁾، حتى يؤمن لجيشه العبور إلى الأندلس⁽¹⁹⁾، كما سارع إلى تحصين المدينة وإصلاح أسورها وأبراجها قبل أن يمضي في حشوده باتجاه

(14)- ابن الأبار، الخُلة، م س، ج 2، ص: 98 - 99.

(15)- الحلل الموشية، م س، ص: 49 - 50.

(16)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 103.

(17)- الحلل الموشية، م س، ص: 50 - 51.

(18)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 102 - 103.

(19)- لا نعلم على وجه الدقة الأعداد الحقيقية للمرابطين الذي عبروا المجاز مع يوسف بن تاشفين في ظل الاختلافات الموجودة بين المصادر التاريخية. فابن الكردبوس يقول إن عددهم اثني عشر ألف مقاتل، بينما يذكر ابن خلكان أنّهم عشرة آلاف وصاحب المعجب حوالي سبعة آلاف فارس. أنظر: ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 90. ابن خلكان، وفيات، م س، مج 5، ص: 29. المراكشي، المعجب، م س، ص: 191.

اشبيلية⁽²⁰⁾. وعند وصوله إليها، حاول يوسف بن تاشفين رص صفوف ملوك الطوائف تحت قيادته، وأرسل يُخاطب رؤساء الأندلس ويأمرهم بالحقاق به، فاستجاب الأمير عبد الله بن بلقين صاحب غرناطة وأخوه تميم صاحب مالقة، بينما أرسل المعتصم بن صمادح ابنه معذراً بضعفه وكبر سنه. ولنا أن نتساءل هنا: هل تخلف باقي ملوك الطوائف عن تلك الدعوة يعود إلى موالاتهم للفونسو وتخوفهم منه أم بسبب توجسهم من يوسف بن تاشفين وعدم اطمئنانهم إليه؟

يُشكك ابن بلقين في الأعداء التي قدمها ابن صمادح، ويرى أنه فضل التريث والانتظار إلى ما بعد المعركة ليقرر إلى أي طرف يميل⁽²¹⁾. أما المتوكل بن الأفطس الذي سبق ملوك الطوائف في الاستتجاد بالمرابطين⁽²²⁾ فبقي متربصاً بمدينة بطليوس ينتظر وصول المرابطين ومن انضاف إليهم من الأندلسيين كي ينضم إليهم ومن معه من الجنود⁽²³⁾.

والظاهر أن الفونسو السادس كان متخوفاً من مواجهة المرابطين الذين لم يألّف حربهم، ولا يعرف طريقة قتالهم، وفي المقابل كان الأندلسيون أحقر في عينه من أن يعبأ بهم، على حد تعبير أحد المؤرخين⁽²⁴⁾. ولم يستطع ملوك الطوائف استرجاع ثقتهم في أنفسهم والتحرر من ضغوط الفونسو إلا بعد انتصار الزلاقة. لذلك كانت فرحتهم عارمة بهذا الانتصار الذي ذكّرهم بالانتصارات الكبرى للمسلمين في اليرموك والقادسية⁽²⁵⁾، وقد تجلّت معنوياتهم المرتفعة فيما كتبوا من الرسائل⁽²⁶⁾، وكان يوسف بن تاشفين والمعتد بن عباد محلّ مدح وتبجيل لقاء شجاعتهما في المعركة⁽²⁷⁾.

(20)- الحلّ الموشية، م س، ص: 51. سالم عبد العزيز (سحر)، تاريخ بطليوس الإسلامية أو غرب الأندلس في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دت، ج 2 (التاريخ السياسي)، ص: 55.

(21)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 104.

(22)- أنظر نص الرسالة التي أرسلها عمر المتوكل بن الأفطس إلى يوسف بن تاشفين سنة 474هـ / 1081م، وهي من تحرير الوزير الكاتب أبو عبد الله محمد بن أيمن في الحلّ الموشية، م س، ص: 33 - 36.

(23)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 104.

(24)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 193.

(25)- الحلّ الموشية، م س، ص: 66.

(26)- أنظر نص الرسالة التي بعث بها المعتد بن عباد إلى حضرة اشبيلية وسائر أعماله في الحلّ الموشية، م س، ص:

64 - 65. الحميري، الروض، م س، ص: 291 - 292.

(27)- الحلّ الموشية، م س، ص: 66. الحميري، الروض، م س، ص: 292.

ويبدو أن فرحة الأندلسيين لم تدم طويلاً، خصوصاً بعد عودة ابن تاشفين إلى المغرب⁽²⁸⁾، إذ سرعان ما استعاد الفونسو قوته، وأعاد تنظيم جيشه وأخذ يغير على مدن شرق الأندلس كسرقسطة وبلنسية ودانية وشاطبة ومرسية وغيرها «فساء حال الشرق وحسن الغرب بمن كان فيه من المرابطين»⁽²⁹⁾.

أما الخلاف الذي حدث بين المعتمد بن عباد ويوسف بن تاشفين حول ملاحقة الفونسو وجنوده أو الاكتفاء بما تحقّق من نصر في معركة الزلاقة؛ فإذا سلّمنا بصحة ما ذكره الحميري وترجيحه رأي ابن عباد الذي أصر على الملاحقة⁽³⁰⁾، فمعنى ذلك بأن مشاركة يوسف بن تاشفين في المعركة كانت خطوة أساسية في سعيه لإخضاع ملوك الطوائف.

وإذا كان من شأن هذا الادعاء أن يُشوه سمعة يوسف بن تاشفين ويُشكك في نواياه، استناداً إلى ما جاء في بعض الروايات⁽³¹⁾، فإنه «لا يوجد ما يؤكد ثبوت نية يوسف إلى إخضاع الأندلس قبل وقوع معركة الزلاقة التي لم يكن لديه سبيل للتأكد سلفاً من نتائجها»⁽³²⁾، ويصعب الحديث عن قرار ضم المرابطين للأندلس قبل اقتناع ابن تاشفين بعجز ملوك الطوائف عن جمع شملهم وتجدد الخلافات بينهم، خصوصاً عند حصار حصن لبيط (Aledo).

(28)- أثارت قضية عودة يوسف بن تاشفين إلى المغرب جدلاً بين المؤرخين حيث أرجعها صاحب الحلل الموشية وابن أبي زرع الفاسي إلى وفاة ابنه الأكبر الذي تركه مريضاً بسببته (راجع: الحلل الموشية، م س، ص: 66. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 152)، بينما الأمير عبد الله بن بلقين - الذي لم يكن معاصراً فحسب، بل كان مشاركاً في عدد من الأحداث التي أوردها في مذكراته - فسّر عودة ابن تاشفين باستيائه مما شهده من سوء الأحوال في الأندلس وفساد أمرائها وحكامها، وسوء نياتهم نحوه (أنظر: التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 107). كما كانت القضية المذكورة موضوع نقاش ومراسلات بين عصمت دندش وعبد الهادي التازي. راجع: عصمت عبد اللطيف دندش، أضواء جديدة على المرابطين، م س، صص: 57-82.

(29)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 96. ويذكر ابن الكردبوس في الصفحة نفسها أن يوسف بن تاشفين ترك ثلاثة آلاف فارس عند المعتمد، وقدم عليهم أبو عبد الله محمد بن الحاج وهو ابن عمه وأحد أكبر قواد المرابطين.

(30)- الحميري، الروض، م س، ص: 291.

(31)- ذكر المراكشي أنّ يوسف بن تاشفين تطلّع إلى امتلاك الأندلس منذ أن وطأت قدماء فيها. وذهب ابن الكردبوس أبعد من ذلك، فيذكر أنّ ابن تاشفين، حينما رأى انهزام المعتمد وأصحابه أمام الفونسو أثناء معركة الزلاقة، قال: «اتركوهم قليلاً للفناء، فكل الفريقين من الأعداء»، وهذا يتعارض مع ما جاءت به النصوص التاريخية الأخرى، التي أكد معظمها أنّ يوسف بن تاشفين حينما علم بأنّ العدو قد باغت جيش المعتمد بن عباد أمر بعض قواده أن يهبوا لنصرة ابن عباد. أنظر: المراكشي، المعجب، م س، ص: 199. ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 94. الحلل الموشية، م س، ص: 60. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 147-148. الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 291.

(32)- بن عيود، التاريخ السياسي، م س، ص: 259.

وبخصوص التخلي عن حصار حصن ليّيط (Aledo) فقد ذكرت إحدى الروايات المسيحية أن يوسف بن تاشفين لما سمع باستعدادات الفونسو لنجدة الحصن المذكور، أصابه الرعب، فغادر الحصن عائداً إلى بلاده⁽³³⁾.

أما رواية ابن بلقين فتقول إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين رفع الحصار عن ليّيط «لطول مكث الناس وفشلهم، مع جمام القادمين من الروم»⁽³⁴⁾، وتخوفاً من خيانة بعض ملوك الطوائف «وقت خلافهم، فأخذ في الانصراف»⁽³⁵⁾.

والغالب على الظن أن عودة يوسف إلى المغرب بعد فشل حصار ليّيط، بالسرعة نفسها التي غادر بها الأندلس بعد معركة الزلاقة، تُفسر برغبته في الابتعاد عن الشؤون الداخلية لملوك الطوائف «حتى لا يُتهم بأنه يرغب في التوسع، ويُخطط للاستيلاء على الأندلس، مما أدى إلى اطمئنان ملوك الطوائف له واكتساب ثقتهم به»⁽³⁶⁾.

والمؤكد أيضاً أن يوسف بن تاشفين لم يكن راضياً على حال ملوك الطوائف بسبب «إهمالهم للغزو وتوكلهم وتخاذلهم وإيثارهم الراحة؛ وإنما همة أحدهم كأس يشربها، وقينة تُسمعه، ولهو يقطع به أيامه»⁽³⁷⁾، لذلك يبدو أنه حملهم مسؤولية فشل حصار حصن ليّيط سنة 481هـ/ 1088م، ولما طلبوا منه ترك حاميات عسكرية بالأندلس قال لهم: «أصلحوا نياتكم، تكفوا عدوكم»⁽³⁸⁾.

وبعد فشل الحصار أصبح من الواضح أن دول الطوائف ستقع لا محالة إما في قبضة الفونسو أو تحت حكم يوسف بن تاشفين بسبب «اختلاف الكلمة»⁽³⁹⁾، والتعاون السري بين بعض ملوك الطوائف والفونسو السادس⁽⁴⁰⁾.

(33)- FALQUE REY (Emma), (1983): «Traducción de la "Historia Roderici"», **Boletín de la Institución Fernán González**, Año 62, nº 201, pp: 339 - 375, p: 351 - 352.

(34)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 112.

(35)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 113.

(36)- بن عيود، جوائب، م س، ص: 30.

(37)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 226.

(38)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 122.

(39)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 109.

(40)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 112.

2- استحالة توحيد صف ملوك الطوائف والمصير المختلف:

أ- المرابطون ومحاولة توحيد صف ملوك الطوائف:

تذكر بعض المصادر المتأخرة عن الفترة موضوع الدراسة أن المرابطين تمكنوا من فتح سبتة سنة 476هـ/ 1083م بفضل أسطول بني عباد⁽⁴¹⁾، ويبدو أن ابن تاشفين ظل يعتمد على سفن ملوك الطوائف حتى جوازه الثالث أي عام 483هـ/ 1090م⁽⁴²⁾، وهذا ما يُفسر - ربما - سرّ احتفاظه بعلاقات طيبة مع بني عباد⁽⁴³⁾، وابن صُمّادح صاحب المرية⁽⁴⁴⁾.

وخلافا لما كان عليه الحال في الجوازين الأول والثاني، كان الجواز الثالث بغير دعوة، ولغير نجدة⁽⁴⁵⁾. ولنا أن نتساءل في هذا الصدد عن السياق العام الذي جاء فيه خلع ملوك الطوائف وضم المرابطين للأندلس؛ فهل يتعلق الأمر بخطة تهدف إلى دعم الجهاد وتقوية جهود الإنقاذ؟ أم يُفسر ذلك بوجود رغبة في الاستحواذ كانت تنتظر الفرصة المواتية لذلك؟

لقد عبّر أحد ملوك الطوائف أكثر من مرة عن اعتقاده بأن توحيد صفهم كان أمرا مستحيلا⁽⁴⁶⁾، لأن الراضي منهم كان «يلتمس الزيادة، والساخط يرجو الانتقام»⁽⁴⁷⁾. وجاء في إحدى رسائل أبي بكر بن العربي أن الأندلس: «قد تملكها من تاريخ ابتداء الفتنة سنة أربعمائة عدة ثوار، تسوروا على البلاد، فضعف أهلها عن مدافعتهم، وتلقبوا بألقاب الخلفاء، وضربوا النقود بأسمائهم وأثاروا الفتنة بينهم، لرغبة كل واحد منهم في الاستيلاء على صاحبه... واستنجدوا بالنصارى عندما اعتقد كل واحد منهم أنه أحق من صاحبه»⁽⁴⁸⁾.

-
- (41)- مؤلف مجهول، مفاخر البربر، م س، ص: 149. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 142- 143. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 34.
- (42)- الحلل الموشية، م س، ص: 71. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 49.
- (43)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 152. الحلل الموشية، م س، ص: 68- 69.
- (44)- كانت المرية قاعدة أسطول المرابطين في الأندلس. راجع: الإدريسي، نزهة المشتاق، م س، مج 2، ص: 562. الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 538. سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص: 89.
- (45)- الحلل الموشية، م س، ص: 71. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 153. ويذكر ابن خلدون أن يوسف بن تاشفين جاز إلى الأندلس سنة 486هـ/ 1093م «وتناقل أمراء الطوائف عن لقائه لما أحسوا من نكيره عليهم لما يسمون به عليهم من الظلمات والمكوس وتلاحق المغارم، فوجد عليهم، وعهد برفع المكوس وتحرّى المعدلة، فلما أجاز انقبضوا عنه إلا ابن عباد فإنه بادر إلى لقائه». ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 249.
- (46)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 69 و 84.
- (47)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 109.
- (48)- راجع نص الرسالة عند ابن العربي، رحلة أبي بكر المعافري أو رسائل أبي بكر بن العربي، ضمن ملحق كتاب: دندش، دور المرابطين، م س، صص: 195 - 200.

وبخصوص محاولة المرابطين حل خلافات ملوك الطوائف، فيخبرنا حاكم غرناطة أن يوسف بن تاشفين جمعهم في مجلسه بعد معركة الزلاقة، وأمرهم «بالاتفاق والائتلاف، وأن تكون الكلمة واحدة... فأجابه الكل أن وصيته مقبولة»⁽⁴⁹⁾. والملاحظ أنه حينما التجأ إليه تميم بن بلقين ليحسم في نزاعه مع أخيه عبد الله، وطلب منه صاحب مرسية عبد العزيز بن رشيق أن يقضي في نزاعه مع المعتمد حول ملكية المدينة، كان يوسف يُعرض في كل مرة عن التدخل في الخلافات المتجددة بينهم⁽⁵⁰⁾. وفي المقابل لما شكّا ابن عباد بابن رشيق للأمير المسلمين وذكر تهجمه عليه، ومصانعته الفونسو، أمر باعتقال ابن رشيق «وتسليمه إلى المعتمد»⁽⁵¹⁾، بعد استفتاء الفقهاء، «ونهاه عن قتله فثقفه ابن عباد فهرب للحين أصحاب ابن رشيق وقرابته وجميع محلته إلى مرسية»⁽⁵²⁾.

وقد أشار ابن بلقين في مذكراته إلى أن بعض فقهاء الأندلس قاموا بتحريض يوسف بن تاشفين للقضاء على ملوك الطوائف، وذكر منهم أبا جعفر بن القليعي⁽⁵³⁾ وأبا بكر بن مُسكن⁽⁵⁴⁾. كما أن فقهاء اشبيلية قالوا له: «هؤلاء الرؤساء لا تحل طاعتهم، ولا تجوز إمارتهم، لأنهم فساق فجرة، فاخلعهم عنا. فقال لهم وكيف يجوز لي ذلك وقد عاهدتهم وارتببت معهم على إبقائهم؟! فقالوا له إن كانوا عاهدوك فهاهم قد ناقضوك، وأرسلوا إلى الفنش أن يكونوا معه عليك، حتى يوقعوك بين يديه، ويعود أمرهم إليه، فبادرهم بخلعهم بجمعهم، ونحن بين يدي الله المُحاسِبون، فإن أذنبنا فنحن لا أنت المعاقبون»⁽⁵⁵⁾.

ومما لا شك فيه أن ابن تاشفين استطاع الحصول على الفتوى ذاتها من قضاة غرناطة ومالقة ومن بعض علماء المشرق كالطرطوشي والغزالي⁽⁵⁶⁾ الذي نُقل عنه قوله في أمراء الطوائف: «فكل متمرد على حق، فإنه مردود بالسيف إلى الحق. فيجب على الأمير

(49)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 106-107.

(50)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، صص: 106-111.

(51)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 112. ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 142.

(52)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 142.

(53)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 118. واعتبارا لمكانته عند يوسف بن تاشفين، لم يُنفذ ابن بلقين قرار إعدام الثائر ابن القليعي. نفسه، ص: 119.

(54)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 128.

(55)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص 106 – 107.

(56)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 249.

وأشياعه قتال هؤلاء المتمردة عن طاعته... لا سيما وقد استنجدوا بالنصارى المشركين أوليائهم وهم أعداء الله في مقابلة المسلمين الذين هم أولياء الله، فمن أعظم القربات قتالهم إلى أن يعودوا إلى طاعة الأمير العادل المتمسك بطاعة الخلافة العباسية»⁽⁵⁷⁾.

وبموجب هذه الفتاوى تمكن يوسف بن تاشفين من إيجاد السند الشرعي لتتحيه ملوك الطوائف، وإعلان «الحرب على إشبيلية وباقي الممالك الأندلسية بسبب عدم تقواهم وعاداتهم المناهضة للقرآن»⁽⁵⁸⁾، بالرغم من أنه أعطى لبعضهم «الأمان في النفس والأهل دون المال»⁽⁵⁹⁾، وربما «ضرب لنفسه ولأصحابه أجلا وحدًا له ولهم مدّة يُقيمونها في الجزيرة لا يزيدون عليها؛ وإنما فعل ذلك تطييبا لقلب المعتمد وتسكيناً لخطره»⁽⁶⁰⁾، إذا صح ما ذكره عبد الواحد المراكشي.

ب- المصير المختلف لملوك الطوائف:

من الطبيعي أن يختلف مصير ملوك الطوائف؛ فمن قاوم المرابطين ورفض الاستسلام كان مصيره القتل أو الأسر والنفي، ومن استسلم نال أخف ما لحق غيره من الأمراء. ويبدو أن المرابطين قد واجهوا في إشبيلية مقاومة من بعض أهلها الذين كانوا يُساندون نظام المعتمد. فقد ذكر ابن الأبار أنهم قتلوا يزيد بن المعتمد الملقب بـ «الراضي»⁽⁶¹⁾، والفتح بن

(57)- أنظر فتوى الغزالي إلى يوسف بن تاشفين بشرعية جهاده في "كتاب الأنساب" لابن عبد الحليم. وقد حققه محمد يعلى ضمن سلسلة «المصادر الأندلسية»، عدد 20، تحت عنوان: ثلاثة نصوص عربية عن البربر في الغرب الإسلامي: كتاب الأنساب لابن عبد الحليم (القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي)، كتاب مفاجر البربر لمؤلف مجهول، كتاب شواهد الجلة لأبي بكر بن العربي (ت 543هـ/ 1149م)، ونشره المجلس الأعلى للأبحاث العلمية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بمدريد سنة 1996. راجع:

-Tres textos árabes sobre bereberes en el Occidente islámico (Ibn Abd al-Halim s.VIII/XIV) Kitab al-ansab; Anónimo, Kitab Mafajir al-Barbar y Abu Bakr Ibn alArabi, Kitab Sawahid al-Yilla), edición y estudio de Muhammad Yálá, Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Madrid, 1996, p: 302-303.

وقبل تحقيق الكتاب المذكور نشر هذه الرسالة عدد من الباحثين، منهم: محمد عبد الله عنان في كتابه: دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين، م س، صص: 530 – 533. وأحمد مختار العبادي في ضمائم كتابه: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ضميمة رقم (3)، صص: 481 – 484.

(58)- خوليو ريبس روبيو "المجربى"، الأندلس: بحثاً عن الهوية الغائبة، ترجمة وتقديم غادة عمر طوسون ورناء أبو الفضل، ومراجعة سري عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2014، ص: 128.

(59)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 149.

(60)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 199.

(61)- «قتله قرور اللمتوني غدرا برؤدة». ابن الأبار، الخلة السّيراء، م س، ج 2، ص: 62. ويُسميه صاحب الحلل الموشية «جودر الحشمي»، وورد ذكره مرارا في مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين باسم «قرور». راجع: الحلل الموشية، م س، ص: 73. ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س - فهرس الأعلام، ص: 217.

المعتمد الملقب بـ «المأمون» بعد دخولهم قرطبة⁽⁶²⁾، وفرت زوجته زائدة إلى النصارى وهي حانقة على المرابطين فتتصرت، ثم تزوجها ألفونس وأنجب منها ولده الوحيد شانجه الذي قتله المرابطون في معركة اقليش سنة 501هـ / 1108م⁽⁶³⁾.

وعندما أُلقي القبض على المعتمد بن عباد وحُمل في السفينة التي ستوصله إلى المغرب، عبّر جماعة من الإشبيليين عن رغبتهم في استمراره حاكما ضمن مصالحهم لفترة من الزمن. يقول ابن خاقان: «والناس قد حُشروا بضفتي الوادي، وبكوا بدموع كالغوادي، فساروا والنوح يحدوهم، والبوح باللوعة لا يحدوهم»⁽⁶⁴⁾.

ويبدو أن المعارضة الصارمة التي أبدّاها المعتمد بن عباد⁽⁶⁵⁾، والقرارات التي اتخذها بناء على نصائح «وزرائه وحاشيته المتآمرة كزوجته اعتماد الأثرية»⁽⁶⁶⁾ قد أفضت به إلى أن يُسجن بأغمار بعد هزيمته «وأقام بها إلى أن مات»⁽⁶⁷⁾.

وفي المقابل توقع عبد الله بن بلقين النتيجة التي لا مفر منها، ففضل التفاوض والاستسلام على المواجهة⁽⁶⁸⁾، فكان مصيره أفضل من مصير المعتمد، حيث تم تخييره النزول في أي مكان أَراده باستثناء غرناطة⁽⁶⁹⁾. والحاكم الوحيد الذي نجا من مصير سابقه فهو المستعين بالله بن هود صاحب سرقسطة. لأنه أرسل إلى يوسف بن تاشفين يُبدي ولاءه واستعداده

(62)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 169. ابن الأبار، الحلة السّراء، م س، ج 2، ص: 62.

(63)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 50 - 51. الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني)، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواج، تحقيق حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد - مصر، 1996م، ص: 63 - 64.

(64)- ابن خاقان، قلاند العقبان، م س، ص: 90. وقد صوّر لنا ابن اللبانة ذلك المشهد في أشعاره، منها قوله:

تَبْكِي السَّمَاءُ بِدَمْعٍ رَائِحٍ غَايِي	عَلَى الْبَهَائِلِ مِنْ أُنْبَاءِ عِبَادِ
عَلَى الْجِبَالِ الَّتِي هَدَّتْ قَوَاعِدُهَا	وَكَانَتْ الْأَرْضُ مِنْهُمْ دَاتٍ أَوْتَادِ
يَا ضَيْفَ أَفْقَرِ بَيْتِ الْمَكْرُمَاتِ فَخَذْ	فِي ضَمِّ رَحْلِكَ وَاجْمَعْ فَضْلَةَ الزَّادِ
وَيَا مُؤَمِّلَ وَاْدِيهِمْ لَيْسَكُنْهُ	خَفَ الْقَطِينُ وَجَفَ الزَّرْعُ بِالْوَادِي

راجع: الأصفهاني، خريدة القصر، م س، ج 2، ص: 110. المراكشي، المعجب، م س، ص: 209 - 210. المقرئ،

نفع الطيب، م س، مج 4، ص: 214.

(65)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 169.

(66)- بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 70.

(67)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 7، ص: 123.

(68)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 154 - 155.

(69)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 149. وفي هذا الصدد يقول صاحب الإحاطة نقلا عن ابن الصيرفي «وأحسن عبد الله أداء الطاعة، مع لين الكلمة، ففضيت مآربه». راجع: ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 381.

ليكون سدًا منيعًا بين المرابطين وبين أعدائهم، وتعهّد بتقديم الهدايا مما تحصل بيده من نفيس الذخائر والجواهر⁽⁷⁰⁾.

ومن الطبيعي أن يُثير إبقاء المرابطين على حكم المستعين بن هود (478 - 503هـ/ 1085 - 1110م) تساؤل العديد من المؤرخين؛ فابن بسام فسّره بسياسة المستعين مع المرابطين؛ إذ منذ شعوره بـ"خطرهم" يقترب منه شيئًا فشيئًا، تحالف مع السيد القمبيطور وساعده في احتلال بلنسية عام 488هـ/1095م، ليجعلها حاجزا بينه وبين المرابطين⁽⁷¹⁾.

وذهب النويري إلى أنّ يوسف بن تاشفين تعمد الإبقاء على المستعين بن هود ليكون حاجزا بين المرابطين والنصارى، واستمر معه في السياسة نفسها حتى اقتربت منيته فأوصى ابنه علي بعدم التعرض إلى إمارته قائلا: «أتركهم بينك وبين العدو فإنهم شجعان»⁽⁷²⁾، ظنا منه أنهم سيُحسنون الدفاع عن سرقسطة⁽⁷³⁾.

ويوافق ابن الخطيب النويري فيما ذهب إليه، لكنه لم يهمل الجهد الكبير الذي بذله المستعين بن هود لنيل رضى يوسف بن تاشفين بالرسائل والهدايا⁽⁷⁴⁾، واستطاع البقاء في مملكته يهدد النصارى بالمسلمين ويهدد المسلمين بالروم⁽⁷⁵⁾، حتى استشهاده في سنة 503هـ/1110م⁽⁷⁶⁾. وبدخلهم إلى سرقسطة، استطاع المرابطون القضاء على آخر ملوك الطوائف، وتوحيد الأندلس تحت رايّتهم.

والجدير بالذكر أن قضاء المرابطين على عدد من ملوك الطوائف كان بمساعدة بعض أهل الأندلس، حيث إنهم تمكنوا من دخول قرطبة بمدخلة من أهل المدينة، ولم يكن ضبطها إلا بأهلها، وكذلك الأمر بالنسبة لإشبيلية «في التاريخ الذي دُخلت فيه غرناطة بعدها بعام

(70)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 146.

(71)- ابن بسام، الذخيرة، ق 3، مج 1، م س، ص: 98. حسين مؤنس، الثغر، م س، ص: 16.

(72)- النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 388.

(73)- حسين مؤنس، معالم، م س، ص: 433.

(74)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 169 - 170. الحلل الموشية، م س، صص: 74 - 76.

(75)- الحلل الموشية، م س، ص: 75.

(76)- استشهد أحمد المستعين في معركة حاسمة دارت بينه وبين ملك أراغون ألفونسو الأول المعروف بالمحارب

(Alfonso el Batallador) وهو الذي تسميه الرواية الإسلامية بـ "ابن رذمير". أنظر: ابن عذاري، البيان،

تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 53 - 54. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، صص: 171 - 173.

كامل»⁽⁷⁷⁾ أي في رجب سنة 484هـ/ 1091م بمعونة أهلها. قال ابن خاقان: «وما زالت عقارب تلك الداخلة تدب... وتُضمِر الغدر وتعتقد، حتى دُخل البلد من واديه»⁽⁷⁸⁾.

ولما تنازل ابن الأفطس لملك قشتالة عن شنترين «انحرفت عنه الرعية، واتصل عليه الحمل، وضاق الصدر. وراسل أهل بطليوس المرابطين، فوصلتها الجيوش، وفتح الناس الأبواب، فدخل القوم عنوة، وقُبض على المتوكل وعلى بنيهِ ... وذلك في أخريات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة [1095م]»⁽⁷⁹⁾.

وبخصوص "الانتهاكات" التي رافقت عملية خلع ملوك الطوائف، فقد يكون لقتل المتوكل بن الأفطس مع ولديه الفضل والعباس علاقة بتسليم أشبونة (Lisbona) وشنترية (Cintra) وشنترين (Santarém) للنصارى⁽⁸⁰⁾، وقد يُفسر الغضب الشديد الذي أبداه سير بن أبي بكر لما قرر قتله صبرا مع ولديه، بما أورده ابن الخطيب، ذلك بأن عمر المتوكل بعث بولده المنصور إلى أحد مشايخه ليتحصن به، وجعل عنده ذخائره⁽⁸¹⁾، فعذبوه لاستخراج أمواله مع حب قواد المرابطين للمال كما يذكر الأمير عبد الله بن بلقين⁽⁸²⁾.

ويؤكد صاحب "التبيان" هذا السبب في أكثر من مناسبة. فيقول عن "قرور" اللمتوني أنه لما «ظفر بالراضي [يزيد بن المعتمد]، وخدّعه، وحصل على أمواله؛ ثم قتله، خوفا من أن تفتضح تلك الأموال؛ وقيل إن ذلك لم يكن عن رأي السلطان... وقُتل فيها [أي في رُندة] رجل من العرب يُعرف بأبي الصمصام، جُراة على الله، ليأخذ بنته؛ ونكحها من بعده، وحصل على ماله»⁽⁸³⁾، وفي سياق حديثه عما تعرّض له أثناء خلعهِ يقول ابن بلقين أيضا: «... وجعل قرور يقول لي ولأمي: «اكشفا لي عن ثيابكما. فقد أخبر السلطان أن خيرة الجواهر على أوساطكما». فتبرأنا له عن ذلك، ونزعت له الثياب. ثم جعل ينفذ المخدات عن الصوف، ويُفتّش بينها، ويُقلب التوابيت على وجوهها، ويحلّ طيّ الثياب، فتشا لم يُعهد

(77)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 170.

(78)- ابن خاقان، مطمح الأنفس، ص: 88. المراكشي، المعجب، م س، ص: 203.

(79)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 183.

(80)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 174.

(81)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 183.

(82)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 154.

(83)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 171. المراكشي، المعجب، م س، ص: 204.

مثله قط. ثم أمر بحفر الأرض التي عليها الخباء، خوفاً من أن ندفن فيه شيئاً؛ وهو في ذلك كله يقول لي: «إن سلمت بروحك، فما في الأرض أوجه منك»⁽⁸⁴⁾.

وإذا صحّ ما ذكره ابن بلقين فلا يُستبعد أن تكون قصور ابن عباد قد تعرضت للنهب أيضاً⁽⁸⁵⁾، لأن يوسف بن تاشفين لمّا رجع إلى مراكش «بلغ من آماله غايتها، وامتألت يداها بالأموال»⁽⁸⁶⁾، وبعد نفي المعتمد تحوّل أبناؤه من أمراء إلى مستخدمين وأجراء⁽⁸⁷⁾. وتُفيدنا إحدى النوازل التي سُئل عنها ابن رشد⁽⁸⁸⁾ أن جارية بمدينة اشبيلية أخذها بعض جند المرابطين، اثر دخولهم المدينة وخلع المعتمد بن عباد سنة 484هـ/ 1091م، ولما أثبتت سيّدتها أحقيتها بها أرجعها المرابطون إليها.

ومهما يكن الأمر؛ فظاهرة ملوك الطوائف حسبما يرى أحد الباحثين «كانت في مضمونها، على العموم، ظاهرة غير قابلة للاستمرار في الوجود نظراً لعزلتها وانطوائها على نفسها»⁽⁸⁹⁾، وذهب باحث آخر إلى أن عهد ملوك الطوائف كانت نهايته متوقعة ومنطقية، إذ لم يكن بإمكان حاكم قوي كيوسف بن تاشفين أن يسمح بالتآمر والتخاصم، ففعل ما فعل تحت تأثير المصلحة العامة أكثر مما هو تحت تأثير نوازع شخصية، وفي آن واحد فهو يلوم ابن تاشفين بعض اللوم لسوء معاملته للمعتمد، وكان يودّ لو أنه وعى له مواقفه السابقة «فأحسن معاملته واحترم فيه شيخوخته... وجهاده وإخلاصه»⁽⁹⁰⁾.

ويُحتمل أن من ثبت في حقه التآمر⁽⁹¹⁾ لا يمكن أن يكون مخلصاً في جهاده، وإلا فإخلاص المعتمد في الدفاع عن أمن الأندلس واستقرارها إذا تأكد يُعتبر دليلاً على رغبة يوسف بن تاشفين في الاستحواذ، ويصعب على أي باحث في هذا الموضوع أن يُعالجه دون أن يتحيز ولو بعض التحيز إلى طرف من الطرفين.

(84)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 156.

(85)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 203.

(86)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 171.

(87)- ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب، من أهل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي)، المختار من شعر شعراء الأندلس، تحقيق عبد الرزاق حسّين دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1985، ص: 30-31.

المراكشي، المعجب، م س، ص: 217. القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 127.

(88)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 167-168. 12. الونشريسي، المعيار، م س، ج 9، ص: 203-204.

(89)- بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 82.

(90)- حمادة محمد ماهر، الوثائق السياسية، م س، ص: 66.

(91)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 104.

وخلاصة القول، مما سبق بيانه، إن استنجد ملوك الطوائف بالمرابطين لم يكن الاختيار الأول، بل كان خيارهم الأخير، والشعور بالتوجس، وانعدام الثقة كان مشتركاً بين الطرفين، ويصعب تأكيد ثبوت رغبة يوسف بن تاشفين في إخضاع الأندلس قبل الزلافة، لأنه لم يكن لديه سبيل للتأكد سلفاً من نتائجها.

كما أن التعاون الأندلسي- المرابطي كان مثمراً إلى حد معركة الزلافة، والراجح أن التحول الجذري الذي حصل في العلاقات المرابطية الأندلسية بين 479هـ/ 1086م، و483هـ/ 1090م يُفسر بتحول الهدف المشترك من الجهاد في المعركة المذكورة إلى هدفين متناقضين في المرحلة التالية، حيث كان الهدف الأساس بالنسبة للمرابطين هو قيادة الجهاد وتوحيد الأندلس، ولو تطلّب ذلك القضاء على نظام حكم ملوك الطوائف الذي أثقل كاهل الرعية بالضرائب، وصانع الفونسو السادس في أكثر من مناسبة. بينما الهدف الرئيس عند ملوك الطوائف، كان يتجلى في دفاعهم عن وجودهم، ولو بالدخول في صراع مع المرابطين الذين أصبحوا في نظرهم يطمعون في احتلال الأندلس كما فعل الفونسو قبلهم.

وقد تمكن ابن تاشفين، بعد مشاركته في معركة الزلافة من التعرّف أكثر على أوضاع الأندلس، وتوصّل إلى أن دول الطوائف غير قادرة على مواجهة التهديدات النصرانية المتزايدة نظراً للصراعات المستمرة بينها. وبعد فشل حصار حصن لبيط أصبح أمر القضاء على ملوك الطوائف مسألة وقت فقط، خصوصاً وأن يوسف فرض نفسه كبديل لملوك الطوائف، وازداد اقتناع الأندلسيين بالمرابطين كقوة قادرة على مواجهة الخطر النصراني الذي يُهدّدهم. ترى كيف تعامل المرابطون مع نصارى الأندلس الذين كانوا تحت الذمة؟

المبحث الثاني: معالم التحول في التعامل مع أهل الذمة

الذِّمَّةُ في اللغة هي العهد والأمان⁽⁹²⁾، والعهد «يسمى ذماماً لأن الإنسان يُذمُّ على إضاعته منه... وأهل الذِّمَّة: أهلُ العَقد... ويقال أهل الذِّمَّة لأنهم أدَّوا الجزية فأمنوا على دمائهم وأموالهم»⁽⁹³⁾، وسمي المعاهد ذمياً «لأنه أُعطي الأمان على ذمِّ الجزية التي تؤخذ منه»⁽⁹⁴⁾. وقد اختلف الفقهاء في قدر الجزية، فذهب أبو حنيفة إلى أنها مقدرة ولا تتجاوز اثنا عشر درهماً، وعند الشافعي لا يجوز أن تقل عن دينار واحد «وقال مالك لا يُقدر أقلها ولا أكثرها وهي موكولة لاجتهاد الولاة في الطرفين»⁽⁹⁵⁾. وجاء في نوازل ابن الحاج المعاصر للمرابطين أن مقدار الجزية «على الرؤوس أربعة دنائير وأربعين درهماً»⁽⁹⁶⁾.

ومن الشروط التي يجب على أهل الذمة الالتزام بها حتى يضمن الإمام لهم الأمان، ويخضعوا لأحكام الدولة بموجب عقد الذمة، حسب ما جاء عند الماوردي: «أن لا يذكرُوا الإسلام بزم له ولا قدح فيه... وأن لا يُعينوا أهل الحرب ولا يؤوا عينا لهم»⁽⁹⁷⁾.

وتُطلق المصادر التاريخية ألفاظاً متعددة على نصارى الأندلس الذين كانوا تحت الذمة، منها «الروم البلديين»⁽⁹⁸⁾ أو «المعاهدة»⁽⁹⁹⁾ أو «النصارى المعاهدين»⁽¹⁰⁰⁾ أو «المعاهدين»⁽¹⁰¹⁾ مجردة من الإضافة، وفي هذه الحالة قد تشمل اليهود والنصارى معاً⁽¹⁰²⁾، وتُسميهم إحدى الدراسات الإسبانية بـ «المستعربين» (Mozarabes)⁽¹⁰³⁾.

(92)- ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة ذم، م س، ج 2، ص: 346. لسان العرب، م س، ج 12، ص: 220.

(93)- معجم مقاييس اللغة، مادة ذم، م س، ج 2، ص: 346.

(94)- لسان العرب، م س، ج 12، ص: 220.

(95)- الماوردي، الأحكام، م س، ص: 184.

(96)- ابن الحاج، نوازل ابن الحاج، م س، ص: 294.

(97)- الماوردي، الأحكام، م س، ص: 184 - 185.

(98)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 39.

(99)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 70 - 71. الحلل الموشية، م س، ص: 94.

(100)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 40. الحلل الموشية، م س، ص: 93 نقلاً عن الصيرفي مصنف كتاب "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" المفقود لحد الآن.

(101)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73. الحلل الموشية، م س، ص: 90.

(102)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 113.

(103)- SIMONET (Francisco Javier), (1897-1903): **Historia de los Mozárabes de España deducida de los mejores y más auténticos testimonios de los escritores cristianos y arabes**, Madrid.

ولا شك أن هذا التعدد في الألفاظ يُسبب بعض الارتباك عند محاولة تحديد العناصر المعنية؛ إذ يصعب التمييز أحيانا بين أهل الذمة ونصارى الأندلس المحاربين الذين أطلق عليهم لفظ «العجم»⁽¹⁰⁴⁾.

ومهما يكن من أمر؛ فيبدو أن أفضل العصور التي عاشها أهل الذمة في الأندلس هي القرون الثلاثة الأولى من الحكم الإسلامي لتلك البلاد⁽¹⁰⁵⁾، وأن أسوأها عليهم وعلى المسلمين أيضا، هي العصور التي كثر فيها الانحراف عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁰⁶⁾.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ذكر ابن عذاري أن باديس بن حبوس بن ماكسن أراد أن يُقيم لليهود دولة «فدس إلى ابن صمادح صاحب المرية في السرّ أن يُدخله غرناطة ويكون اليهودي في المرية، فنفى هذا التدبير إلى صنهاجة، فدخلوا إلى دار اليهودي مع جملة من العامة، فاخترقوا في بيت فحم وسوّ وجهه وتكرّ فعرّفوه وقتلوه وصلبوه على باب المدينة، وقُتل في هذا اليوم من اليهود جملة عظيمة، ونُهبت دورهم، وذلك سنة تسع وخمسين وأربعمائة»⁽¹⁰⁷⁾. ويرى أحد الباحثين أن «عمل اليهود في الإدارة المالية بالأندلس خلال فترة ملوك الطوائف، وتعسفهم في جباية الضرائب وسيطرتهم الاقتصادية هناك، كانت من العوامل التي أدت إلى بُغضهم»⁽¹⁰⁸⁾. ترى كيف تعامل المرابطون مع أهل الذمة في الأندلس؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار تغريب المعاهدين زمن علي بن يوسف دليلا على بُغضهم والرغبة في الاستحواذ عليهم وعلى ممتلكاتهم؟

(104)- حسين مؤنس، الثغر، م س، ص: 41. نقلا عن رسالة رسمية مرابطية.
(105)- يمكن الاطلاع على بعض المواقف الدالة على التفاهم بوجه عام بين المسلمين واليهود خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم الإسلامي للأندلس عند ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر القرطبي)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط 2، 1989، صص: 70 - 72. المراكشي، المعجب، م س، صص: 45 - 47. الونشريسي، المعيار، ج 10، صص: 128 - 130.
(106)- راجع: ابن بسام، الذخيرة، القسم الأول- مج 2، صص: 766 - 769. ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 114. ابن عذاري، البيان المغرب، ج 3، الصفحات: 231 - 275 - 276.
(107)- ابن عذاري، البيان المغرب، م س، ج 3، صص: 265 - 266.
(108)- عبد العزيز (هشام فوزي)، "يهود الأندلس في ظل الحكم الإسلامي (92- 897هـ / 711- 1492م)"، مجلة العصور، مج 11، الجزء الأول، شوال 1421هـ/ يناير 2001، صص: 43- 56، ص: 47 - 48.

1- إسلام أهل الذمة وعلاقته بسياسة التسامح والإنصاف:

أ- حرص الدولة المرابطية على إنصاف أهل الذمة:

يبدو أن المرابطين اتبعوا التعامل نفسه الذي سار عليه المسلمون منذ فتح المغرب والأندلس حيث سمحوا بوجود تنظيمات اجتماعية وإدارية خاصة باليهود والنصارى في الأندلس، ومنها نظام "القَماصة"⁽¹⁰⁹⁾ الذي كان يتولى إدارته «قُومِس الأندلس وزعيم عجم الذمة»⁽¹¹⁰⁾ مثل ابن الفلاس وهو «من رؤوس المعاهدة»⁽¹¹¹⁾ خلال الحقبة موضوع الدراسة. كما كان يوسف بن سهل قاضياً لليهود في قرطبة سنة 507هـ / 1113م واستمر في منصبه حتى مات سنة 517هـ / 1123م⁽¹¹²⁾.

وتماشياً مع عوائدهم في دفن موتاهم، فقد جعلت الدولة المرابطية لأهل الذمة مقابر خاصة بهم، وهذا ما يُستشف من جواب لابن الحاج المعاصر للمرابطين ذكره البرزلي في "جامع مسائل الأحكام" حيث قال: «في رضيع من أولاد النصارى اشتراه مسلم مع أمّه فمات فإنه يُدفن في مقبرة النصارى»⁽¹¹³⁾.

وفي السياق نفسه تشير إحدى فتاوى ابن رشد إلى عدم منع اليهود من استقاء المياه مع المسلمين من الآبار المشتركة⁽¹¹⁴⁾، وذكر ابن عبد الملك في سياق ترجمته للفقيه أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة القرطبي (ت 582هـ / 1186م) أنه «كان له مملوك من أبناء الروم قد علّمه الكتابة فكان يكتب عنه كلّ ما يؤلف»⁽¹¹⁵⁾.

كما ورد في وثيقة مؤرخة برجب سنة 522هـ / 1128م وصية «تتضمن تنفيذ أبي عمران [أي أبو عمران موسى بن سعادة البلنسي] عهد أبي علي [القاضي أبو علي

(109)- ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، م س، ص: 58.

(110)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 103. وللإشارة فجمع "القومس" "القوامس" وهم زعماء النصارى في الأندلس، والراجح أن "عجم الذمة" هم النصارى المعاهدون. راجع: الهامش الثالث والرابع من الصفحة نفسها.

(111)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 71.

(112)- عبد المجيد (محمد بحر)، اليهود في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1970، ص: 66 - 67.

(113)- البرزلي (أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي)، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2002، ج 1، ص: 506.

(114)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 605. راجع أيضاً فتوى لابن الحاج في: المعيار، م س، ج 5، ص: 208.

(115)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، ج 1، ص: 420.

الصدفي] بإعتاق مملوكه مُبَشَّر الرومي الأصل، وإعطائه من صريح متروكه ما لا يأتلى في مثله أولو الفضل»⁽¹¹⁶⁾.

ومن المظاهر التي تعكس حرص الدولة المرابطية على انصاف أهل الذمة والضرب على أيدي من حاول المسّ بحقوقهم أن مجموعة من نصارى غرناطة توجهت إلى مراكش سنة 522هـ / 1128م، أي سنتين بعد تصرفهم العدواني ضد أمن الدولة والمجتمع⁽¹¹⁷⁾، لتقديم شكوى ضد ظلم وتعسفات والي المدينة أبي عمر يناله «فأمر بمحضره معهم في مجلس نظره، فأدلوأ بحجج في ظلمه فسجنه لهم حتى أنصفهم من ظُلامتهم»⁽¹¹⁸⁾.

ولم يجد القاضي ابن رشد أي مانع في تحويل حكم كان لصالح مسلم إلى نصراني ظهر له أن حقه قد أخذ منه ظلماً «فليس لأحد أن يأخذه منه، لأنه على ذلك أعطى الجزية»⁽¹¹⁹⁾، ولا غرابة في ذلك؛ لأنه يرى في الاجتهاد القضائي «بذل الوسع في طلب صواب الحكم»⁽¹²⁰⁾، واستحسن جلوس القاضي للحكم «في رحاب المسجد الخارجة عنه.. ليصل إليه اليهودي والنصراني والضعيف..»⁽¹²¹⁾.

ب- التسامح مع أهل الذمة وإسلام عدد منهم:

تُفيدنا بعض النوازل الفقهية أن النصارى الذين تم تهجيرهم إلى مكناسة، لأسباب سنفصل فيها لاحقاً؛ لمّا راسلت علي بن يوسف في شأن أموالها التي بقيت في اشبيلية والأموال الموقوفة على الكنائس، لم يُصادر ممتلكاتهم ولا الأملاك المحبّسة على كنائسهم، بل استشار على عادته الفقهاء المشاورين في الأمر، وكان جواب قاضي الجماعة بغرناطة ابن ورد المؤرّخ بسنة 521هـ / 1127م: «... وأما إن كانت محاولة البيع بالأندلس لا هنالك، فليجتمع أولئك النصارى على وكيل واحد منهم يتولى لهم البيع بالأندلس، ولا يُمكنوا... ولو

(116)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 194.

(117)- تذكر المصادر أن عدد معاهدة غرناطة وحدهم كتبوا لابن رزمير زماما يشتمل على اثني عشر ألفاً من مقاتليهم مستدعين له ومشجعين. راجع: ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 69. الحلل الموشية، م س، ص: 91. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 109.

(118)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 71.

(119)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1619.

(120)- ابن رشد، المقدمة، م س، ج 2، ص: 264.

(121)- المقدمات، م س، ج 2، ص: 267.

مرة من الزمان ما لا تؤمن غائلته»⁽¹²²⁾. وفي فاس أقام أحد الأساقفة المُبعدين نحو المغرب مدة من الزمن وهو يعمل على نسخ الإنجيل وترجمته دون أن يتعرض للملاحقة⁽¹²³⁾.

وبخصوص بعض الأحداث التي قد يُستشف منها تعصب المرابطين ورغبتهم في الاستحواذ على ممتلكات أهل الذمة؛ نذكر منها ما جاء في "الحلل الموشية" قبل توجه يوسف بن تاشفين نحو الأندلس، وبالضبط سنة 464هـ / 1071م، حيث «افترض على اليهود في تلك السنة فريضة ثقيلة»⁽¹²⁴⁾، «اجتمع له فيها [مائة] ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار»⁽¹²⁵⁾. وكذلك ما حدث في مدينة أليسانة⁽¹²⁶⁾ التي قصدها ابن تاشفين في جوازه الرابع سنة 496هـ / 1102م⁽¹²⁷⁾ «وكان سبب اجتيازه عليها أن رجلا من فقهاء قرطبة، وجد مجلدا من تأليف ابن مسرة الجبلي القرطبي، أخرج فيه حديثا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: أن اليهود ألزمت نفسها أنها إذا جاءت الخمسمائة عام من مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجئهم نبي منهم على ما زعموا، فإن الإسلام لازم لهم... فرفع هذا الفقيه القرطبي الأمر إلى أمير المسلمين، فاجتاز إلى مدينتهم ليرى ما يصنع فيهم، فيذكر أنه استخلص منهم جملة مال بسبب ذلك»⁽¹²⁸⁾.

وبغض النظر عن الذريعة التي انفرد بذكرها صاحب "الحلل الموشية"، فيبدو أن ما تم استخلاصه من يهود أليسانة، جاء في سياق التهديدات الخارجية التي فرضت على المرابطين توزيع «سبعة عشر ألف فارس بالأندلس»⁽¹²⁹⁾ للمرابطة في الحصون، وفي السنة نفسها التي وجّه فيها المستعين بالله من ورطة - من مدن الثغر الأعلى كانت تابعة لسرقسطة - إلى قرطبة «بهدية جليلة منها أربعة عشر ربحا من أنية الفضة مطرزة باسم

(122)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 57 - 58.

(123) - DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1978): **La vie quotidienne dans l'Europe médiévale sous domination arabe**, Hachette, Paris, p: 141- 142.

(124)- الحلل الموشية، م س، ص: 25.

(125)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 23.

(126)- ذكر الإدريسي أن مدينة أليسانة «مدينة اليهود ... وأهلها أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود الذين ببلاد المسلمين». أنظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، م س، مج 2، ص: 571.

(127)- الحلل الموشية، م س، ص: 77.

(128)- الحلل الموشية، م س، ص: 80 - 81. ويرى أحد الباحثين أن هذه الرواية تدل على أن يوسف بن تاشفين كان يُبغض اليهود ويرغمهم على اعتناق الإسلام. راجع: عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 420 - 421.

(129)- الحلل الموشية، م س، ص: 80.

المقتدر بن هود فأمر يوسف بن تاشفين بضربها قراريط وفرقها ليلة عيد النحر في طبقات المرابطين»⁽¹³⁰⁾. ولا ننسى أيضا أن الفقه المالكي قد جعل الجزية «موكولة لاجتهاد الولاة»⁽¹³¹⁾، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ولعل ما يُثير الانتباه أيضا بشأن تعامل المرابطين مع اليهود ما جاء في نوازل ابن الحاج من أحكام تلزم يهود العدوتين بدفع ضريبة «العشر» إذا انتقلوا بتجارتهن إلى العدو الأخرى، في حين يسقط عنهم ذلك متى اكتفوا بالتجارة في موطنهم الأصلي⁽¹³²⁾.

ونظن أن فرض ضريبة «العشر» على اليهود دون غيرهم يدفع إلى التساؤل حول الفئة التي شملها القرار؛ حيث إنه بالإضافة إلى أهل الذمة الذين عاشوا تحت حماية الدولة المرابطية سواء في المغرب أو في الأندلس نجد طوائف من اليهود «الداخلين إلى قرطبة من طليطلة - أعادها الله- باسم التجارة أيام الصلح»⁽¹³³⁾، كما تم استخدام النصاري في صفوف الجيش المرابطي منذ عهد يوسف بن تاشفين حيث اشترى منهم مائتين وأربعون فارسا⁽¹³⁴⁾، واستمر استقدامهم في عهد ابنه علي⁽¹³⁵⁾ ثم حفيده تاشفين الذي «كان عنده من الروم نحو أربعة آلاف فارس»⁽¹³⁶⁾.

ولعل من أبرز الأحداث التي يُستشف منها تعصب المرابطين تجاه أهل الذمة وكنائسهم أيضا، ما أورده ابن الخطيب على لسان ابن الصيرفي مؤرخ المرابطين، وخلاصة روايته أن يوسف بن تاشفين أمر بهدم كنيسة ألبيرة بغرناطة سنة 492هـ / 1098م، بناء على فتوى أصدرها الفقهاء «فصيرت للوقت قاعا، وذهبت كل يد بما أخذت من أنقاضها وآلاتها»⁽¹³⁷⁾.

(130)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 43.

(131)- الماوردي، الأحكام، م س، ص: 184.

(132)- جاء في نوازل ابن الحاج ما نصه: «إذا تجر يهود العدو وتجولوا فيها فليس عليهم عشرا مثل يهود فاس إذا نزلوا بسببة للتجارة. فلو تجر يهود العدو في الأندلس لكان عليهم العشر وكذلك حكم يهود الأندلس فيها وفي العدو أيضا». راجع: ابن الحاج، نوازل ابن الحاج، م س، ص: 295.

(133)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1423. الونشريسي، المعيار، م س، ج 9، ص: 598 - 599.

(134)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 23. وفي الحلل الموشية، م س، ص: 25: مئتان وخمسون.

(135)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 84.

(136)- الحلل الموشية، م س، ص: 131.

(137)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 107 - 108.

وبخصوص دواعي أمر هدم كنيسة ألبيرة، فحسبما جاء في سياق كلام ابن الخطيب، أنها كانت «كنيسة شهيرة، اتخذها لهم أحد الزعماء من أهل دينهم، استركبه بعض أمرائها في جيش خشن من الروم، فأصبحت فريدة في العمارة والحلية»⁽¹³⁸⁾، بمعنى أن وجود هذه الكنيسة كان مثار شكوك السلطة والفقهاء على حد سواء، خصوصاً بعد أن «استحوذ الروم على بيت المقدس»⁽¹³⁹⁾ خلال الحملة الصليبية الأولى التي استطاعت الوصول إلى بلاد الشام سنة 492هـ/ 1098م. ومن المحتمل أن هدمها كان أيضاً بسبب علاقات أهل الذمة مع الفونسو⁽¹⁴⁰⁾، هذه العلاقات التي أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور السنوات، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

ومهما يكن الأمر؛ فبالرجوع إلى الأحكام الكبرى⁽¹⁴¹⁾ لأبي الأصبغ عيسى بن سهل، قاضي المرابطين على غرناطة⁽¹⁴²⁾، نجد فتوى تُبيح هدم الكنائس، ولا تسمح بإحداث كنائس جديدة «في مدائن المسلمين، وبين ظهرانيهم»⁽¹⁴³⁾ لأن الفقهاء اعتبروا أراضي الأندلس أراضي عنوية⁽¹⁴⁴⁾، ولذلك لم يسمحوا ببنائها حسب مقتضيات الفقه المالكي⁽¹⁴⁵⁾.

(138)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 107.

(139)- الحلل الموشية، م س، ص: 89.

(140)- HAKAT (Brahim), (1995): «La communauté chrétienne et celle d'origine chrétienne en Espagne musulmane, vues par les sources arabes», in **L'Occident musulman et l'Occident chrétien au Moyen-Age, coordonné par Mohammed HAMMAM**, Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, Série colloques et séminaires n° 48, pp: 197-207, p: 201.

(141)- يُعتبر كتاب "ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام" لابن سهل من أقدم ما وصلنا من مجاميع النوازل الأندلسية، وهو خاص بفتاوى الأندلسيين، ولم يورد فيه صاحبه إلا القليل النادر من فتاوى فقهاء القيروان. «وقد اشتمل على مادة ثرية من المعلومات التاريخية والحضارية الخاصة ببلاد الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، وبَيَّن أنماطاً نادرة من العلاقات بين مختلف المتساكنين بالأندلس من مسلمين ونصارى ويهود». راجع: الهيلة (محمد الحبيب)، "مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9"، مجلة دراسات أندلسية، ع 9، رجب 1413 هـ / يناير 1993، صص: 23 - 31، ص: 26.

(142)- ابن بَشْكَوَال، كتاب الصلة، م س، ج 2، ص: 415.

(143)- ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام، تحقيق يحيى مراد، م س، ص: 628.

(144)- الأراض العنوية هي «ما ملكه الفاتحون غلبة وقهراً؛ وقد وقع فيها اختلاف بين من يُقسمها ويُقسمها بمقتضى حكم الغنيمة، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر؛ وبين من يُرجع حكمها إلى الإمام وتخيره بين اعتبارها أرض غنيمة أو فيءاً، لا تُقسم ولا تُقسم، أو تكون وقفاً للمسلمين كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأرض السواد بالعراق». راجع: بنحمادة (سعيد)، **الغرب الإسلامي: مباحث في العلوم التجريبية**، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص: 28.

(145)- أنظر: الونشريسي، المعيار، م س، ج 2، ص: 240.

ومع ذلك، ففي المصادر المعاصرة للمرابطين نجد المحتسب ابن عبدون يُشير إلى وجود الكنائس ويمنع النساء المسلمات من دخولها⁽¹⁴⁶⁾، والرحالة أبو حامد الأندلسي المعاصر للمرابطين أيضاً يقول: «بقرب غرناطة من أرض الأندلس، كنيسة عندها عين ماء وشجرة زيتون يخرج الناس إليها ويقصدون تلك الشجرة في يوم معلوم من السنة»⁽¹⁴⁷⁾. ولم نعثر فيما اطلعنا عليه على أدلة تؤكد صحة تعرض أغلب الكنائس للهدم كما زعم دوزي⁽¹⁴⁸⁾.

ولا شك في أن سياسة التسامح والتعايش الذي ساد بين فئات المجتمع الأندلسي، أدى إلى إسلام عدد كبير من اليهود والنصارى في الأندلس. نذكر منهم أبا الفضل بن حسداي الذي كان يهودياً فأسلم⁽¹⁴⁹⁾ والشاعر المرموق والعالم التلمودي الشهير أبا عمر يوسف بن صديق الذي تولى منصب قاضي اليهود في قرطبة من سنة 533هـ/ 1138م إلى سنة 543هـ/ 1148م، ويبدو أنه «اعتنق الإسلام في أواخر أيامه»⁽¹⁵⁰⁾. وتشير كتب النوازل والأحكام إلى نماذج من النصارى الذين أسلموا منهم «النصراني يُسلم وله أخت نصرانية فتريد التزويج»⁽¹⁵¹⁾، «والغلام الذي أسلم وأخرج من عند اليهودي، فادّعى الغلام أنه إنما خدمه على أنه حر»⁽¹⁵²⁾، وكذلك ما جاء في جواب ابن الحاج حول: «من تصدق على زوجته النصرانية بداره على أن تُسلم فأسلمت وماتت قبل القبض، فهي حيازة للدار لأنه ثمن إسلامها»⁽¹⁵³⁾. وبفضل سياسة التسامح أيضاً، نجد بعض أهل الذمة، وخاصة من اليهود الأغنياء الذين لم يُسلموا، قام بالتحبيس على ضعفاء المسلمين⁽¹⁵⁴⁾.

(146)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 48.

(147)- الغرناطي (أبو حامد محمد بن عبد الرحيم الأندلسي)، *ثحفة الألباب ونخبة الإعجاب*، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2003، ص: 105.

(148)- DOZY (Reinhart Pieter Anne), (1861): *Histoire des Musulmans d'Espagne: jusqu'à la conquete de l'Andalousie par les Almoravides (711-1110)*, Leyde, T 3, pp: 239 – 242.

(149)- ابن بسلام، الذخيرة، م س، القسم 3- مج 1، ص: 457. ابن خاقان، قلائد العقيان، م س، ص: 545. المقرئ، نفح الطيب، م س، مج 3، ص: 293 وص: 401. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 441.

(150)- محمد بحر عبد المجيد، اليهود في الأندلس، م س، ص: 79.

(151)- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي)، *البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة*، حققه محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 2، 1988م، ج 4، ص: 293.

(152)- ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام، تحقيق يحيى مراد، م س، ص: 460.

(153)- ورد جواب ابن الحاج ضمن النوازل التي نقلها البرزلي، راجع: فتاوى البرزلي، م س، ج 5، ص: 470.

(154)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 7، ص: 59- 60.

ولعل ما يُثير الانتباه «أن قوما من النصارى المعاهدين أسلموا في إشبيلية»⁽¹⁵⁵⁾، وحسبما يرى أحد الباحثين⁽¹⁵⁶⁾، فإن دخول نصارى إشبيلية في الإسلام لم يتم إلا في عصر المرابطين أي في العصر الذي تمت فيه عملية التغريب نحو المغرب الأقصى، ولا نستبعد أن إسلام أعداد كبيرة من اليهود أيضا أصبح ظاهرة شائعة على ألسن العامة حتى إنهم لقبوا كل من أسلم من اليهود بـ «أسلمي»⁽¹⁵⁷⁾.

نستنتج من خلال هذه الإشارات وما أثارته من إشكالات أن إغفال السياق التاريخي قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى إصدار أحكام غير موضوعية، وغير دقيقة.

والراجح أن تغريب المعاهدين زمن المرابطين يبقى قرارا مثيرا للجدل ما لم يتم استحضار السياق الذي جاء فيه، وحتى تتضح الصورة أكثر حول هذا الموضوع يمكن أن نتساءل؛ هل يُعتبر التغريب دليلا على حصول تحوّل ما في سياسة الدولة المرابطية بالأندلس عموما، وفي موقفها من أهل الذمة على وجه الخصوص؟ أم أنه كان قرارا مبررا من قبل السلطة الحاكمة وفقهاء الأندلس؟

2- تغريب المعاهدين وعلاقته بنقض عهد الذمة:

أ- حدث التغريب في سياقه التاريخي:

غني عن البيان أن من أبرز الأحداث التاريخية التي وقعت زمن علي بن يوسف، ولها صلة بأهل الذمة، تغريب المعاهدين⁽¹⁵⁸⁾. وقد صدر قرار التغريب والإبعاد بناء على فتوى

(155)- هذه إشارة وردت في رسالة كتبها أبو بكر بن علي بن يوسف بن تاشفين إلى أبيه، وهذا الأخير ذكرها في إحدى رسائله المتعلقة بالأملّك المحبسة على بيع النصارى. راجع: الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 56.

(156) -DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1978): «La coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle» In: **Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public**, 9^e congrès (Occident et Orient au Xe siècle), Dijon, pp: 209-224, p: 224.

(157)- الأهواني (عبد العزيز)، "ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي [ت 577هـ / 1181م] في لحن العامة"، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 3، شوال 1376هـ - مايو 1957، ج 1، صص: 127- 157، ص: 143.

(158)- أجمعت معظم المصادر على وقوع عملية التغريب، ولكنها اختلفت في تحديد سنة وقوعها. فابن عذاري يُحددها بسنة 518 هـ / 1124م، بينما جعلها ابن الأبار والنّباهي وابن الخطيب وصاحب الحلل الموشية سنة 520هـ / 1126م. راجع: ابن عذاري، البيان، م س، ج 4، ص: 73. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 162. النّباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله المالقي، من أهل القرن 8هـ / 14م)، **تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت- لبنان، ط 5، 1983، ص: 99. =

ابن رشد⁽¹⁵⁹⁾، وذلك بسبب «ما أصيب به المسلمون من النصارى المعاهدين بها (أي بالأندلس)، وما جروه إليها، وجنوه عليها من استدعاء ابن رزمير، وتقويته على المسلمين وامداده، وما في ذلك من نقض العهد، والخروج عن الذمة»⁽¹⁶⁰⁾.

ولعل من تداعيات ما أقدم عليه النصارى المعاهدين من تأمر أن الناس في الأندلس صلّوا «صلاة الخوف وهم في الأسلحة»⁽¹⁶¹⁾ يوم عيد الأضحى، كما تعثرت الحلقات الدراسية العلمية التي كان يُقيمها ابن رشد بقرطبة⁽¹⁶²⁾ نتيجة سفره إلى مراكش سنة 520هـ/ 1126م لتقديم تقرير لعلي بن يوسف عن الوضعية الأمنية بالأندلس والنظر في المشاكل التي سببها أهل الذمة من النصارى المعاهدين. والملاحظ أن حملة ابن رزمير (ألفونسو الأول ملك أراغون) التي شق فيها الأندلس من الشمال إلى الجنوب سنة 519هـ/ 1125م قد كشفت عن مدى انتشار أهل الذمة في البلاد الأندلسية، حتى إن الأمير أبا الطاهر تميم والي غرناطة لمّا هم «بجمعهم وثقافتهم، فأعياه ذلك لكثرتهم وبُعد أقطارهم»⁽¹⁶³⁾، وتزامنت أيضا مع فترة وصفها أحد المؤرخين بضعف الدولة المرابطية وظهور الخلل فيها⁽¹⁶⁴⁾.

وتذكر بعض المصادر أن عدد المعاهدين كان كبيرا؛ فمعاهدة غرناطة وحدهم كتبوا لابن رزمير زماما يشتمل على اثني عشر ألفا من مقاتليهم مستدعين له ومشجعين⁽¹⁶⁵⁾، وبلغ عدد المبعدين من الأندلس إلى المغرب زمن المرابطين نحو ثلاثة آلاف في مكناسة⁽¹⁶⁶⁾،

ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 114. الحلل الموشية، م س، ص: 97. والراجح أنها كانت سنة 520هـ لأن حملة ابن رزمير لم تنته إلا في 13 صفر من تلك السنة. وبعدها مباشرة سافر ابن رشد إلى مراكش لإقناع علي بن يوسف بقرار الإبعاد والتغريب، ثم عاد إلى قرطبة حيث توفي يوم 11 ذي القعدة. وذكر ابن خير الإشيلي في فهرسة شيوخه أنه التقى به أثناء اجتيازه للعدوة في أول ربيع الآخر من السنة المذكورة. ابن خير (أبو بكر محمد اللمتوني الإشيلي)، فهرسة ابن خير الإشيلي، حققه وضبط نصّه وعلّق عليه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2009، ص: 555.

(159)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 114.

(160)- الحلل الموشية، م س، ص: 90.

(161)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 70. الحلل الموشية، م س، ص: 94.

(162)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1520-1521.

(163)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 70.

(164)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 171.

(165)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 69. الحلل الموشية، م س، ص: 91. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 109.

(166)- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي ببيروت ودار الثقافة بالدار البيضاء، ط 1، 1985، ص: 24.

واستقبلت سلا طائفة منهم⁽¹⁶⁷⁾، «ومن المرجح أن تكون مجموعات أخرى منهم قد استقرت بمختلف المدن المغربية بسبب هذه الظروف أو تلك»⁽¹⁶⁸⁾. والمؤكد أيضا أن عملية التغريب لم تشمل جميع المعاهدين، والدليل على ذلك «أن قوما من النصاري المعاهدين أسلموا في اشبيلية... وأن جماعة يسيرة من النصاري المتقدم ذكرهم فروا إلى بلاد العدو»⁽¹⁶⁹⁾.

ومهما يكن من أمر؛ بشأن عدد المعاهدين المبعدين؛ فالسؤال الأهم يتعلق بالأسباب الحقيقية التي كانت وراء تغريبهم، وهل كان الغرض هو الاستحواذ عليهم وعلى ممتلكاتهم؟

ب- علاقة قرار التغريب بنقض عهد الذمة:

لاشك أن عددا من المعاهدين مدّوا يد المساعدة لألفونسو المحارب خلال حملته المذكورة. وقد فسّر ذلك أشباخ برغبته في «هجرة أوطانهم خشية نقمة المسلمين»⁽¹⁷⁰⁾، وبرّره دوزي بحادث هدم إحدى الكنائس⁽¹⁷¹⁾، وحاول لاغاردير⁽¹⁷²⁾ ربط المسألة برغبة المعاهدين في الهجرة نحو الشمال لتعمير المناطق المسيحية وتنمية النشاط الزراعي فيها.

ونحسب أن مثل هذه الدراسات حاولت تجريد حدث التغريب من سياقه، ولم يستحضر أصحابها السنوات التي قضاها أهل الذمة في ظل حكم الدولة المرابطية. ولا نستبعد أن يكون للخطوة التي أقدم عليها بعض المعاهدين صلة بتغيّر ميزان القوى في بلاد الأندلس خصوصا منذ سقوط سرقسطة سنة 512هـ/ 1118م حتى وصول تاشفين بن علي إلى الأندلس سنة 520هـ/ 1126م، وتمكّنه من فتح ثلاثين حصنا من حصون بلاد الغرب⁽¹⁷³⁾.

(167)- الحلل الموشية، م س، ص: 131.

(168)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، "مسألة بناء الكنائس بالمغرب الأقصى خلال عصر المرابطين (من منتصف القرن 11 إلى منتصف القرن 12 م)"، نُشر ضمن أعمال ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، بتنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 48، ط 1، 1995، صص: 93 - 100، ص: 95.

(169)- هذه الإشارة وردت في رسالة كتبها أبو بكر بن علي بن يوسف بن تاشفين إلى أبيه، وهذا الأخير ذكرها في إحدى رسائله المتعلقة بالأملاك المحيصة على بيع النصاري. راجع: الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 56.

(170)- أشباخ، تاريخ الأندلس، م س، ج 1، ص: 157.

(171)- DOZY, Histoire des Musulmans d'Espagne, Op. Cit, T 3, p: 239.

(172)- LAGARDÈRE (Vincent), (1988): «Communautés mozarabes et pouvoir almoravide en 519 H/1125 en Andalus», *Studia Islamica*, n° 67, pp. 99-119, p: 100.

(173)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

كما أن بعض الدراسات الأخرى استغلت حدث التغريب، وأعطته أكثر من حجمه، حيث اعتبره دوفورك⁽¹⁷⁴⁾ حلقة من حلقات إخلاء الأندلس من المسيحيين وإنهاء وجودهم بها، وعدّه دوزي محاولة لإضعاف المسيحيين عن طريق إبعادهم عن وطنهم «حتى أنه لم يبق منهم بالأندلس سوى طائفة قليلة»⁽¹⁷⁵⁾.

وفي تفسيره لمسألة التغريب ذهب إبراهيم القادري بوتشيش⁽¹⁷⁶⁾ إلى أن الهدف منها هو قطع أحلام الفونسو بمعاودة الهجوم على مدينة غرناطة ذات الأهمية الاقتصادية، وعدم حرمان بيت مال الدولة المرابطية من موارد الجزية التي كان يؤديها أكثر من اثني عشر ألفاً من المعاهدين، وكذلك من الضرائب التي كانت تُجبي على أراضيهم. ويبدو أن هذا التفسير بتركيزه على البعد المادي لقضية التغريب من أجل تأكيد أطروحة «اقتصاد المغازي» فهو لم يبتعد كثيراً عن الدراسات التي حذر من الوقوع في شراكها⁽¹⁷⁷⁾.

وإذا كان للجانب المادي حضوره في قضية تغريب المعاهدين ولا يمكن إغفاله، فلا بد أن يأخذ حجمه الحقيقي دون تضخيم؛ ذلك بأن عملية التغريب لم تتم إلا بعد تعاون المعاهدين مع ألفونسو المحارب، ولنا أن نتصور كيف تتعامل الدول والأنظمة مع من تثبت إدانته بجريمة التخابر مع العدو. وبالرغم من أن عملية التغريب قد وقعت خلال فترة حكم علي بن يوسف بن تاشفين، «أول من استعمل الروم وأركبهم في المغرب»⁽¹⁷⁸⁾، فقد وصفته إحدى الكتابات الأجنبية المنصفة بـ "كريم المنفيين" (De généreux exilés)⁽¹⁷⁹⁾.

(174) - DUFORCQ, La vie quotidienne, Op. Cit, p: 235 - 236.

(175) - دوزي (رينهت)، المسلمون في الأندلس، ترجمة وتعليق وتقديم حسن حيشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ج 3، ص: 163.

(176) - القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 80.

(177) - القادري بوتشيش (إبراهيم)، "المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس: نموذج من عطاءات الحضارة الأندلسية" ضمن أعمال ندوة الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات - القسم الأول (التاريخ وفلسفته)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط 1، 1996، صص: 229 - 246، ص: 241.

(178) - ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 102. والجدير بالذكر أن ابن الأثير لم يُسم جند المرابطين النصاري بالروم، بل أطلق عليهم اسم «المماليك الفرنج والروم»، بينما اكتفى ابن خلكان بكلمة «المماليك». راجع: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م س، ج 9، ص: 198. وابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، مج 5، ص: 51.

(179) - MESNAGE (Père Joseph), (1915): Le Christianisme en Afrique: Déclin et extinction, Alger/ Paris, p: 8.

ولا مجال للمقارنة بين ما قامت به الدولة المرابطية في حق المعاهدين المبعدين وبين الإجراءات القاسية التي اتخذها بعض أمراء الممالك النصرانية في حق عدد من الأسرى المسلمين. وعلى سبيل المثال، فالسيد القمبيطور⁽¹⁸⁰⁾، كما تعرفه المصادر العربية، أحرق قاضي بلنسية أبا أحمد جعفر بن عبد الله بن جحاف حيا⁽¹⁸¹⁾ بعد تغلبه على بلنسية سنة 488هـ/ 1095م، ولم يسلم من جريمته أبو جعفر أحمد بن عبد الولي البتّي البلنسي أيضا⁽¹⁸²⁾. ويُصوّر لنا ابن عذاري بشاعة ما حدث بقوله: «وجد الطاغية في حرق من خرج من المدينة إلى المحلة، لئلا يخرج الضعفاء ويتوفر القوت على الأغنياء. فهان على الناس الإحراق بالنار، فبعث فيهم القتل، وعَلّقت جثثهم في صوامع الأرباض وبواسق الأشجار»⁽¹⁸³⁾، وحتى تتضح الصورة أكثر حول قضية تغريب المعاهدين، فمن التساؤلات المشروعة والملحة التي لا بد من التأمل فيها ومحاولة الإجابة عنها هي: كيف تعامل المرابطون مع المعاهدين المبعدين إلى المغرب، ومع ممتلكاتهم التي بقيت في الأندلس؟

لقد استفتى الأمير علي بن يوسف قاضي الجماعة أبو القاسم أحمد بن ورد الأندلسي (ت 540 هـ/ 1146م) حول عدة قضايا تهمّ النصارى المبعدين نحو مكناسة، منها طلبهم السماح ببناء كنيسة، فكان جواب ابن ورد بعدم السماح لهم بذلك «اللهم إلا أن يُقيم كل إنسان منهم شريعته في داره دون ناقوس يضربه، ولا فعل يُظهره»⁽¹⁸⁴⁾. وبالرغم من أن قاضي المرابطين الفقيه ابن الحاج قد سمح لهم بتشديد البيع والكنائس في المناطق التي استقروا بها «تغليبا لمصلحة توهين أهل الحرب»⁽¹⁸⁵⁾، إلا أنه منعهم أيضا من ضرب الناقوس⁽¹⁸⁶⁾.

(180)- للمزيد حول السيد القمبيطور وعلاقاته بالمسلمين زمن المرابطين، راجع: حسين مؤنس، "السيد القمبيطور وعلاقاته بالمسلمين"، *المجلة التاريخية المصرية*، مج 3، ع 1، مايو 1950، صص: 37-87. صص: 56-77.

(181)- ابن بسام، الذخيرة، ق 3- مج 1، ص: 99. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 37.
(182)- ابن دحية (أبو الخطاب عمر بن حسن)، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق إبراهيم الأبياري - حامد عبد المجيد - أحمد أحمد بدوي، راجعه طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، 1955، ص: 195.

(183)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 39.

(184)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 58 - 59.

(185)- المعيار، م س، ج 2، ص: 241.

(186)- يذكر الماوردي أن من الشروط المستحبة في عقد الجزية أن «لا يُسمعوهم أصوات نواقيسهم». راجع: الماوردي، الأحكام، م س، ص: 185.

وفي هذا الصدد أيضا أورد الونشريسي فتوى لابن الحاج يقول فيها: «هؤلاء النصارى وُصفوا بالمعاهدين، وذلك يقتضي ثبوتهم على ما سلف لهم من العهد والعقد من الذمة، والوفاء لهم واجب، مباح لكل طائفة منهم بناء بيعة واحدة لإقامة شريعتهم، ويُمنعون من ضرب الناقوس، لأن أمير المؤمنين أمر بنقلهم من جزيرة الأندلس للخوف منهم والحد من للمسلمين»⁽¹⁸⁷⁾. والغالب على الظن أن المرابطين لم يسمحوا للنصارى المبعدين إلى المغرب الأقصى ببناء الكنائس. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن قاضي مراكش موسى بن حماد الصنهاجي (ت 535هـ / 1140م)⁽¹⁸⁸⁾ استفتى ابن رشد حول رجل أسلم ثم سُمع عنه أنه باق على النصرانية، ووُجد في بيته شموع كثيرة وأشياء توجد عادة في الكنيسة «وشهد شاهدان ممن يعرف أحوال النصارى وأمر شرعهم بأن الشموع المذكورة مما يتقرب بها النصارى، ويهدونها إلى قسيسهم ليقودوها في متعبدتهم، وأن اللوح الذي على أربعة قوائم مما يضع عليه قسيس النصارى الإنجيل حين قراءته إياه، وأن العصا التي رأسها عود مصلب مما يتوكأ عليها وقت قيامه لقراءة الإنجيل..»⁽¹⁸⁹⁾.

كما أن بعض المصادر العربية تذكر أن أول كنيسة بنيت بمراكش في عهد الخليفة إدريس الملقب بالمأمون (ابن يعقوب المنصور الموحي)⁽¹⁹⁰⁾، وإذا سلمنا بصحة ما ذكره مارمول فيرجع بناء أول كنيسة بالمغرب إلى عهد يعقوب المنصور الذي بنى لحراسه من النصارى كنيسة «يذهبون إليها للاستماع إلى القداس»⁽¹⁹¹⁾.

وعليه، فمن خلال النازل المتعلقة بقضية تغريب المعاهدين، يبدو أن الدولة المرابطية أخضعت أحباس الكنائس وبيع المعاهدين الذين تم إبعادهم إلى المغرب الأقصى في سائر البلاد الأندلسية لملكية الدولة⁽¹⁹²⁾، وحولت إحدى الكنائس مسجدا «تُصلى فيه الصلوات

(187)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 2، ص: 215.

(188)- الضبي، بُغية، م س، ج 2، ص: 605.

(189)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1463.

(190)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 250. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 237.

(191)- مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، 1988-1989، ج 2، ص: 50.

(192)- أنظر نص الرسالة التي بعثها أمير المسلمين علي بن يوسف إلى ابن ورد والفقهاء المشاورين بغرناطة في مسألة الأملاك المحبسة على بيع النصارى، ونص فتوى ابن ورد سنة 521هـ / 1127م عند: ابن ورد (أبو القاسم أحمد التميمي الأندلسي)، أجوبة ابن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق محمد الشريف، طوب بريس، الرباط، ط 1، 2008، ص: 146. الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، صص: 56-64.

الخمس ويُخطب فيه أيام الجمع فبقيت الأحباس... على حالها يُكسى منها المسجد ويستغل الأئمة الباقي، فبقيت كذلك مدة ثماني عشرة سنة لم تُتعرض بشيء من الأشياء، إلى أن قام عامل من عمال بيت مال المسلمين وأراد ضمها لبيت مال المسلمين»⁽¹⁹³⁾، وعلى سبيل المثال يذكر الإدريسي أن أحباس كنيسة الغراب كانت تنتشر في غرب الأندلس كله⁽¹⁹⁴⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن القرار الذي اتخذته السلطة المرابطية حيث اعتبرته بعض المصادر «أخف ما يؤخذ به من عقابهم»⁽¹⁹⁵⁾ بسبب تصرفهم، وفسّره أحد المستشرقين بهزيمة المسلمين «قرب مدينة أليسانة اليهودية»⁽¹⁹⁶⁾؛ فيبدو أن خيانة بعض أهل الذمة لم تقف عند حدود تعاونهم مع الفونسو المحارب سنة 519هـ/ 1125م وتقديم «الأقوات والعلوفات»⁽¹⁹⁷⁾ إلى جيوشه. بل إن نصارى إشبيلية بعثوا برسالة إلى سيف الدولة آخر ملوك سرقسطة سنة 528هـ/ 1133م - وهو حينئذ ضمن جيش ألفونسو السابع - «وقالوا له فيها، خاطب عنا ملك النصارى، وأكّد له تأكيدا لا نقض فيه أننا سوف نتخلص من نير المرابطين»⁽¹⁹⁸⁾.

كما أن أحد زعمائهم شارك في معركة البكار سنة 528هـ/ 1133م ضد المرابطين، وأن عبدا من عبيد تاشفين بن علي طعنه «فأخرج الرمح من وراء ظهره»⁽¹⁹⁹⁾. ولم يستبعد أحد الباحثين⁽²⁰⁰⁾ أن يكون الاضطراب الذي وقع في قرطبة سنة 529هـ/ 1134م حيث «قتل يهودي مسلما، فاستطال المسلمون على اليهود، فنُهبت أموالهم، وهُدمت ديارهم»⁽²⁰¹⁾.

(193)- القاضي عياض وولده محمد، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تقديم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية مزيّدة ومنقّحة، 1997، ص: 203-204. الونشريسي، المعيار، م س، ج 7، صص: 73-75.

(194)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 544.

(195)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73. الحل الموشية، م س، ص: 97.

(196)- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومدير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، 1968، ص: 323.

(197)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 71.

(198)- دوزي، المسلمون في الأندلس، م س، ج 3، ص: 169.

(199)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 91. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 395.

(200)- كواتي (مسعود)، **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر- معهد التاريخ، 1411-1412هـ/ 1990-1991م (مرفونة)، ص: 217.

(201)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 243.

«وَقُتِلَ نَفَرٌ مِنْهُمْ»⁽²⁰²⁾ بسبب تجسّسهم على المسلمين، وإفشاء أسرارهم لأعدائهم، لذلك عمدوا إلى التضيق على اليهود، فكان ردّ فعلهم الانتقام من المسلمين الذين يجوبون الأحياء اليهودية. ولعلّ من صور دسائس اليهود ضد المسلمين في العهد المرابطي، ما ذكره أحد المؤرخين اليهود حول إسهامهم في تأجيج الصراع بين النصارى والمسلمين، وتأكيدهم على أنهم لا يمكنهم التزام الحياد⁽²⁰³⁾. وتؤكد إحدى الروايات مشاركة اليهود في مؤامرات الاغتيال مثل ما حدث لأحد المقربين من عامل غرناطة أبي حفص عمر بن علي وهو موسى بن مفروح الذي مُنحت له سلطات واسعة لعلو همته، فسَمّمه أحد اليهود⁽²⁰⁴⁾.

أضف إلى ذلك أن بعض قضاة اليهود كانوا يوفرّون الحماية لمن يُشارك في المؤامرات، مثل: ابن ميقاش، وهو من أحبار اليهود وقاضي مدينة اليُسَانَة الذي علم بأن أحد اليهود أراد أن يُبلّغ عن يهودي آخر شارك في مؤامرة سياسية، فحاكمه بتهمة كشف أحد إخوانه⁽²⁰⁵⁾. وفي السنوات الأخيرة من الحكم المرابطي نجد ابن همشك وهو «رومي الأصل، ملك في الفتنة جَيّان وشقورة، وكثيرا من أعمال غرب الأندلس»⁽²⁰⁶⁾. وأسهم بعضهم في إسقاط دولة المرابطين سنة 541هـ/ 1147م حيث استأمنوا عبد المومن الموحي «فأمنهم، واتفقوا معه على أن يُدخلوه من الباب المعروف بباب أغمات»⁽²⁰⁷⁾.

وتفيد رواية مسيحية وردت في «أخبار الامبراطور الفونسو السابع»⁽²⁰⁸⁾ أنه بعد استيلاء الموحدين على مراكش، رجع إلى طليطلة عدد من النصارى الذين تم استخدامهم في الجيش المرابطي صُحبة قساوستهم⁽²⁰⁹⁾.

(202)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93.
(203)- GRAETZ (Heinrich), (1872): **Les juifs d'Espagne (945 – 1205)**, traduit de l'allemand par Georges Stenne, Michel Lévy frères éditeurs - Librairie Nouvelle, Paris, p: 200.

(204)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 77.
(205)- GRAETZ, Les juifs d'Espagne, Op. Cit, p: 201.

(206)- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله البُلَنَسِي)، **المقتضب من كتاب تحفة القادم**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط 3، 1989م، ص: 130.

(207)- الحلل الموشية، م س، ص: 138.
(208)- DE CENIVAL (Pierre), (1927): «L'église chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle», **Hespéris** 7, pp: 69-83, p: 72.

(209)- من المحتمل ان يكون الأسقف «ميقائيل بن عبد العزيز» الذي أشارت إليه الروايات المسيحية من أهل الزمة الذين تم نفيهم إلى المغرب حيث استوطن في فاس ما بين 1126م (520هـ) و 1137م (532هـ) قبل أن يعود إلى =

والغالب على الظن أن خيانة بعض أهل الذمة طالت أيضا مجال ترجمة علوم المسلمين، لذلك حذر ابن عبدون من خطورة ترجمتهم للكتب الإسلامية، ونصح المسلمين بقوله: «يجب أن لا يُباع من اليهود، ولا من النصارى، كتاب علم، إلا ما كان من شريعتهم؛ فإنهم يُترجمون كتب العلوم، وينسبونها إلى أهلهم وأساقفتهم، وهي من تواليف المسلمين»⁽²¹⁰⁾. ولا يُستبعد أن يكون منع استخدام النصارى في تسيير شؤون الدولة المرابطية في عهد تاشفين بن علي، من خلال رسالة رسمية إلى أهل بلنسية، صدرت من ديوان الإنشاء المرابطي في جمادى الأولى سنة 538هـ / 1143م⁽²¹¹⁾، قد جاء في سياق تدهور الأوضاع في الأندلس وبروز طلائع الثورة فيها، وقد يكون مرتبطا «من حيث أسبابه بسلوك النصارى في أعمالهم تجاه المسلمين»⁽²¹²⁾.

وخلاصة الكلام؛ إن التسامح مع أهل الذمة في الأندلس والحرص على انصافهم، خلال الفترة موضوع الدراسة، اتخذ صورا وأشكالا متعددة، وقد أثمرت تلك السياسة إسلام عدد من اليهود والنصارى. وفي المقابل شكلت قضية هدم الكنائس، وخاصة كنيسة ألبيرة بغرناطة سنة 492هـ / 1098م في عهد يوسف بن تاشفين، وتغريب المعاهدين زمن ابنه علي في حوالي 520هـ / 1126م، أبرز القضايا التي قد تعكس تشدد المرابطين ضد أهل الذمة، ما لم يتم استحضار السياقات التاريخية التي جاءت فيها تلك القرارات ودور الفقهاء في اتخاذها، حيث كان هدم كنيسة ألبيرة بناء على فتوى أصدرها الفقهاء وقت استحواذ الروم على بيت المقدس خلال الحملة الصليبية الأولى، وجاء قرار التغريب والإبعاد بعد تعاون عدد من المعاهدين مع الفونسو المحارب. أما بخصوص بعض المضايقات التي تعرّض لها اليهود في المجال المالي، حيث فُرضت عليهم ضرائب خاصة، فنظن أن هذه القضية ترتبط كثيرا بالسياسة الجبائية للمرابطين بالأندلس، وهي مدار المبحث الآتي.

إلى الأندلس سنة 541هـ / 1147م راجع:

- DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1968): «Les relations du Maroc et de la Castille pendant la première moitié du XIII^e siècle», **Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (RHCM)** n° 5, pp: 37-62, p: 45.

(210)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 57.

(211)- جاء في نص الرسالة: «... نؤكد عليكم أتم تأكيد أمر أهل الذمة ألا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين، لانه من فساد الدين». راجع: حسين مؤنس، نصوص سياسية، م س، صص: 110-113.

(212)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 305.

المبحث الثالث: السياسة الجبائية ومقولات الاستحواذ

بقول ابن خلدون: «اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة»⁽²¹³⁾. فما معنى هذا الكلام؟ وإلى أي حدّ ينطبق على الدولة المرابطية وسياستها الجبائية؟

لعل المقصود من الكلام السابق أن مقدار الضريبة التي تُفرض على الأشخاص والممتلكات يكون ضئيلاً، ولكن مجموعها يكون كثيراً لكثرة من يؤديها. فإذا زاد مقدار الوزيعة عن الحد المعقول، عجز أغلب السكان عن أدائها، فيقل مجموعها⁽²¹⁴⁾. ويُفسر ذلك ابن خلدون بأن الدولة سواء أقامت على سنن الدين أم على العصبية، فهي تكون قليلة الضرائب كثيرة الجباية في أول أمرها لأن الرعاية تنشط للعمل فيكثر الإنتاج والاعتماد، وعندما تنتقل الدولة إلى مرحلة الترف تكثر الضرائب وتنقص الجباية، «حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة»⁽²¹⁵⁾ إلى نهاية لا فائدة من ورائها، ويرجع وبال ذلك على الدولة. وكأن ابن خلدون في هذا كان يستقرئ السياسة الجبائية للمرابطين، بل إنه في السياق نفسه يُشيد بما قام به يوسف بن تاشفين لما أسقط «المغارم»⁽²¹⁶⁾ التي فرضها ملوك الطوائف على أهل الأندلس⁽²¹⁷⁾. وتشير مصادر أخرى إلى أن الدولة المرابطية اشتهرت منذ البدايات الأولى بأنها تجربة ترمي إلى «رد المظالم وقطع جميع المغارم»⁽²¹⁸⁾.

وفي المقابل يذكر صاحب "ريحان الألباب وريعان الشباب في مراتب الآداب" أن المرابطين لما دخلوا مرحلة الترف «وملك المثلثون بلاد الأندلس في ظل واقعة الزلاقة مدة، وجاهدوا أطراف العدو صدرا من دولتهم، ثم أدبروا فاخلدوا إلى الراحة والبطالات وفساد الأعمال والنيات، وكثر ظلمهم وحيفهم، فخرّ من فوقهم سقّهم بظهور دعوة المهدي

(213)- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 344.

(214)- الجابري (محمد عابد)، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 6، 1994، ص: 305.

(215)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 345. والفرق بين الوظيفة والوزيعة هو أن الأولى ضريبة عينية والثانية ضريبة جماعية. راجع: الجابري، العصبية والدولة، م س، ص: 305 - 306.

(216)- سميت بهذا الاسم لأنها كانت تُغرّم لصاحب السلطة، وتُسمى أيضاً بـ «الأجعال» كناية على الثقل الذي يُجعل على عاتق من يدفعها. راجع: الونشريسي، المعيار، م س، ج 11، ص: 127 - 128.

(217)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 346.

(218)- البكري، كتاب المسالك، م س، ج 2، ص: 858. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 11.

رضي الله عنه»⁽²¹⁹⁾. ولا يخفى على الباحث ما يتضمنه كلام المواعيني من نبرة العداء للمرابطين، ولا عجب في ذلك؛ لأنه كما قال ابن عبد الملك: «كان كاتباً بليغاً، شاعراً مُجيداً، استكتبه أبو حفص بن عبد المؤمن وحظي عنده حُظوة عظيمة لصهر كان بينهما»⁽²²⁰⁾.

وقبل الحديث عن السمات العامة للسياسة الجبائية للدولة المرابطية بالأندلس، لا بد من إبداء بعض الملاحظات حول نمط اقتصادها، وعلاقة سياستها العسكرية بنظامها الجبائي:

أولاً- يبدو أن ما اعتبره أحد الباحثين "اقتصاد الغزو" أو "اقتصاد المغازي" كإقتصاد «تحكم في توجهات الدولة المرابطية واعتمد أساساً على الموارد الحربية بما فيها الجزية وشتى أنواع الضرائب الأخرى»⁽²²¹⁾ وصف يصعب تعميمه على جميع مراحل تطور الدولة المرابطية اعتماداً على وقائع وإشارات منتقاة⁽²²²⁾، وقد يدفع البعض إلى اعتبار الدولة المرابطية؛ مجرد دولة غزو ونهب وسلب، الأمر الذي يُبطل مقولة وجود مشروع سياسي إصلاحي، من أهدافه «توحيد الغرب الإسلامي وإنقاذ الخلافة الإسلامية المتهاوية»⁽²²³⁾.

ثانياً- خلال الطور الثالث من أطوار الدولة، حسب التفسير الخلدوني، لا نستطيع الحديث عن الغزو، لأنه «طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك... وتشديد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة»⁽²²⁴⁾؛ وإذا افترضنا صحة هذه المقولة الخلدونية

(219)- المواعيني (أبو القاسم محمد بن إبراهيم بن خيرة الإشبيلي)، ربحان الألباب وريحان الشباب في مراتب الآداب، تحقيق وتقديم مصطفى الحيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1988-1989، ج 1، ص: 14. (مرفوعة)

(220)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 99. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 2، ص: 337-338. وأبو حفص بن عبد المؤمن المشار إليه أعلاه هو خليفة الموحدين بين عامي 646هـ/1248م و665هـ/1266م. راجع: المراكشي، المعجب، م س، ص: 418.

(221)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 99. القادري بوتشيش، "أثر الحروب في المجال الضرائبي"، مجلة الاجتهاد، س 9، ع 34-35، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1997، صص: 79 - 92، ص: 81.

(222)- كارل بوبر، بؤس الإيديولوجيا: نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي، ترجمة عبد الحميد صبرة، دار الساقي، بيروت - لبنان، ط 1، 1992، ص: 153.

(223)- القادري بوتشيش (إبراهيم)، تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 1994، ص: 62.

(224)- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 220.

التي لا يشك الباحث إبراهيم القادري بوتشيش في "صدقيتها" فكيف يمكن لدولة أن تعتمد في هذه المرحلة على الموارد الحربية «بسبب انغماسها في الملذات والبذخ والتفنن في مباحج الحضارة»⁽²²⁵⁾؟ وكيف يمكن لاقتصاد يركز على الغزو أو على الحرب أن يُحيي دولة لمدة قرن أو أقل بقليل، بالرغم من أن عائدات الحرب سرعان ما تنضب، وغنائم ميدان المعارك كانت «آنية ومحدودة في مدة زمنية معينة هي وقت قيام الدولة وتوسعها. ولهذا انتهت وتوقفت بانتهاء العمليات العسكرية التي وحدثت مجال السيادة المرابطية»⁽²²⁶⁾؟

ثالثاً- الراجح أن حركة جهاد المرابطين بالأندلس أو السياسة العسكرية لصد العدوان النصراني لم يكن يترتب عنها دخل كبير لأن هذه السياسة لم تُسفر عن ضم أراضي جديدة ودميين جدد، استفادت منهم خزينة الدولة مثل ما كان عليه الحال زمن الفتوحات الإسلامية خلال القرن الهجري الأول. بل إن الغزوات والحرب هي التي كانت تعتمد على اقتصاد الدولة وتستنزفه في بعض الأحيان، لذلك اضطرت الدولة المرابطية إلى فرض ضرائب جديدة في ظل "اقتصاد الندرة"⁽²²⁷⁾ أو "اقتصاد الكفاف"⁽²²⁸⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن الوصف الذي يناسب طبيعة نمط الإنتاج الذي تبناه المرابطون؛ فثمة إجماع بين من تطرق إلى موضوع الضرائب المرابطية⁽²²⁹⁾ على أنها مرت بمرحلتين: في المرحلة الأولى تم إلغاء المغارم كسبا للقلوب⁽²³⁰⁾، وفي المرحلة الثانية من حياة الدولة أصبحت الضرائب كثيرة ومجفة، خصوصا عند تعرض بيت المال للنضوب.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تتبع سمات كل مرحلة على حدة لابرار التحول الذي طرأ على السياسة الجبائية للمرابطين في الأندلس. ترى لماذا ألغى المرابطون الضرائب

(225)- القادري بوتشيش، أثر الحروب، م س، ص: 81.

(226)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 106.

(227)- فتحة (محمد)، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/ 12-15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999، ص 282.

(228)- يرى الباحث سعيد بنحمادة أن "الاقتصاد الحربي" ما هو إلا انعكاس لاقتصاد الكفاف وقلة الانتاج. راجع: بنحمادة، الغرب الإسلامي، م س، ص: 148، والهامش رقم: 2 - ص: 153 و ص: 323.

(229)- أنظر على سبيل المثال لا الحصر: حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، م س، صص: 408 - 411. عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 420 - 421. الجناحاني، (الحبيب)، "السياسة المالية للدولة المرابطية" ضمن

دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2، 1986، صص: 89 - 103، ص: 98. القادري بوتشيش، مباحث، م س، صص: 205 - 210.

(230)- تقوم سياسة كسب القلوب على الرفق في الضرائب والجبائيات. راجع: الجابري، العصبية، م س، ص: 226.

عند توجههم إلى الأندلس ثم حاول يوسف بن تاشفين فرض المعونة قبل أن يقرها ابنه علي، بل ويوجب غيرها؟ وإلى أي حد استطاعت الدولة المرابطية أن تجعل سياستها الجبائية في خدمة مشروعاتها السياسي الذي قام على الجهاد في الأندلس؟

1- إلغاء المغارم التي فرضها ملوك الطوائف كسبا للقلوب:

أ- السياسة الجبائية المُجحفة لملوك الطوائف:

تشير المصادر الأندلسية التي كُتبت خلال القرن الخامس الهجري إلى الضرائب التي فرضها ملوك الطوائف، ومنها ضريبة "القطيع" التي اعتبرها ابن حزم جزية على رؤوس المسلمين في الأندلس «يؤدونها مشاهرة وضريبة على أموالهم من الغنم والبقر والدواب والنحل، يرسم على كل رأس، وعلى كل خلية شيء ما، وقبالات ما، تؤدي على كل ما يباع في الأسواق»⁽²³¹⁾، ومنها أيضا الضريبة التي فرضها عبد الله بن بلقين على «أهل اليُسَّانة ذهباً كثيراً باسم التقوية»⁽²³²⁾.

ويرى ابن خلدون أن من أسباب إسقاط ملوك الطوائف هو سياستهم الجبائية المُجحفة⁽²³³⁾، حيث كانوا يُرهقون رعاياهم بـ «مغارم الإقطاع»⁽²³⁴⁾ التي كانوا يُنفقونها على قصورهم، وفي أداء الجزية لألفونسو تأمينا لمسالمتهم⁽²³⁵⁾.

ويبدو أن السلطة المرابطية كانت على علم بالوضعية الجبائية في الأندلس، لذلك طلب يوسف بن تاشفين من المعتمد بن عباد «أن يلتزم الرباط، ويقطع القبالات»⁽²³⁶⁾، ولا عجب من توجس الأمير عبد الله بن بلقين «من الرعية لطمعهم في حط المغارم، والذي شاع من الزكاة والعُشر عند المرابطين»⁽²³⁷⁾. وحينما أسقط هؤلاء الأخيرون نظام الطوائف، من الإجراءات الأولى التي قاموا بها؛ «رفع أنواع القبالات والخراج إلا زكاة العين، وصدقة

(231)- ابن حزم، رسائل، م س، ج 3، ص: 176.

(232)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 131.

(233)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 314.

(234)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 109.

(235)- بن عيود (أحمد)، "الضرائب في الأندلس خلال عصر ملوك الطوائف (ق 5هـ)"، مجلة كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بتطوان، ع 14، 2007، صص: 100 - 107، ص: 101.

(236)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 169.

(237)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 120.

الماشية، وعشر الزرع»⁽²³⁸⁾ أي أنهم اقتصروا في البداية على تحصيل ما تُجيزه الشريعة من الفروض، مثل الزكاة والأعشار والجزية والغنائم. وهذا ما يُشير إليه ابن أبي زرع الفاسي بقوله: «لم يجر في عملهم طول أيامهم رسم مكس ولا معونة ولا خراج في بادية ولا في حاضرة.. ولم يكن في عمل من بلادهم خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية حاشا الزكاة والعشر»⁽²³⁹⁾. وهذه الشهادة – وإن كان مبالغاً فيها – فهي تطلعنا على السياسة المالية العامة للمرابطين ووضعية الضرائب خلال عهد يوسف بن تاشفين على الأقل.

ويبدو أنه مع اتساع نطاق الجهاد، ومنذ أن أصبحت الأندلس جزءاً من مجال السيادة المرابطية لم تتوقف الحملات العسكرية التي كانت تتطلب تمويلاً وتجهيزاً خاصاً، في الوقت الذي لم تعد فيه الموارد المالية تكفي، مما اضطر ابن تاشفين إلى محاولة فرض ضرائب جديدة على أهل الأندلس والمغرب للإسهام في أعمال الجهاد⁽²⁴⁰⁾.

وإذا افترضنا صحة هذا الرأي، فهل كان للعمل الجهادي الذي قام به يوسف بن تاشفين دور في توجيه آراء المؤرخين، فاهتموا بإلغائه المغارم الجائرة التي سادت في عصر الطوائف، وأهملوا محاولته فرض ضرائب جديدة مثل المعونة التي اعتبرها أحد الباحثين⁽²⁴¹⁾ «من قبيل الابتزاز الاقتصادي، لأن بيت المال لم يعرف آنذاك أي عجز بفضل استمرار تدفق الغنائم والجزية حين كانت الدولة لا تزال في عنفوان انطلاقها»؟ وهل تشير المصادر التاريخية إلى ضرائب أخرى غير المعونة التي حاول يوسف بن تاشفين فرضها، من قبيل رسوم الضيافة والإقامة التي أشار إليها بعض الباحثين «خلافًا لما نجده في المصادر السننية من صورة ملمعة عن الجباية العادلة ليوسف بن تاشفين باعتبار ما أسداه من خدمات للمذهب السني وللإسلام والمسلمين بالأندلس»⁽²⁴²⁾؟ الحقيقة أننا لا نستطيع مسايرة هذا الرأي لأن أصحابه لم يُقدموا ما يدعم ذلك اعتماداً على نصوص

(238)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 381.

(239)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 167.

(240)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 420. جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 109.

(241)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 205.

(242)- القبلي محمد، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، إشراف وتقديم، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص: 244.

موثقة، كما أننا لم نعثر فيما اطلعنا عليه على أية إشارة تؤيد رأيهم. ويبدو أن القول بوجود أزمة مالية أمر يصعب تصديقه في بداية المرابطين، خصوصاً إذا صح «أنهم وجدوا في بيت المال بعد وفاته (أي وفاة الأمير يوسف بن تاشفين) ثلاثة عشر ألف ربع من الورق وخمسة آلاف وأربعين ربعاً من دنانير الذهب المطبوعة»⁽²⁴³⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن ما ذكره ابن أبي زرع؛ فقد اختلف الباحثون في تفسير مصدر تلك الثروة التي وجدت في بيت مال المرابطين بعد وفاة يوسف بن تاشفين حيث يرى بعضهم⁽²⁴⁴⁾ أنها نتيجة للسياسة المالية الحكيمة التي قامت على ضمان تحصيل الضرائب الشرعية ومراقبة عمال الخراج بشكل دقيق وكذلك تقليل النفقات على الجند والخدمات العامة، بالإضافة إلى أن البلاط المرابطي لم يكن يعيش في مستوى البذخ وإنفاق الأموال التي عاشها أمراء الطوائف من قبل حيث «كان أمراء المرابطين وأشياخهم أقواماً ربتهم الصحراء، نيتهم خالصة، لم تُفسدها الحضارة ولا مخالطة الأسافل»⁽²⁴⁵⁾. وفي المقابل فسرها أحد الباحثين⁽²⁴⁶⁾ باستمرار تدفق الغنائم والجزية حين كانت الدولة المرابطية لا تزال في عنفوان انطلاقها، وهذا أمر قد لا يحتاج إلى كثير عناء لإثباته. أما فرض ضرائب جديدة غير شرعية فيحتاج إلى مزيد بحث وتدقيق⁽²⁴⁷⁾. إذن فماذا عن السياسة الجبائية ليوسف بن تاشفين بالأندلس؟

ب- السياسة الجبائية ليوسف بن تاشفين بالأندلس:

بالرجوع إلى المصادر نجد أن يوسف بن تاشفين لما أراد فرض «المعونة»⁽²⁴⁸⁾ عارضه فقيه المرية وقاضيه ابن الفراء (ت 514هـ / 1120م)، وكتب إليه أن يحلف في

(243)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 137. ابن القاضي، جذوة الاقتباس، م س، ص: 545.
(244)- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، م س، صص: 410 - 412. دندش، الأندلس، ص: 222 - 223.
حمدي، التاريخ السياسي، م س، ص: 239.
(245)- الحلل الموشية، م س، ص: 82.
(246)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 205.
(247)- من الغريب ألا يفطن بعض المتخصصين إلى أن السياق الذي قال فيه مارمول كاربخال: «وظل يتعاطى لمذاذاته ويثقل شعبه بالضرائب لإرضاء خلاعته» كان يقصد علي بن يوسف وليس يوسف بن تاشفين، فضلاً عما وقع فيه مارمول من أخطاء تدل على جهله بالأحداث التاريخية. أنظر: كاربخال، إفريقيا، م س، ج 1، ص: 329. القادري بوتشيش، أثر الحروب، م س، ص 86 (الهامش رقم 4). القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 205.
(248)- المعونة أو الوظيفة ضريبة كانت تُفرض للقيام بواجب الجهاد إن كان بيت المال خالياً من الأموال، كما هو الشأن فيما جرى بين يوسف بن تاشفين وابن الفراء. راجع: عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 168.

حضرة العلماء بأنه لا يملك شيئاً، وأن بيت المال خال من أي درهم⁽²⁴⁹⁾. وإذا كانت رسالة ابن الفراء غير مؤرخة، فربما يدلنا سياق الحديث الذي أوردها فيه ابن خلكان على أن كتابتها كانت بعد وقعة الزلاقة - مباشرة - أي في حدود سنة 479هـ / 1086م⁽²⁵⁰⁾. والغالب على الظن أن ضريبة المعونة لم تُجب في تلك السنة، لأن صاحب المعيار ذكر أنه لما بلغ أمير المسلمين كتاب قاضي المرية اقتنع بذلك، ولم يفكر - بعد- في شأن المعونة، أو على حد تعبيره: «وعظه الله بقوله، ولم يعد عليه في ذلك قولاً، والأعمال بالنيات»⁽²⁵¹⁾.

وإذا كانت رغبة يوسف بن تاشفين في فرض «المعونة» لا تعني بالضرورة وجود أزمة مالية، فهي قد تكون دليلاً على أن الدولة المرابطية بدأت تواجه صعوبات مالية منذ أو آخر أيامه، وليس بمستغرب أن تتفاقم منذ أوائل إمارة علي بن يوسف، لأن معين الغنائم بدأ في النضوب منذ موقعة أقلش سنة 501هـ / 1108م⁽²⁵²⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن وضعية مالية الدولة المرابطية - عندما حاول يوسف بن تاشفين فرض المعونة - فلا بد من الاحتياط عند القول إن المعونة ضريبة غير شرعية، «لأنها قد تُصبح شرعية بالنظر إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بفرضها وبإنفاقها»⁽²⁵³⁾، خصوصاً وأن "الضرائب الشرعية" لم تعد تفي بالالتزامات العسكرية للدولة المرابطية في الأندلس، بعد تقلص أراضي الدولة في عهد علي بن يوسف⁽²⁵⁴⁾.

ومن الإنصاف القول بأن إلغاء المغارم كسباً للقلوب لم يقتصر على فترة حكم يوسف بن تاشفين، بل نجد القاضي ابن حمدين «قطع الضرائب والمعاون عن أهل قرطبة»⁽²⁵⁵⁾ والقاضي عياض «جاز إلى الجزيرة الخضراء في زمن علي بن يوسف، وأزال ما كان بها

(249)- ابن خلكان، وفيات، م س، ج 7، ص: 118 - 119. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، م س، ج 4، ص: 118. الونشريسي، المعيار، م س، ج 11، ص: 132 - 133. المقرئ، نفح الطيب، م س، ج 3، ص: 386 - 387.

(250)- ابن خلكان، وفيات، م س، ج 7، ص: 118 - 119.
(251)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 11، ص: 133. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 59.
(252)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 165.
(253)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 112.
(254)- موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 143.
(255)- ابن القطان، نظم الجمان، م س، ص: 74.

من مظالم وقبالات»⁽²⁵⁶⁾، إلا أن هذه المحاولات كانت محدودة جداً، وكانت الدولة المرابطية تفرض ضرائب جديدة لئلا يتعرض بيت المال للنضوب. وذلك بالرغم من أن قلة الجباية مع ضمان تحصيلها خير من كثرتها وعجز الناس عن الوفاء بها كما قال ابن خلدون⁽²⁵⁷⁾.

2- فرض الضرائب مخافة أن يتعرض بيت المال للنضوب:

منذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري بدأت الدولة المرابطية تفقد مداخيلها من الغنائم والخراج والجزية، لأن الحروب في الأندلس أصبحت دفاعية، ولم تعد مربحة كما كانت من قبل، في الوقت الذي وصلت فيه الدولة مرحلة البذخ والترف. «لذلك احتاجت إلى المزيد من المداخيل، فلم تجد وسيلة لتنفيذ خطتها سوى إثقال الرعية بالضرائب والمكوس»⁽²⁵⁸⁾. إذن ماهي الضرائب التي فرضت بالأندلس في عهد علي بن يوسف وخلفائه؟ ومن كان يستفيد من مداخيلها؟

أ- الضرائب التي فرضها علي بن يوسف بالأندلس:

أشرنا سابقاً إلى أن يوسف بن تاشفين حاول فرض المعونة التي أقرت في عهد ابنه علي، ويبدو أنها كانت مرتبطة بتجهيز الجيش⁽²⁵⁹⁾، وتُشير إحدى النوازل إلى أن الوظائف على الكسب بالأندلس، والمسماة بالمعونة، بلغت «درهم ونصف درهم للرأس من الغنم»⁽²⁶⁰⁾.

ومن الضرائب التي تدخل ضمن الإطار العام للمعونة ضريبة «التقسيط» التي أشار إليها ابن القطان في سياق كلامه عن أحداث 523هـ/ 1129م، حيث: «وصل إلى علي بن يوسف خبر من مدينة بلنسية أن ابن رزمير عازم على الخروج إلى بلاد المسلمين، فخشى أن تكون حركته كالتتي كانت في سنة عشرين، فقصط على الرعية سودانا يغزون في العساكر، وكان قسط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم،

(256)- ابن القاضي عياض (أبو عبد الله محمد)، التعريف بالقاضي عياض، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط 2، 1982، ص: 115.

(257)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 208.

(258)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 206. ويرى عز الدين موسى أن المكوس لم تكن تُستعمل خلال الفترة موضوع الدراسة إلا في سياق الحديث عن الضرائب على التجارة. راجع: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 167.

(259)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 250.

(260)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 5، ص: 32.

يخرجون ذلك من أموالهم، ففعلوا»⁽²⁶¹⁾، وحتى يدفع المتقبل عنه تهمة استغلال النفوذ، فقد بالغ في تقسيط ضريبة «الرحاب»، زاعماً أنها أوامر السلطان «وعياذا بالله ان يأمره السلطان»⁽²⁶²⁾.

أما القبالة⁽²⁶³⁾ فقد استعملت في الأندلس بمعنى كراء الأرض منذ الخلافة الأموية (316 - 422هـ / 928 - 1031م) على الأقل. والدليل على ذلك أن مفتي الأندلس أبا صالح أيوب ابن صالح (ت 332هـ / 934م)⁽²⁶⁴⁾ «سئل عن رجل أكرى جنانه بثلاثين ديناراً وفي الجنان شجرتين وعنب وأرض بيضاء، والشجر أكثر غلة من البياض يسموا (كذا) هذا الكراء قبالة، فتقاضي منه الثلاثين ديناراً في تلك القبالة»⁽²⁶⁵⁾. كما أورد أحمد بن سعيد بن بَشْتَغِير اللورقي المالكي نازلة أفتى فيها ابن الفخار⁽²⁶⁶⁾ بعدم جواز بيع الثمرة التابعة لأرض مكررة تُصيّبها جائحة «إن كانت الثمرة يوم عقد القبالة لم تطب»⁽²⁶⁷⁾.

ووردت القبالة في نوازل الفترة المرابطية بمعنى كراء الأرض أيضاً حيث جاء في نازلة سئل عنها ابن الحاج (ت 529هـ / 1134م)، «فأجاب بأن القبالة تنتقض في جهة الأب لأنها راجعة إلى الابن وتبقى في نصيب الابن، والزرع المتقبل لأنها قبالة وليست مزارعة. وعليه للابن الحصة المصيرة إليه من الأب كراء المثل فيما بقي من الشهور إلى تمام الزرع وهي شهر مارس وأبريل وماي إلى حصاد الزرع ويرجع هو بما يجب من الكراء

(261)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 152.

(262)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 31.

(263)- القبالة هي في الأصل عقد واتفاق، قال الزمخشري: «كل من تقبل بشيء مقاطعة وكتب عليه بذلك الكتاب فعمله القبالة - بالكسر -، وكتابه المكتوب عليه هو القبالة - بالفتح-». أنظر: الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998، ج 2، ص: 49. وقد اطلق استعمال هذا اللفظ على الضرائب الزائدة على ما يقضي به الشرع، وكانت هذه الكلمة تُستخدم في المغرب والأندلس للدلالة على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف والصناعات أو بائعو السلع الضرورية. راجع: دوزي (رينهت)، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي ومراجعة جمال الخياط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1، 1997، ج 8، ص: 178.

(264)- أنظر: الونشريسي، المعيار، م س، ج 3، ص: 354. الذهبي، سير أعلام النبلاء، م س، ج 15، ص: 330.

(265)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 267.

(266)- أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف، المعروف بابن الفخار القرطبي (ت 419هـ / 1028م)، كان إماماً في الفقه المالكي، من كتبه "التبصرة"، قال فيه القاضي عياض: «آخر أئمة المالكية بقرطبة». راجع: ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 483 - 484. عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 7، صص: 286 - 289.

(267)- ابن بَشْتَغِير (أبو جعفر أحمد بن سعيد)، نوازل أحمد بن سعيد بن بَشْتَغِير اللورقي المالكي، دراسة وتحقيق وتعليق قطب الريسوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 2008، ص: 486.

لهذه الأشهر على تركة الأب إن كان قد قام إليه الكراء على الطوع»⁽²⁶⁸⁾. ويبدو أنها في الأيام الأخيرة من عهد المرابطين أصبحت تُستعمل أحياناً في الضرائب التي تُفرض على الأسواق والبضائع والصناعات و«على كل شيء يُباع»⁽²⁶⁹⁾.

ب- الاستغلال الضريبي وموقف أهل الأندلس منه:

تشير كتب الحسبة إلى أشكال الحيف التي تعرض لها المزارعون في بعض مناطق الأندلس خلال عصر المرابطين؛ ففي اشبيلية كان الجبّاء يُخَرِّصُونَ الزرع بالجملة، ويحصلون منه العشر دون معيار مُحدّد. لذلك ندّد ابن عبدون بطريقة جبّاية القبالة ونعت القُبّاض والخُرّاص⁽²⁷⁰⁾ بالظلمة الفساق أكلة السحت الحرام، العارفون بوجوه المكر والشر، وطالب بالألا يُخَرِّص الزرع «إلا في الفشقر، بعد خروج ما يلزمه عند الحصاد»⁽²⁷¹⁾، على غرار ما كان يفعل أهل قرطبة.

وبما أن الدولة المرابطية لم تكن تعطي للخراص والمتقبلين راتباً معيناً عن عملهم، فقد كانوا يشتطون في فرض المغارم، ويُمارسون أشكال الاستغلال الضريبي، وأكل أموال الناس بغير حق⁽²⁷²⁾. لذلك طلب ابن عبدون من القاضي أن يُحدد للمتقبل مقدار ما يأخذه من بيت المال⁽²⁷³⁾ «ولا يترك ذلك إلى اختياره»⁽²⁷⁴⁾.

ويبدو أن تصرف المتقبل هذا كان يتم باتفاق مع بعض "الوزراء" الذين سعوا في الحقيقة إلى جمع الثروة بهذه الطريقة مدّعين أن ذلك لمصلحة الدولة⁽²⁷⁵⁾. والغالب على الظن أن الأمير علي بن يوسف لم يكن موافقاً على طريقة الجبّاية في المناطق التي كانت تعرف بعض التجاوزات، لذلك وجّه رسالة إلى قاضي مالقة أبي محمد عبد الله بن أحمد الوحيدي

(268)- راجع: المعيار، م س، ج 8، ص: 289.

(269)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 541.

(270)- الخراص: «هو الذي يخرج إلى البساتين والجنان لتقدير غلات الزيتون ومثيله من الغلات لتقييم خراجه وترجمها بروفنسال بالجبّاء». راجع: دندش، الأندلس، م س، ص: 225 (الهامش رقم: 21).

(271)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 6.

(272)- رسالة في القضاء والحسبة، م س، ص: 31.

(273)- كان المشرف على بيت المال يُسمى «الخازن على المال». أنظر: الإحاطة، م س، ج 1، ص: 407.

(274)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 30.

(275)- دندش، الأندلس، م س، ص: 226. القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 206.

(ت 542هـ / 1147م)⁽²⁷⁶⁾ يدعو فيه إلى جمع الزكوات بالطرق الشرعية⁽²⁷⁷⁾. وإلى جانب ضريبة القبالة تشير المصادر إلى ضريبة التعتيب التي فرضت لبناء أسوار المدن، وترميم القديمة منها، خاصة بعد غزو الفونسو المحارب لمدن وبوادي الأندلس سنة 519هـ / 1125م⁽²⁷⁸⁾. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي مدينة غرناطة جُمعت الأموال لذلك الغرض، غير أن تلاعب القائم على جمعها، وهو رجل من بني نَجَبَة، واختلاسه قدرا كبيرا منها دفع والي المدينة أبو عمر يَنَاله اللمتوني إلى فرض ضريبة تعتيب جديدة على العامة «وشد على الناس في دفع المال»⁽²⁷⁹⁾ بدل إجبار المختلس على رد ما أضاعه، فسخط الناس على الوالي الذي «عزل عن غرناطة في جمادى الأولى من عام اثنين وعشرين فكانت ولايته سنة وتسعة أشهر»⁽²⁸⁰⁾.

كما فُرضت على مدينة قرطبة ضريبة التعتيب أيضا⁽²⁸¹⁾، إلا أن أهلها امتنعوا عن أدائها، وثاروا على قاضي الجماعة ابن المناصف ورجموه بالحجارة⁽²⁸²⁾، فأمر بسجن بعضهم، وكان من بين السجناء ابن قرمان «الذي سجنه بتهمتي الفتنة والزندقة المترتبة عليهما عقوبة الإعدام، ولم يُنجه منها غير وساطة الأمير المرابطي محمد بن سير بعد استتبابه وتعهده بعدم الرجوع إلى ذلك»⁽²⁸³⁾.

-
- (276)- جاء في كتاب "الصلة" أنه يُعرف بـ "الوصيدي"، وقد يكون خطأ مطبعي غير مقصود لأن الضبي قال أنه يُسمى بـ "ابن الوحيد القاضي"، وترجم له غيره باسم "الوحيدي". راجع: ابن بَشْكَوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 285. الضبي، بغية الملتمس، ج 2، ص: 439. ابن دحية، المطرب، م س، ص: 218. ابن عسكر، أعلام مالقة، م س، ص: 221. النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، م س، ص: 104.
- (277)- جاء في الرسالة: «وأمر الزكوات على تباينها في الصفة، وأنواعها المختلفة، تجرى على موجب فريضتها، وتوقف على حد شريعنها، لا تحرف ولا تبدل، ولا تصرف عن جهتها ولا تعدل». راجع: مكي، وثائق تاريخية، م س، رسالة رقم (4)، ص: 173.
- (278)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73 - 74. السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية، م س، ص: 91.
- (279)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73.
- (280)- البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 75.
- (281)- يستعمل بعض الباحثين "التعطيبي" كمرادف للتعتيب دون بيان حيثيات الاستعمال. راجع: السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية، م س، ص: 91. حمدي، التاريخ السياسي، م س، ص: 318.
- (282)- يقول ابن القطان: «ورجم الناس ابن المناصف بسبب المعونة»، والراجح أنه يعني بلفظ «المعونة» هنا ما جرت العادة به من اضطلاع أهل كل حي في المدينة بإصلاح أسوار الجهة التي يسكنونها. «ولعل القاضي ابن المناصف أخذ الناس ببعض الشدة في ذلك مما أدى إلى ثورة أهل قرطبة عليه ورجمهم إياه». راجع: ابن القطان، نظم الجمان، م س، ص: 222 (الهامش رقم: 4).
- (283)- ابن قرمان (أبو بكر محمد بن عيسى بن عبد الملك)، ديوان ابن قرمان القرطبي: إصابة الأعراض في ذكر الأغراض، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، المجلس الأعلى للثقافة، المكتبة العربية، القاهرة، 1995، ج 1، ص: 5.

وعندما أراد القاضي أبو بكر بن العربي ترميم سور اشبيلية، «ولم يكن فيها مال متوفر، ففرض على الناس جلود ضحاياهم، وكان ذلك في عيد أضحى، فأحضروها كارهين.. ونهبوا داره، وخرج إلى قرطبة»⁽²⁸⁴⁾، وبما أن «المجاني ضعيفة»⁽²⁸⁵⁾ فلم يكن غريباً أن ينصح الفقهاء علي بن يوسف بعدم الإقدام على بناء سور العاصمة مراكش.

أما ضريبة «المرور على الأنهار» فلا نجد ذكراً صريحاً لها إلا في التفسير الذي قدّمه إبراهيم القادري بوتشيش⁽²⁸⁶⁾ لضريبة المكري التي أشار إليها البيذق في سياق حديثه عن خروج ابن تومرت من سلا إلى مراكش وعبوره وادي أم الربيع⁽²⁸⁷⁾.

ولا يُستبعد أن يكون للجباة دور في تأجيج سخط العامة ورفضهم للضرائب حتى ولو كان الهدف منها حماية المدن الأندلسية، ويتأكد ذلك إذا علمنا أن علي بن يوسف بن تاشفين استخدم الروم في «جباية المغارم»⁽²⁸⁸⁾. والملاحظ أيضاً أن صدى ذلك السخط قد تردد في أمثال العامة التي قالت: «عرب البطاح: يغرم الجزى لليهود»⁽²⁸⁹⁾، وفي الشعر الأندلسي قال بعضهم لما طُوبِ بِمَكْسٍ كَانَ يَتَوَلَّاهُ يَهُودِيٌّ:

يَا أَهْلَ دَانِيَّةٍ لَقَدْ خَالَفْتُمْ حُكْمَ الشَّرِيعَةِ وَالْمُرُوءَةِ فِينَا
مَالِي أَرَاكُمْ تَأْمُرُونَ بِضِدِّ مَا أَمَرْتُ تَرَى نَسَخَ إِلَهِ الدِّينَا
كُنَّا نَطَالِبُ لِلْيَهُودِ بِجَزَايَةٍ وَأَرَى الْيَهُودَ بِجَزَايَةٍ طَلَبُونَا⁽²⁹⁰⁾

ولما زادت الضرائب المفروضة في فترة حكم علي بن يوسف واشتدت قسوة الجباة على الأندلسيين هجأهم ابن سهل بقوله:

تَجَلُّو الرِّعْيَةَ مِنْ مَخَافَةِ جَوْرِهِ لَجَلَائِهِ إِذْ يَلْتَقِي الْأَقْرَانَا⁽²⁹¹⁾

(284)- المقري، نفح، م س، ج 2، ص: 27.

(285)- الأزموري، بهجة الناظرين، م س، الورقة: 17 / الوجه الأول.

(286)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 208.

(287)- البيذق (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، أخبار المهدي بن تومرت و بداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص: 26.

(288)- الحلل الموشية، م س، ص: 84 - 85.

(289)- الزجالي، أمثال العوام في الأندلس، م س، القسم الثاني، ص: 387.

(290)- السلفي (أبو طاهر أحمد بن محمد) معجم السُّفَر، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1414 هـ/ 1993 م، ص: 86.

(291)- ابن سعيد، المغرب، م س، ج 2، ص: 268.

والجدير بالذكر أن المظالم المرابطية في فترة علي بن يوسف لا تكاد ترد إلا مقترنة بالضرائب وجبايتها⁽²⁹²⁾، لذلك فقد استغل أحمد بن قسي⁽²⁹³⁾ سوء الوضع الضريبي في غرب الأندلس وتقرب من العامة، ثم تزعم ثورة المريدين، ومن شعره بين يدي ثورته:

ونحن أناس قد حمتنا سيوفنا عن الظلم لما جُرتم بالمظالم⁽²⁹⁴⁾

وقد حاول علي بن يوسف أن يحدّ من امتعاض الرعية من سياسته الجبائية بمحاسبة عمّاله أحيانا⁽²⁹⁵⁾، وحثهم على تطبيق العدل أحيانا أخرى⁽²⁹⁶⁾. إلا أن مشكلة الضرائب كانت من بين أسباب ثورات الأندلسيين عند ضعف أمراء المرابطين، وفي ظل تلك الاضطرابات والفتن قلّت الجبابات «وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين وألح العدو النصراني بالضربات على جميع جهات الأندلس»⁽²⁹⁷⁾.

وجماع القول إن التطور والتحول يُعدان من أبرز العناصر التي يصعب تحديدها في مسارات الأحداث التاريخية، فبالأحرى فهمها وتفسيرها، والراجح أن محاولة الاعتماد على توثيق دقيق، بعد إخضاع المصادر للتمحيص قد يُسهم في التوصل إلى استنتاجات مقبولة.

خلاصة:

من خلال تتبعنا لمعالم التحول في سياسة الدولة المرابطية بالأندلس، انطلاقا مما تيسّر لنا جمعه من نصوص مصدرية، والمقارنة بينها، نستطيع التأكيد على ضرورة استحضار الأسس الثلاثة التي ارتكزت عليها تلك السياسة، وهي قيادة الجهاد الحربي، ودعم الوحدة السياسية والمذهبية للأندلس، والاهتمام بالفقهاء بُغية فهم معالم التحول سواء في تعامل أمراء المرابطين مع ملوك الطوائف أو مع أهل الذمة فضلا عن السياسة الجبائية التي نهجتها الدولة المرابطية في الأندلس، ولا يمكن بحال من الأحوال إغفالها.

(292)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 170.

(293)- يشير ابن الأبار إلى أنه «نشأ مشغلا بالأعمال المخزنية» في شلب وفسرها عز الدين موسى بأعمال الجبائية. راجع: ابن الأبار، الحلة السّيرة، م س، ج 2، ص: 197. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 170.

(294)- ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 200.

(295)- أنظر على سبيل المثال محاسبة عيسى بن الوكيل عامل الجبائية في غرناطة عند الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 616. موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 172.

(296)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 77.

(297)- ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 16.

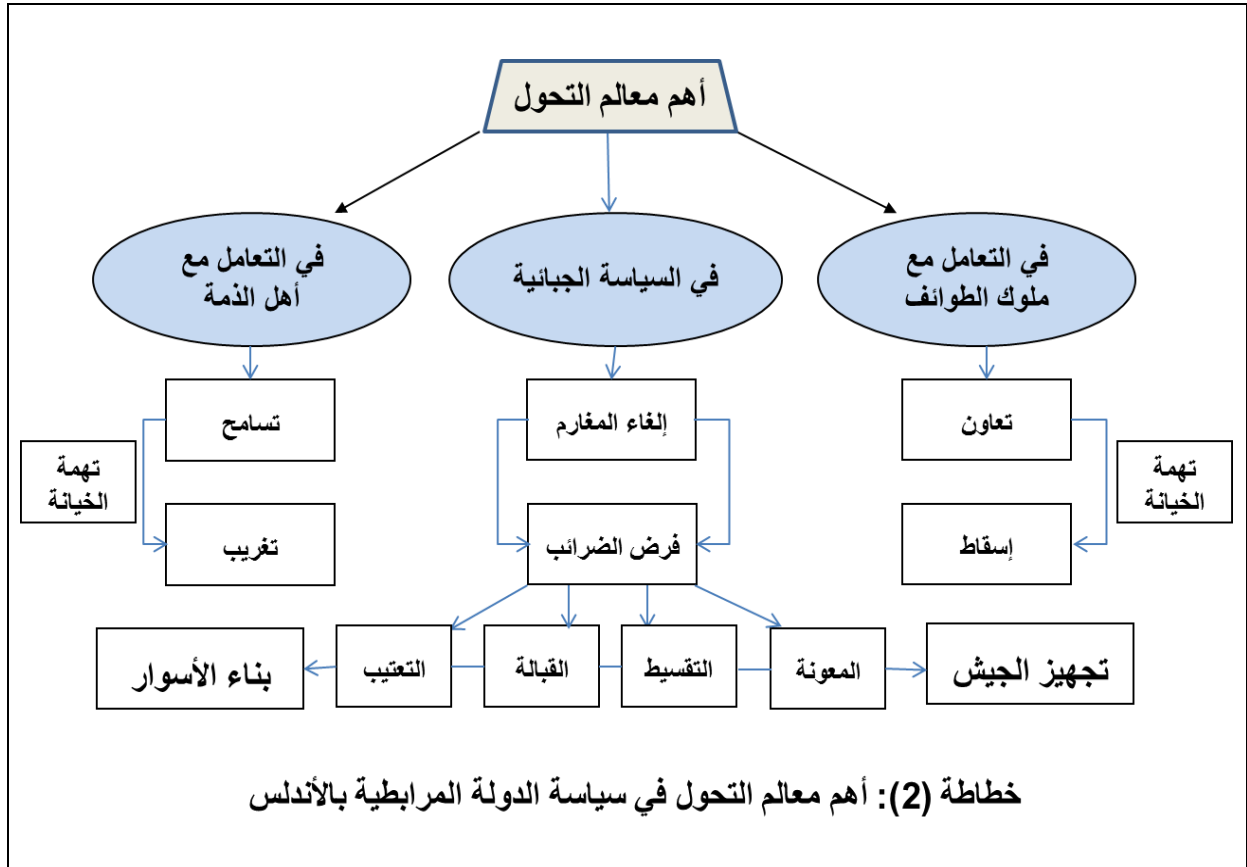
وبناء على ما توصلنا إليه في مباحث هذا الفصل، فالغالب على الظن أن استتجاد ملوك الطوائف بالمرابطين كان خيارهم الأخير، والشعور بالتوجس، وانعدام الثقة كان مشتركاً بين الطرفين. كما أن التعاون الأندلسي- المرابطي كان مثمراً إلى حدّ معركة الزلاقة، والتحول الذي حصل في العلاقات المرابطية الأندلسية قد يُفسر بتحول الهدف المشترك من الجهاد في المعركة المذكورة إلى هدفين متناقضين بعدها، حيث كان الهدف الأساسي بالنسبة للمرابطين هو قيادة الجهاد وتوحيد البلاد، ولو تطلّب ذلك القضاء على نظام حكم ملوك الطوائف بعد استشارة الفقهاء طبعاً والحصول على موافقتهم. بينما كان الهدف الرئيس عند ملوك الطوائف هو دفاعهم عن وجودهم، وصدّ عدوان المرابطين الذين أصبحوا في نظرهم يرغبون في الاستحواذ على الأندلس كما فعل الفونسو السادس.

وبخصوص التعامل مع أهل الذمة في الأندلس فقد تعددت صور التسامح معهم والحرص على إنصافهم، خلال الفترة موضوع الدراسة، مما أسهم في إسلام عدد من اليهود والنصارى. وفي المقابل يبدو أن هدم كنيسة ألبيرة بغرناطة سنة 492هـ/ 1098م، وتخريب المعاهدين في حوالي 520هـ/ 1126م، يُعدان من أبرز القضايا التي قد تعكس تشدّد المرابطين ضد أهل الذمة، ما لم يتم استحضار السياقات التاريخية التي وقعت فيها تلك الأحداث، حيث إن الكنيسة كانت مثار شكوك السلطة والفقهاء على حد سواء في الوقت الذي استحوذ فيه الروم على بيت المقدس خلال الحملة الصليبية الأولى، وجاء قرار التخريب بعد تعاون عدد من المعاهدين مع الفونسو المحارب ونقضهم عهد الذمة.

أما السياسة الجبائية للمرابطين في الأندلس فقد تأثرت بالتحوّلات السياسية والعسكرية والاقتصادية وبالظروف الطبيعية أيضاً، ويبدو أنهم اقتصرُوا في البداية على تحصيل ما تُجيزه الشريعة من الفروض، مثل الزكاة والأعشار والجزية والغنائم، وقاموا بإلغاء المغارم كسبا للقلوب. لكن بعد أن أصبحت الأندلس جزءاً من مجال السيادة المرابطية، ولم تتوقف الحملات العسكرية التي كانت تتطلب تمويلاً وتجهيزاً خاصاً، اضطر حكام المرابطين إلى فرض ضرائب جديدة على أهل الأندلس والمغرب للإسهام في أعمال الجهاد.

ومنذ العقد الثاني من القرن السادس الهجري أصبحت الحروب في الأندلس دفاعية، ولم تعد مُربحة كما كانت من قبل، لذلك لجأت الدولة المرابطية إلى فرض ضرائب جديدة، مثل: ضريبة «المعونة»، وضريبة «التقسيط» التي ارتبطت في الغالب بتجهيز الجيش، إلى جانب ضريبة «القبالة» التي وردت في نوازل الفترة المرابطية بمعنى كراء الأرض. كما تشير المصادر إلى ضريبة «التعتيب» التي فُرضت لبناء أسوار المدن.

وإذا كانت الدولة المرابطية قد فرضت الضرائب لئلا يتعرض بيت المال للنضوب، فالمظالم في فترة علي بن يوسف بن تاشفين لا تكاد ترد إلا مقترنة بالضرائب وجبايتها. بل إن مشكلة الضرائب كانت من أسباب ثورات الأندلسيين عند ضعف أمراء المرابطين، وفي ظل تلك الاضطرابات والفتن قلت الجبابات، وكلما فرضت الدولة المزيد من الضرائب اندلعت الفتن من جديد، فتضطرر إلى انفاق ما تجمععه لآخماد الثورات المتجددة، وهذا ما يتضح جلياً خلال المرحلة الثانية من عمر الدولة الممتونية. ترى ماذا عن مواقف الأندلسيين من المرابطين وسياستهم بالأندلس؟



الباب الثاني :

الأندلسيون بين تأييد جهود الإنقاذ
ورفض ما اعتبروه استحواذا

يتناول هذا الباب مواقف الأندلسيين من المرابطين وسياساتهم بالأندلس، والمواقف التي يمكن رصدتها في الغالب الأعم إما من حاشية الحاكم أو من "النخبة العالمية" من الفقهاء والقضاة وغيرهم، وهذه الفئة هي التي تسترعي اهتمام كتب التراجم وغيرها من المصادر، ويتطلب استخلاصها في بعض الأحيان مجهودا كبيرا لأن التعبير عنها لا يكون واضحا.

كما أن محاولة القيام باستطلاع للرأي العام الأندلسي، إن صح التعبير، حول أي تدبير من التدابير التي اتخذها نظام الحكم المرابطي أمر ليس باليسير، إن لم يكن في حكم المستحيل، لأن ما يمكن أن نستشفه هو «إما المساندة العامة أو المعارضة العامة»⁽¹⁾، وفي وسط أي تأييد تكون معارضة، كما أن وسط أي معارضة تكون مساندة، و"الرأي الصامت" قد لا يدل بالضرورة على الرضى، بل وراءه مواقف أخرى لا نستطيع الكشف عنها.

وعليه، ف"النخبة العالمية" هي التي تستطيع - إلى حدّ ما - رصد مواقفها بشكل أكثر دقة، لأن هذه الفئة كانت لها مكانة متميزة في المجتمع الأندلسي، كما سبق بيان ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول، ولأن المصادر تهتم بها كما ذكرنا أيضا.

وارتباطا بإشكالية البحث، فالمواقف يمكن تصنيفها إلى نوعين؛ مواقف مؤيدة للإنقاذ وأخرى معارضة للاستحواذ في تدابير متعددة كأمر الجهاد، وفرض الضرائب، وبناء أسوار المدن، وهدم الكنائس وغيرها.

وقد اهتم الفصل الثالث بالمواقف المؤيدة للإنقاذ مثل: الاستنجد عند اشتداد المحن، والإقبال على الجهاد، ودعم جهود الإنقاذ. أما الفصل الرابع فيتضمن المواقف المعارضة للاستحواذ حسب الأندلسيين، ومنها: الاحتجاج عند اختلال السياسة الأمنية والعسكرية، ومعارضة السياسة الجبائية "المُجحفة"، والثورة عند ضعف الحكم المرابطي.

(1)- جسوس، موقف الرعاية، م س، ص: 29. والجدير بالذكر أن أحد الباحثين في علم الاجتماع المعاصر اتخذ موقفا مناهضا تجاه عمليات استطلاع الرأي واعتبره أداة مرجعية ناقصة لأنه لا يمكن من التعرّف على مواقف أو آراء جميع فئات المجتمع، لذلك فقد عبّر عن مقال له بعبارة مثيرة وهي: «لا وجود للرأي العام». أنظر:

- BOURDIEU (Pierre): (1973), «L'opinion publique n'existe pas», **Revue Les Temps Modernes**, n° 318, pp: 1292-1309.

وفي المقابل فقد أنجزت أبحاث وأنشئت معاهد تهتم بالرأي العام وطرق قياسه. راجع على سبيل المثال لا الحصر: - العبد (عاطف عدلي)، الرأي العام وطرق قياسه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.

الفصل الثالث :

المواقف الأندلسية المؤيدة لجهود الإنقاذ

تعددت مواقف الأندلسيين المؤيدة لجهود الإنقاذ، وسنركز في مباحث هذا الفصل على الاستنجد عند اشتداد المحن، والتهافت على الجهاد، والإسهام في جهود الإنقاذ والإصلاح.

المبحث الأول: الاستنجد عند اشتداد المحن

أثارت مسألة استنجد أهل الأندلس بالمرابطين جدلاً كبيراً وخلافاً واسعاً بين المؤرخين⁽²⁾، وهذا الخلاف انعكس بشكل واضح في كتاباتهم التي يشوبها الغموض والتناقض في بعض الأحيان. فقد حاولت بعض الروايات التي ينحدر أصحابها من أصل أندلسي إظهار المعتمد بن عباد صاحب إشبيلية بمظهر البطولة، لأنه بادر باستدعاء المرابطين لإنقاذ الأندلس⁽³⁾، وراسل يوسف بن تاشفين يصور له سوء الحال، ويلهب حميته وحماسه، وذهب بعضهم أبعد من ذلك إلى القول بأن المعتمد عبر البحر بنفسه واستعجل ابن تاشفين في العبور لنصرة إخوانه المسلمين⁽⁴⁾. ويبدو أن معظم المصادر المشرقية تأثرت بالرواية الأندلسية في النظرة المنحازة لملوك الطوائف، لأن أغلبها جاء بعد سقوط الدولة المرابطية وقيام دولة الموحيدين⁽⁵⁾.

ولا شك أن المعتمد بن عباد كان أشهر ملوك الطوائف وأقواهم، ومن الثابت أن المراسلات الأولى بينه وبين يوسف بن تاشفين، كانت قبل سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م، إلا أن المتتبع للمصادر التاريخية الإخبارية التي ذكرت حدث استنجد أهل الأندلس بالمرابطين يستنتج فعلاً أن الأمر لم يكن مجرد مبادرة فردية من المعتمد وجيرانه، بل سيجد عدة استغاثات قبل هذه المبادرة وبعدها.

(2) - أنظر بعضاً من هذه الروايات عند: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 102 - 103. ابن بسام، الذخيرة، ق 1، مج 1، ص: 944. ابن الأبار، الخلة السيرة، م س، ج 2، ص: 98 - 99. المراكشي، المعجب، م س، ص: 191. ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 89 - 90. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 143 - 144.

(3) - ابن الأبار، الخلة السيرة، م س، ج 2، ص: 54 - 55.

(4) - المراكشي، المعجب، م س، ص: 190 - 191. المقري، نفح الطيب، م س، مج 4، ص: 246. ومن الصعب الأخذ بهذه الرواية، فالثابت أن المعتمد بن عباد عبر إلى العدو المغربية قبيل الجواز الثاني ليوسف بن تاشفين، وليس قبل جوازه الأول. راجع: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 108. الحلل الموشية، م س، ص: 67 - 68.

(5) - راجع: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م س، ج 8، ص: 445 - 446. ابن خلكان، وفيات الأعيان، م س، ج 5، ص: 28 - 29. النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 160.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ذكر الحميري أن مبادرة الاستنجد لم ينفرد بها المعتمد بن عباد، بل سبقته وفود أندلسية تشكلت من علماء وفقهاء وغيرهم ممن كانوا يرحلون إلى المغرب ويُرَوُّون قصصا مؤلمة وحوادث مفعجة لشيوخ المرابطين، «وكان يوسف بن تاشفين لا يزال يفد عليه وفود تغور الأندلس مستعطفين مجهشين بالبكاء ناشدين الله والإسلام مستنجدين بفقهاء حضرته ووزراء دولته»⁽⁶⁾.

وعليه، فنحن أمام مبادرات رسمية وأخرى شعبية للاستنجد، والراجح أنها كانت تتجدد كلما اشتدت المحن على أهل الأندلس. ولعل هذا ما عبّر عنه صاحب المعجب بقوله: «وقد كانت قلوب أهل الأندلس- كما ذكرنا- قد أشربت حبّ يوسف وأصحابه»⁽⁷⁾ وابن خلدون أيضا حين قال: «واستفحل أمر يوسف بن تاشفين، وتعلّقت آمال المسلمين في الأندلس بإعانتة»⁽⁸⁾. وإذا كانت المصادر تتفق حول استنجد الأندلسيين بالمرابطين فهذا الحدث، إذا وضعناه في سياق العام والخاص نجد أنه لا يخلو من بعض الإشكالات، خاصة فيما يتعلق بمجرياته وتطوراته، وطبيعة الأطراف التي شاركت فيه، وكذا النتائج التي أسفر عنها.

ومن أجل تسليط المزيد من الأضواء على هذا الحدث، وتحديد أبعاده ومساره ومدى تبنيه من طرف الأندلسيين، يمكننا أن نتساءل؛ هل كانت مبادرة الاستنجد التي اتخذها المعتمد بن عباد وجيرانه في الغرب الأندلسي وحدها المؤطرة لهذا الحدث، كما تُصورها كثير من المصادر والمراجع؟ أم أن الأمر كان أكبر من تلك المبادرة؟ وهناك مبادرات أخرى تدخل في هذا السياق، مما يُمكننا من اعتبار الأمر تيارا عاما تشكل بالأندلس في أواخر القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وهل ارتبطت مبادرات الاستنجد بما وقع قبل معركة الزلاقة؟ أم أنها كانت منفصلة عنها وتجددت كلما اشتدت المحن على أهل الأندلس؟

وإلى أي حدّ كان هنالك إجماع بين الأندلسيين على الاستنجد بالمرابطين؟ أو بتعبير آخر، ألم تكن هناك مواقف معارضة للاستنجد سواء من قبل ملوك الطوائف أو من غيرهم من أهل الأندلس؟ وإذا افترضنا وجودها، فما دواعيها؟

(6)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 289.

(7)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 200.

(8)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 203.

1- المبادرات الرسمية للاستنجاد بيوسف بن تاشفين:

أ- مبادرة المتوكل على الله بن الأفطس حاكم بطليوس:

متى بدأ استنجاد ملوك الطوائف بالمرابطين؟ ولماذا؟ سؤال ليس من السهل الإجابة عنه أمام تضارب الروايات التاريخية وتعدد رسائل الاستغاثة من ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين. فقد جاء في "روض القرطاس" أن أقدم اتصال قام به المعتمد بالمرابطين كان سنة 467هـ / 1074م، وذلك لما استدعى يوسف بن تاشفين للجواز إلى الأندلس «برسم الجهاد ونصر البلاد»⁽⁹⁾، لكن الأمير المرابطي اعتذر وأرجأ ذلك لما بعد فتح سبتة وطنجة.

والغريب فيما أورده ابن أبي زرع ذكره رواية أخرى مشابهة جعلها في سنة 475هـ / 1082م⁽¹⁰⁾. ونحسب أن الرواية الثانية أكثر انسجاماً مع سياق الأحداث، لأن التاريخ الذي ذكره ابن أبي زرع وهو 475هـ / 1082م يسبق فتح المرابطين لمدينة سبتة بعام واحد⁽¹¹⁾، هذه المدينة التي اشترط يوسف بن تاشفين فتحها حتى يتمكن من العبور إلى الأندلس لنجدة ملوك الطوائف من الخطر النصراني⁽¹²⁾، وحينها كان المعتمد بن عباد لا يزال في تحالف مع الفونسو ملك قشتالة، وملتزم بدفع الجزية السنوية المفروضة عليه⁽¹³⁾. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن سفارة اليهودي ابن شاليب لقبض الجزية السنوية كانت بعد سقوط طليطلة في يد النصارى بفترة وجيزة⁽¹⁴⁾.

ويبدو أنه لما عاث الفونسو في البلاد فساداً، انتدب المتوكل على الله بن الأفطس القاضي أبا الوليد الباجي ليكون «سفيراً بين رؤساء الأندلس يؤلفهم على نصرته الإسلام، ويروم جمع كلمتهم مع جنود ملوك المغرب المرابطين على ذلك، فتوفي قبل تمام غرضه»⁽¹⁵⁾.

(9)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 142.

(10)- روض القرطاس، م س، ص: 143.

(11)- ابن بسام، الذخيرة، ق 2، مج 2، م س، ص: 662 - 663. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 248.

(12)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 143.

(13)- المقرئ، نفع الطيب، م س، مج 4، ص: 246.

(14)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 8، ص: 439. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، م س، ج 2، ص: 220 - 221.

(15)- عياض (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ت. 544هـ / 1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج 8، تحقيق سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1983، ص: 127. ابن الأبار، الحلة السيرة، م س، ج 2، ص: 98.

وخلال الفترة نفسها، أي منذ 474هـ/ 1081م، ذكر ابن بسام وصاحب "الحلل الموشية" أن المتوكل على الله عمر بن المقتدر بن الأفطس، استغاث بيوسف بن تاشفين ضد الفونسو السادس، ومما جاء في الرسالة التي كتبها ذو الوزارتين أبو عبد الله محمد بن أيمن في هذا الموضوع، والتي على حد تعبير صاحب "الذخيرة" «كانت ثلاثة المفاتيح، أو ثمانية المداخل»⁽¹⁶⁾: «لما كان نور الهدى - أيدك الله - دليلك وسبيل الخير سبيلك ووضحت في الصلاح معالمك، ووقفت على الجهاد عزائمك وصحّ العلم بأنك لدعوة الإسلام أعزُّ ناصر وعلى غزو الشرك أقدر قادر، وجب أن تُستدعى لما أعضل من الداء وتُستغاث لما أحاط بالجزيرة من البلاء. فقد كانت طوائف العدو ... عند إفراط تسلطها واعتدائها، وشدة كلبها واستشرائها، تُلَاطَفُ بالاحتيال، وتُستنزلُ بالأموال ... وأيقنوا الآن بضعف المنن، وقويت أطماعهم في افتتاح المدن، واضطربت في كل جهة نارهم. ورويت من دماء المسلمين أسننهم وشفارهم، ومن أخطأه القتل منهم فإنما هم بأيديهم أسرى وسبايا، يمتحنونهم بأنواع المحن والبلايا... فيا لله ويا للمسلمين!! ... فإنها الرزية التي ليس فيها عزاء، والبلية التي ليس مثلها بلاء. ومن قبل هذا ما كنت خاطبتك، أعزك الله بالنازلة في مدينة قورية، أعادها الله للإسلام، وأنها مؤذنة للجزيرة بالخلاء، ولمن فيها من المسلمين بالجلاء»⁽¹⁷⁾. كما أكد ابن الأبار أن عمر المتوكل بن الأفطس «كان أول من استغاث بيوسف بن تاشفين نظرا لأن بلاده كانت تتعرض للخطر المباشر»⁽¹⁸⁾. فماذا عن مبادرة المعتمد بن عباد؟

ب- مبادرة المعتمد بن عباد حاكم اشبيلية:

بعد احتلال طليطلة سنة 478هـ/ 1085م، لم يبق أمام ملوك الطوائف إلا الاستسلام للفونسو بدون قيد أو شرط أو الاستتجاد بيوسف بن تاشفين، خصوصا في ظل تزايد الضغوط العسكرية التي مارسها الفونسو عليهم، وفشلهم في توحيد صفوفهم أمام الخطر المشترك الذي كان يُهدّد عروشهم. لذلك كتب المعتمد بن عباد من اشبيلية في جمادى الأولى سنة 479هـ/ 1086م إلى يوسف بن تاشفين مستنجدا بقوله: «إنا نحن العرب في هذه الأندلس، قد تلفت قبائلنا، وتفرّق جمعنا... فصرنا شعوبا لا قبائل، وأشتاتا لا قرابة ولا

(16)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 2- مج 2، م س، ص: 653.

(17)- الذخيرة، م س، صص: 653 - 656. الحلل الموشية، م س، صص: 33 - 36.

(18)- ابن الأبار، الحلة السّيرة، م س، ج 2، ص: 99 (الهامش رقم 1).

عشائر، فقلّ ناصرنا، وكثر شامتنا، وتوالى علينا العدو المجرم اللعين أذفنش، وأناخ علينا بكُلِّله، ووطننا بقدمه، وأسر المسلمين وأخذ البلاد والقلاع والحصون... وقد ساءت الأحوال، وانقطعت الآمال... واستنصرت بالله ثم بك، واستغثت بحرّمكم، لتجوزوا لجهاد هذا العدو الكافر، وتحبوا شريعة الإسلام، وتذبوا عن دين محمد عليه الصلاة والسلام»⁽¹⁹⁾.

وعليه، نستنتج أن صاحب بطليوس، المتوكل على الله عمر بن الأفطس، كان له فضل سبق في محاولة توحيد ملوك الطوائف والاستتجاد بالمرابطين قبل المعتمد بن عباد، ولم يُجب استغاثته كما قال ابن خاقان «إلا عواء الذئاب أو صدى تتسعر له نار الاكتئاب»⁽²⁰⁾، كما أن عددا من المؤرخين بخّسوه حقّه في نيل شرف مبادرة الاستتجاد، وخطفها منه المعتمد بن عباد⁽²¹⁾.

ويبدو أن ما ذكره ابن الكردبوس كان وجيها حيث اعتبر المبادرة جماعية دون أن يُعطي الزعامة فيها لأحد من ملوك الطوائف. يقول: «ولما تيقن كل من ثار ورأس، ولا سيما رؤساء غرب الأندلس، كابن عباد وابن الأفطس، مذهب القنش فيهم، وأنه لايقنع منهم بجزية ولا هدية، ورأوا أن الرجوع إلى الحق أحق، فاستصرخوا بالمرابطين، واستنصروا بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين»⁽²²⁾.

ومهما يكن الأمر؛ فمن خلال مختلف الكتابات المستغيثة، يبدو أن الروح الدينية هي القوة الناطقة، وهي كما يرى أحد الباحثين تشير إلى أن «نكبة الأندلسيين نكبة إسلامية، وجهاد المرابطين رسالة تعبدية خالصة لوجه الله ودينه»⁽²³⁾.

(19)- الحلال الموشية، م س، ص: 45-46. يُقال: أناخ عليه البؤس بكُلِّله: ثقل عليه وضغط. «وَالْكُلُّ وَالْكُلَالُ: الصَّدْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ: هُوَ مَا بَيْنَ الثَّرْقُوتَيْنِ» وهما العظمان المحيطان بالعنق. راجع: ابن منظور، لسان العرب، م س، ج 11، ص: 596.

(20)- ابن خاقان، قلاند، م س، ص: 121.
(21)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 8، ص: 445-446. المراكشي، المعجب، م س، ص: 190-191. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 222. الحميري، الروض، م س، ص: 288.

(22)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 89-90.

(23)- الزباخ (مصطفى)، بنية الخطاب في فن الرسالة المرابطية بالأندلس: قراءة في المشروع الحضاري المغربي بالغرب الإسلامي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1991، ص: 198.

وبخصوص موقف ملوك الطوائف من الاستجداد بالمرابطين، فالراجح أنه لم يكن بينهم إجماع على ذلك، حيث كان للرشد ولي عهد المعتمد بن عباد وزعماء أشبيلية رأي مخالف، فأشاروا عليه بمداواة الفونسو⁽²⁴⁾ والرضوخ لشروطه بدل الاستجداد بيوسف بن تاشفين.

أما بشأن موقف صاحب مالقة، فلا نستطيع مسايرة أحد الباحثين⁽²⁵⁾ في التسليم بما ذكره أشباخ حول معارضته لقرار الاستجداد بدعوى أنه «كان يرى أن المرابطين أشد خطرا من النصاري»⁽²⁶⁾. ويبدو أن والي مالقة، وهو تميم بن بلقين⁽²⁷⁾، سعى أيضا للاستجداد بالمرابطين، لكن من أجل الانتقام من أخيه عبد الله بسبب الخلاف الذي كان بينهما⁽²⁸⁾.

ومن خلال الاتفاق الذي عقده ملوك الطوائف مع يوسف بن تاشفين، قبل معركة الزلاقة، يبدو أن استجدادهم بالمرابطين كان مشروطا، لذلك حرصوا على تحديد معنى الاستجداد والتنصيب عليه بما يلي: «وعاقدنا أمير المسلمين على أن تتصل الأيدي على غزو الروم بمعونته، وألا يعرض لأحدنا في بلده، ولا يقبل عليه رعيته بمن يروم الفساد عليه»⁽²⁹⁾.

والمؤكد أن نداءات الاستغاثة استمرت بعد معركة الزلاقة، حيث استجد المستعين بن هود، صاحب سرقسطة بيوسف بن تاشفين ضد الفونسو، لما ضيق عليه بالحصار. يقول ابن الكردبوس: «وفيها [أي سنة 497هـ / 1104م] وافى كتاب المستعين بن هود صاحب سرقسطة على أمير المسلمين راغبا أن يوجه إليه جيشا يحتمي به من الفتن، إذ قد أخذ بمخنفه، وأشفى على آخر رمقه، فأنفذ إليه ألف فارس تخيرهم، وقدم عليهم القائد أبا عبد الله محمد بن فاطمة»⁽³⁰⁾.

(24)- الحلل الموشية، م س، ص: 44.

(25)- سعدون، دولة المرابطين، م س، ص: 68-69.

(26)- أشباخ، تاريخ الأندلس، م س، ج 1، ص: 74.

(27)- ذكر أشباخ أن والي مالقة اسمه عبد الله بن سكوت، ونقل عنه سعدون هذا الاسم دون تدقيق. (راجع: أشباخ، تاريخ الأندلس، م س، ج 1، ص: 74. سعدون، دولة المرابطين، م س، ص: 69). والصواب أن اسمه تميم بن بلقين أخ الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة. أنظر: ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 90.

(28)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 102.

(29)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 103.

(30)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 113.

كما أن المنصور بن سير بن مسلمة الشهير بابن الأفتس توجه سنة 505هـ/ 1112م إلى مجال السيادة المرابطية متخلّيا عن الحماية النصرانية «فكانت له منزلة لطيفة ومكانة رفيعة»⁽³¹⁾ عند أمير المسلمين علي بن يوسف.

وخلاصة الكلام أن مبادرة الاستنجد بالمرابطين لم ينفرد بها المعتمد بن عباد، بل كانت هناك مبادرات أخرى لملوك الطوائف قبله وبعده، وتجددت كلّما اشتدت المحن على بلاد الأندلس، مما يدلّ على أن الأمر لم يكن يتعلق بمبادرة استنجد محدّدة بل بتّيار عام تشكل خلال أواخر القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على الأقل، وهذا ما انتهى إليه أحد الباحثين⁽³²⁾ أيضا، والراجع أن نداءات الاستغاثة تجددت كلما حلت بالأندلس بلية أو شدة طوال الفترة موضوع الدراسة غالبا. فماذا عن نداءات الاستغاثة الشعبية؟ وكيف كان رد فعل المرابطين تجاهها سواء في عهد ملوك الطوائف أو بعده؟

2- المبادرات الشعبية للاستغاثة بالمرابطين:

أ- في عهد يوسف بن تاشفين:

أشرنا في المبحث الثاني من الفصل الأول إلى أن المجتمع الأندلسي، بالرغم من التمزق السياسي، فإنه كان مجتمعا متماسكا وموحدا لغويا وثقافيا⁽³³⁾، ولم يكن يعترف بحدود ممالك الطوائف. ونقصد هنا بالمجتمع الأندلسي مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك أصحاب السلطة في «المجتمع السياسي»⁽³⁴⁾ خلال عصر المرابطين، إن صح هذا التمييز. لأن الفقهاء – كما ذكرنا سابقا – كانوا خبراء لدى السلطة ووجهاء في المجتمع، ولهم اتصال مباشر بالناس، وكثيرا ما عبّروا عن هموم الجماهير وانشغالاتهم.

وعلى الرغم من قلة الاشارات المصدريّة، مقارنة بما نجده حول ملوك الطوائف، فمن النصوص التي تدل على وجود استغاثات مجتمعية، قبل معركة الزلاقة، ما ورد عند

(31)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 56.

(32)- أمكاسو (عمر)، المشروع المرابطي في الأندلس بين النجاح والإخفاق، أفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2015، ص: 133.

(33)- هذا ما توصل إليه الباحث بنعبود في إحدى أبحاثه، راجع:

-BENABOUD (1980 - 1981), Asabiyya, Op. Cit, p: 10 -11.

(34)- جسوس، المجتمع السياسي، م س، صص: 113 -129.

الحميري حول وفود أندلسية تشكلت من علماء وفقهاء وغيرهم كانوا يرحلون إلى المغرب «وكان يوسف بن تاشفين لا يزال يفد عليه وفود تغور الأندلس مستعطفين مجهشين بالبكاء ناشدين الله والإسلام بفقهاء حضرته ووزراء دولته، فيستمع إليهم ويصغي إلى قولهم وترق نفسه لهم»⁽³⁵⁾ لأنهم كانوا يَرُوون قصصاً مؤلمة وحوادث مفعجة لشيوخ المرابطين.

وإذا كان بعض ملوك الطوائف قد توجس من الاستتجاد بيوسف بن تاشفين⁽³⁶⁾، فيبدو أنه لم يكن هنالك إجماع أيضاً بين فئات المجتمع الأندلسي حول الاستتجاد بالمرابطين، وخاصة في بداية الأمر، والدليل على هذا الرأي أنه لما ساءت أحوال الأندلس، بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م، اجتمع زعماء قرطبة وفقائها للتشاور فيما يجب القيام به لإنقاذ مدينتهم وسائر بلاد الأندلس، واقترحوا على قاضي المدينة أبي بكر عبد الله بن محمد بن أدهم الاستعانة بعرب بني هلال، لكن القاضي المذكور أشار عليهم الاتصال بالمرابطين⁽³⁷⁾.

وبهذا كان اجتماع قرطبة «أول إجماع شعبي للخروج بالأندلس من محنتها بزعامة الفقهاء ملاذ الأمة في الظروف الصعبة»⁽³⁸⁾. وترتب عن موقف ملوك الطوائف العاجز عن التصدي لأطماع الفونسو السادس، خاصة بعد فقدان طليطلة، أن عمّ اليأس أهل الأندلس⁽³⁹⁾، وأضحت طائفة منهم تنصح بالرحيل من البلاد، وهذا ما عبّر عنه أحد الزهاد، وهو أبو محمد عبد الله بن فرج اليحصبي المعروف بابن العسال الطيطلي (ت 487هـ/ 1094م) في أبيات شعرية مشهورة قال فيها:

حَتُّوا رَوَاحِلَكُمْ يَا أَهْلَ أُنْدَلُسْ	فَمَا الْمَقَامُ بِهَا إِلَّا مِنَ الْغُلُطِ
السَّالِكُ يُنْثَرُ مِنْ أَطْرَافِهِ وَأَرَى	سَلَكَ الْجَزِيرَةَ مَنثوراً مِنَ الْوَسْطِ
مَنْ جَاوَرَ الشَّرَّ لَا يَأْمَنُ عَوَاقِبَهُ	كَيْفَ الْحَيَاةُ مَعَ الْحَيَّاتِ فِي سَفْطِ ⁽⁴⁰⁾

(35)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 289.

(36)- م س، ص: 288.

(37)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 8، ص: 445 - 446.

(38)- سعدون، دولة المرابطين، م س، ص: 67.

(39)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 88 - 89.

(40)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 5، ص: 28. المقري، نفح، م س، مج 4، ص: 252.

وبعد معركة الزلاقة، بدت منطقة شرقي الأندلس، وكأنها على حافة السقوط في أيدي النصارى، فارتفعت أصوات الاستغاثة من جديد لإنقاذ بلنسية ضد القادر بن ذي النون الذي تحالف مع القَبِيْطُور وتخلّى عن طليطلة لملك قشتالة الفونسو السادس. وفي هذا الصدد، يشير ابن عذاري إلى ما نزل بأهل بلنسية قائلاً: «وفي سنة 486هـ [1093م] عظم بلاء الطاغية على بلنسية، واشتد حالهم، وعظم أمرهم، فاستصرخوا أمير المسلمين يوسف، وبسطوا عنده القول فيما نزل بهم، فجَدَّ في أمرهم، وأمر قواده وعماله على بلاد الأندلس بنصرهم»⁽⁴¹⁾. والراجح أن نداء الاستغاثة جاء من عمق المحنة، وفي وقت محاصرة القَبِيْطُور لمدينة بلنسية «مدة عشرين شهراً إلى أن دخلها قهراً بعد أن لقي أهلها في تلك المدة ما لم يلقه بشر من الجوع والشدة إلى أن وصل عندهم فأر دينارا. وكان دخوله إياها سنة سبع وثمانين وأربعمائة [1094م]»⁽⁴²⁾.

وفي السنة نفسها – أي سنة 487هـ / 1094م – يُفيدنا صاحب "البيان المغرب" بأن جزع المسلمين قد اشتد بدانية «وما اتصل بها من ذلك الصقع من القلاع والقواعد، وكثر شرّ الغارات من بلنسية عليها، وتوالى الضرب وعظم الضرر، وانقطعت السابلة... فخاطب الناس أمير المسلمين مستصرخين معلمين بفساد الشرق، وإشراف الأمة على الهلكة»⁽⁴³⁾.

كما استتجد أهل بطليوس بالمرابطين إثر تنازل ابن الأفطس لملك قشتالة عن شنترين، «فوصلتها الجيوش، وفتح الناس الأبواب، فدخل القوم عنوة، وقُبِض على المتوكل وعلى بنيه... في أخريات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة [1095م]»⁽⁴⁴⁾. فماذا عن مبادرات الاستغاثة الشعبية في عهد علي بن يوسف؟

ب- في عهد علي بن يوسف بن تاشفين:

تعددت رسائل الاستغاثة من أهل الأندلس بالمرابطين في عهد علي بن يوسف، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد بعث قاضي سرقسطة وجمهور أعيانها برسالة مؤثرة إلى

(41)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 33. المقرئ، نفح، م س، مج 4، ص: 455.

(42)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 103.

(43)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 34.

(44)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 183.

الأمير أبي الطاهر بن يوسف بن تاشفين، مستتجدين لإنقاذهم من ابن رزمير (الفونسو المحارب) لما حاصر البلدة، وحاول أصحاب الرسالة التعبير عن المحنة التي كانوا فيها بقولهم: «... فنحن في كرب عظيم، وجهد أليم... فيا غوثاه ثم يا غوثاه إلى الله، دعوة من دعاه، وأمله لدفع الضرر ورجاه، سبحانه المرجو عند الشدائد... ثم يا حسرتاه على نسوة مكنونات عذاري، يعدن في أوثاق الأسارى، وعلى رجال أضحوا حياري، بل هم سكارى، وما هم بسكارى، ولكن الكرب الذي دهمهم شديد، والضر الذي مسهم عظيم جهيد»⁽⁴⁵⁾.

وفي الوقت الذي تعرّضت فيه جزيرة يابسة للسلب والنهب سنة 508هـ/ 1114م من قبل أهل بيشة وجنوة، قبل أن ينتقلوا إلى ميورقة، استتجد أهلها بالمرابطين. يقول ابن الكردبوس: «وفي خلال ذلك الحصار، كان ناصر الدولة (أي مبشر الخصي) كتب إلى أمير المسلمين يستصرخه ويستنصره، ووجه كتابه مع القائد أبي عبد الله ابن ميمون»⁽⁴⁶⁾.

ويذكر ابن خلدون في سياق حديثه عن حاكم ميورقة مبشر بن سليمان⁽⁴⁷⁾ أنه لما جمع طاغية برشلونة جموعه واستباح المدينة في السنة المذكورة «بعث بالصريح إلى علي بن يوسف صاحب المغرب من لمتونة فلم يوافقهم الأسطول بالممدد إلا بعد استيلاء العدو، فلما وصل الأسطول دفعوا العدو عنها»⁽⁴⁸⁾. وفي هذا الصدد أيضا يقول ابن أبي زرع الفاسي: «وفي سنة تسع وخمسمئة [1115م] ملك أمير المسلمين علي بن يوسف الجزائر البحرية من شرق الأندلس»⁽⁴⁹⁾، ويحدد ابن القاضي المكناسي هذه الجزائر بقوله: «وملك (علي بن يوسف) بلاد الأندلس شرقا وغربا ومن الجزائر ميورقة، ومنورقة، ويابسة»⁽⁵⁰⁾.

(45)- حسين مؤنس، الثغر الأعلى، م س، صص: 44 - 45.

(46)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 123.

(47)- ناصر الدولة مبشر بن سليمان حكم ميورقة «فدام بها ملكه، وأحسن التدبير ... ولم يخلعه الملتزمون منها. ولم مات صارت الجزيرة لهم وتوالى عليها ولالة الملتّمين إلى أن قامت عليهم الاندلس». أنظر: ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 467. المقري، نفح، م س، مج 4، ص: 259.

(48)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 212. الفلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي)، صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/ 1922م، ج 5، ص: 256 - 257.

(49)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 162.

(50)- ابن القاضي، جذوة، م س، ج 2، ص: 460. سيسالم (عصام سالم)، جزر الأندلس المنسية (التاريخ الإسلامي لجزر البليّار) 89 - 685هـ/ 708 - 1287م، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص: 272.

ولمّا تمكّن القشتاليون من التوغّل في الأراضي الإسلامية حتى غدوا على مشارف مدينة قرطبة عام 524هـ/ 1130م «استصرخ صاحب قرطبة الأمير تاشفين، والعدو مصمم نحوها، فبادر إليها، فارتدع العدو عنها ورجع عوده على بدئه، فلم تكن له نكاية»⁽⁵¹⁾.

ويُفيدنا ابن عذاري أنه في سنة 525هـ/ 1131م أهدقت القوات النصرانية بحصن أرنيط⁽⁵²⁾ بهدف الاستيلاء عليه عن طريق التجويع بمنع الميرة عنه – أي الطّعام يُجمع للسّفَر ونحوه – فاستنجد والي قرطبة أبو محمد عبد الله بن أبي بكر بتاشفين بن علي لفك الحصار عن الحصن، فأمدّه بنفسه من غرناطة، كما سارع والي مرسية يحيى بن علي بن غانية بالالتحاق بالقوات المتوجّهة إلى الحصن. ولمّا علم النصارى بذلك أرسلوا صرخات الاستغاثة، فجاءتهم النجدة، وبعد التّصدي لها بالرماة والرجلة، كان النصر للمسلمين⁽⁵³⁾.

وفي أواخر عام 527هـ/ 1132م استأنف الفونسو المحارب خطّته التوسعية في الثغر الأعلى الأندلسي، وبدأ بالزحف على إفراغة (Fraga)⁽⁵⁴⁾، وكان بداخلها وقتذاك القائد سعد بن مردنيش الذي استغاث بالمسلمين، فاستجاب المرابطون والأندلسيون لنداءاته، وأرسلت قرطبة قائدها الزبير اللمتوني في ألفي فارس، وسار يحيى بن غانية أحد مشاهير قادة المرابطين ووالي مرسية وبلنسية في خمسمائة فارس، كما جهّز والي لاردة عبد الله بن عياض مائتي فارس، وحملوا الميرة وعُدّد القتال وأدوات الحرب إلى إفراغة⁽⁵⁵⁾.

من خلال ما سبق بيانه في هذا المبحث نخلص إلى أن الاستنجد بالمرابطين لم يكن مبادرة فردية من المعتمد بن عباد وجيرانه، بل سبقتها استغاثة رسمية من عمر المتوكل بن الأفضس وأخرى شعبية، وكانت تتجدّد كلما اشتدت المحن على أهل الأندلس.

(51)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 80- 81.
(52)- ذكر الحميري أن أرنيط قلعة عظيمة منيعة، مُطلّة على أرض العدو، بينها وبين تطيلة ثلاثون ميلا، وبينها وبين سرقسطة ثمانون ميلا. راجع: الروض المعطار، م س، ص: 27.
(53)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 84- 85.
(54)- إفراغة: «مدينة بغربي لاردة بينهما ثمانية عشر ميلا... لها حصن منيع... وحاصرها العدو في جمع كثيف وآلى زعيمهم ابن رذمير على نفسه ألا يبرح حتى يأخذها عنوة» راجع: الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 48.
(55)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص 234. ابن الخطيب، الأحاطة، م س، ج 2، ص: 121. مؤنس، الثغر الأعلى الأندلسي، م س، ص: 31. الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 238.

والغالب على الظن أن استنجد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين بعد احتلال طليطلة سنة 478هـ/ 1085م، لم يكن عن طوعية واختيار، بل كان اضطراراً من أجل الحفاظ على عروشهم من الضياع. ولمّا بدت منطقة شرقي الأندلس، وكأنّها على حافة السقوط في أيدي النصارى، ارتفعت أصوات الاستغاثة من جديد لإنقاذ بلنسية سنة 486هـ/ 1093م ضد القادر بن ذي النون الذي تحالف مع القَبَيْطُور (القشتالي)، كما استنجد أهل بطليوس بالمرابطين إثر تنازل ابن الأفطس لملك قشتالة عن شنترين، واستغاثة أهل سرقسطة لإنقاذهم من ابن رزمير (الفونسو المحارب) لما حاصر بلدتهم، وأهل ميورقة لما جمع طاغية برشلونة جموعه واستباح المدينة سنة 508هـ/ 1114م، وأهل قرطبة عام 524هـ/ 1130م لمّا تمكّن القشتاليون من التوغّل في الأراضي الإسلامية. تُرى كيف كان موقف أهل الأندلس من نداءات الجهاد من جهة، ومن المتقاعسين عنه من جهة أخرى؟

المبحث الثاني: التهافت على الجهاد ونبذ التقاعس عنه

لا شك أن وجود الأندلس في مجال معرض للهجمات النصرانية باستمرار جعل عددا من الفقهاء والقضاة وغيرهم يتطوعون للمساهمة في العمليات العسكرية بالمناطق الحدودية، وقد سبقت الإشارة في المبحث الأول من الفصل الأول إلى أن العلماء والفقهاء كان لهم دور كبير في الحض على الجهاد والإسهام فيه.

ومن علماء الأندلس الذين أسهموا في التحريض على الجهاد بالأندلس، ذكرنا منهم أبا الوليد الباجي⁽⁵⁶⁾، ومحمد بن أيمن⁽⁵⁷⁾. وقد شارك الفقهاء في معارك الجهاد أيضا ولم يكتفوا بالحضّ عليه، حيث شهد الزلافة الفقيه الكاتب أبو بكر محمد بن سليمان المعروف بابن القصيرة ووصفها في رسالة له⁽⁵⁸⁾. وفي معركة طليبة سنة 503هـ/ 1110م كان أبو عبد الله بن حمدين (ت 508هـ/ 1114م)⁽⁵⁹⁾ يتقدم صفوف المجاهدين ويحرضهم على البذل والتضحية⁽⁶⁰⁾، وفي وقعة البورت سنة 508هـ/ 1114م استشهد الوزير الفقيه أبو جعفر أحمد بن ثابت بن عبد الله العوفي، وقد كان في منصرف العساكر من غزو برشلونة مع دليل المسلمين في تلك المعركة أبو عبد الله بن الحاج الطرطوشي، وابن عائشة، وابن تافلويت، وأبو أحمد بن سيد أمون، وأبو الوليد بن قبرون اللاردي، وأبو عامر ابن المرشاني، وابن سعادة وغيرهم⁽⁶¹⁾.

وفي هذا المبحث سنتحدث عن إسهام الأندلسيين والمغاربة، وخاصة فئة المتطوعين منهم، في المعارك التي خاضها الجيش المرابطي سواء في معركة الزلافة أو في غيرها، وموقف علماء الأندلس من ظاهرة القعود عن الجهاد، ومن المتقاعسين عن الجهاد من القادة العسكريين.

(56)- ابن الأبار، الخلة السّيرة، م س، ج 2، ص: 98.

(57)- ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 2- مج 2، ص: 653 - 654.

(58)- الذخيرة، م س، القسم 2- مج 1، ص: 241.

(59)- ابن بشكّوال، الصلة، ج 2، ص: 539 - 540.

(60)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 70.

(61)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 34 - 35.

1- تهافت المتطوعين على الجهاد بالأندلس:

أ- إسهام المتطوعين في انتصار الزلافة:

لعل من الاشارات التاريخية التي تُفيد المشاركة الواسعة للمتطوعين في معركة الزلافة الشهيرة نجد بعضهم يقول في سياق حديثه عنها: «وتسامع المسلمون بذلك، فخرجوا من كل البلاد طلبا للجهاد»⁽⁶²⁾. وذكر صاحب "الحلل الموشية" أنه لحق بيوسف بن تاشفين «من وصل من الرماة والأجناد، وخفّ من المتطوعين للجهاد، فتلقّاهم المتوكل على ثلاث مراحل من بطليوس، واحتفل لهم بالتضييف، والعلف والقرى الواسع»⁽⁶³⁾.

وتفيض كتب التراجم بأسماء الفقهاء والقضاة الذين شاركوا فيها، منهم أبي العباس أحمد بن فرج المعروف بابن رُمَيْلة القُرْطُبِي، وهو «من أهل العلم والورع والفضل والدين، و[قد] استشهد بالزلافة مُقبلا غير مدبر»⁽⁶⁴⁾، وأبي رافع الفضل «وَلَدَ الحافظ أبي محمد بن حزم»⁽⁶⁵⁾. ومن المغاربة الذين استشهدوا في الزلافة أيضا القاضي أبي محمد يعلي بن المصمودي وصديقه قاضي مراكش أبي مروان عبد الملك المصمودي⁽⁶⁶⁾.

والغالب على الظن أن المتطوعة من حماة الثغور بالأندلس كانوا من أهلها، «لكونهم أخبر بأحوالها، وأدرى ببقاء العدو وشن الغارات، ولم يُمكنوا من ولايتها أحدا سواهم، مع الإحسان إليهم، وكانوا [أي المرابطون] متى ما وصلتهم خيل من العدو بعثوا بها إلى أهل الثغور»⁽⁶⁷⁾ لأن أوضاعهم العامة كانت تتأثر بظروف الحرب والجهاد. وبخصوص مشاركة أهل الذمة في معركة الزلافة، فيذكر بعض المهتمين بتاريخ اليهود أمثال الألماني "جرايتز" و"سلوش" أن اليهود شاركوا بحوالي أربعين ألفا (40.000) مقاتل⁽⁶⁸⁾.

(62)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 5، ص: 29.

(63)- الحلل الموشية، م س، ص: 53.

(64)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 1، ص: 71.

(65)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 440. ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 454.

المقري، نفح، م س، مج 2، ص: 83.

(66)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 4، ص: 238. ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 5 (السفر الثامن)، ص: 342.

الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 292. المقري، نفح، م س، مج 4، ص: 369.

(67)- الحلل الموشية، م س، ص: 82.

(68)- GRAETZ, Les juifs d'Espagne, Op. Cit, p: 181- 182 ; SLOUCH (Nahum), (1906): «Études sur l'histoire des juifs au Maroc», Archives marocaines, vol. 6, pp: 1-167, p: 54.

ويبدو أن هذه الرواية تبعت على الشك، لأن الرقم المذكور قد تكون فيه بعض المبالغة، وحتى إذا افترضنا أنه صحيح، فلا نستبعد أنهم كانوا إلى جانب الفونسو وجنده من النصارى «لأن المعركة كانت جهادية لا تحتل وجود يهود يُشك في إخلاصهم»⁽⁶⁹⁾.

أما عن موقف الأندلسيين وغيرهم من الانتصار، فعندما انتشر الخبر في مختلف مناطق الغرب الإسلامي عمّت الفرحة بلاد إفريقية والأندلس والمغرب، «وأخرج الناس الصدقات، وأعتقوا الرقاب شكرا لله تعالى على صنعه الجميل وفضله»⁽⁷⁰⁾.

واحتفاظا بالذكرى أصبح الأندلسيون يؤرخون بها فيقال: «عام الزلاقة»⁽⁷¹⁾، كما أن بعض المصادر الأندلسية المتأخرة⁽⁷²⁾ شبّهت الزلاقة باليرموك أو القادسية، وهو تشبيه يؤكد حضور ذكريات هذا الانتصار في ذهنية المجتمع.

ب- انخراط المطوّعة في المعارك المتجددة:

لاشك أن الإقبال على الجهاد من الرعية في الأندلس لم يتوقف عند انتصار الزلاقة، وحسبنا أن نشير إلى أن الإمام الجَزُولي استشهد في معركة أُقْلِيش سنة 501هـ / 1108م، «وكان رجل صدق» على حد قول ابن القطان⁽⁷³⁾، وشارك أبو محمد عبد الله بن علي بن سمجون اللواتي الطنجي⁽⁷⁴⁾ في معركة طلييرة سنة 503هـ / 1110م، وذلك لمّا «تحرك علي ابن يوسف غازيا في حفل عظيم من الجند والملثمين وجماعة المطوعين»⁽⁷⁵⁾، وكان من بين المجاهدين في المعركة المذكورة أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الذي كان كثير الغزو في جيوش المرابطين. وقد كتب إليه أبوه أبياتا يتشوقه فيها:

غَيَّبَتْ شَخْصَكَ، عَنْ عَيْنِي فَمَا أَلْفَتْ من بعد مرءاك غير الدّمع والسّهر
قد كان أولى جهاد في مُواصلتي لا سيما عند ضَعْف الجسم والكِبَر

(69)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 109-110.

(70)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 149.

(71)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 5، ص: 29.

(72)- الحلل الموشية، م س، ص: 66.

(73)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 66.

(74)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 2، ص: 303.

(75)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 69.

اعتلَّ سمعي وجال الضَّرُّ في بصري بالله كُن أنت لي سَمعي وكن بصري⁽⁷⁶⁾

وفي تحركه العسكري - أي علي بن يوسف- ضد قلمورية سنة 511هـ / 1117م، يشير ابن عذاري إلى مشاركة مطوعة غرناطة ومرتبوها إلى جانب «الفقهاء والعلماء ولفيف من المجاهدين الزعماء»⁽⁷⁷⁾. وعندما تغلب ابن رزمير على بلاد شرق الأندلس سنة 513هـ / 1119م، جاز إلى الأندلس مع أمير المسلمين «خلق كثير من المرابطين والمتطوعة من العرب وزناتة والمصامدة وسائر قبائل البربر»⁽⁷⁸⁾.

كما يذكر ابن الأبار أنه في معركة قُتْنَدَة سنة 514هـ / 1120م استشهد «من المطَّوعة نحو من عشرين ألفاً»⁽⁷⁹⁾، وكان من شهدائها القاضي أبو علي الصدي⁽⁸⁰⁾، وقاضي المرية ابن الفراء⁽⁸¹⁾، كما شهد المعركة أيضا القاضي أبو بكر بن العربي المعافري الذي سئل عن حاله بعد خلاصه منها، فقال: «حال من ترك الخِباء والعباء»⁽⁸²⁾. وكان الفقيه أبو سعيد خلوف بن خلف (ت 516هـ / 1122م) كثير الغزو في جيوش المرابطين، ومِمَّا قيل عنه: «وقد نهض في صحبة الأمير الأجل عبد الله بن مزدلي، عند منهذه [منهضه] إلى سرقسطة - أعادها الله - مُلبيا لمُنَادِيهَا، ومُعِينَا لِمَدَافِعَةِ الْعَدُوِّ الْمُخِيمِ بِوَادِيهَا»⁽⁸³⁾.

ويتجلى الإقبال على الجهاد أيضا في سياق الاستعداد للجواز إلى الأندلس سنة 523هـ / 1129م، حيث أسهم المغاربة بعدد من العساكر، «وكان قسط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم، يُخرجون ذلك من أموالهم، ففعلوا»⁽⁸⁴⁾.

(76)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 266. فهرس ابن عطية، م س، ص: 14.

(77)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 64.

(78)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 67- 68.

(79)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 17. ابن عذاري، البيان، م س، ج 1، ص: 308. والفقرة السابعة من الملحق.

(80)- القاضي عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 8، ص: 194. الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977، مج 4، ص: 310. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 8- 9.

المقري، نفح، م س، مج 2، صص: 90 - 92.

(81)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 542.

(82)- قال المقري: «وهذا مثل عند المغاربة معروف، يُقال لمن ذهب ثيابه وخيامه، بمعنى ذهب جميع ما لديه». أنظر:

المقري، نفح، م س، مج 4، ص: 461.

(83)- ابن خاقان، قلائد، م س، ص: 670- 671.

(84)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 152.

وفي سياق ترجمته لأبي محمد عبد الله الخشني (ت 526هـ / 1132م، ذكر صاحب "بُغية الملتبس" أنه «اشترى ذات يوم فرساً في السبيل لبعض المجاهدين بثمان كثير، واجتمع عنده البائع والمشتري له، وحضر الثمن، فبكى البائع، فقال له: ما يبكيك؟ ترانا نقصناك من ثمن فرسك؟ قال: لا، ولكني أبعه في افتكاك ابن لي مجاهد أسره العدو قصمه الله، فقال له: وبكم افتككته؟ فقال: بكذا، لعدد أكثر من ثمن الفرس، فأخرج له فدية ابنه، ودفع إليه فرسه، وأمر باشتراء فرس آخر لذلك المجاهد بثمان ذلك الفرس»⁽⁸⁵⁾.

والغالب على الظن أن قيادة المرابطين للجهاد الحربي في الأندلس حتى آخر لحظة من حياة الدولة، كانت تزيد من حماس الراغبين في المشاركة ضمن فرق الجيش المرابطي عن طوعية واختيار في كثير من الأحيان، «وهو ما قد يُعدّ مساهمة فعلية للرعية في انجاح السياسة العسكرية»⁽⁸⁶⁾ لأن أغلب الحملات العسكرية كانت تضم عدداً أو فرقاً من المتطوعين، ولا نعرف بالضبط كيف كان يتم ادماجهم داخل الجند.

2- نبذ التقاعس عن الجهاد في الأندلس:

أ- تحذير فقهاء الأندلس من خطورة القعود عن الجهاد:

كان الفقهاء يحضون أهل الأندلس على الجهاد، ويُرشدونهم إلى تطهير النفوس من المعاصي، ويُظهرون العلاقة بين الذنوب والهزائم المتكررة، ومما قاله الفقيه ابن أبي الخصال الغافقي (ت. 540 هـ / 1145م) في إحدى خطبه: «ألا تستوحشون لتباريح العصر، وركود ريح النصر، وتداعي أمم الكفر، وإجفالننا عن مقاومتهم إجفال العُفر، ألا نقلع عن الذنوب التي قَنَّتْ أعضادنا، وقَضَتْ باهتضامنا واضطهادنا»⁽⁸⁷⁾.

كما انتقد ابن أبي الخصال إقبال أهل بلاده على الدنيا، وتهافتهم على متاعها، وتقاعسهم عن الجهاد، وذلك بقوله: «تالله لو كففتم عن الهوى فضول القول والنظر، وصرفتم إلى غيث التقوى رائد السمع والبصر، لما صدرت نظرة إلا عن إفادة عبرة، ولا خطرت فكرة إلا في زيادة علم بالدنيا وخبرة. كلا ! لا عتب لكم عليها ! قد أمتكم جهارا بأحجارها،

(85)- الضبي، بُغية، م س، ص: 437. وأنظر ترجمته أيضاً في الصلة لابن بشكوال، م س، ج 1، ص: 284.

(86)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 164-165.

(87)- ابن أبي الخصال، رسائل ابن أبي الخصال، م س، ص: 528. والعفر جمع لأَعْفَرُ: الطبي يعلو بياضه حمرة.

ولدغتكُم مرارا من أحجارها. وغمّتكم صغارا بذحولها وأوتارها؛ وأنتم - على ذلك - تتهافتون تهافت الفراش على حطامها ونارها... فاستقبلوا - رحمكم الله - عثاركُم، واستقبلوا عدوكُم وخذوا ثاركُم. وخلدوا في صُحف القبول آثاركم...»⁽⁸⁸⁾.

ويبدو أن حالات التقاعس عن الجهاد بالأندلس قد أثارت انتباه ابن العربي المعافري، لذلك حذر منها، وأنذر المتقاعسين بعذاب يُنزلهُ الله عز وجل عليهم مثل حبس المطر عنهم أو استيلاء العدو على بلادهم، أو استبدالهم بغيرهم⁽⁸⁹⁾، كما قال الله سبحانه: ﴿إِلَّا تَتَفَرُّوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾⁽⁹⁰⁾.

وفي سياق تفسيره قول الله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁹¹⁾، ذكر أبو بكر بن العربي «حَالَةً يَجِبُ فِيهَا نَفِيرُ الْكُلِّ إِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ عَلَى الْأَعْيَانِ بِغَلَبَةِ الْعَدُوِّ عَلَى فُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، أَوْ بِحُلُولِهِ بِالْعُقْرِ؛ فَيَجِبُ عَلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ الْجِهَادُ وَالْخُرُوجُ إِلَيْهِ؛ فَإِنْ قَصَرُوا عَصَوْا». ومما قاله أيضا: «وَلَقَدْ نَزَلَ بِنَا الْعَدُوِّ فَصَمَهُ اللَّهُ سَنَةً سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ؛ فَجَاسَ دِيَارَنَا، وَأَسَرَ جِبَرَتَنَا، وَتَوَسَّطَ بِلَادَنَا فِي عَدَدِ هَالِ النَّاسِ عَدَدُهُ، وَكَانَ كَثِيرًا، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ مَا حَدَّدُوهُ، فَقُلْتُ لِلْوَالِي وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ: هَذَا عَدُوُّ اللَّهِ، وَقَدْ حَصَلَ فِي الشَّرِكِ وَالشَّبَكَةِ، فَلَتَكُنْ عِنْدَكُمْ بَرَكَةٌ، وَلَتُنْظَرُ مِنْكُمْ إِلَى نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ الْمُتَعَيَّنَةِ عَلَيْكُمْ حَرَكَةً، فَلْيُخْرِجْ إِلَيْهِ جَمِيعُ النَّاسِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَقْطَارِ فَيَحَاطُ بِهِ فَإِنَّهُ هَالِكٌ لَا مَحَالَةَ إِنْ يَسَرَّكُمْ اللَّهُ لَهُ؛ فَغَلَبَتْ الذُّنُوبُ، وَوَجَفَتْ الْقُلُوبُ بِالْمَعَاصِي، وَصَارَ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ثَعْلَبًا يَأْوِي إِلَى وَجَارِهِ، وَإِنْ رَأَى الْمَكْرُوهَ بِجَارِهِ؛ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»⁽⁹²⁾.

(88)- رسائل ابن أبي الخصال، م س، صص: 526-528.

(89)- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله، ت 543هـ/1148م)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 3، 1424هـ/2003م، ج 2 ص: 511.

(90)- سورة التوبة، الآية: 39.

(91)- سورة التوبة، الآية: 41.

(92)- ابن العربي، أحكام القرآن، ج 2، م س، ص: 517.

كما انتقد ابن العربي الذين يكنزون أموالهم، أو يُبذرونها في متاع الدنيا، لكنهم لا يُسهمون في تحرير الأسرى أو تجهيز المجاهدين بَعْدَ الحرب⁽⁹³⁾. ولم يسلم من الإنقاذ كبار القادة العسكريين من المرابطين كما سيتضح لاحقا.

ب- توبيخ المتقاعسين عن الجهاد من القادة العسكريين:

أشرنا سابقا إلى أن قيادة الجهاد من أسس سياسة المرابطين بالأندلس، وفي الوقت الذي كان فيه من المنتظر أن يُحسن المرابطون اختيار قيادة الجيش في تلك البلاد تولى المهمة الأمير أبي الطاهر تميم الذي اتهم بالإحجام عن لقاء العدو والتقاعس عن المغامرة لإنقاذ سرقسطة سنة 512هـ / 1118م، وترتب عن ذلك استيلاء النصارى عليها⁽⁹⁴⁾.

وقد انبرى أحد علماء الأندلس وهو قاضي سرقسطة ثابت بن عبد الله اللوم أبي الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين وجيشه الذي لم يصمد في جبهات القتال، حيث بعث برسالة إلى الأمير المذكور، جاء فيها: «... وإن من وهن الإيمان وأشدّ الضعف الفرار من الضعف، فكيف عن أقلّ من النصف... فما هذا الجبن والفرع؟ وما هذا الهلع والجزع؟ بل ما هذا العار والضيع؟ أتحسبون يا معشر المرابطين وإخواننا في ذات الله المؤمنين، إن سبق على سرقسطة القدر بما يتوقع من المكروه والحذر، أنكم تبلعون بعدها ريقا، وتجدون في [سائر] بلاد الأندلس - عصمها الله - مسلكا من النجاة أو طريقا؟ كلا! والله ليسومنكم الكفار عنها جلاء وفرارا، وليخرجنكم منها دارا فدارا، فسرقسطة حرسها الله هي السد الذي إن فتق، ففتقت بعده أسداده، والبلد الذي إن استبيح لأعداء الله، استبيحت له أقطار وبلاد!»⁽⁹⁵⁾.

أما إذا كان قائد الجيش أول الفارين عند لقاء الأعداء، فمن الطبيعي جدًا أن ينال النصيب الأكبر من التوبيخ في حالة الانهزام، كما هو الحال بالنسبة لأبي محمد بن أبي بكر بن سير الذي فرّ من معركة القلعة سنة 523هـ / 1129م، وحاول الاعتذار عن فراره للأمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، فلم يقبل منه عذره، وطلب من كاتبه أبي محمد بن عبد الغفور أن يبعث إليه جوابا، فكتب إليه: «... وما بعثناك لتشهد، وإنما بعثناك لتجهد، في

(93)- ابن العربي، أحكام القرآن، ج 2، م س، ص: 493 وص: 524.

(94)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 184.

(95)- حسين مؤنس، الثغر الأعلى، م س، ص: 46 - 47.

طعن بخطي أو ضرب بمهذ، فإذا لم تفعل فلا أقلّ من أن تُجلد، وتصبر وتحمل من معك على الصبر، ولا تكون أول من فرّ، فتعدي بفرارك، تثبّت جارك، ولو كتمتها من شهادة لما أثم قلبك، فلا تؤثر الكتب، بما يُثير عليك العتب، ولتأنف، من المستأنف، من إثثار الدنية، على المنية، ولتكن لك نفس أبيّة، والسلام»⁽⁹⁶⁾. وفي رسالة أخرى وبّخ الجنود، واستنكر عليهم هزيمتهم بقوله: «... عاقبكم الله بما أنتم أهله، فأنتم أشجع الناس أقفاه وظهورا، وأجبنهم وجوها ونحورا، ليس منكم من تدفع به كريهة، ولا عندكم في الرشد روية ولا بديهة، فمتى وأي وقت تُفلحون؟ ولأي شيء بعد ذلك تصلحون؟»⁽⁹⁷⁾.

ويبدو أن هزيمة القلعة كانت شنيعة، لذلك كتب أبو مروان عبد الملك بن أبي الخصال⁽⁹⁸⁾ رسالة أخرى، على لسان الأمير علي بن يوسف يذم فيها جماعة الملتزمين المنهزمين في الواقعة المذكورة، ومما جاء فيها: «أما بعد، يا فرقة خُبثت سرائرها، وانتكثت مرائرها، وطائفة انتفخ سحرها، وغاض على حين مدّها بحرها، فقد آن للنعم أن تُفارقكم، وللأقدام أن تطأ مفارقم»⁽⁹⁹⁾. وأكد لنا صاحب "المعجب" أنه صبّ فيها جام غضبه على المرابطين وأفحش فيها عليهم، «وأغلظ لهم في القول أكثر من الحاجة»⁽¹⁰⁰⁾، وقد أثارت تلك الرسالة المليئة بالتقريع حفيظة أمير المسلمين علي بن يوسف، فعزل ابن أبي الخصال عن عمله في ديوان الكتابة، لأنه بالغ في إهانة المرابطين⁽¹⁰¹⁾.

ومهما يكن الأمر؛ فمن خلال الرسائل التي بعث بها أمير المسلمين إلى قادة الشرق الأندلسي، يبدو أن من أسباب هزيمة المسلمين في معركة القلعة أنه لم يكن هناك تنسيق بين القوات النظامية والمتطوعة، حيث فرّ النظاميون وتركوا المتطوعة هدفا لرماح الأعداء وسيوفهم. وهذا ما تؤكدته الرسالة التي جاء فيها: «... فشغله عنكم من غررتموه من الرّجل

(96)- الأصفهاني، خريدة، م س، ج 3، ص: 432.

(97)- مؤنس، الثغر الأعلى، م س، ص: 52.

(98)- أبو مروان عبد الملك بن أبي الخصال أخو ذو الوزارتين أبو عبد الله محمد بن أبي الخصال. ذكر الضبي أن توفي سنة 539هـ/1145م، وقال ابن الأبار إنه توفي شهيدا. أنظر: الضبي، بُغية، م س، ج 2، ص: 496. ابن الأبار،

التكملة، م س، ج 3، ص: 73.

(99)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 68.

(100)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 240.

(101)- مؤنس، الثغر الأعلى، م س، ص: 53.

الذي أسلمتموه للقتل، وقرّرتهم، ونصبتهم دريعة للرماح ثم طرّتم، ولولا مكان من أوردتموه من المسلمين ولم تُصدروه، وخذلتهم من المجاهدين»⁽¹⁰²⁾.

ومن الانصاف أن نُشير إلى أنه في النصف الأول من ذي الحجة من عام 528هـ/ 1133م اكتسح القشتاليون شمال قرطبة، فاستنفر الأمير تاشفين بن علي أهل الأندلس، فجاءت إليه النجدة من غرناطة، وقرطبة، وإشبيلية. ولما التقى الجمعان في موضع يُعرف بالبكار، ووقع القتل والنهب في صفوف المسلمين، وفرّ عدد من الجند وقصد العدو مضرب خباء الأمير، يبدو أن أحد الحراس نصحه بالهرب، فردّ عليه قائلاً: «لا أسلم وأسلم الأمة ولا أبرح أو تتجلي عمّا انجلت عليه هذه الكرة... ولولا قدر الله السابق بثبوت الأمير الأجل تاشفين [لحت] الفضيحة والآزفة التي ليست لها كاذبة»⁽¹⁰³⁾.

ونعتقد أن هذا الموقف لم يكن الوحيد في الحياة العسكرية للأمير تاشفين بن علي الذي وُصف بأحسن الصفات الدينية والعسكرية، وبذلك خرج من دائرة المتقاعسين واعتبر من القادة المجاهدين «... وظهرت له بارقة في النصر على النصاري الضاربين ببلاد الأندلس... فبعُدَ صيته وعلا ذكره... في أمر الغزو والجهاد»⁽¹⁰⁴⁾.

و خلاصة القول مما سبق بيانه في هذا المبحث، نستطيع التأكيد على أن الإقبال على الجهاد من الرعية بالأندلس لم يتوقف طوال فترة حكم المرابطين لها، الأمر الذي أسهم إلى حدّ ما في تحقيق العديد من الانتصارات الحربية، لأن أغلب الحملات العسكرية كانت تضم عدداً أو فرقاً من المتطوعة، وإن كنا لا نعرف بالضبط كيف يتم إدماجهم داخل الجند.

كما أن حالات التقاعس عن الجهاد أو الفرار عند لقاء الأعداء، دفعت علماء الأندلس إلى التعبير عن رفضهم لها، وشجّعت كتاباً أندلسيين على توبيخ بعض الأمراء الذين كانوا قادة للجيش من خلال رسائل مليئة بالتقريع أثار بعضها حفيظة أمير المسلمين علي بن يوسف. وعلاوة على الاستنجد عند اشتداد المحن، والتهافت على الجهاد، كان للأندلسيين إسهام في جهود الإنقاذ والإصلاح، وهذا ما سنتحدّث عنه في المبحث الآتي.

(102)- الثغر الأعلى، م س، ص: 51- 52.

(103)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 90 - 91.

(104)- البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 79.

المبحث الثالث: الإسهام في جهود الإنقاذ والإصلاح

جاء في صفات خير السلاطين عند المرادي «وإذا أراد السلطان ان يفعل فعلا ما من الأفعال، فليُنظر كيف ذلك الفعل عنده وعند الناس، فإذا كان عنده صالحا، وعند الناس فاسدا، فليتركه ما استطاع»⁽¹⁰⁵⁾، كما أن الرعية تتخذ موقفا معينا من السلطة السياسية عند كل تدبير، ويكون هدف أي نظام سياسي هو أن تكون الرعية، أو بعبارة أدق طائفة مهمة من الرعية⁽¹⁰⁶⁾، مساندة له في أغلب تدابير الإنقاذ والإصلاح التي ينفجها.

ويُفيدنا ابن الكردبوس بأن يوسف بن تاشفين لمّا عاد إلى المغرب بعد الزلاقة «ترك أهل الأندلس مع رؤسائهم في غاية الاختلاف. وقد مالت نفوسهم إليه لمّا رأوا عنه من العدل والشهادة والإنصاف»⁽¹⁰⁷⁾، ويذكر صاحب المعجب – المعروف بولائه للموحدين ولم يخف عداؤه للمرابطين – أنهم سرّوا به «وكثّر له الدعاء في المساجد وعلى المنابر»⁽¹⁰⁸⁾.

كما عبّر ابن الخطيب عن موقف أهل الأندلس بما في ذلك أهل البادية والحاضرة من وصول المرابطين كمُنقذين لهم، وتمكّنهم من خلع صاحب غرناطة عبد الله بن بلقين بقوله: «ولم تَمُتْ يد إلى شيء يوجد، فسّرّ الناس واستبشروا، وأمنت البادية، وتمايل أهل الحاضرة إلى القوي... وتحقق يوسف بن تاشفين استشراف الحضرة إلى مقدمه»⁽¹⁰⁹⁾. والأكثر من ذلك أن الثائر نعمان ضد عبد الله بن بلقين انضم إلى صفوف يوسف بن تاشفين⁽¹¹⁰⁾ وكان له دور كبير في حماية حصون غرب غرناطة⁽¹¹¹⁾.

ويُفيدنا ابن الأبار أيضا أنه بعد استرجاع بلنسية في رجب سنة 495هـ/ 1102م أشرف قاضياها أبو محمد عبد الله بن سعيد الوجدي على إعادة بناء المحراب بالمسجد الجامع الذي خرّبه النصاري، وفي جانبه كتب اسمه ليشير إلى من قام ببنائه⁽¹¹²⁾. ولمّا ترأس أبو علي

(105)- المرادي، السياسة، م س،، ص: 140.

(106)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 24.

(107)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 96.

(108)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 195.

(109)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 3، ص: 380.

(110)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 139.

(111)- التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 148.

(112)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 2، ص: 302.

المنصور محمد بن الحاج اللمتوني أهل بلنسية الذين خرجوا لآبادة الجراد، مدحه إثر ذلك أبو الحسن المعروف بابن الزقاق بقوله:

لنا ملكان حازا كلّ فخرٍ بما ملكاه من رَقِّ الأعادي
فيحيى للفوارس مُستَعِدٌّ وأنت أبا عليٍّ للجـراد⁽¹¹³⁾

ومن المواقف التي تدل على دعم جهود الأمير تاشفين بن علي وسياسته بالأندلس، أنه عندما بدأت تلوح في الأفق بوادر الثورة على المرابطين، واضطرب أهل بلنسية، وحضر الناس بالمسجد الجامع، قام فيهم قاضيها أبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن عبد العزيز (ت 578هـ/ 1182م) «خطيباً يذكّر بجهاد اللمتونيين للروم، ونصرهم للجزيرة، واستنقاذهم بلنسية من أيديهم، ويحض على التمسك بدعوتهم والوفاء لهم»⁽¹¹⁴⁾.

ولما طلب مروان بن عبد العزيز من قاضي بلنسية أبي بكر جعفر بن الحسين بن أبي البقاء الأموي الاعتراف ببيعته قال له: «والله لا أفعل وبيعة تاشفين في عنقي»⁽¹¹⁵⁾.

وعليه، نستطيع التأكيد على أن جهود الإنقاذ والإصلاح بالأندلس زمن المرابطين كثيرة ومتعددة، ويصعب تتبعها في مختلف المجالات، ومن خلال استقراءنا لبعض النصوص المصدريّة، يتضح أن إسهام أهل الأندلس كان بارزاً من خلال عمليات ترميم أسوار المدن، ومشاريع إصلاح التعليم والقضاء، وهذا ما سنركز عليه في هذا المبحث بحول الله تعالى.

1- جهود أهل الأندلس لترميم أسوار المدن:

لما تبيّن لأهل المرية حسن تدبير رجل منهم يُعرف بابن العجمي، وعزمه على إصلاح أسوار المدينة «ولم يُنفق شيئاً من المال إلا في موضعه، ولا استعان إلا بمن جدّ في نصحه، ورأى الناس ذلك فتساهلوا في الأداء وتواصلوا حمل تلك الأعباء، فكمل السور على واجبه

(113)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 199. ويحيى المذكور في البيت أعلاه هو الأمير أبو زكريا يحيى بن غانية الذي تولى مهمة الدفاع عن شرق الأندلس كما قال ابن الخطيب، وقد ناب عنه المنصور محمد بن الحاج في ولاية بلنسية حسيماً جاء عند ابن الأبار. ويشير صاحب مفاخر البربر إلى أنه استعمله نائباً عنه باشيلية ثم عزله. راجع: مؤلف مجهول، مفاخر البربر، م س، ص: 191. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 4، ص: 343 - 344.

(114)- ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 218.

(115)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 195.

من التحصين والتحسين، بيسير من المونة دون ضرب ولا سجن»⁽¹¹⁶⁾. كما تولى أهل قرطبة ترميم أسوار مدينتهم، حيث اقتسموا العمل فيما بينهم، وعمل أهل كل حي على بناء جزء السور الذي يقع في مجالهم «دون تشغيب ولا تعتيب»⁽¹¹⁷⁾. وفي المقابل يبدو أن قاضي الجماعة ابن المناصف أخذ الناس ببعض الشدة بفرض ضريبة التعتيب عليهم، فامتنعوا عن آرائها، بل ثاروا عليه ورجموه بالحجارة⁽¹¹⁸⁾.

ويُشير ابن عذاري إلى أن أهل إشبيلية أسهموا أيضا في عملية ترميم أسوار مدينتهم سنة 528هـ / 1134م «بوسط الحال دون إسراف ولا إجحاف»⁽¹¹⁹⁾، ويذكر ابن القطان المراكشي أنه شرع في بناء السور «من جهة الوادي بأمر علي بن يوسف»⁽¹²⁰⁾.

والملاحظ أن المقرئ يورد رواية أخرى، تقول أنه عندما أراد القاضي أبو بكر بن العربي ترميم سور إشبيلية، «ولم يكن فيها مال متوفر، ففرض على الناس جلود أضحياتهم، وكان ذلك في عيد أضحى، فأحضروها كارهين»⁽¹²¹⁾.

وإذا افترضنا صحة ما أورده المقرئ، فالإجراء الذي قام به ابن العربي يندرج في إطار دعم جهود الإنقاذ خصوصا وأن القاضي المذكور كان على علم بالمشاكل المالية التي يواجهها بيت مال الدولة المرابطية بسبب ازدياد خطر الموحدين في المغرب واعتداءات النصارى بالأندلس⁽¹²²⁾. كما أنه كان مطلعاً على الوضعية الاقتصادية الحرجة لأهل إشبيلية في وقت الجفاف والقحط. ولا نستطيع مسايرة أحد الباحثين⁽¹²³⁾ فيما ذهب إليه، عندما وصف القرار بالاجحاف، لأن القاضي ابن العربي عوض أن يفرض على سكان المدينة ضريبة يؤدونها من خالص أموالهم ألزم الفئة التي تمكنت من شراء الأضحية زمن الحاجة بإعطاء جلود أضحياتها، وسيأتي التفصيل في هذه القضية لاحقا.

(116)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 74.

(117)- م س، ص: 74.

(118)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 222.

(119)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 74.

(120)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 234.

(121)- المقرئ، نفح، م س، ج 2، ص: 27.

(122)- ابن القطان، نظم، م س، صص: 234-235.

(123)- أنظر الدراسة التي قدّم بها كتاب: ابن قسي (أبو القاسم أحمد بن الحسين الأندلسي)، خلع النعلين واقتباس النور من موضع القدمين، دراسة وتحقيق محمد الأمrani، مطبعة IMBH، اسفي، ط 1، 1997، ص: 37.

تلك بعض المواقف التي تدل على دعم أهل الأندلس لجهود إنقاذ أسوار المدن وترميمها. وبما أن أغلب تلك الجهود كان للقضاة دور فيها، ويصعب تتبع الجهود المبذولة لمحاولات الإصلاح التي قام بها الأندلسيون زمن المرابطين في جميع المجالات، فيبدو أن بصماتهم كانت أكثر وضوحاً في مجالات بعينها، وخاصة في مجالي التعليم والقضاء. وقبل الانتقال إلى جهود ابن عبدون لإصلاح القضاء، سنحاول تقديم لمحة عن مشروع إصلاح التعليم للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري

2- مشروع إصلاح التعليم لابن العربي المعافري:

كان النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط يواجه بعض المشاكل؛ إما لضعف كفاءة المؤدبين، «أو بسبب تراجع التطور الحضاري في العدوتين»⁽¹²⁴⁾. ويُشير ابن عبدون إلى أبرز الصعوبات التي كانت تعترض التعليم بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري، بقوله: «فالتعليم صناعة تحتاج إلى معرفة ودربة ولطف... وأكثر المؤدبين جهال بصناعة التعليم، لأن حفظ القرآن شيء، والتعليم شيء آخر، لا يُحكمه إلا عالم به»⁽¹²⁵⁾.

ولتجاوز مثل هذه الاختلالات التي شابت النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، وضع أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ / 1148م) مشروعاً لإصلاحه، ويمكن استخلاص معالم ذلك المشروع من خلال مصنفاته في مجال التربية والتعليم؛ مثل: "سراج المريدين"⁽¹²⁶⁾، و"مراقي الزلف" الذي يُعد في حكم المفقود⁽¹²⁷⁾، و"قانون التأويل" الذي ذكر فيه ابن العربي «أن السبيل إلى معرفة العلوم هو التعليم... وذلك موقوف على شرح الصدور، فمن يرد الله أن يعلمه يشرح صدره للتعليم»⁽¹²⁸⁾. وقد توسّع ابن العربي المعافري - رحمه الله - في بسط نظريته في التعليم وطرق تحصيله، فقال:

(124)- بنحمادة (سعيد)، النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011، ص: 122.

(125)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 25.

(126)- العنوان الكامل للكتاب: «سراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات، الدينية والدنيوية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسُنِّيَّة، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير»، وقد حَقَّقَه عبد الله التواتري في ستة أسفار؛ في قريب من ثلاثة آلاف صفحة، اعتماداً على عَشْرِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، إحداها عليها خط الإمام ابن العربي. وصدر الكتاب في طبعته الأولى عن دار الحديث الكُتَّانية بطنجة سنة 2017م.

(127)- أعراب، مع القاضي أبي بكر بن العربي، م س، ص: 161-162.

(128)- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي، قَانُونُ التَّأْوِيلِ، دراسة وتحقيق محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدَّة، مؤسَّسة عُلُومِ القرآن، بيروت، ط 1، 1406 هـ / 1986 م، صص: 636-640.

«... فينبغي أن يُنشأ الطفل على تعلم العربية ومقاطع الكلام، ويحفظ أشعار العرب وأمثالها، ويلقى إليه من الحساب ما يقيم به دينه، ويكون دستوراً لعلم الفرائض واستخراج المعلوم من المجهول، ففيه منفعة في الدين وتمييز للأفهام»⁽¹²⁹⁾.

وبعد أن يتلقى المتعلم قواعد الخط والحساب، والقواعد الإعرابية والصرفية ينتقل إلى حفظ القرآن الكريم؛ «يُحفظه - الولي كان أباً أو وصياً أو حاضناً أو الإمام - إذا استقل واشتد في العشر الثاني، كتاب الله (عز وجل)... ثم يُحفظه أصول سنن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهي نحو من ألفي حديث في الأبواب، تضمنها البخاري ومسلم، هي عماد الدين، يأخذ هو بعد ذلك نفسه بعلوم القرآن، ومعاني كلماته، ولا يشتغل برواية الحديث من كل كتاب، فالباطل فيه كثير... ولا يفرط في علوم الفرائض فإنها أصل الدين، وهو أول ما يذهب من المسلمين، فبالسنة يفرضها، وبالحساب يقسمها، ولا يخلي نفسه عن الأنساب، ولا عن شيء من أصول الطب... ولا يفرد نفسه ببعض العلوم، فيكون إنساناً في الذي يعلم، بهيمة فيما لا يعلم»⁽¹³⁰⁾.

وفي الوقت الذي «فات كثير من الناس كيفية الطلب»⁽¹³¹⁾، بيّن ابن العربي المعافري المقاصد من تعلّم بعض العلوم أو المواد الدراسية، وفق ترتيب زمني محدّد، لتحقيق القدرات المنشودة - إن جاز التعبير -، ويُمكن إجمال تلك المقاصد في الجدول الآتي⁽¹³²⁾:

الرقم	العلوم أو المواد الدراسية	مقاصد تعلّمها كما ذكرها ابن العربي المعافري
1	العربية والأشعار	«فإنهما ديوان العرب التي دفعت إليها ضرورة فساد اللغات».

(129)- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي)، سراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات، الدينية والدينية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسُنَّية، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير، ضبط نصّه وخرّج أحاديثه ووثّق نقوله عبد الله التوارتي، دار الحديث الكُتّانية، طنجة، ط 1، 2017، السفر الثاني، ص: 110.

(130)- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي)، النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، د ت، ص: 370-371.

(131)- ابن العربي، قانون التأويل، م س، ص: 643.

(132)- ابن العربي، قانون التأويل، م س، ص: 643-644.

2	الحساب	«علم عظيم، له خلفت السموات والأرض، وقد نبّه الله سبحانه على حكمة الأرض والسموات من المعاملات إلى منتهى الحركات».
3	درس القرآن	«فإنه يتيسّر لك بهذه المقدمات، ويا غفلة بلادنا في أن تأخذ الطفل بكتاب الله في أول أمره، فيقرأ ما لا يفهم...»
4	أصول الفقه	«فإنه العلم الذي بدأ به النبي - صلى الله عليه وسلم - مع العرب عشرة أعوام».
5	علوم الحديث	«ولا تشتغل بغير الصحيح، فيذهب عمرك ودينك ضياعاً... فلا بدّ من الاطلاع على مهمات علوم الحديث ومنها معرفة السقيم من الصحيح».

كما حدّد ابن العربي للتعليم شروطاً تُمكن المتعلم من بلوغ مراميه، وأشار إلى أنها تنيف على المئتين، لكن الأهم منها سبعة شروط؛ وهي: إخلاص النية، والتواضع في طلب العلم، وعدم مخالفة المتعلم معلمه فيما يشير به عليه إن ظهر إليه غيره، وأن لا يخوض في التعليم دفعة واحدة بل يبدأ بالأهم قبل أن ينتقل إلى غيره، وأن يذكر ما حفظ وعلم، ولا ينبذه وراء ظهره، و«أن يعمل بما علم فذلك أثبت له حفظاً ونجاة»⁽¹³³⁾.

ولم يغفل أبو بكر بن العربي الإشبيلي أهمية الحرص على التعلم، والرحلة في طلب العلم، حيث قال في هذا الصدد: «فقد عرّفناكم القوانين، وبسطنا لكم في التمكين، فإذا لم تسمعوا، أو سمعتم فلم تفهموا، فلا رجاء في علم ما تعلموا. ومثّل من يعلم من نفسه قوة في التبسط على هذه العلوم ويقصر عنها، كمثّل من يقف على النهر الأعظم فيترك الاغتراف منه، ويغترف من الجداول والخلجان... والنهر الأعظم هو الذي لا تكدره الدلاء، ولا يغيضه الاستقاء... ومن تعذّرت عليه منكم الرحلة ببذنه، فليرحل إلى الله تعالى بقلبه، ولا يظن أحد أن الرحلة تفيد بصورتها، كم راحل قرأ وما قرأ، وروى وما درى، ولم يتحصل له كيف ولا أين؟ فعاد على ظهره بحنّين، دع خُفيّه الاثنين. فارحل من عالم الشهوات إلى عالم القربات، وسافر من المحسوسات إلى المعقولات، وانظر في الزاد فلا بد منه، والدليل وهو

(133)- ابن العربي، قانون التّأويل، م س، صص: 636- 639.

العلم، فلا غنى عنه، فمن وجد معلماً فهو النعيم يهدي إلى السبيل، وينظم الدليل، ويحمي عن البدعة والتعطيل، فإن لم تجدوه، فقد أبدينا لكم سبيل السلوك»⁽¹³⁴⁾.

ويبدو أن المشروع الإصلاحى الذى قدّمه ابن العربى فى مجال التربية والتعليم، يستمدّ وجاهته من استحضاره شخصية المتعلم وقابليته للتأثر بما يُتلقّى، فى رأيه «... أن الصبى أمانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة، خالية من كل نقش وصور؛ وهو قابل لكل نقش، ومائل إلى كل ما يمال به إليه؛ فإن علم الخير وعود خيراً نشأ عليه، وسعد فى الدنيا والآخرة، وشاركه فى ثوابه أبواه، وكل معلم ومؤدب له؛ وإن عود الشر، وأهمّل إهمال البهائم، شقى وهلك، وكان الوزر فى رقبة القيم به والوالى عليه»⁽¹³⁵⁾. ومن واجبات والى الصبى، «أن يصونه ويؤدبه ويعلمه محاسن الأخلاق، ويحفظه من قرناء السوء، ولا يعود التّنعّم، ولا يحبّب إليه الزينة وأسباب الرفاهية...»⁽¹³⁶⁾.

تلك بعض معالم المشروع التربوي الذى قدّمه ابن العربى المعافى لإصلاح النظام التعليمى بالأندلس خلال القرن السادس الهجرى/ الثانى عشر الميلادى، وقد نوه ابن خلدون بذلك المشروع الإصلاحى، إلا أنه لم يُخف صعوبة تطبيقه على أرض الواقع بقوله: «... ولقد ذهب أبو بكر بن العربى فى كتاب رحلته - لعله يعنى به قانون التأويل - إلى طريقة غريبة فى وجه التعليم، وأعاد فى ذلك وأبدأ، وقدم تعليم العربية والشعر على سائر العلوم كما هو مذهب أهل الأندلس... ثم ينتقل منه إلى الحساب، فيتمرن فيه حتى يرى القوانين، ثم ينتقل إلى درس القرآن... ثم ينظر فى أصول الدين، ثم أصول الفقه، ثم الجدل، ثم الحديث وعلومه، ونهى مع ذلك أن يخلط فى التعليم علمان، إلا أن يكون قابلاً لذلك بجودة الفهم والنشاط... هذا ما أشار إليه القاضى أبو بكر رحمه الله وهو لعمري مذهب حسن، إلا أن العوائد لا تساعد عليه»⁽¹³⁷⁾. فماذا عن مشروع إصلاح القضاء لابن عبدون التجيبي؟

(134)- ابن العربى، قانون التأويل، م س، ص: 645- 646.

(135)- أعراب، مع القاضى أبى بكر بن العربى، م س، ص: 161.

(136)- نفسه.

(137)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 742.

3- مشروع إصلاح القضاء لابن عبدون التجيبي:

يرى ابن عبدون التجيبي (ت 527هـ / 1132م) أن القضاء مفتاح الإصلاح السياسي والإداري إذ يقول: «فبالقاضي يكون صلاح الرئيس، وبصلاح الرئيس يكون صلاح العباد والبلاد، والوزير واسطة بينهما في ذلك؛ فباتفاق القاضي والوزير يكون صلاح الدولة وصلاح العالمين»⁽¹³⁸⁾.

ويتضح من خلال رسالة وجهها يوسف بن تاشفين إلى قاضي قرطبة ابن حمدين أن سلطة القاضي أصبحت تفوق سلطة نائب أمير المسلمين على الأمصار في بلاد الأندلس، حيث جاء في بعض فصولها: «وقد عهدنا إلى جماعة المرابطين بأن يسلموا لك قي كل حق تمضيه، ولا يعترضوا عليك في قضاء تقضيه، ونحن أولا وكلهم آخرا مذ صرت قاضيا، سامعون منك، غير معترضين في حق عليك، والعمال والرعية كافة سواء في الحق، فإن شكت إليك بعامل وصحّ عندك ظلمه لها، ولا يتجه في ذلك عمل غير عزله فأعزله، وإن شكا العامل رعيته خلافا في الواجب... فقومها له ومن استحق من كلا الطرفين الضرب والسجن فأضربه واسجنه، وإن استوجب الغرم في ما استهلك فأغرمه واسترجع الحق شاء أو أبى من لديه...»⁽¹³⁹⁾.

والغالب على الظن أن تلك السلطات تعززت أكثر في عهد علي بن يوسف، حيث أُسندت إلى قاضي الجماعة مهام أخرى عززت مكانته، ومنها النظر في ظلمات أهل الأندلس حتى لا يتجشم المظلومون مشقة السفر إلى العاصمة لعرض شكاوهم على السلطان. وهذا ما يظهر من خلال رسالة أمير المسلمين علي بن يوسف إلى قاضي مالقة أبي محمد عبد الله بن أحمد القيسي المالقي، وهي مؤرخة في ذي الحجة سنة 523هـ / 1129م، ومما جاء فيها: «وقد قلّدناك تقليدا تامّا أن تنظر بجهتك من شكاوى العامة في اللطيف والجليل، وسمناك القيام بالخفيف منها والثقل... وأي عامل من عمال الرعية قامت الشهادة عندك بتعديه، وعلمت صحة استهدافه وتصديّه، فأنه أمره إلى صاحب البلد مستعمله وموّلّيه، وأشعره بما

(138)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 14-15.

(139)- ابن بسم، الذخيرة، القسم 2- مج 1، ص: 261-262.

ثبت عندك فيه، فإن غلّ يد أذيته، وأنفذ عزله عن رعيته، وإلا فأخفّ ذلك إلينا في سائر ما يتوقف لديك من الأمور التي تقصر عنها يدك...»⁽¹⁴⁰⁾.

وعموماً، فمن المناصب القضائية التي كانت تخضع لقاضي الجماعة؛ خطة الأحكام⁽¹⁴¹⁾، وخطة الشورى⁽¹⁴²⁾، وخطة الإشراف على المدن⁽¹⁴³⁾، وخطة قضاء الكور⁽¹⁴⁴⁾، وخطة الردّ التي يرى بعض الباحثين⁽¹⁴⁵⁾ أنها من الخطط القضائية المبتكرة في دولة المرابطين، ولم تظهر بالمشرق الإسلامي. إلا أن إبراهيم حركات يقول: «أن الأمويين كانوا قد أنشأوا خطة الردّ بالأندلس لاستئناف أحكام القضاة. على أن هذا الوظيف ظل موجوداً في الأندلس أيام المرابطين، وممن تولاه عبد الله اللخمي الإشبيلي»⁽¹⁴⁶⁾، وقد أطلق على من كان يتقلّد هذه الخطة اسم صاحب الردّ لأن بعض الأحكام كانت تُردّ إليه، وهو الذي له حق مطالعة رعايا الكور والوقوف على أحوالهم⁽¹⁴⁷⁾. وكان لقاضي الجماعة، منذ عهد علي بن يوسف مستشارون من الفقهاء عددهم أربعة⁽¹⁴⁸⁾ اثنان منهم يلازمان القاضي ليستشيرهم في إصدار الأحكام، والآخران يختصان بإصدار المشورة للمتنازعين، وكان للفقهاء المشاورين رئيس منهم يُنظّم شؤونهم⁽¹⁴⁹⁾.

وبما أن وظيفة القاضي لا تستقيم إلا بوجود الأعوان، وهم بمثابة رجال الشرطة، فبإشبيلية مثلاً اشترط ابن عبدون ألا يتجاوز عدد أعوان القاضي عشرة «يكون منهم أربعة سودان برابر، لحقوق المرابطين وغيرهم من المثلثين، والباقي أندلسية؛ فهم اوثق وأخوف. ويكون الكلّ منهم ثقات شيوخ ممّن قد شهر خيره وعافيته»⁽¹⁵⁰⁾. وربما ترجع أهمية اشتراط ابن عبدون حصة من أعوان القاضي للمرابطين إلى ازدياد أعدادهم بالأندلس،

(140)- محمود علي مكي، وثائق، م س، ص: 172-173.

(141)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 91،

(142)- صلة الصلة، م س، ص: 76،

(143)- ابن خاقان، قلاند، م س، ص: 205.

(144)- قضاة الكور هم النواب الذين يستخلفون قضاة القواعد في القرى. ابن رشد، فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1361-1362 (الهامش الثالث).

(145)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 277. الدليمي، القضاء في الأندلس، م س، 184-185.

(146)- حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج 1، ص: 203.

(147)- ابن خاقان، قلاند، م س، ص: 205. الدليمي، القضاء، م س، 184-185.

(148)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 235.

(149)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 368-369. الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 270.

(150)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 9-10.

فوجب مراعاة أعراف قبائل صنهاجة وعوائدها في القضاء لتلافي التصدّع الاجتماعي الذي كان يُهدّد الأندلس بسبب التنافر بين الأندلسيين والمغاربة خلال هذه الفترة، وحسب رأي بعض الباحثين فهذا ما يُمكن نعتُه باعتماد «مقاربة النوع العرقي والاجتماعي»⁽¹⁵¹⁾ في الإصلاح القضائي، كما يُمكن اعتبار رسالة ابن عبدون «وثيقة دقيقة لمشروع قضائي يقوم على فقه الواقع بكل تفاصيله»⁽¹⁵²⁾ لأنه كان أكثر احتكاكا بالواقع الاجتماعي، ومكّنته وظيفته الحسبية من الوقوف عن كثب على ثغرات الممارسة القضائية بالأندلس زمن المرابطين.

وللحدّ من التّعسّفات التي كان يُمارسها المتقبّل على دافعي الضرائب، يرى ابن عبدون ضرورة تخصيص سجلات للمراقبة القضائية؛ «فيجب أن يُصنّع للمتقبّل زمام بين يدي القاضي ويُرىّه للسلطان، ويُنقّحه عنده بما يراه القاضي رفقا بالمسلمين؛ فإذا انحصرت [الأسماء]... في زمام، تكون عند المُشرف منه نسخة، وعند القاضي أخرى، وعند المُتقبّل أخرى، ولا يُزاد فيها، ويترقّب أمره وسيرته في كل الأوقات»⁽¹⁵³⁾.

خلاصة:

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن مواقف الأندلسيين المؤيدة لجهود الإنقاذ خلال عصر المرابطين كانت متعدّدة، ولعلّ من أبرزها:

- الاستتجاد عند اشتداد المحن؛ ذلك أن استتجاد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين بعد احتلال طليطلة سنة 478هـ / 1085م، لم يكن في الغالب عن طوعية واختيار، بل كان اضطرارا من أجل إنقاذ عروشهم من الضياع. وقد ارتفعت أصوات الاستغاثة الشعبية لإنقاذ بلنسية سنة 486هـ / 1093م ضد القادر بن ذي النون الذي تحالف مع القَبِيْطُور (القشتالي)، كما استتجد أهل بطليوس بالمرابطين إثر تنازل ابن الأفطس لملك قشتالة عن شنترين. وتجدّدت نداءات الاستغاثة كلّما تعرّض أهل الأندلس لمحنة من المحن.

(151)- البركة وبنحمادة، مشاريع إصلاح القضاء، م س، الهامش رقم 10- ص: 71.

(152)- مشاريع إصلاح القضاء، م س، ص: 67.

(153)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 31- 32.

- الإقبال على الجهاد بالأندلس من المتطوعين لم يتوقف طوال فترة حكم المرابطين لها، الأمر الذي أسهم إلى حدّ ما في تحقيق العديد من الانتصارات الحربية، وفي المقابل كان نصيب المتقاعسين عن الجهاد والفارين عند لقاء الأعداء هو التوبيخ خصوصا إذا كان الأمر يتعلّق بأمر من الأمراء الذين كانوا قادة للجيش.
- دعم قضاة الأندلس لجهود الإنقاذ وترميم أسوار المدن في الوقت الذي تزايدت فيه اعتداءات النصارى بالأندلس يأتي من موقع شعورهم بالمسؤولية في الدولة والمجتمع، وحصولهم على صلاحيات واسعة من أجل الاشراف على تلك الجهود أولا، والنظر في ظلمات أهل الأندلس ثانيا.
- اقتراح مشاريع إصلاحية في مجال التعليم والقضاء سواء من لدن القاضي أبي بكر بن العربي المعافري أم المحتسب ابن عبدون أو غيرهما ممن كان في موقع المسؤولية، يدلّ على انخراط "النخبة الأندلسية" و"المجتمع السياسي الأندلسي" في مشروع الدولة المرابطية الهادف إلى "تثبيت الإصلاح".

الفصل الرابع : □ □

المواقف الأندلسية المعارضة
لمحاولات الاستحواذ

يبدو أن الأندلس، بحكم موقعها الجغرافي في العالم الإسلامي، كانت مجالا للجهاد في ذهنية الأندلسيين، وكل من سكنها «إنما هو كالأخذ بعنان جواد في سبيل الله... فلا ترى في أرض الأندلس إلا عينا ساهرة في ذات الله أو مجاهدا في سبيل الله أو محاربا للعدو في طاعة الله»⁽¹⁾، وتبعاً لذلك فكل من حكمها إلا وعليه نهج سياسة عسكرية تضمن أمن حدودها وتصدّ العدو الذي يتهدد البلاد والعباد.

كما كان استدعاء الأندلسيين للمرابطين بناء على ما شاع عنهم من قطع للمغارم وردّ للمظالم⁽²⁾، وأنهم كانوا يلتزمون الشرع ولا يأخذون إلا الزكاة والعشر⁽³⁾ فضلا عن الغنائم وجزيات أهل الذمة⁽⁴⁾، فظهر المرابطون بمظهر المنقذ في البلاد المغربية في بداية الأمر ثم ببلاد الأندلس فيما بعد⁽⁵⁾.

وتكاد النصوص المصدّرية تتفق حول صفات أهل الأندلس؛ فهم يأبون الضيم، ولا يحتملون الذل، ولا يقبلون الخضوع والانقياد⁽⁶⁾. وقد برزت مواقفهم من المرابطين وسياستهم في الأندلس من خلال الاحتجاجات التي شهدتها قرطبة واشبيلية وميورقة وغيرها من المدن، ابتداء من العقد الثاني من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، وكذلك الثورات التي تزعمها الفقهاء والمتصوفة في مختلف مناطق الأندلس عند ضعف السلطة السياسية للدولة المرابطية.

ترى فما هي أهم الأسباب التي كانت وراء أبرز الاحتجاجات والثورات التي عرفتها الأندلس طوال حكم المرابطين لها؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار تلك الحركات الاحتجاجية والثورية مواقف أندلسية معارضة للاستحواذ؟

(1)- الزهري، الجغرافية، م س، ص: 81.

(2)- البكري، المسالك، م س، ج 2، ص: 858. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 11.

(3)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروفسال، م س، ص: 120.

(4)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 167. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 381.

(5)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 164.

- PIDAL (Ramon Menedez), (2016): **The Cid and His Spain**, Routledge Library Editions: Muslim Spain, London, p: 295.

(6)- أبو حامد الغرناطي، تُحفة الألباب، م س، ص: 38. لطفي (عبد البديع)، "نص أندلسي جديد: قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كُور الأندلس ومدنها بعد الأربعمئة"، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 1، رمضان 1374هـ- مايو 1955، ج 2، صص: 272-310، ص: 281. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 151.

المبحث الأول: الاحتجاج عند اختلال السياسة الأمنية والعسكرية

1- "ثورة ميورقة" بعد استنقاذها سنة 509هـ / 1115م:

أ- اختلاف الروايات حول ولاية المرابطين على ميورقة:

تعتبر ميورقة كبرى جزائر شرق الأندلس (جزر البليار)، إذ هي «أم الجزيرتين [أي منورقة ويابسة] وهما بنتاها»⁽⁷⁾. تعرّضت للغزو النصراني سنة 509هـ / 1115م، وبعد أن استنقدها المرابطون في أواخر السنة نفسها⁽⁸⁾، تعاقب عليها ثلاثة عمّال ما بين تاريخ استعادتها وأوائل سنة 510هـ / 1116م. ويبدو أن أول هؤلاء العمال هو المذكور بكُنيته "أبي السداد" في رسالة كتبها أبو القاسم بن الجد بتاريخ «تسع بقين من ربيع الأول سنة عشر وخمسمائة [1116م]»⁽⁹⁾ وهي عبارة عن كتاب تولية عامل لم يحتفظ لنا جامع الرسائل باسم من وُجهت إليه الرسالة. وبعد موت "أبي السداد" تولى ابنه من بعده شؤون أهل الجزيرة، كما يتضح من مضمون الرسالة الآنف الذكر. والغالب على الظن أن "ابن أبي السداد" أساء إلى أهل ميورقة، لذلك لم ير أمير المسلمين بأساً في أن يُلقب بـ «السفيه المعتوه»⁽¹⁰⁾، وطالب عامله الجديد بأن يُزيل الأثر السيئ الذي خلفه في نفوس الرعية.

وتُفيدنا رواية ابن خلدون أن "وانور بن أبي بكر اللمتوني" هو أول ولاية جزيرة ميورقة في العهد المرابطي، وأنه أجبر سكانها على بناء مدينة أخرى بعيدة من البحر فامتنعوا، ولمّا قُتل مقدّمهم ثاروا عليه وحبسوه، «ومضوا إلى علي بن يوسف فأعفاهم منه»⁽¹¹⁾. تُرى هل يتعلق الأمر بوال آخر غير ابن أبي السداد أم أن الروايات التاريخية متضاربة بشأن اسم من تولى شؤون ميورقة وأحدث فيها ما اعتبره أهلها محاولة للاستحواذ عليهم؟

(7)- ابن عميرة (أبو المطرّف أحمد بن عبدالله المخزومي)، تاريخ ميورقة، دراسة وتحقيق محمد بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 2007، ص: 26.

(8)- يصف ابن الكردبوس مدينة ميورقة بعد وصول الأسطول المرابطي إليها بقيادة ابن تافريطاس (تافريطاس أو تافريطاست) وهروب العدو لدى وصوله قائلاً: «فلما شعر العدو بخروج ذلك الأسطول، أخلّى وصدر عن الجزيرة، وعيّنهُ بما احتمل من السبي والأموال قريرة. فلما وصل الأسطول وجد المدينة خاوية على عروشها محترقة سوداء مظلمة منطبقة، فعمرّها قائد الأسطول ابن تافريطاس بمن معه من المرابطين والمجاهدين وأصناف الناس، وجلب إليها من كان فرّ عنها إلى الجبال فاستوطنوها وسكنوها». ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 124. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 251. الجميري، الروض المعطار، م س، ص: 567.

(9)- أنظر نص الرسالة عند مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 185- 186.

(10)- مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 186.

(11)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 325- 326.

بالرجوع إلى رواية ابن خلدون، نجد أن حاكم ميورقة قبل وانور بن أبي بكر اللمتوني هو ناصر الدولة مبشر بن سليمان⁽¹²⁾، ولا توجد اسم ابن أبي السداد إطلاقاً. إلا أن ابن الكردبوس يُقدم لنا تفاصيل أكثر دقة حيث ذكر أن مبشر هو الذي كتب إلى أمير المسلمين علي بن يوسف «يستصرخه ويستنصره، ووجه كتابه مع القائد أبي عبد الله بن ميمون»⁽¹³⁾. ويُضيف إلى روايته بأن "قائد البحر أبا السداد" كان في قاعدة دانية البحرية عند انسحاب القوات النصرانية منها- وهذا ما تُشير إليه الرسالة السالفة الذكر- ثم تمكّن من أسر ثلاث سفن وضمّها إلى أسطولهِ.

وبالرجوع إلى ما ذكره صاحب "البيان المغرب" يتضح لنا بأن أول ولاية المرابطين على ميورقة كان وانودين بن سير. يقول ابن عذاري عند ذكره لغزو النصارى لميورقة سنة 508هـ/ 1114م: «.. ثم استفتحها المرابطون ودخلها وانودين بن سير من قبل أمير المسلمين علي بن يوسف ابن تاشفين فبقي بها ثلاثة أشهر ثم وليها من بعده أبو بكر بن تكرطات، ثم وليها من بعده يابور بن محمد فقامت عليه الرعية وقتلوه. ثم وليها أبو بكر بن علي بن ورقا فمات بها، ثم وليها محمد بن غانية المسوفي حتى مات مقتولا»⁽¹⁴⁾.

وعند المقارنة بين ما جاء في الرسالة السالفة الذكر، وما ورد في رواية ابن خلدون، يبدو أن ابن أبي السداد وانور بن أبي بكر اللمتوني هما شخص واحد، وإذا صح ذلك فإن الرسالة «قد تكون وُجّهت إلى أبي بكر علي بن ورقاء الذي كان آخر عامل على ميورقة قبل أن يُولى عليها محمد بن غانية»⁽¹⁵⁾.

والحقيقة أن الذي يعنينا كثيرا ليس من وُجّهت إليه الرسالة، وإنما الوالي أو الولاية الذين قامت عليهم الرعية في ميورقة بسبب سوء تصرّفاتهم بعد إنقاذها من الحصار الشديد والدمار الكبير⁽¹⁶⁾. وكما تتبعنا من الإشارات المصدّرية المتضاربة، فنحن أمام ثلاثة

(12)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 212 وأيضاً ج 6، ص: 325.

(13)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 123.

(14)- ابن عذاري، البيان - قسم الموحدين، م س، ص: 239.

(15)- مكّي، وثائق تاريخية، م س، ص: 163.

(16)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 75.

احتمالات على الأقل؛ الأول هو ابن أبي سداد، والثاني هو وانور بن أبي بكر اللمتوني، والثالث هو يابور بن محمد.

وإذا كان أحد الباحثين قد افترض وجود تصحيف في اسم "يابور بن محمد" وذهب إلى الترجيح بأن "يانور بن محمد" الذي ذكره ابن عذاري هو الشخص نفسه الذي ورد ذكره باسم آخر عند ابن خلدون، وخلص إلى القول بأن رواية هذا الأخير تفتقر إلى الدقة بدعوى أنها أغفلت اسم أبي بكر بن علي بن ورقا، فهو قد وقع في تناقض واضح حيث إنه اعتمد على رواية غير دقيقة، وهي رواية ابن خلدون، في حسم خلاف كبير بين الروايات التاريخية بشأن من أساء إلى أهل ميورقة إذ يقول: «وكانت ما تزال المشاكل التي سببها سوء تصرف وانور بن أبي بكر (وانور بن محمد) قائمة وبحاجة إلى حلول عاجلة، مما جعل أمير المسلمين يختار عاملا موثوقا لحلّها، وهو محمد بن علي المسوفي المعروف بابن غانية»⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من أن ابن أبي السداد قد خلف أباه في منصبه وورد ذكر اسمه في الرسالة السابقة التي وصفته بـ "السفيه المعتوه" تم إبعاده عن دائرة الاتهام والاهتمام؟

كما أن الاجتهاد الذي ذهب إليه عز الدين جسوس، يبدو أنه غير مقنع؛ بالرغم من محاولته الجمع بين أغلب الروايات. لأنه اعتبر "أبا السداد" و"ابن أبي السداد" و"يانور بن محمد" شخصا واحدا، حيث قال: «بعد وقت وجيز من ضم جزر البليار إلى مجال السيادة المرابطية ما بين سنة 508 - 509 هـ/ 1115 - 1116م، ثار أهل ميورقة على عاملهم ابن أبي السداد يانور بن محمد وصفدوه، وراسلوا أمير المسلمين وأخبروه بوقائع الحادث وطلبوا منه أن يُعيّن على المدينة واليا آخر. ولم تكن ثورة ميورقة إلا ثورة ضد أبي السداد وتصرفاته التعسّفية حيث أجبرهم على إخلاء مدينتهم وبناء مدينة بعيدة عن البحر»⁽¹⁸⁾.

ويبدو أن ما ذهب إليه الباحث جسوس يشوبه بعض الغموض، لأن الروايات التاريخية متضاربة، ولا تتحدث عن ابن أبي السداد فقط، بل نجد في رواية ابن خلدون أن وانور بن أبي بكر اللمتوني هو الذي أجبر أهل ميورقة «على بناء مدينة أخرى بعيدة من البحر

(17)- سيسالم، جزر الأندلس المنسية، م س، ص: 283.

(18)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 256.

فامتنعوا، وقتل مقدّمهم فثاروا به وحبسوه»⁽¹⁹⁾، وتفيدنا رواية ابن عذاري بأن يابور بن محمد هو الذي قامت عليه الرعية وقتلوه⁽²⁰⁾.

واستنادا إلى ما ذكرناه، نميل إلى القول باحتمال عدم تطابق الأسماء إلى حين العثور على نصوص أخرى تؤكد ذلك أو تنفيه. وحتى إذا افترضنا جدلا بأن "وانور بن أبي بكر" الذي اعتبره ابن خلدون أول ولاية المرابطين على ميورقة⁽²¹⁾ هو "يابور بن محمد" ثالث ولايتها كما يقول ابن عذاري⁽²²⁾، فلا نستبعد أن يكون "ابن أبي السداد" ابن «قائد البحر أبو السداد»⁽²³⁾ هو شخص آخر قام أهل ميورقة بتوليته، بعد وفاة أبيه، دون الرجوع إلى أمير المسلمين علي بن يوسف، على أساس أن يسوسهم بعدل واستقامة، ولكنه أساء إليهم بشكل لا نستطيع الحسم فيه لأن الرسالة الصادرة عن ديوان علي بن يوسف سنة 510هـ/ 1116م فيها ترحّم على الأب "أبي السداد"، ووصفت الابن بـ «السفيه المعتوه»⁽²⁴⁾ ولم تكشف لنا عن تفاصيل ما قام به، وأشارت إلى أن تصرفاته سبّبت «إيحاشهم وترويعهم»⁽²⁵⁾.

كما أن قائمة المشرفين على جزر البليار وولاتها الأوائل، والتي توصّلت إليها إحدى الباحثات في التاريخ الإسلامي لجزر الأندلس المنسية⁽²⁶⁾، ميّزت بين فئتين؛ الأولى فئة المشرفين والثانية فئة الولاة على الجزر المذكورة في السنوات العشر الأولى من الحكم المرابطي أي فترة ما بين سنة 510 و520هـ/ 1116 و1126م.

وإذا صح ما ورد في تلك القائمة، فإن فترة إشراف أبي السداد وابنه امتدت من أوائل محرم سنة 510هـ/ 1116م إلى حين تعيين الوالي وانودين بن سير في مطلع ربيع الثاني من السنة نفسها أي لمدة ثلاثة أشهر كما يقول ابن عذاري⁽²⁷⁾. ويبدو أن شحّ المعلومات حال دون التمكن من ضبط مدة ولاية كل من أبي بكر بن تكرطات، وأبي بكر بن علي بن

(19)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 325-326.

(20)- ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 239.

(21)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 212.

(22)- ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 239.

(23)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 123.

(24)- مكّي، وثائق تاريخية، م س، ص: 185-186.

(25)- وثائق تاريخية، م س، ص: 186.

(26)- سيسالم، جزر الأندلس المنسية، م س، ص: 281-282.

(27)- ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 239.

ورقا، فضلا عن وال آخر⁽²⁸⁾، وهو المثير للجدل لأن المصادر لم تُسَعِفنا في ضبط اسمه وتحديد مدة ولايته.

وعليه، نستطيع التأكيد على أن أسماء ولاية المرابطين على ميورقة ومُدَد ولايتهم من المسائل المضطربة في كتب المؤرخين، وأشد الاضطراب نصادفه في السنوات العشر المنقضية بين 510 و520هـ/ 1116 و1126م. ولا ندري على وجه الدقة، هل وقعت "ثورة" واحدة بميورقة خلال هذه الفترة أو أكثر؟

واستنادا إلى ما سبقت الإشارة إليه، يُحتمل أن يكون أهل ميورقة قد عبّروا عن رفضهم لسياسة ابن أبي السداد الذي تولى حكم مدينتهم، بعد موت أبيه؛ وذلك من خلال مراسلة أمير المسلمين علي بن يوسف. وفي الوقت نفسه طلبوا منه أن يُعيّن عاملا آخر خلفا لابن أبي السداد، والغالب على الظن أن الذي وقع عليه الاختيار – إذا صح ما جاء في رواية ابن عذاري – هو وانودين بن سير⁽²⁹⁾، إلا أن مدة ولايته لم تتجاوز ثلاثة أشهر لأسباب لم تكشف لنا المصادر عنها مرة أخرى.

ب- اختلال الأمن بميورقة لأسباب داخلية وخارجية:

لا نستبعد وقوع عصيان آخر من الميورقيين، أكبر مما حدث سنة 509هـ/ 1116م، وهو الذي ذكره ابن خلدون في موضعين من تاريخه، ومجمل قوله فيهما أن علي بن يوسف بن تاشفين ولّى على ميورقة من قبله ابن أبي بكر اللمتوني فعسف بأهل الجزيرة «وَأَرَادَهُمْ عَلَى بِنَاء مَدِينَةٍ أُخْرَى بَعِيدَةٍ مِنَ الْبَحْرِ فَامْتَنَعُوا، وَقَتْلَ مَقَدِّمِهِمْ فَثَارُوا بِهِ وَحَبَسُوهُ. وَمَضُوا إِلَى عَلِيِّ بْنِ يَوْسُفَ فَأَعْفَاهُمْ مِنْهُ»⁽³⁰⁾.

ويبدو أن ولاية ابن أبي بكر اللمتوني كانت في فترة حرجة من تاريخ المرابطين في شرق الأندلس على وجه الخصوص، حيث كانت المنطقة تتعرض لتهديدات قوات ابن رزمير (ألفونسو المحارب) باستمرار.

(28)- ورد باسم "يابور بن محمد" عند ابن عذاري، كما ذكر بصيغتين في موضعين من تاريخ ابن خلدون، وهما: «أنور بن أبي بكر اللمتوني» و«وانور بن أبي بكر من رجالات لمتونة». راجع: ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحد، م س، ص: 239. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 212 وأيضاً ج 6، ص: 325.

(29)- ابن عذاري، البيان المغرب- قسم الموحد، م س، ص: 239.

(30)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 325-326.

وفي هذا الصدد يقول ابن أبي زرع: «وفي سنة ثلاث عشرة وخمسمئة تغلب العدو الفونسو الأول ملك أراكون على بلاد شرق الأندلس»⁽³¹⁾، ويُخبرنا ابن عذاري أن ابن رزمير انطلق من قلعة أيوب سنة 514 هـ / 1120م وأخذ يجول «في محتشدة من بلاده، فاجتمعت عليه من طوائف الروم نحو اثني عشر ألف فارس من الأنجاد وأبطال جلال»⁽³²⁾، وفي تلك السنة نفسها وقعت هزيمة قُتُنْدَة التي استشهد فيها من المطّوعة نحو عشرين ألفاً⁽³³⁾، وكان من شهدائها القاضي أبو علي الصدفي⁽³⁴⁾، وقاضي المرية ابن الفراء⁽³⁵⁾ وربما في السنة التي بعدها – أي سنة 515 هـ / 1121م – «نهض يناله [اللمتوني] إلى شرق الأندلس فلم يزل به إلى جمادى الأولى من العام المقبل»⁽³⁶⁾.

ومما لا شك فيه أن التهديدات لم تتوقف، وبلغت مداها ما بين سنتي 518 و520 هـ / 1124 و1126م وهي الفترة التي شق فيها ابن رزمير الأندلس من الشمال إلى الجنوب، وتذكر المصادر أن عدد معاهدي غرناطة وحدهم كتبوا له زاماً يشتمل على اثني عشر ألفاً من مقاتليهم مستدعين له ومشجعين⁽³⁷⁾.

وفي ظل تلك الظروف، كان من الأجدر بكل حاكم في أي منطقة من بلاد الأندلس، وخاصة في شرقها، اتخاذ الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان أمن البلاد والعباد.

ويبدو أن صعوبة وصول الإمدادات العسكرية إلى جزيرة ميورقة، وتحرش الأعداء بها دفعا ابن أبي بكر اللمتوني الذي لم يكن معه سوى خمسمائة فارس من معسكره إلى أن يُفكر في ترحيل أهل المدينة إلى مكان برّيٍّ آمن. لكن أهلها لم يستحسنوا رأيه، وعارضوه بقوة لأنهم كانوا يرون فيه قراراً ظالماً سيقضي على مورد عيشهم. وربما لم يستطع إقناعهم،

(31)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 163.

(32)- أنظر الفقرة الثالثة من الملحق.

(33)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 17. ابن عذاري، البيان، م س، ج 1، ص: 308. والفقرة السابعة من الملحق.

(34)- القاضي عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 8، ص: 194. الحموي، معجم البلدان، مج 4، م س، ص: 310. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 8-9. المقرئ، نفح الطيب، م س، مج 2، صص: 90 - 92.

(35)- ابن بَشْكَوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 542.

(36)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 67.

(37)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 162. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 69. الحلل

الموشية، م س، ص: 91. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 109.

فوقعت مناوشات بين سكان المدينة الشاطئية المعزولة في جزيرة وسط البحر وبين الوالي «وقتل مقدّمهم فثاروا به وحبسوه. ومضوا إلى علي بن يوسف فأعفاهم منه»⁽³⁸⁾.

وعليه، فما أقدم عليه أهل ميورقة في حق الوالي الذي أساء إليهم سواء أكان بقتله كما ذكر ابن عذاري أم باعتقاله والمطالبة بإعفائه - كما جاء في رواية ابن خلدون - فإن فعلهم ذلك يؤكد رغبتهم في الإنقاذ دون الاستحواذ.

والراجح أن هذا الموقف لم يكن خاصا بأهل ميورقة، بل نجده يتكرّر أيضا - وإن بصورة مختلفة نسبيا- بقرطبة سنة 515هـ/ 1121م. ترى فما أسباب تلك "الفتنة القرطبية"؟ وكيف كان موقف السلطة السياسية منها؟

2- "الفتنة القرطبية" سنة 514 أو 515هـ/ 1120 أو 1121م:

أ- أسباب "الفتنة القرطبية" من خلال الروايات التاريخية:

لعل من أبرز الأحداث التي شهدتها الأندلس خلال العقد الثاني من القرن السادس الهجري، وتردّت في أكثر من رواية قيام العامة ضد المرابطين بقرطبة. ويُخص لنا صاحب "الحلل الموشية" الحادث في أن أمير المسلمين علي بن يوسف كان قد ولّى على المدينة المذكورة أبي يحيى بن رواد، «فحدث بينه وبين أهلها ما أوجب قيامهم عليه، وحدث بين أهلها وبين من كان فيها من المرابطين فتنة كبيرة، ونهبوا دورهم وقصورهم»⁽³⁹⁾. ترى ماذا حدث بالضبط؟ وما الذي أوجب قيام أهل قرطبة على الأمير بن رواد؟

لم تكشف رواية صاحب "الحلل الموشية" عن تفاصيل ما حدث، واكتفت بالإشارة إلى أن السبب فيما جرى لم يكن بداءة من أهل قرطبة وإنما كان ضد الظلم والفساد⁽⁴⁰⁾. بينما تقول رواية ابن عذاري: إنه في سنة 514هـ/ 1122م خرج عامل قرطبة يوم عيد الأضحى لحضور استعراضات عسكرية استعملت فيها المجانيق والآلات الحربية «وقد أقبل السواد الأعظم الذي لا يُطاق، بمجمع حضور العيد، وحضور كل ذاعر وناعق، من كل حذب

(38)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 326.

(39)- الحلل الموشية، م س، ص: 86.

(40)- الحلل، م س، ص: 86- 87.

وشاهق، فكثرت التدافع والتزاحم، ودهم الحشم، فكثرت بينهم التزاحم، وأقبل لفيف الربرض الغربي، فالتقى بأسهم على القصر، ورام صاحبه المدافعة بحشمه وخدمه فغلبوه، واقتحم القصر عليه [وانتهب] جميع ما فيه، وخرج هو فاراً بنفسه، وركب القاضي أبو الوليد بن رشد في أعلام الفقهاء، فردع العامة، وقمع السفلة»⁽⁴¹⁾. إن هذه الرواية تُعطي للتدافع والتزاحم أهمية في تفسير ما حدث، إلا أنها أغفلت الإجابة عن سؤال مهم وهو لماذا التقى بأس المتدافعين على قصر الأمير ابن رواد، واقتحموه عليه، مما دفعه إلى الفرار منه؟

يذكر ابن الأثير والنويري تفاصيل أوفى عن الفتنة التي وقعت بين المرابطين وأهل قرطبة يوم عيد الأضحى سنة 513 أو 514 هـ/ 1120 أو 1121م، حيث خرج الناس متفرجين، فمدّ عبد من عبيد ابن رواد يده إلى امرأة فأمسكها. فاستغاثت بالناس، فأغاوثوها، فوقع بين العبيد وأهل البلد فتنة عظيمة، ونشب القتال بينهم حتى أدركهم الليل، «فوصل الخبر إلى الأمير أبي بكر، فاجتمع إليه الفقهاء والأعيان، فقالوا: المصلحة أن تقتل واحداً من العبيد الذين آثروا الفتنة، فأُنكر ذلك وغضب منه. وأصبح من الغد، وأظهر السلاح والعُدّ يريد قتال أهل البلد. فركب الفقهاء والأعيان والشبان من أهل البلد وقاتلوه، فهزموه وتحصّن بالقصر، فحَصَرُوهُ وتسَلَّقُوا إليه فهرب منهم بعد مشقة وتعب، فنهبوا القصر وأحرقوا جميع دور المرابطين، ونهبوا أموالهم وأخرجوهم من البلد على أقبح صورة»⁽⁴²⁾.

وإذا صَحَّت هذه الرواية المشرقية، فمعناه أن الذي تسبب في تلك الفتنة هو أحد عبيد والي المدينة، لما اعتدى على امرأة، فاحتج عليه شهود الحادث وتطوّر الأمر إلى مواجهة بين العامة و"القوات المساعدة" للوالي سواء من العبيد أو من الحشم⁽⁴³⁾، وبعد تغلب العامة على حراس الوالي هرب هذا الأخير من قصره. لأن صاحب السلطان إن تهاون في إقامة الحدود

(41)- ابن عذاري، الأوراق المخطوطة نقلا عن عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 82. والنص كاملاً يمكن الرجوع إليه في الفقرة الخامسة من ملحق هذا البحث. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن القطعة التي نشرها هويسبي ميراندا وتم اعتمادها في تحقيق كتاب "البيان المغرب"؛ سواء في النسخة المطبوعة بتحقيق إحسان عباس أو في تلك التي حققها بشار عواد ونُشرها سنة 2013، لا تتضمن هذا النص، والفقرة الواردة في شأن ما حدث بقرطبة لا تُقدم صورة واضحة بسبب الاضطراب الذي في نصها. راجع: ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 66. م س، تحقيق بشار عواد معروف، م س، مج 3، ص: 54. وأنظر أيضاً:

-AMBROSIO (Huici Miranda), (1961): «Un fragmento inédito de Ibn 'Idârî sobre los Almoravides», **Hespéris – Tamuda**, vol. II, Fasc. 1, Rabat, pp: 43 - 112, p: 81.

(42)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 9، ص: 187- 188. النويري، نهاية الأرب، م س، ص: 391- 392.

(43)- سبق الحديث عن فئة الحشم في الفصل الأول (الهامش رقم: 28).

قد تقوم عليه العامة كما قال صاحب نفح الطيب: «فيدخلون عليه قصره المشيد، ولا يعبأون بخيله ورجله حتّى يُخرجوه من بلدهم»⁽⁴⁴⁾.

ولعل ما يدعم هذه الرواية أن الحشم والعبيد كانوا باستعمالهم اللثام المرابطي حسب ما يؤكد ابن عبدون «يأتون أبوابا من الفجور كثيرة»⁽⁴⁵⁾، كما أن أهل قرطبة وصفهم المقري نقلا عن ابن سعيد بقوله: «ولأهلها رياسة ووقار... إلا أن عامتها أكثر الناس فضولا، وأشدّهم تشغيبا، ويُضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك، والتشنيع على الولاة، وقلة الرضا بأمورهم»⁽⁴⁶⁾.

ويبدو أن الروايتين السابقتين - أعني رواية ابن عذاري المغربية والرواية المشرقية التي أفادنا بها ابن الأثير والنويري - متكاملتين. ومن المحتمل أيضا أن الازدحام والتدافع بين الحرس والعبيد من جهة والعامة من جهة أخرى أديا إلى الفتنة.

وقد وصف محمد عبد الله عنان الفتنة القرطبية بأنها: «أول فورة علنية ضد الحكم المرابطي»⁽⁴⁷⁾ وذهب إلى أن المرابطين لم يستطيعوا أن يُنشئوا نظاما مدنيا للحكم في الأندلس، كما حاول عنان أن يُفسر الكثير من الأحداث التي تزامن وقوعها مع الفتنة؛ سواء تعلّق الأمر بعبور أمير المسلمين علي بن يوسف إلى الأندلس أو بالاستعدادات العسكرية الضخمة التي شهدتها البلاد، وكذلك تولية ابن حمدين قضاء قرطبة خلفا لابن رشد وغيرها من القرارات التي تم اتخاذها بـ "ثورة قرطبة".

ب- علاقة "الفتنة القرطبية" بالأوضاع الأمنية في الأندلس:

يبدو أن ما حدث بقرطبة سنة 514 أو 515هـ/ 1121 أو 1122م لا ينبغي عزله عن الخلل الذي أصاب أسس السياسة المرابطية بالأندلس، وخاصة قيادة الجهاد الحربي، حيث تكبدت الجيوش المرابطية خسائر فادحة في هزيمة قُتْنَدَة سنة 514هـ/ 1120م واستشهد

(44)- المقري، نفح، م س، مج 1، ص: 220.

(45)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 28.

(46)- المقري، نفح، م س، مج 1، ص: 154-155.

(47)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 83.

فيها «من المطّوعة نحو من عشرين ألفاً»⁽⁴⁸⁾، ونتج عن ذلك تراجع القوة العسكرية للمرابطين أمام تهديدات النصارى. وهذا ما عبّر عنه قاضي سرقسطة ثابت بن عبد الله في الرسالة المؤثرة التي وجهها إلى الأمير تميم بن يوسف بن تاشفين حيث حضّه فيها على عدم التراجع أمام العدو⁽⁴⁹⁾.

والغالب على الظن أن التزاحم الذي وقع بين أهل قرطبة أثناء الاستعراضات العسكرية التي استعملت فيها المجانيق والآلات الحربية لم يكن إلا بعد الهزيمة لأن معركة قُتِنْدَة وقعت في شهر ربيع الأول، وحدث التدافع كان يوم عيد الأضحى من السنة نفسها.

كما أن توجه أمير المسلمين علي بن يوسف إلى الأندلس كان بقصد الغزو بعد تغلب الفونسو الأول (ملك أركون) على بلاد شرق الأندلس⁽⁵⁰⁾، واحتشاد نحو اثني عشر ألف فارس من طوائف الروم في قلعة أيوب سنة 514هـ / 1120م⁽⁵¹⁾ استعداداً للمواجهة مع المسلمين. وعلى الرغم من تجدد الاضطرابات بقرطبة، كما سيأتي بيانه لاحقاً، فيبدو أن علي بن يوسف لم يول اهتماماً كبيراً لما حدث.

وليس من المستبعد أن يكون لرد فعل والي المدينة أبي يحيى بن رواد دور في تأجيج الصراع بدل احتوائه، مما تطلب قدوم أمير المسلمين بنفسه لتهدئة الأوضاع. ولعل ما يدعم هذا الرأي أنه في السنة نفسها وقع بغرناطة حادث مشابه عند معاينة التجارب العسكرية، حيث قتل أجداي بن سير اللمتوني صبيّاً خطأ، وحدثت ضجة بسبب ذلك. إلا أن أجداي استرضى أهل الصبي بدية وتم احتواء الوضع، وعاد الهدوء إلى المدينة⁽⁵²⁾.

أما بخصوص عزل ابن رشد عن قضاء الجماعة، فيذكر عياض – وهو من تلاميذ ابن رشد – أنه التقى به في قرطبة، وسأله عن مشكلات قضائية كثيرة⁽⁵³⁾، وأن الفقيه القاضي «استغفى منها [أي من مسؤولية القضاء] سنة خمس عشرة إثر الهيج الكائن بها من العامة

(48)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 17. ابن عذاري، البيان، م س، ج 1، ص: 308. والفقرة السابعة من الملحق.

(49)- أنظر نص الرسالة بأكملها عند حسين مؤنس، الثغر الأعلى، م س، صص: 44 - 49.

(50)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 163 - 164.

(51)- أنظر الفقرة الثالثة من الملحق.

(52)- ابن عذاري، الأوراق المخطوطة نقلاً عن عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 82. والفقرة الخامسة من الملحق.

(53)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 24.

وأعفي. وزاد جلالة ومنزلة»⁽⁵⁴⁾، وأشار ابن أبي زرع إلى أن ابن رشد طلب الإعفاء من منصبه بسبب انشغاله بتأليف "البيان والتحصيل" وعدم استطاعته القيام بأعباء القضاء⁽⁵⁵⁾. ولا غرابة في ذلك، لأن ابن رشد وهو الخبير بشؤون القضاء زمن المرابطين يوم كان قاضيا للجماعة، يُدرك خطورة المهمة، مما جعله يعتبر القضاء «محنة، ومن دخل فيه فقد ابتلي بعظيم، لأنه قد عرّض نفسه للهلاك، إذ التخلّص منه على ما ابتلي به عسير... فالهروب عن القضاء واجب، وطلب السلامة منه لا سيما في هذا الوقت لازم»⁽⁵⁶⁾.

ولعل ما يؤكد عدم غضب الحاكم المرابطي على الفقيه ابن رشد، حفاوة الاستقبال التي لقيها سنة 520هـ/ 1126م أثناء زيارته لمراكش، من أجل تقديم تقرير عن الوضعية المتردية للحالة الأمنية بالأندلس، بل والأخذ برأيه في إبعاد النصارى المعاهدين بغرناطة⁽⁵⁷⁾، وكذلك في عزل الأمير أبي الطاهر تميم لطيبته ولينه نَفَذَ له طلبه⁽⁵⁸⁾.

وعليه، فـ "الفتنة القرطبية" التي «كانت تعبيراً عن سخط أهل الأندلس من سوء الإدارة المرابطية بالأندلس»⁽⁵⁹⁾ جاءت في سياق الهزائم المتتالية التي تعرضت لها الجيوش المرابطية سواء في معركة قُتْنَدَة سنة 514هـ/ 1120م تحت قيادة الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين أو قبلها؛ حيث سقطت سرقسطة في يد النصارى قبل حوالي سنتين من تاريخ المعركة المذكورة، ولم يستطع القائد العام لجيوش المرابطين في الأندلس⁽⁶⁰⁾ وهو الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين إنقاذها على الرغم من استتجاد أهلها به⁽⁶¹⁾.

وبما أن قيادة الجهاد الحربي كانت لها مسؤولية واضحة في ذلك، وأصبح أمن البلاد والعباد في مهب الريح، لم يتردّد أمير المسلمين علي بن يوسف في اتخاذ مجموعة من القرارات التي اقترحها قاضي الجماعة ابن رشد، ومنها عزل الأمير أبي الطاهر تميم،

(54)- عياض، الغنية، م س، ص: 54.

(55)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

(56)- ابن رشد، المقدمات، م س، ج 2، ص: 256 - 257.

(57)- الحلل الموشية، م س، ص: 90.

(58)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73.

(59)- حمدي، التاريخ السياسي، م س، ص: 11.

(60)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 49 - 50.

(61)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 184.

وتعيين تاشفين بن علي واليا ومنسقا عاما للقوات العسكرية في الأندلس. ويبدو أن قرار تعيين تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين كان مناسباً، والدليل على ذلك أنه عندما توجه إلى الأندلس سنة 520هـ/ 1126م على رأس خمسة آلاف فارس، وانضم إليه جند الأندلس، أسفر توجهه بهذه الحملة عن فتح حوالي ثلاثين حصناً⁽⁶²⁾.

ولا نستبعد أن يكون الاضطراب الآخر الذي وقع بقرطبة أيضا سنة 529هـ/ 1134م نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية بالمدينة، إذ كان بسبب «قتل يهودي مسلما، فاستطال المسلمون على اليهود، فنُهبت أموالهم، وهُدمت ديارهم»⁽⁶³⁾ «وقُتل نفر منهم»⁽⁶⁴⁾ وهي السنة نفسها التي قُتل فيها القاضي ابن الحاج بالمسجد الجامع⁽⁶⁵⁾، وبقيت المدينة أكثر من خمسة أشهر دون قاضٍ – لأسباب لم تكشف عنها المصادر التي اطلعنا عليها – ولم يتم تعيين أبي جعفر حمدين بن حمدين إلا في شعبان من السنة المذكورة، أي بعد حوالي شهر من حادث الانتقام من اليهود، وفي ظل غياب "السلطة القضائية" التي تستطيع التحقيق في عملية الاغتيال وإرجاع الأمور إلى نصابها.

واستنادا إلى ما ورد في بعض المصادر، فقد ثارت العامة بقرطبة أيضا إبان قضاء أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد بن رشد⁽⁶⁶⁾، أي ما بين 532 و535هـ/ 1138 و1141م⁽⁶⁷⁾،

(62)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

(63)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 243.

(64)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93.

(65)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 550. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93. ولا يفوتنا أن نُشير هنا إلى أن الباحثة عصمت دندش حاولت أن تثبت تورط بعض المتصوفة – الجناح المتطرف على الخصوص- في الأحداث التي عرفت الأندلس سنة 529هـ/ 1135م سواء في قرطبة أو في إشبيلية، وذلك اعتمادا على بعض رسائل ابن العريف التي تضمنت إشارات عامة غير مؤكدة. كما ساندتها الباحثة جماعة شيخة فيما ذهبت إليه دون أن يستدل على ذلك بما يؤكد لنا علاقة ابن قسي – زعيم المريدين من المتصوفة – وأتباعه بما حدث. راجع: دندش، الأندلس، م س، صص: 63- 65. شيخة (جمعة)، "التصوف الأندلسي بين الدين والسياسة خلال النصف الأول من القرن 12/ 6"، مجلة دراسات أندلسية، ع 21، رمضان 1419هـ/ يناير 1999م، صص: 65 – 82، ص: 76. وسيأتي الحديث عن ثورة المريدين التي تزعمها ابن قسي لاحقا.

(66)- أنظر ترجمته في: ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 85. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 1، ص: 162. ابن القاضي، جذوة، م س، ج 1، ص: 139- 140. مخلوف، شجرة النور الزكية، م س، ج 1، ص: 212.

(67)- يبدو أن الاضطرابات التي قامت بها العامة كانت في الفترة الأخيرة من ولاية قاضي الجماعة أحمد بن رشد لأن أحكام القضاء تعطلت بقرطبة أزيد من سنة، قبل اختيار القاضي أحمد بن حمدين سنة 536هـ/ 1142م. راجع: ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 229.

ولا نعلم الشيء الكثير عن ذلك لأن المعلومات التي نتوفر عليها بخصوص الحادث قليلة جدا، ويُفيدنا ابن الخطيب بأن السبب هو ضعف السلطة القضائية⁽⁶⁸⁾.

وخلاصة الكلام، فمن خلال المقارنة بين ما حدث في ميورقة بعد استنفاذها سنة 509هـ/ 1115م، والفتنة القرطبية التي كانت سنة 514 أو 515هـ/ 1121 أو 1122م نستنتج أن السياق التاريخي الذي يجمعهما هو اختلال السياسة الأمنية والعسكرية بالأندلس، حيث إن "ثورة ميورقة" كانت ضد والي المدينة الذي أراد أن يُجبر أهل الجزيرة على إخلاء مدينتهم وبناء مدينة أخرى بعيدة عن البحر، بعد فشله - ربّما - في إقناعهم بحيثيات قراره في ظل تزايد تهديدات النصارى وتوالي الهزائم العسكرية نتيجة ضعف قيادة الجهاد الحربي، وكذلك الأمر بالنسبة للفتنة القرطبية التي وقعت أثناء الاستعراضات العسكرية بعد هزيمة الجيوش المرابطية في معركة قُتْنَدَة سنة 514هـ/ 1120م، وكشفت أيضا عن تدهور الأوضاع الأمنية بالمدينة.

وإذا كانت العامة بقرطبة قد ثارت ما بين 532 و 535هـ/ 1138 و 1141م بسبب ضعف قاضيهما كما ذكر ابن الخطيب، فقبل ذلك انتفضت ضد قاضي الجماعة ابن المناصف ورجمته بالحجارة سنة 525هـ/ 1131م بسبب ضريبة "المعونة"⁽⁶⁹⁾، وثارَت عامة إشبيلية أيضا ضد القاضي أبي بكر بن العربي المعافري لمّا فرض على الناس إعطاء جلود أضحياتهم سنة 529هـ/ 1136م⁽⁷⁰⁾. ترى فهل كانت السياسة الجبائية "المُجحفة" من وجهة نظر أهل قرطبة وإشبيلية هي السبب وراء "انتفاضة" أهل قرطبة و"ثورة" عامة إشبيلية؟

(68)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 228-229.

(69)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 222 (الهامش رقم: 4).

(70)- المقرئ، نفح، م س، ج 2، ص: 27.

المبحث الثاني: معارضة السياسة الجبائية "المُجحفة"

1- "انتفاضة" أهل قرطبة سنة 525هـ/ 1131م⁽⁷¹⁾:

أشرنا سابقا إلى أن من أبرز الأحداث التي شهدتها الأندلس حوالي 515هـ/ 1121م، قيام العامة ضد والي المدينة يحيى بن رواد بقرطبة، وهي التي اعتبرها أحد الباحثين «أول فورة علنية ضد الحكم المرابطي»⁽⁷²⁾، بعدها بحوالي عشر سنوات انتفض أهل المدينة ضد قاضي الجماعة ابن المناصف. فكيف تناولت المصادر ذلك الحادث؟ وما أسبابه؟

أ- "انتفاضة" أهل قرطبة من خلال رواية ابن القطان:

يورد ابن القطان في أحداث سنة 525هـ/ 1131م ما نصّه: «وأما أخبار غيرهم [يقصد غير الموحدين] في هذه السنة ففيها ولي قرطبة الزراجنة ابن أخي علي بن يوسف: عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قنونة. ووقعت النار بسوق الكتانين بقرطبة، واتصلت بسوق البز، فاحترقت أموال الناس. ورجم الناس ابن المناصف بسبب المعونة»⁽⁷³⁾.

وبالرجوع إلى بعض كتب التراجم من أجل التعرف أكثر على قاضي الجماعة بقرطبة أبي عبد الله محمد بن أصبغ الأزدي المعروف بابن المناصف (ت 536هـ/ 1142) نجد ابن بشكوال يعتبره من أهل الفضل والدين والصلاح والعطاء، ويُفيدنا بأنه تولى خطة المظالم بقرطبة مع شيخه قاضي الجماعة أبي الوليد بن رشد، لذلك فقد كان يستحضره مع أهل الشورى، «ثم تقلّد منصب قضاء الجماعة مدة طويلة ثم صُرف عن ذلك»⁽⁷⁴⁾، دون أن يُحدّد لنا تاريخ عزله، والسبب الذي كان وراء ذلك. واكتفى الضبي بالإشارة إلى أنه «فقيه محدّث مشهور»⁽⁷⁵⁾، وقال عنه ابن الأبار بأنه «خاتمة الأعيان النبهاء»⁽⁷⁶⁾ بقرطبة.

(71)- وصف الباحث محمد العمراني ما حدث بعد 508هـ/ 1114م بـ «انتفاضة ميورقة ضد المرابطين»، وغضب العامة سنة 514 - 515هـ/ 1121م بـ «ثورة قرطبة»، وما حدث سنة 525 - 526هـ/ 1131م بـ «اهتزاز أهل قرطبة». أنظر: العمراني (محمد)، كرونولوجيا ثورات وانتفاضات المغرب الأقصى والأندلس في زمن المرابطين والموحدين: دراسة إحصائية تحليلية، شركة نادية للنشر، الرباط، ط 1، 2016، الصفحات: 13- 19- 28.

(72)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 83.

(73)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 222.

(74)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 555.

(75)- الضبي، بغية، م س، ج 1، ص: 87- 88.

(76)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 138.

ومن خلال ما ذكره ابن القطان يتضح أن ما حدث بقرطبة لم يكن ضد ابن عم علي بن يوسف أبو محمد عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قنونة أو ابن جنونة⁽⁷⁷⁾ الذي وصفه بـ «الزرجاني لا يفتر ولا يني عن قتل أهله»⁽⁷⁸⁾. ويبدو أنه لما كثر شره في وقت اشتداد المجاعة والوباء بالناس، وبلغ مدّ القمح خمسة عشر ديناراً وتردّدت الشكايات بشأنه تمّ تسييره إلى إشبيلية حوالي سنة 526هـ / 1132م⁽⁷⁹⁾.

ب- "انتفاضة" أهل قرطبة وعلاقتها بضريبة "المعونة":

إذا سلّمنا بصحة ما جاء في رواية ابن القطان أمام قلة المعلومات التي نتوفر عليها بخصوص ما جرى، فالوصول إلى حدّ رشق القاضي بالحجارة بسبب فرض ضريبة «المعونة» التي كانت تُجمع تحت إشراف القاضي ابن المناصف أمر يدلّ على أن هنالك تذبذباً اجتماعياً من السياسة الجبائية، خاصة وأن البلاد عرفت سنتين متتاليتين من الجفاف والقحط خلال سنتي 524 و 525هـ / 1130 و 1131م⁽⁸⁰⁾، ولفظ "الناس" الذي استعمله صاحب "نظم الجمان" لنعت المتذمرين يعني أهل قرطبة. وحسب أحد الباحثين فإن "الغليان الاجتماعي" الذي عرفته قرطبة سنة 525هـ / 1131م لم تشهد الحواضر الأندلسية بسبب المعونة أو بسبب غيرها من الضرائب التي فُرضت على الرعية زمن المرابطين، لذلك فهو لم يتردّد في نعت ما قام به أهل قرطبة «بالثورة ضد ابن المناصف الذي يُمثّل السلطة السياسية الحاكمة. فهي حركة اجتماعية احتجاجية ضد ضريبة المعونة»⁽⁸¹⁾.

وإذا كان محمود علي مكي يرى أن القاضي ابن المناصف أخذ أهل قرطبة ببعض الشدّة في جمع «المعونة» مما أدى إلى ثورتهم عليه ورجمهم إياه، ولم يستبعد أن يكون ذلك هو السبب الذي أدى إلى عزله⁽⁸²⁾، فإننا لا نستطيع مسايرته في كل ما ذهب إليه خصوصاً عند محاولته ربط ما حدث سنة 515هـ / 1121م بعزله في سنة 528هـ / 1134م!

(77)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 79. مفاخر البربر، م س، ص: 190.

(78)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 226.

(79)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 226. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 79.

(80)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 199 و 32.

(81)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 263.

(82)- محمود علي مكي في تعليقه على ما ذكره ابن القطان، نظم الجمان، م س، ص: 222 (الهامش رقم: 4).

ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن ضريبة «المعونة» التي رُجم بسببها ابن المناصف، كان القاضي أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله المعروف بابن الفراء⁽⁸³⁾ قد امتنع من فرضها على أهل المرية في عهد يوسف بن تاشفين، وكتب إليه، نيابة عن أهلها، أن يحلف في حضرة العلماء بأنه لا يملك شيئاً، وأن بيت المال خال من أي درهم⁽⁸⁴⁾. ويظهر من جواب ابن الفراء أنه يتضمن قبول فرض «المعونة» وإقرار بها، لكن بشرط أن يتيقن من عجز بيت مال الدولة المرابطية.

وانطلاقاً من تسميتها بـ «المعونة» يتضح أن هذه الضريبة كانت إعانة نقدية أو بدنية؛ ففي الحالة الأولى كانت مرتبطة بتجهيز الجيش⁽⁸⁵⁾، وتُشير إحدى النوازل إلى أنها بلغت «درهم ونصف درهم للرأس من الغنم»⁽⁸⁶⁾. وفي الحالة الثانية، نجد أن أهل بلنسية قد خرجوا لآبادة الجراد بقيادة أبي علي المنصور محمد بن الحاج اللمتوني في الوقت الذي تولى فيه يحيى بن غانية مهمة الدفاع عن شرق الأندلس⁽⁸⁷⁾. وفي هذا الصدد أيضاً، سبقت الإشارة إلى أن ضريبة «التقسيط» التي ذكرها ابن القطان في سياق كلامه عن أحداث 523هـ/ 1129م، تدخل ضمن الإطار العام للمعونة؛ إذ لما وصل إلى علي بن يوسف بن تاشفين خبر عزم ابن رزمير على الخروج إلى بلاد المسلمين، كما فعل قبل سنوات قليلة، قسّط على الرعية سودانا يغزون في العساكر، «وكان قسّط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم»⁽⁸⁸⁾.

وإذا كان أهل فاس قد أسهموا بقسّطهم من المعونة دون مشاكل على ما يبدو، فتُشير رسالة رسمية مؤرخة بذي الحجة سنة 523هـ/ 1129م— أي في السنة نفسها التي فُرضت فيها ضريبة «التقسيط» — إلى أن مجموعة من المتظلمين قدموا من الأندلس، واحتشدوا في مراكش بسبب ما قام به عمال اللوازم السلطانية الجارية في مألقة حتى اضطر أمير

(83)- أنظر ترجمته عند ابن بشكّو، الصلة، م س، ج 2، ص: 542.

(84)- ابن خلكان، وفيات، م س، ج 7، ص: 118 - 119. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص:

118. الونشريسي، المعيار، م س، ج 11، ص: 132 - 133. المقري، نفح، م س، ج 3، ص: 386 - 387.

(85)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 250.

(86)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 5، ص: 32.

(87)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 4، ص: 344.

(88)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 152.

المسلمين علي بن يوسف إلى تفويض قاضي المدينة للنظر في شكاياتهم واسقاط ما لم يكن موجودا من قبل ولا هو في مصلحة المسلمين⁽⁸⁹⁾.

ويتضح مما نتوفر عليه من معلومات أن القاضي - بحكم أنه من أصحاب السلطة الذين يسهرون على جمع الضرائب- قد يلجأ إلى إلغاء ضريبة «المعونة» في ظروف معينة. وهذا ما نستنتجه مما قام به قاضي الجماعة ابن حمدين من «قطع الضرائب والمعاون عن أهل قرطبة»⁽⁹⁰⁾ وما قام به أيضا القاضي عياض في إحدى مهامه بالجزيرة الخضراء⁽⁹¹⁾ قبل أن يُنقل إلى غرناطة سنة 531هـ/ 1136م.

والغالب على الظن أنه في الوقت الذي كانت فيه ظروف القحط والجفاف تُحتم على قاضي الجماعة ابن المناصف مراعاة أحوال أهل قرطبة، فإنه لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار، فاستاءت الرعية من ضريبة "المعونة"، ورجمت القاضي الذي يُشرف على جمعها، لأن «الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم»⁽⁹²⁾.

وعليه، نخلص إلى القول بأن السلطة السياسية كانت تسعى إلى جباية الضرائب من الرعية لتغطية النفقات التي كانت تُنزف بيت مالها، ولم تُخف الرعية امتعاضها من تلك السياسة الجبائية التي اعتبرتها مجحفة لأنها كانت تثقل كاهلها في بعض الأحيان.

وبما أن قاضي الجماعة ابن المناصف هو الذي كان يمثل السلطة السياسية في قرطبة فإن أهل المدينة لما فُرضت عليهم ضريبة "المعونة" سنة 525هـ/ 1131م امتنعوا عن أدائها، بل إنهم ثاروا على ابن المناصف، ورجموه بالحجارة لأنه «أخذ الناس ببعض الشدة في ذلك»⁽⁹³⁾ وقت الجفاف وارتفاع الأسعار⁽⁹⁴⁾، وذلك على الرغم من أنه كان «يُنفق في كل يوم على أكثر من ثلاثمائة بيت يُعيل ديارهم، ويُقيل عِثارهم»⁽⁹⁵⁾. ويبدو أن "ثورة"

(89)- مكي، وثائق تاريخية، م س، صص: 170- 174. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 172.

(90)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 74.

(91)- عياض، التعريف، م س، ص: 115.

(92)- المقرئ، نفح، م س، مج 1، ص: 220.

(93)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 222 (الهامش رقم: 4).

(94)- الحلل الموشية، م س، ص: 119- 120.

(95)- ابن سعيد، المغرب، م س، ج 1، ص: 163.

أهل إشبيلية ضد القاضي أبي بكر بن العربي المعافري سنة 529هـ / 1136م تندرج أيضا ضمن رد فعل الرعية على السياسة الجبائية للدولة المرابطية.

2- "ثورة" العامة في إشبيلية سنة 529هـ / 1136م:

لعل من أبرز الأحداث التي شهدتها إشبيلية عام 529هـ / 1136م ثورة أهلها ضد قاضيها أبي بكر بن العربي المعافري. ترى فما أسباب تلك الثورة؟ وهل كانت موجهة ضد قاضي المدينة وسلوكه في منصبه أم ضد قرار من قراراته في ظرف بعينه؟

أ- صرامة قاضي إشبيلية ابن العربي المعافري:

نعت ابن عذاري الفئة الثائرة ضد القاضي ابن العربي بـ «السفلة»⁽⁹⁶⁾، وفسّر لنا أبو بكر بن العربي سبب الثورة عليه بالصرامة التي كان يتبعها حيث قال: «ولقد حكمت بين الناس فألزمتمهم الصلاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... واشتدّ الخطب على أهل الغصب، وعظم على الفسقة الكرب، فتألبوا وألبوا، وثاروا إليّ واستسلمت لأمر الله، وأمرت كل من حولي ألا يُدافعوا عن داري، وخرجت على السطوح بنفسي، فعاتبوا عليّ، وأمسيّت سليب الدار، ولولا ما سبق من حُسن المقدار لكُنْتُ قَتيل الدار»⁽⁹⁷⁾.

ويؤكد بعض من ترجم لأبي بكر بن العربي أن مدة قضاؤه اتسمت بالصرامة والحرص على تطبيق أحكام القضاء؛ إذ قال عنه ابن بشكوال: «واسْتَقْضِي ببلده فنفّع الله به أهله لصرامته وشِدَّتِه ونفوذ أحكامه. وكان له في الظالمين سورة مرهوبة»⁽⁹⁸⁾. وذكر النُبَاهِي أنه: «اسْتَقْضِي بمدينة إشبيلية؛ فقام بها أجمل قيام. وكان من أهل السراية في الحق، والشدة، والقوة على الظالمين، والرّفق بالمساكين... فنفّع الله لصرامته، ونفوذ أحكامه. والتزام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى أُوْذِيَ في ذلك بذهاب كتبه وماله»⁽⁹⁹⁾.

ويُضيف ابن عذاري أنه كانت للقاضي ابن العربي المعافري أساليب غريبة في عقاب الجناة إذ كانت له «اختراعات مهلكات ومضحكات فانتدب أنفسا جمة صلبا وضربا وسيق

(96)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93.

(97)- ابن العربي، العواصم، م س، ص: 297.

(98)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 558-559. الذهبي، تذكرة الحفاظ، م س، ج 4، ص: 1295.

(99)- النُبَاهِي، المراقبة العليا، م س، ص: 105-106.

[إليه] أحد الزمرة فأمر بضرب يديه وثقب شذقيه»⁽¹⁰⁰⁾، ولعل هذا ما أشار إليه عياض في سياق حديثه عن أخباره ومدة قضائه حيث ذكر أن لابن العربي حكايات غريبة⁽¹⁰¹⁾. وإذا صح ما ذكره ابن عذاري فيبدو أن الأحكام التي كان يُصدرها كانت سبب انتقاده، ودفعت فئة من أهل إشبيلية إلى رفض تنصيبه قاضيا على المدينة⁽¹⁰²⁾.

ونحسب أن الصرامة والشدّة صفتان لم تكن خاصة بابن العربي المعافري فحسب، حتى تُفسر بهما استياء عامة إشبيلية منه. بل هي مشتركة عند الفقهاء القضاة، وعلى سبيل المثال فالفقيه أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك بن سمجون اللواتي (ت 491هـ / 1098م) يصفه عياض بأنه كان «مهيبا صليبا»⁽¹⁰³⁾ و«سلك مسلكا عظيما من الغلظة والشدّة»⁽¹⁰⁴⁾. كما كان ابنه عبد المنعم مهيبا عند ولايته قضاء إشبيلية، وأعيد إليها بعدما نُقل إلى قضاء المرية سنة 517هـ / 1123م «فاشتدّ على أهل الشر وعدل في الأحكام»⁽¹⁰⁵⁾.

ومن الأمثلة الأخرى على صرامة القضاة زمن علي بن يوسف بن تاشفين نذكر منهم أيضا أبا القاسم محمد بن هشام المعروف بابن أبي جمرة (ت 503هـ / 1110م) الذي «استقضي بغرناطة فنفع الله به أهلها لصرامته، ونفوذ أحكامه، وجمود يده»⁽¹⁰⁶⁾، وقاضي الجماعة أبا عبد الله محمد بن علي بن حمدين (ت 508هـ / 1114م) الذي كان «من أهل الجزالة والصرامة»⁽¹⁰⁷⁾. ويذكر الونشريسي أن «التشديد على الظلمة والمجترئين من أهل العتو والفساد مهيع مألوف من الشرع وقواعد المذهب»⁽¹⁰⁸⁾.

وعليه، نستطيع التأكيد على أن الصرامة والشدّة قد لا تكون السبب وراء استياء أهل إشبيلية من القاضي ابن العربي. والغالب على الظن أن ما حدث سنة 529هـ / 1136م كان نتيجة تراكمات عديدة، وأن قرارا قضائيا ما، هو الذي أدى إلى الثورة ضد القاضي

(100)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93. المقري، نفح، م س، مج 2، ص: 29.

(101)- عياض، الغنية، م س، ص: 68. المقري، نفح، م س، ج 2، ص: 30.

(102)- ابن الأحمر، بيوتات، م س، ص: 60.

(103)- عياض، الغنية، م س، ص: 197.

(104)- عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 8، ص: 177.

(105)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 130.

(106)- ابن بشكّوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 551.

(107)- الصلة، م س، ج 2، ص: 539.

(108)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 12، ص: 25.

المذكور. ولا يُستبعد أن يكون ذلك القرار قد جاء في ظرف عصيب، ولم يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تواجه أهل إشبيلية.

ب- ظروف اندلاع "ثورة" العامة بإشبيلية:

يُفيدنا ابن القطان أنه بسبب توالي سنوات الجفاف هاجمت أسراب الجراد المحاصيل ما بين سنتي 526 و531 هـ/ 1133 و1138 م⁽¹⁰⁹⁾، وفي سياق حديثه عن أخبار الأندلس سنة 529 هـ/ 1136 م أكد أنها فتكت بالحقول «ومحت الجراد ما على الأرض من زرع وكلاً»⁽¹¹⁰⁾. وفي إحدى رسائل ابن العريف (ت 536 هـ/ 1141 م) إلى الفقيه أبي الحسن علي بن خلف بن غالب ذكر أنه في عام 529 هـ/ 1136 م «ترادف الكرب»⁽¹¹¹⁾ على بلاد الأندلس بسبب غياب الأمن وتوالي الكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من أن للكوارث الطبيعية أثراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذهنية⁽¹¹²⁾، فيبدو أنها لم تكن السبب المباشر لثورة أهل إشبيلية ضد ابن العربي المعافري لأن الفقيه أبا محمد عبد المنعم بن مروان بن عبد الملك سمجون اللواتي الذي كان ينهج الشدة والصرامة في أحكامه⁽¹¹³⁾ «ولم تأخذه في الله لومة لائم، كانت نشأته بغرناطة، وبها قرأ وطلب في مدة قضاء عمّه بها، وكان فاضلاً، وقحط الناس سنة 524 هـ [1130 م] أيام قضائه بغرناطة فاستسقى بهم فسقوا»⁽¹¹⁴⁾. ولم يحدث أي استياء للعامة منه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، وكذلك الأمر كان بالنسبة لأبي عمران موسى بن عبد الرحمن بن حماد الصنهاجي حيث قحط الناس بها في ولايته، سنة 524 هـ/ 1131 م، وحينما «استدعاه علي بن يوسف إلى مراكش ... خرج من غرناطة يوم السبت السابع عشر لرجب من السنة، فشيّعه الأمير تاشفين وفقهاء البلد، وأهل الدولة والجمّ الغفير من الخاصة

(109)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 226 و228 و250 و252.

(110)- نظم الجمان، م س، ص: 242.

(111)- ابن العريف، مفتاح السعادة، م س، ص: 112.

(112)- حول موضوع: أثر الكوارث الطبيعية في سلوك الإنسان بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، راجع على سبيل المثال: البياض (عيد الهادي)، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس

(ق 6 - 8 هـ/ 12 - 14 م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط 1، 2008.

(113)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 130.

(114)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 199.

والعامة، فوصل معه بعضهم إلى مالقة، وبعضهم إلى الجزيرة الخضراء»⁽¹¹⁵⁾. ولم يُخف أهل الجزيرة امتعاضهم من النظام الجبائي المجحف حتى جاز القاضي عياض - الذي كان قاضيا على سبتة والجزيرة الخضراء في عهد علي بن يوسف⁽¹¹⁶⁾ - إليها «وأزال ما كان بها من مظالم وقبالات»⁽¹¹⁷⁾.

والمرجح أن خروج أهل غرناطة لاستقبال القاضي عياض لمّا نُقل إلى غرناطة في صفر 531هـ/ 1136م إنما كان بسبب الصورة التي نُقلت عنه وهو قاض على سبتة حيث حكى أحد الغرناطيين وهو أبو زيد عبد الرحمن المعروف بابن القصير أن القاضي المذكور «خرج الناس للقاءه، وبرّزوا تبريزا ما رأيت لأمر مؤمّر مثله، وحَزَرْتُ أعيان البلد الذين خرجوا إليه رُكّابا، نيفا على مئتي راكب، ومن سواد العامة ما لا يُحصى كثرة»⁽¹¹⁸⁾.

من خلال هذه الإشارات يتضح أن موقف أهل غرناطة يختلف عن موقف عامة إشبيلية لأسباب خاصة⁽¹¹⁹⁾. ويبدو أن ما حدث بإشبيلية ضد القاضي ابن العربي المعافري سنة 529هـ/ 1135م قد وقع في سياق تأثير الجفاف والقحط على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، «ووافق ذلك أن احتاج سور إشبيلية إلى بنيان جهة منه، ولم يكن فيها مال متوفر، ففرض على الناس جلود ضحاياهم، وكان ذلك في عيد أضحى، فأحضرها كارهين، ثم اجتمعت العامة العمياء، وثارَت عليه ونهبوا داره، وخرج إلى قرطبة»⁽¹²⁰⁾.

(115)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 32.

(116)- وُلّي عياض قضاء سبتة في المرة الأولى ما بين 515هـ/ 1121م و531هـ/ 1136م، وفي المرة الثانية آخر عام 539هـ/ 1145م حينما قَتَمَه إبراهيم بن تاشفين بن علي. راجع: ابن عياض، التعريف، م س، ص: 10- 11.

(117)- ابن عياض، التعريف، م س، ص: 115.

(118)- المقرئ (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)، أزهار الرياض في أخبار عياض- الجزء الثالث، ضبطه وحققه وعَلّق عليه مصطفى السّقا- إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1361هـ/ 1942م، ص: 11.

(119)- يبدو أن طابع المرح والطرب كان يغلب على إشبيلية، وقد جاء في "أمثال العوام في الأندلس" قولهم: «طريان تفتك، وإشبيلية تغرم الجُعل»، وذكر الحميري أن من كلام عامة إشبيلية «يفتك وطريانة تؤدي الجُعل»، ويُقصد بالفتك هنا المجن والخلاعة، والجُعل: الأجرة أو الضريبة. راجع: الزجالي، أمثال، م س، ج 2، ص: 242 (المثل رقم 1050). الحميري، الروض، م س، ص: 393. ولعل ما يؤكد ترف أهل إشبيلية وموقف فقهاء الأندلس وبعض قضاتها منه؛ ما قاله ابن رشد لابن زهر بين يدي يعقوب المنصور الموحيدي، في تفضيل قرطبة: «ما أدري ما تقول، غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كُتبه حُمِلت إلى قرطبة حتى تُباع فيها، وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حُمِلت إلى إشبيلية». أنظر: المقرئ، نفح، م س، ج 1، ص: 155.

(120)- المقرئ، نفح، م س، ج 2، ص: 27.

أما ما ذكره صاحب "بيوتات فاس" من أن الشرارة التي أشعلت نار الثورة تكمن في أن العامة فهمت من أحد طلبه ابن العربي المعافري أنه يستحلّ دم الحسين بن علي⁽¹²¹⁾ فهو احتمال مستبعد لأن الكتاب تفوح منه رائحة التشيع، كما جاء في تقديمه⁽¹²²⁾.

والغالب على الظن أنه لم يكن هناك إجماع بين أهل إشبيلية حول رفض القرار الذي اتخذه القاضي ابن العربي حيث إن طائفة من الرعية كانت تريد الدفاع عنه وحماية داره، إلا أنه أمرها بألا تفعل وألا تعترض الثوار، وهذا ما يدلّ على كثرة عددهم⁽¹²³⁾.

والملاحظ أن السلطة المركزية التي بعثت كتاب ولاية قضاء إشبيلية لأبي بكر بن العربي من مراكش في «جمادى الآخرة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة [آخر أبريل 1134م]»⁽¹²⁴⁾ لم تتدخل لإرجاع ابن العربي إلى منصبه بل وافقت على عزله لتهدئة الأوضاع بإشبيلية، بالرغم من أنه شرع في بناء سور المدينة بأمر من علي بن يوسف⁽¹²⁵⁾.

ويبدو أن ابن العربي فرض على أهل إشبيلية إعطاء جلود أضحياتهم لسببين: الأول هو أنه كان على علم بالمشاكل المالية التي يواجهها بيت مال الدولة المرابطية بسبب ازدياد خطر الموحدين في المغرب واعتداءات النصارى بالأندلس. والثاني أنه كان مطلعاً على الوضعية الاقتصادية الحرجة لأهل إشبيلية في وقت توالي سنوات الجفاف والقحط. لذلك فعوض أن يفرض عليهم ضريبة يؤدونها من خالص أموالهم ألزم الفئة التي تمكنت من شراء الأضحية زمن الحاجة بإعطاء جلود أضحياتها كما أشرنا سابقاً.

وعلى الرغم من أن القرار الذي اتخذه القاضي ابن العربي المعافري استهدف فئة محدودة على ما يبدو، وأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة لعامة إشبيلية، فمن المحتمل أن الفئة الثائرة اعتبرته قراراً مجحفاً لا يخرج عن إطار ضريبة «التعذيب» التي فرضت لبناء أسوار المدن، في الوقت الذي كانت تؤدي فيه الرعية ضريبة «المعونة»

(121)- ابن الأحمر، بيوتات، م س، ص: 60.

(122)- بيوتات، م س، ص: 6.

(123)- ابن العربي، العواصم، م س، ص: 297.

(124)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 93.

(125)- ابن القطان، نظم، م س، صص: 234.

لتجهيز الجيوش، وكانت السلع تخضع لنظام القباله⁽¹²⁶⁾. ومن الطبيعي أن يتحول موقف الرعية بسرعة شديدة من موقف المساند أو موقف الساكت وهو راض بالوضع العام إلى موقف المعارض تجاه أي سلطة سياسية أو قضائية، بسبب ارتفاع الأسعار وكثرة الضرائب، حيث يحدث غليان شعبي يؤدي إلى الثورة عند أية فرصة مواتية⁽¹²⁷⁾، وهو ما حصل ضد ابن العربي بإشبيلية سنة 529هـ / 1136م ولم يحدث مثله في غرناطة خلال سنتي 524 و 525هـ / 1130 و 1131م.

من خلال ما سبق بيانه في هذا المبحث نخلص إلى أن ردود فعل الرعية ما هي إلا وسيلة للتعبير عن موقفها من سياسة الحكام، ومن أبرز أسباب الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها قرطبة سنة 525هـ / 1131م ضد القاضي ابن المناصف، وتلك التي حدثت ضد القاضي ابن العربي المعافري بإشبيلية سنة 529هـ / 1135م هي ثقل الضرائب والسياسة الجبائية التي لم تأخذ بعين الاعتبار ظروف القحط والجفاف. فماذا عن الثورات التي اندلعت بالأندلس عند ضعف الدولة المرابطية؟

(126)- دوزي، تكملة المعاجم العربية، م س، ج 8، ص: 178.

(127)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 20.

المبحث الثالث: الثورة عند ضعف الحكم المرابطي

عرفت الأندلس خلال فترة حكم المرابطين لها عدة ثورات، وتشير إحدى النوازل المؤرخة بسنة 492هـ/ 1098م، أن سعيد بن أحمد بن زيفل «ثار بحصن شقورة ورأس فيه واستولى عليه وعلى جميع جهاته أعواما كثيرة يُجبي جميع فوائد ذلك البلد»⁽¹²⁸⁾.

وخلال السنوات الأخيرة من حياة يوسف بن تاشفين، وبالضبط في سنة 498هـ/ 1105م؛ عندما شاع الخبر بمرض الأمير المذكور في الوقت الذي تدهورت فيه الأوضاع بالمغرب والأندلس بسبب القحط «حتى أيقن الناس بالهلاك»⁽¹²⁹⁾، استطاع القائد أبو عبد الله محمد بن الحاج داود اللمتوني أن يستميل إلى حركته "الثورية" كبار أعيان قرطبة بمن فيهم فئة من الفقهاء لا نعرفهم، «وذلك سنة خمسمائة، ثم نُكب وقُبض عليه»⁽¹³⁰⁾.

ولمّا وُلّي أبو بكر بن علي بن يوسف غرناطة سنة 500هـ/ 1107م «ثار بها، وانبرى على قومه لأمر رابه، فانتبذ عنه قومه، وناصره الحرب، حتى استنزله، وقبضوا عليه، ووجهوه إلى علي بن يوسف، فأثر الإبقاء عليه، وعفا عنه، واستعمله بسر قسطة»⁽¹³¹⁾.

وخلال العقدين الثاني والثالث من القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، ظهرت عدة حركات احتجاجية مناهضة للسياسة الأمنية والعسكرية أو الجبائية، والتي استهدفت بعض الولاة والقضاة، كما ذكرنا في المبحثين السابقين.

وإذا كنا نحتاط كثيرا من تسمية تلك الاضطرابات الاجتماعية بالثورات على اعتبار أنها كانت محدودة في الزمان والمكان، ولم نستطع التعرف بدقة على أهدافها، ونجهل من كان يتزعمها، فمن الواضح أنه عند ضعف الدولة المرابطية وعشية سقوطها اندلعت عدة ثورات في أغلب المناطق، سواء في الشرق وفي الوسط أو في الغرب الأندلسي، كما سيأتي بيان ذلك في الفقرات اللاحقة.

(128)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 288 - 289. وقد ذكرها الونشريسي في أول مسألة من نوازل الغصب والإكراه والاستحقاق. وجاء في عنوان المحققين: سعيد بن محمد بن ريفل الثائر بحصن شقورة بينما المذكور في السؤال سعيد بن أحمد بن ريفل (هكذا) وليس زيفل. أنظر: المعيار، م س، ج 9، ص: 539 - 540.

(129)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 44 - 45.

(130)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 141 - 142.

(131)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 1، ص: 407 - 408. الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 75.

وقبل الحديث عن ثورات الأندلسيين عند ضعف المرابطين، والتي أشار إليها المراكشي بقوله: «ولمّا رأى أعيان بلاد تلك الجزيرة، ما ذكرناه من ضعف أحوال المرابطين، أخرجوا من كان عندهم من الولاة، واستبدّ كلّ منهم بضبط بلده»⁽¹³²⁾، يحسُن بنا أن نشير في البداية إلى أن بعض الباحثين نظروا إلى تلك الثورات على أنها ثورة واحدة، ويرى باحثون آخرون بأنها لم تكن ثورة واحدة موحدة.

فمن الباحثين الذين نظروا إليها على أنها ثورة واحدة، نجد يوسف أشباخ الذي تحدّث عن كل الثوار الذين قاموا في الأندلس، وأخر عصر المرابطين، في فصل بعنوان «ثورة الأندلس على المرابطين»⁽¹³³⁾، واعتبرها ثورة العرب ذو الأصول الشامية ضد المغاربة⁽¹³⁴⁾، وسار محمد عبد الله عنان في الاتجاه نفسه، حيث درسها في فصل «الثورة في الأندلس وانهيار سلطان المرابطين»⁽¹³⁵⁾، وذهب إلى أن العامل القومي هو الذي كان وراء ثورة "الأمة الأندلسية" التي لم تنس أنها فقدت استقلالها في ظل الحكم المرابطي⁽¹³⁶⁾.

وفي المقابل ميّزت عصمت دندش بين "ثورة المريردين" و"ثورة القضاة" في فصل بعنوان «الثورة على المرابطين»⁽¹³⁷⁾، وكذلك فعل مصطفى بنسباغ الذي أكد أن ثورة الأندلسيين لم تكن ثورة واحدة بل ثورتين: ثورة المتصوفة أو المريردين في جنوب غرب الأندلس، وثورة الفقهاء القضاة بباقي أنحاء الأندلس المرابطية، ولم تكن ثورة عرب ضد مغاربة أو ثورة قومية أندلسية ضد المرابطين⁽¹³⁸⁾، ونحن نرجّح هذا الرأي الذي ذهب إلى أن الأندلس عرفت ثورتين مختلفتين: لأن الأولى قام بها تيار من تيارات الصوفية، بزعامة ابن قسي، والثورة الثانية قادها الفقهاء القضاة وبعض أعيان الأندلس.

وعليه، يمكن أن نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الثورات؟ وأبرز أهدافها؟ وإلى أي حدّ يمكن اعتبارها موقفا من المواقف الراضية للاستحواذ؟

(132)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 277.

(133)- أشباخ، تاريخ الأندلس، م س، ج 1، الفقرة الأولى من الفصل الثالث، صص: 215-226.

(134)- أشباخ، تاريخ الأندلس، م س، ج 1، ص: 215.

(135)- عنان، عصر المرابطين، م س، الفصل الأول من الكتاب الثالث - القسم الأول، صص: 304-323.

(136)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 305.

(137)- دندش، الأندلس، م س، صص: 47-100.

(138)- بنسباغ، السلطة، م س، ص: 114.

1- ثورة المريدين من المتصوفة بزعامة ابن قسي:

أ- تيارات التصوف بالأندلس وموقفها من الحكم المرابطي:

يُقصد بـ «المريدين» في عصر المرابطين بالأندلس أتباع شيوخ الجماعات الصوفية⁽¹³⁹⁾. ومن أبرز زعماء الصوفية الذين ظهوروا في شرق الأندلس عموماً، وبالمرية على وجه الخصوص - خلال النصف الأول من القرن السادس الهجري - أبي العباس أحمد بن العريف (ت 536هـ / 1141م)⁽¹⁴⁰⁾، ومن كبار أصحابه وأتباعه، نذكر: أبا الحسن علي بن خلف بن غالب الذي كان يقوم بتوزيع الرسائل التي تأتي من ابن العريف إلى المريدين سواء بقرطبة أو في غيرها⁽¹⁴¹⁾، «وله في طريقة التصوف مصنفات لا نظير لها، منها: "كتاب اليقين"»⁽¹⁴²⁾، وأبا بكر عتيق بن عيسى القرطبي (ت 548هـ / 1153م)⁽¹⁴³⁾ وأبا بكر محمد بن أحمد بن ثمارة الحَجري (ت 563هـ / 1167م)⁽¹⁴⁴⁾، وغيرهم⁽¹⁴⁵⁾.

وفي إشبيلية برز إمام الصوفية بالأندلس «الشيخ الإمام»⁽¹⁴⁶⁾ ابن بَرَّجان الذي كان «إماماً في علم الكلام»⁽¹⁴⁷⁾، وفي غرناطة أبو بكر محمد بن الحسين المعروف بالمَيورقي⁽¹⁴⁸⁾ الذي كان ظاهري المذهب «وامتحن من قبل علي بن يوسف بن تاشفين، فحُمِّل إليه صُحبة أبي الحكم ابن بَرَّجان وأبي العباس ابن العريف»⁽¹⁴⁹⁾.

-
- (139)- ابن الأبار، الخُلة، م س، ج 2، ص: 204. وكذلك الهامش الأول في الصفحة نفسها.
 (140)- الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 1، ص: 209. ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 83. ابن الزيات، التشوف، م س، ص: 119. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 27. ابن خلكان، وفيات، م س، مج 1، ص: 168-169. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 211. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 229-230.
 (141)- ابن العريف، مفتاح، م س، صص: 136-148. دندش، الأندلس، م س، ص: 52.
 (142)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 176.
 (143)- ابن العريف، مفتاح، م س، ص: 32. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 4، ص: 21. ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 104-105. ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 232.
 (144)- الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 1، ص: 78. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 180. ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 17.
 (145)- أنظر ترجمة: أبو العباس أحمد بن معد التجيني المعروف بابن الأفلحشي (ت 550هـ / 1155م) وأبو بكر محمد بن أبي بكر التميمي المشهور بابن ولَم (ت 557هـ / 1161م) في التكملة لابن الأبار، م س، ج 1، ص: 56 و ج 2، ص: 24، وابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 1 (السفر الأول)، ص: 719 و مج 4 (السفر السادس)، ص: 153.
 (146)- كان ابن العريف يصف ابن بَرَّجان في رسائله بهذه العبارة، وبعبارات أخرى مثل: "الشيخ الفاضل الإمام"، و"الفقيه الإمام أبي الحكم شيخي وكبير"، و"الفقيه الفاضل أبو الحكم كبير"، و"الشيخ إمامي وكبير"، و"الشيخ واحد نظر، ومتقدمي تسلماً ومعتبراً". راجع: ابن العريف، مفتاح، م س، صص: 108-110.
 (147)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 207-208.
 (148)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 146-147.
 (149)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 186.

أما في غرب الأندلس، وخاصة في شلب، فقد تزعم أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قسي ثورة المريدين. ويُفيدنا ابن الأبار أن ابن قسي ينحدر من أصل رومي، وكان قبل انضمامه إلى تيار التصوف موظفا بالإدارة المرابطية، وبخصوص علاقته بابن العريف، فيبدو أنه التقى به في ألمرية، قبل إشخاص هذا الأخير إلى مراكش⁽¹⁵⁰⁾. ومن خلال بعض الرسائل التي وجهها ابن العريف إلى كل من ابن قسي⁽¹⁵¹⁾ وابن المنذر⁽¹⁵²⁾ يظهر أن ابن العريف كان أكثر تجاوبا مع ابن المنذر على الرغم من أن الزعامة كانت لابن قسي.

واستنادا إلى بعض الدراسات التي اهتمت بموقف المتصوفة من الحكم المرابطي، فقد ذهب أحد الباحثين⁽¹⁵³⁾ إلى أنهم شكلوا موقفا معارضا للسياسة الدينية للمرابطين لأنها كانت موجهة من لدن الفقهاء المالكيين، وأدى ذلك إلى قيام ثورة المريدين.

ويرى باحثون آخرون أن تيارات التصوف وموقفها من الحكم المرابطي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين؛ فقد ميّزت عصمت دندش بين اتجاه مسالم لم يكن يريد الثورة على النظام السياسي المرابطي، وهو ما مثله ابن العريف، والاتجاه الذي كان يسعى إلى «زعزعة أمن الدولة»⁽¹⁵⁴⁾ باستعمال العنف وهو الذي مثله ابن قسي ومن هنا نحوه.

وسار إبراهيم القادري بوتشيش في هذا الاتجاه تقريبا، إلا أنه قسم تيارات التصوف إلى تيارين رئيسيين: الأول سمّاه تيار "التصوف السني الساذج" الذي كان بعيدا عن المؤثرات الفلسفية، وكان يميل إلى مهادنة السلطة، ومن رواده أبي علي الصديقي (ت 514هـ/ 1120م)⁽¹⁵⁵⁾. أما التيار الثاني فهو تيار "التصوف السني الفلسفي" الذي تأثر أصحابه بالفلسفة اليونانية وبالاتجاهات الباطنية، وقد ضم هذا التيار اتجاهين: الاتجاه المعتدل الذي اعتمد "المعارضة السلمية الإصلاحية"، وفي طليعة هذا الاتجاه ابن العريف. والاتجاه الثاني يُمثله "التيار الباطني المتطرف" الذي كان يتزعمه ابن قسي⁽¹⁵⁶⁾.

(150)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 197.

(151)- ابن العريف، مفتاح، م س، صص: 207-209.

(152)- مفتاح السعادة، م س، صص: 204-208.

(153)- LAGARDÈRE, La tariqa, Op. Cit, p: 157.

(154)- دندش، الأندلس، م س، ص: 43.

(155)- عياض، ترتيب المدارك، م س، ج 8، ص: 194. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 8-9.

(156)- القادري بوتشيش، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، م س، صص: 130-133.

وعليه، نطن أنه لم يكن لزعماء الصوفية في الأندلس موقف واحد موحد من السلطة المرابطية لأن ابن العريف كان ينصح المريدين بتحاشي مهاجمة أمراء المرابطين أو القذح في دولتهم، ويُنكر على من يُهاجمهم علانية⁽¹⁵⁷⁾، وعندما تم إشخاصه إلى مراكش مكبلاً مع ابن برّجان والميُورقي، غضب الأمير علي بن يوسف، وأمر بإطلاق سراح ابن العريف وحسن معاملته، في الوقت الذي أمر فيه بجلد الميُورقي (ت 537هـ / 1143م)⁽¹⁵⁸⁾.

ولمّا علم السلطان بأن قاضي قضاة شرق الأندلس أبا بكر محمد بن إبراهيم بن أسود (ت 536هـ / 1142م)⁽¹⁵⁹⁾ قد سمّم ابن العريف، بعثه إلى السّوس الأقصى، «وأمر أن يُسقى سما هنالك»⁽¹⁶⁰⁾، في حين عندما مات أبو الحكم بن برّجان⁽¹⁶¹⁾ في السنة التي قُتل فيها ابن العريف، أمر السلطان «أن يُطرح على المزبلة ولا يُصلى عليه»⁽¹⁶²⁾، ومن المحتمل أن السبب في نكته هو أنه حاول الخروج عن طاعة المرابطين والانفصال عن حكمهم عندما تمت مبايعته في أكثر من مائة وثلاثين (130) بلدة قروية⁽¹⁶³⁾.

وبعد وفاة ابن العريف، وابن برّجان، والميُورقي، أصبح ابن قسي هو شيخ الصوفية في الأندلس بدون منازع. يقول ابن الأبار: «وأقبل [يعني ابن قسي] على قراءة كتب أبي حامد الغزالي في الظاهر، وهو يستجلب أهل هذا الشأن محرضاً على الفتنة وداعياً إلى الثورة في الباطن»⁽¹⁶⁴⁾، فجمع حوله أصحابه وأتباعه. وبعد أن تصدّق بماله اتخذ من الرابطة التي

(157)- يقول ابن العريف في إحدى رسائله: «فأما الإنكار في العلانية على الحكام فإنه من فساد سر المنكر وإعلام ركوبه للحرام والكراهية، والمختار عند العلماء باتفاق منهم الإمساك عمّا في إنكاره إياه منكر آخر مساوياً أو أشد». أنظر:

ابن العريف، مفتاح السعادة، م س، ص: 33 وص: 199.

(158)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 186.

(159)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 135.

(160)- ابن الزيات، التشوف، م س، ص: 119.

(161)- توفي بمراكش مغرباً سنة 536هـ / 1142م وقبره بإزاء قبر أبي العباس بن العريف. راجع: ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 21، والمعجم، م س، ص: 28. ابن خلكان، وفيات، م س، مج 4، ص: 236-237. الذهبي، أعلام النبلاء، م س، ج 20، ص: 73. ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط 1، 1986م، ج 6، ص: 185. السملالي (عباس بن محمد بن محمد بن إبراهيم)، الإعلام بمن حل مراكش وأغامت من الأعلام، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1423هـ - 2002م، ج 8، ص: 473.

(162)- ابن الزيات، التشوف، م س، ص: 170.

(163)- NWWIA (Paul), (1956): «Note sur quelques fragments inedits de la correspondance d'Ibn al-'Arif avec Ibn Barrajan», *Hespérís* 43, pp: 217 - 221, p: 221. LAGARDÈRE, La tariqa, Op. Cit, p: 163 .

(164)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 197.

ابتناها بقرية جلة⁽¹⁶⁵⁾ - من قرى شلب - مكانا يجتمع فيه بمريديه، أو كما وصفهم ابن الخطيب «دائرته التي دارت بها على الأندلس دائرة السوء، وادعى الولاية، وتسمّى بالمهدي... وتتابع الناس إليه بالرحيل»⁽¹⁶⁶⁾.

ويتضح من خلال ما ذكره ابن الأبار وابن الخطيب أن ابن قسي كان متأثرا بمهدي الموحدين، لذلك تسمّى بـ «الإمام»⁽¹⁶⁷⁾، وقرب إليه محمد بن يحيى الشلطي المعروف بابن القابلة، «وكان يُسميه بالمصطفى، لاختصاصه الكلي بكتابته وإطلاعه على أموره، ثم قتله بعد ذلك»⁽¹⁶⁸⁾. فما المحطات الكبرى التي مرّت منها ثورة المريدين بزعامة ابن قسي؟

ب- المحطات الكبرى التي مرت منها ثورة المريدين:

لقد حاول ابن قسي أن يجسّ نبض قوة المرابطين ابتداء من أواخر عام 538هـ/ 1144م، حيث أوعز إلى أحد أتباعه من المريدين أن ينتهز الفرصة لمهاجمة حصن منتقوط⁽¹⁶⁹⁾، واستطاع التغلب عليه، إلا أن المرابطين تمكّنوا من القبض عليه وقتله⁽¹⁷⁰⁾. وعندما علم زعيم المريدين بفشل المحاولة ومقتل صاحبه، وأن سلطات الأمن تُراقبه، وتمكنت من القبض على طائفة من أصحابه «فأزعجوا إلى إشبيلية»⁽¹⁷¹⁾، استطاع ابن قسي الاختفاء عن الأنظار بحصن ميرتلة⁽¹⁷²⁾ ومعه سبعون رجلا من أتباعه⁽¹⁷³⁾.

(165)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 225. وقد كان أبو الوليد محمد بن عمر بن المنذر مثل ابن قسي موظفا أيضا في إدارة الدولة المرابطية، ثم لما انضم إلى تيار التصوف، تصدّق بماله، واستقر في رباط الريحانة قرب البحر وتزهد هو الآخر. راجع: ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 203-204.

(166)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 225.

(167)- البيهقي، أخبار المهدي، م س، ص: 87. ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 197-198.

(168)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 198. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 1، ص: 352.

(169)- ذكر ياقوت الحموي أن اسم الحصن هو «مُنْت أَفُوط: بالفاء: حصن من نواحي باجة بالأندلس». راجع: الجموي، معجم البلدان، م س، مج 5، ص: 207.

(170)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 226.

(171)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 197.

(172)- يقول الإدريسي إن حصن مارتلة مشهور «بالمعنة والحصانة»، وذكر ياقوت الحموي أن ميرتلة «حصن من أعمال باجة وهو أحمى حصون المغرب»، وذهب صاحب "الروض المعطار" إلى أن مارتلة مدينة توجد على نهر بطليوس، منها الزاهد موسى بن عمران المارتلي، بينما ميرتلة «مدينة بالأندلس شرقي مدينة باجة، بينهما أربعون ميلا... وهو حصن أولي فيه آثار قديمة». أنظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، م س، مج 2، ص: 542. الجموي، معجم البلدان، م س، مج 5، ص: 242. الجُميري، الرّوض المعطار، م س، ص: 521 وص: 569.

(173)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 198. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 226.

وفي سنة 539هـ/ 1144م، أو كما سمّاها ابن الأبار، «السنة القارضة مُلْكَ اللمتونيين بمقتل تاشفين أميرهم في رمضان منها»⁽¹⁷⁴⁾، أخذت جموع ابن قسي تتزايد إيماناً بإمامته أو طمعاً فيما يبذله من مال⁽¹⁷⁵⁾، وانقلب تصوف المريدين إلى «حركة تمرّد»⁽¹⁷⁶⁾ ضد المرابطين. واستطاع بعضهم بقيادة ابن القابلة اقتحام قلعة ميرتلة في يوم 12 صفر من السنة المذكورة (منتصف شهر غشت 1144م)، «بعد أن قتلوا بواب القلعة. وأعلنوا بدعوة ابن قسي، وأقاموا على ذلك إلى أن وصلهم في غرة شهر ربيع الأول في جمع وافر من المريدين شعارهم التهليل والتكبير، فصعد إلى قصبتها واحتلّ بقصرها، وشرع في مخاطبة أعيان البلاد مخاطباً وللفتنة محزّباً، فاستجاب له كثير منهم، وأولهم أهل يابرة، ثم أهل شلب، واتسع [على المرابطين] خرق لم يرقعوه، وهجم عليهم حادث طالما توقعوه»⁽¹⁷⁷⁾.

ولمّا وصلت أخبار سقوط ميرتلة ويابرة وشلب إلى من كان من المرابطين بمدينة باجة، طلبوا من أهلها تأمينهم، على أن يُغادروها إلى إشبيلية، وإثر انسحابهم منها دخلها ابن المنذر في العسكر الذي أمده به أبو بكر بن أبي محمد سيداري بن وزير القيسي «الثائر بياطرة قبله»⁽¹⁷⁸⁾. فهل كان دخوله يدلّ على تعاون الثوار ضد عدو مشترك وهو المرابطين أم أن هذا الدخول المزدوج يوحي بأن القوتين مختلفتان متنافستان؟

يبدو أن الثوار من المريدين كانوا لا يعترفون إلا بزعيم واحد وهو ابن قسي، لذلك ففي ربيع الأول 539هـ/ 1144م قدم كل من ابن المنذر وابن وزير إلى أحمد بن قسي بحصن ميرتلة، وبايعاه على الطاعة له، فأقرّ ابن المنذر على حكم شلب وما والاها، وابن وزير على حكم باجة وما والاها.

(174)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 198 وفي ص: 250 يقول أيضاً: «وفي سنة تسع وثلاثين أخذت دولة الملتمين في الانتفاض والانقراض». وتاريخ وفاة تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين هو 27 رمضان 539هـ/ 23 مارس 1145م. أنظر: ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 104. الحلل الموشية، م س، ص: 134. ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 1، ص: 454. حسين مؤنس، نصوص سياسية، م س، ص: 121.

(175)- من النواذر التي ذكرها ابن الخطيب أن رجلاً من البادية قال لبعض أصحاب ابن قسي وقد أعطاه مالا: «عجبا لهذا المال الذي يصل الإمام من السماء كيف عليه طابع المرابطين ولم يكن عليه طابع غير ذلك؟ ونُقل إليه هذا الحديث، فكان آخر العهد بذلك الرجل». راجع: ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 227.

(176)- شيخة جمعة، التصوف الأندلسي، م س، ص: 78.

(177)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 197-198.

(178)- الحلة، م س، ج 2، ص: 203.

بعد ذلك حشد ابن المنذر قوات من أكشونبة⁽¹⁷⁹⁾ وشلب وأصحابه من المريدين، ثم عاد ثانية إلى ابن قسي فجدد له البيعة، وسماه هذا الأخير «العزير بالله»⁽¹⁸⁰⁾، ثم اتجه نحو لبلة، فقاتلها بمساعدة أحمد البطروجي الذي يقول عنه ابن الأبار أنه «أحد مردة الثوار من هؤلاء المريدين»⁽¹⁸¹⁾، واستطاع أن يتغلبا على من كان يتحصن بها من المرابطين. وفي الوقت الذي كان فيه ابن المنذر يطمح في أن يوسع مجال نشاط المريدين، أثناء زحفه نحو الشرق، وصلته الأخبار وهو في لبلة، أن اشبيلية كانت آنذاك دون أمير يضبطها، فتطلع إلى الاستيلاء عليها. إلا أن الأمير أبا زكرياء يحيى بن غانية «والي قرطبة وما إليها من قبل تاشفين بن علي بن يوسف، عام ثمانية وثلاثين وخمسائة [1143م]»⁽¹⁸²⁾ حين علم بثورة غرب الأندلس، وتقدم قوات الثوار نحو اشبيلية، بادر بالخروج من قرطبة لمواجهةها.

وبعد هزيمة ابن المنذر أمام جيش المرابطين، انسحب نحو شلب، وترك البطروجي يصد هجمات ابن غانية على لبلة، والتي استمرت ثلاثة أشهر، إلى أن بلغه قيام ابن حمدين بقرطبة في 5 رمضان 539هـ / 1144م، حينذاك ترك لبلة وانصرف نحو إشبيلية⁽¹⁸³⁾.

والغالب على الظن أن ابن قسي لما علم بثورة قرطبة على المرابطين بزعامه قاضيها، حاول استقطاب أهلها، وأمر ابن المنذر وابن القابلة أن يحشدا قوات المريدين، ويسيرا إليها. ويفيدنا ابن الأبار أنه «كان بالربط الشرقي من له حرص عليه [أي على أمر ابن قسي] ورغبة فيه، كأبي الحسن ابن مؤمن وغيره»⁽¹⁸⁴⁾. إلا أن المدينة عرفت صراعات متجددة بين أهلها حول تنصيب سيف الدولة أحمد بن هود أو ابن حمدين الذي حُسم الأمر لصالحه قبل وصول جيش المريدين إلى قرطبة⁽¹⁸⁵⁾.

وبخصوص الدخول المزدوج لقوتين من يابرة وشلب إلى باجة الذي سبقت الإشارة إليه، فيبدو أنه على الرغم من أنه كان يوحى في ظاهره بتعاون الثوار من المريدين ضد

(179)- يكتبها ياقوت الحموي أكشونبة (بالياء)، وذكر أنها في غربي قرطبة. معجم البلدان، م س، مج 1، ص: 240.

(180)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 203-204.

(181)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 204. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 315.

(182)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 4، ص: 345.

(183)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، صص: 204-206.

(184)- الخلة، م س، ج 2، ص: 206.

(185)- الخلة، م س، ج 2، ص: 206-207 وص: 251.

المرابطين، ففي باطنه يُعبّر عن منافسة بين تيارين غير متجانسين. فقد كان ابن المنذر زعيم شلب من المتصوفة الذين يُقدّرون ابن قسي ممّا دفع هذا الأخير إلى أن يُلقبه بـ «العزير بالله»، ويُفيدنا ابن الأبار أنه كان يُبدي «منافسة ابن وزير وحساده»⁽¹⁸⁶⁾.

ولعلّ ما يؤكد الصراع بين التيارين هو أن ابن قسي كان يشكّ في إخلاص ابن وزير لحركة المريدين، والدليل على صحة هذا الرأي أن ابن قسي كان قد قبض على ابن وزير بحصن ميرتلة أثناء مسيره نحو إشبيلية، وخلعه عن حكم ما كان تحت يده قبل أن يُطلق سراحه. «ولمّا يئس منه ابن قسي أمر ابن المنذر بمحاربته»⁽¹⁸⁷⁾، وفعلاً اشتبكا عند باجة، واستطاع ابن وزير أن يتغلّب على خصمه في شعبان سنة 540هـ/ 1146م⁽¹⁸⁸⁾، ثم اعتقل ابن المنذر. وبعد أن استولى على شلب اضطر ابن قسي إلى الاتصال بالموحدين⁽¹⁸⁹⁾.

وبالرجوع إلى كتب التراجم نجد أن ما قام به زعيم المريدين – أعني ابن قسي – قد مهّد الطريق أمام ثوار آخرين للخروج عن طاعة المرابطين، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر: أبي محمد عبد الرحمن بن جعفر المعافري المعروف بمحمد بن الحاج الذي استدعاه علي بن يوسف للكتابة سنة 528هـ/ 1134م، ثم صار من المتصوفة، وثار بمرسية سنة 539هـ/ 1144م⁽¹⁹⁰⁾. والقائد عبد الله بن عياض⁽¹⁹¹⁾ وأبي عبد الله محمد بن سعد الجذامي المعروف بابن مردنيش⁽¹⁹²⁾، وكذلك أحمد بن محمد بن ملحان الطائي الذي ثار بوادي آش، وتسمّى بـ «المتأيد بالله» ثم دخل في طاعة الموحدين⁽¹⁹³⁾، وغيرهم⁽¹⁹⁴⁾.

(186)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 203.

(187)- الخلة، م س، ج 2، ص: 207.

(188)- البيهقي، أخبار المهدي، م س، ص: 86. ابن الأبار، الخلة السّيرة، م س، ج 2، ص: 271 – 272. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 315.

(189)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 199.

(190)- الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 1، ص: 64. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 238- 239.

(191)- الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 1، ص: 65. ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 230. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 2، ص: 47. ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 370. العماد الأصفهاني، خريدة القصر، م س، ج 3، ص: 362.

(192)- الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 1، ص: 65 - 66. الصّفّدي، الوافي بالوفيات، م س، ج 3، ص: 75. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 234. ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 2، ص: 121.

(193)- البيهقي، أخبار المهدي، م س، ص: 88. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 237.

(194)- أنظر: البيهقي، أخبار المهدي، م س، ص: 87- 88. ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 242. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 315.

واستنادا إلى ما ذكره ابن عذاري⁽¹⁹⁵⁾، فقد اتصل بالموحدين أيضا، أبو الغمر بن السائب بن غرون أو ابن عزرون الثائر بشريش ورندة وجهاتها⁽¹⁹⁶⁾ والقاضي ابن حمدين الذي جعله البيذق أول الثائرين على الحكم المرابطي بالأندلس⁽¹⁹⁷⁾. ولا شك أن انضمام قائد الأسطول المرابطي علي بن عيسى بن ميمون الثائر بجزيرة قادس إلى الموحدين يُعدّ من أهم القرارات التي خذلت المرابطين، وخدمت طموح المريدين والموحدين الذين كانت لهم أول خطبة بجزيرة الأندلس «في أول عام أربعين وخمسمائة [1145م]»⁽¹⁹⁸⁾.

وإذا حاولنا النظر في أسباب ثورة المريدين، فيبدو أنها «لم تكن تدعو للعصبية المولدة، ولم تقم بسبب ظلم أو اضطهاد تعرّض له المولدون»⁽¹⁹⁹⁾، على الرغم من أن بعض زعمائها كانوا من المولدين - أي من أصل نصراني- أمثال ابن قسي وابن المنذر، بل إنها ضمّت أيضا عددا من الأدباء والشعراء الذين تاقوا إلى بلاطات ملوك الطوائف التي كانت تُغدق عليهم العطاء بسخاء⁽²⁰⁰⁾، فضلا عن بعض قادة الجند والفقهاء.

والمؤكد أن تلك الثورة اندلعت في الوقت الذي ضعفت فيه القوة العسكرية للدولة المرابطية بسبب الهزائم المتتالية أمام الموحدين في المغرب وتزايد العدوان المسيحي في الأندلس⁽²⁰¹⁾، وباستثناء ابن العريف، فقد استغلّ أغلب زعماء المريدين وعلى رأسهم ابن قسي وابن المنذر تلك الظروف القاسية، «ولم يتّجه أحد منهم إلى الجهاد مع اتساع ميدانه إذ ذاك، بل صرفوا همهم في محاربة المرابطين»⁽²⁰²⁾. وهذا ما عبّر عنه ابن الخطيب بقوله:

-
- (195)- ابن عذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، م س، ص: 27. دندش، الأندلس، م س، ص: 104.
 (196)- البيذق، أخبار المهدي، م س، ص: 87. ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 242. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 315.
 (197)- جمع البيذق الثائرين على الحكم المرابطي بالأندلس في باب خاص، «أولهم أبو القاسم بن حمدين القائم بقرطبة... والثاني عشر ابن مقدم القائم ببرشانة». راجع: البيذق، أخبار المهدي، م س، صص: 86-88.
 (198)- ابن عذاري، البيان- قسم الموحدين، م س، ص: 34. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 312-313.
 (199)- سالم عبد العزيز (سحر)، "الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس (دراسة سياسية - أدبية - اجتماعية)"، نُشر ضمن أعمال ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 48، ط 1، 1995، صص: 33-79، ص: 65.
 (200)- شيخة جمعة، التصوف الأندلسي، م س، ص: 65. راجع أيضا:
 - MATÍAS RAMÓN (Martínez y Martínez), (1904): **Historia del Reino de Badajoz, durante la dominación musulmana**, Tipografía y Librería de Antonio Arqueros, Badajoz, p: 182.
 (201)- ابن عذاري، البيان- قسم الموحدين، م س، ص: 38. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 397. الحلل الموشية، م س، ص: 132.
 (202)- ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 204 (الهامش الأول).

«وثاروا بمن ببلادهم من المرابطين سوء جوار، وحُباً في الإدالة، وتبدّل الملوك، وقلّ أن رأوا أيلة أنفع أو أجرى في قتال العدو من لمتونة»⁽²⁰³⁾. وإن كانت هذه الشهادة متأخرة عن زمن حكم المرابطين بأكثر من قرنين من الزمان فإنها تدلّ على الذكرى المتميّزة التي خلّفها المرابطون في ذهنية المجتمع بفضل المجهودات العسكرية التي بذلوها بالأندلس.

ويُضاف إلى ذلك ما أشار إليه حسين مؤنس في إحدى دراساته التي وصف فيها هذه الفترة بـ "عصر الطوائف الثاني" أو "الفتنة الرابعة"، من وجود مجموعة من الأفراد الطامعين في الحكم سواء أكانوا قضاة أم قوادا أو غيرهم، بمن فيهم ابن قسي الذي استغل حماس مجموعة من المريدين الذين استولت على نفوسهم فكرة الجهاد. وكما يحدث أحيانا في التاريخ الإسلامي، يبدأ أولئك "المجاهدون" بالقتال في بلاد الإسلام نفسها «استيسارا للمؤنة وتعجلا للوصول إلى الحكم طبعاً»⁽²⁰⁴⁾.

ومن خلال النماذج الثائرة ضد الحكم المرابطي يتضح فعلا أنها لم تكن من فئة المتصوفة فحسب، بل كان منهم قادة الجند والفقهاء أيضا، مما أضاف متاعب جديدة لدولة كان أمراؤها يحرصون على استشارة فقهاءها، والأخذ برأي قضاةها في كثير من الأحيان.

2- ثورة الفقهاء القضاة بزعامة ابن حمدين:

أ- علاقة ثورة الفقهاء القضاة بثورة المريدين:

بعد ستة أشهر من إعلان ثورة المريدين يوم 12 صفر 539هـ / 1144م في غرب الأندلس، اندلعت ثورة الفقهاء القضاة من قرطبة بزعامة القاضي ابن حمدين يوم 5 رمضان من السنة نفسها، وسكن قصر الخلافة وتسمّى بـ «أمير المؤمنين، وناصر الدين»⁽²⁰⁵⁾. ويبدو أن تلك الثورة لا ينبغي فصلها عن ثورة المريدين بالنظر إلى تقارب وقت اندلاعهما، وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن أن نتساءل: هل كانت ثورة الفقهاء القضاة بالأندلس ضد المرابطين أم أنها كانت ثورة مضادة لثورة المريدين؟ وإذا كانت ضد المرابطين، فلماذا

(203)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 238.

(204)- حسين مؤنس، نصوص سياسية، م س، ص: 101.

(205)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 235. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 229.

تحوّل أهل السلطة من الفقهاء القضاة إلى ثوار ضد نظام حكم كان حريصا على استشارة الفقهاء والأخذ برأي القضاة الذين كان لهم دور كبير في توجيه سياسة المرابطين بالأندلس؟ قبل الحديث عن علاقة ثورة الفقهاء القضاة بثورة المريردين في الأندلس عند ضعف الحكم المرابطي، وبعد تتبع تطورات ثورة المريردين يجدر بنا أن نتعرف أولا على أهم الثورات التي تزعمها الفقهاء القضاة بالأندلس من خلال الجدول الآتي:

زعيم الثورة	المنطقة والسنة	المصدر
القاضي أبو جعفر حمدين بن محمد بن علي التغلبي، تلقب بـ"أمير المسلمين المنصور بالله" أو "أمير المؤمنين، وناصر الدين"	قرطبة 539هـ / 1144م	البيذق، أخبار المهدي، م س، ص: 86. الضبي، بُغية المُلتَمَس، م س، ج 1، ص: 64. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 235. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 229. النّباهي، المرقية العليا، م س، ص: 103.
القاضي أبو الحكم بن حسون الكلبّي، تسمّى بـ "الأمير"	مالقة 539هـ / 1144م	ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 227-228. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 230.
القاضي أبو الحسن علي بن عمر بن أضحي الهمداني	غرناطة 539-540هـ — 1144-1145م	ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 212 و 228. ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 4، ص: 83.
القاضي أبو جعفر محمد بن عبد الله الخُشَنّي تلقب بـ "الأمير الناصر لدين الله"	مرسية 540هـ / 1145م	ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 228-229. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 365.
القاضي أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر	مرسية 540هـ / 1145م	ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 233.
القاضي أبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن عبد العزيز	بلنسية ومرسية 540هـ / 1145م	البيذق، أخبار المهدي، م س، ص: 87. ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 219. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 231.
القاضي أبو أمية أحمد بن عبد الرحمن بن عاصم	أريولة	ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 233.
القاضي يوسف بن عبد الرحمن بن جُزي، كان يُدعى بـ "الرئيس أبي الحكم"	جيان	ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 234.

من خلال الجدول يتضح أن أغلب زعماء الثورة كانوا من قضاة المدن الكبرى؛ ففي قرطبة كان زعيم الثورة قاضيها أبا جعفر بن حمدين، وفي غرناطة القاضي أبو الحسن على بن أضحي، وفي مالقة قاضيها ابن حسون، وفي بلنسية قاضيها مروان بن عبد العزيز، وفي مرسية كان قاضيها أبا جعفر الخشني، وخلفه في الرئاسة بعد مصرعه أبو جعفر عبد الرحمن بن طاهر، وهو قطب من أقطاب الكتاب والشعر⁽²⁰⁶⁾.

وبخصوص علاقة ثورة الفقهاء القضاة بثورة المريدين، يرى أحد الباحثين أن ثورة قرطبة وبقية مدن الأندلس الأخرى التي تزعمها الفقهاء القضاة «كانت في الحقيقة ثورة مضادة لثورة المريدين»⁽²⁰⁷⁾، لأنهم حين شعروا بأن الاتجاه العام لأهل الأندلس يميل إلى تأييد المريدين ضحوا بسلطة المرابطين كسلطة تنفيذية من أجل ضمان استمرار نفوذ الفقهاء والمذهب المالكي الذي يُمثلونه ضدًا على التصوف الباطني. وإذا افترضنا صحة هذا الرأي فمعنى ذلك أن تلك الثورة المضادة لم تكن عفوية، بل كانت بعد سابق إعداد وتخطيط.

ب- مواقف فقهاء الأندلس في ظل ضعف الحكم المرابطي:

يبدو أن الثورة المضادة للفقهاء القضاة لم تكن تلقائية، وإنما جاءت بعد سابق إعداد وتخطيط من أجل قطع الطريق على الثوار من المريدين المتصوفة. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن القاضي ابن حمدين لما دعا لنفسه بقرطبة «خاطب أبا الحسن بن أضحي يحضه على اتباعه - وهو إذ ذاك بقرطبة، وقاضيها أبو محمد بن سيمّاك - فقام بدعوة ابن حمدين، وتابعه أهل بلده، وأخرجوا المُلثمين من المدينة»⁽²⁰⁸⁾، كما أن القاضي ابن حسون الذي ثار بمالقة «دعا إلى نفسه لما تكاثبت القضاة»⁽²⁰⁹⁾.

ولعلّ بفضل التنسيق القوي الذي كان بين الفقهاء القضاة انطلقت الثورة من قرطبة ثم انتشرت في باقي المناطق التي لم يكن قد امتد إليها نفوذ المريدين بعد، مثل غرناطة، ومرسية، ومالقة، وبلنسية، وذلك في وقت قصير إلى حدّ ما. فغرناطة بزعامة ابن أضحي

(206)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 234.

(207)- بنسباغ، السلطة، م س، ص: 122.

(208)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 212.

(209)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص 230.

دعت إلى ابن حمدين في شهر رمضان من السنة نفسها (أي في 539هـ / 1144م) الذي أعلن فيه ثورته⁽²¹⁰⁾، كما انضمت مرسية أيضا إلى ابن حمدين في الشهر نفسه من السنة نفسها بقيادة أبي محمد عبد الرحمن بن الحاج اللورقي ثم قُدِّم بدله الفقيه القاضي أبو جعفر محمد بن عبد الله الخُشَنِي في آخر شهر شوال الموالي⁽²¹¹⁾. واستنادا إلى ما ذكره ابن الأبار وابن الخطيب فبعض المدن التي لم تدع لابن حمدين ولم تعترف – ربّما – بسلطته كبلنسية ووادي آش، فإنها ثارت أيضا في الوقت نفسه وتزعم ثورتها فقهاء قضاة⁽²¹²⁾.

والغالب على الظن أنه لم يكن لأهل الأندلس عموما، وللفقهاء القضاة خصوصا، أن يثوروا ضد المرينيين أو حتى ضد المرابطين لولا الضعف الذي أصاب القوة العسكرية للمرابطين بسبب الهزائم المتتالية أمام الموحدين في المغرب وبسبب إخلاء الأندلس من الجند الذي كان يُربط بها لحماية الحدود والدفاع عن مجال السيادة المرابطية⁽²¹³⁾.

كما أن المرابطين – وإن استطاعوا خلال حكمهم بالأندلس أن يقضوا على معظم الزعامات الملوكية (الطائفية) – لم يستطيعوا أن يقضوا على الزعامات الفكرية، ولم يتمكنوا بالأخص من القضاء على نفوذ الفقهاء "النخبة العالمية"، وكان نفوذهم المستمر من مميزات الحكم المرابطي ذاته كما سبق بيان ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول.

ولا ننسى أيضا أن تثبيت حكم المرابطين جاء نتيجة سياسة عسكرية ردعت العدوان المسيحي، وعندما توقفت تلك السياسة ضعف موقف المرابطين في الأندلس، وتحول موقف أهلها – بزعامة الفقهاء القضاة طبعا – من الدعم والمساندة إلى الثورة وإعلان الخروج عن طاعتهم، «وكادت الأندلس تعود إلى سيرتها الأولى بعد انقطاع دولة بني أمية»⁽²¹⁴⁾.

ومن الإنصاف التذكير بأن بعض الفقهاء القضاة ظل مساندا لحكم المرابطين حتى اللحظات الأخيرة من حياة دولتهم؛ فعندما بدأت تلوح في الأفق بوادر الثورة على

(210)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 214.

(211)- الخلة، م س، ج 2، ص: 227- 228.

(212)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، صص: 218- 220. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، القسم 2، ص: 237.

(213)- ابن عذاري، البيان المغرب- قسم الموحدين، م س، ص: 38. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 397. الحلل الموشية، م س، ص: 132.

(214)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 277.

المرابطين، واضطرب أهل بلنسية، وحضر الناس بالمسجد الجامع، قام فيهم قاضيها أبو عبد الملك مروان بن عبد الله خطيباً يذكّر بجهاد المرابطين واستنقاذهم بلنسية من أيدي الروم، «ويحض على التمسك بدعوتهم والوفاء لهم»⁽²¹⁵⁾.

كما رفض قاضي بلنسية أبو بكر جعفر بن الحسين بن أبي البقاء الأموي الاعتراف ببيعة مروان بن عبد العزيز (ت 578هـ / 1182م) لما طلب منه ذلك، وقال له: «والله لا أفعل وبيعة تاشفين في عنقي ثم قال: اللهم اقبضني إليك فتوفي في ليلته ودُفن في الغد، وكانت بيعة مروان في صفر سنة أربعين وخمسمائة [1145م]»⁽²¹⁶⁾.

وخلاصة الكلام، ففي الوقت الذي ضعفت فيه الدولة المرابطية، وأصبحت قوتها العسكرية تتعرض للهزائم المتتالية في ظل تزايد خطر الموحدين في المغرب واعتداءات النصارى بالأندلس، أتاحت الفرصة أمام أنصار "التيار الباطني المتطرف" الذي كان يتزعمه ابن قسي "مهدي المريدين"، وذلك من أجل محاربة المرابطين، والتخلص ممن كان يتتبع أخبارهم، ويسعى إلى ملاحقة زعمائهم لتجفيف منابع أفكارهم.

وعلى الرغم من أن ثورة المريدين قد مهدت الطريق أمام ثوار آخرين، إلا أن الصراع حول الزعامة طمعا في الحكم من جهة، واندلاع ثورة مضادة لثورتهم تحت قيادة الفقهاء القضاة من جهة أخرى قد أسهم في إفشالها، ودفع زعماءها إلى الاستنجاد بالموحدين. كما أن مصير تلك الثورة المضادة لم يكن مختلفا عن مصير ثورة المريدين وإن كان معظم قادتها من الفقهاء القضاة الذين استطاعوا إقناع العامة أو جزء منها بأن السلطة الحاكمة لم تعد قادرة على إنقاذ البلاد والعباد، ومن ثم فاستمرارها في الحكم قد يُمكن النصارى من الاستحواذ على الأندلس من جديد، لذلك ضحوا بسلطة المرابطين من أجل ضمان استمرار نفوذ الفقهاء والمذهب المالكي الذي يمثلونه ضد التصوف الباطني.

(215)- ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 218.

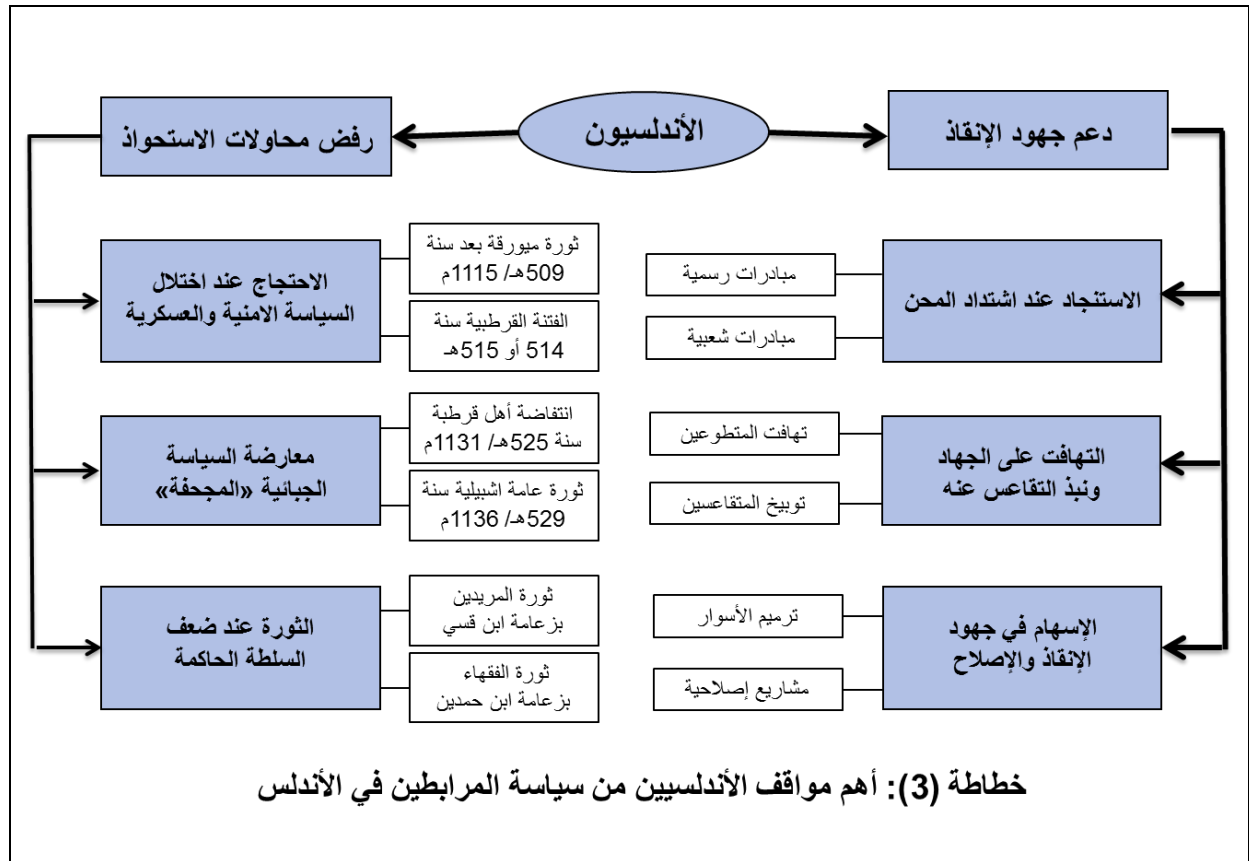
(216)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 195.

خلاصة:

من خلال دراستنا للمواقف الأندلسية المعارضة لمحاولات الاستحواذ، يمكن أن نستنتج من المباحث الثلاثة لهذا الفصل الرابع ما يلي:

- يبدو أن موقف أهل قرطبة من سياسة الدولة المرابطية كان واضحاً في أكثر من مناسبة؛ فبسبب اختلال سياستها الأمنية والعسكرية كانت "الفتنة القرطبية" سنة 514 أو 515هـ/ 1120 أو 1121م، وثارَت العامة على اليهود سنة 529هـ/ 1134م وهي السنة التي قُتل فيها القاضي ابن الحاج بالمسجد الجامع، كما عرفت قرطبة أيضاً غليانا اجتماعيا لم تشهده الحواضر الأندلسية سنة 525هـ/ 1131م حيث رجموا القاضي ابن المناصف بسبب المعونة والسياسة الجبائية التي اعتبرها أهل المدينة مجحفة في وقت الجفاف وارتفاع الأسعار، وأخيرا عند نهاية حكم المرابطين سنة 539هـ/ 1145م ثارت عامة قرطبة على والي المدينة وتمت مبايعة القاضي أبي جعفر بن حمدين، ونظن أن هذه الثورة الأخيرة كان لها هدف سياسي واضح له علاقة بالأوضاع العامة المزرية للأندلس عشية سقوط دولة المرابطين.
- اندلعت "ثورة ميورقة" بعد استنقاذها سنة 509هـ/ 1115م ضد والي المدينة الذي حاول إجبار الميورقيين على إخلاء مدينتهم وبناء مدينة بعيدة عن البحر. ومن المحتمل أن الوالي لم يستطع إقناعهم بدواعي ذلك القرار، لذلك عارضوه بقوة لأنهم كانوا يرون فيه قرارا ظالما سيقضي على مورد عيشهم، ويعكس رغبة في الاستحواذ عليهم وعلى مدينتهم بعد إنقاذها من هجمات النصارى.
- إذا صح بأن القاضي ابن المناصف رُجم بقرطبة سنة 525هـ/ 1131م بسبب المعونة، وأن القاضي هو الذي كان يسهر على تنفيذ السياسة الجبائية، فيمكن اعتبار "ثورة" العامة في إشبيلية ضد القاضي أبي بكر بن العربي المعافري سنة 529هـ/ 1136م ضمن رد فعل الرعية على السياسة الجبائية للدولة المرابطية، وليس بسبب صرامة ابن العربي فقط أو بسبب الكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف والقحط.

- لم تكن الثورات التي اندلعت بالأندلس عند ضعف حكم المرابطين ثورة واحدة موحدة؛ بل كانت هناك ثورتان: الأولى ثورة المريردين من المتصوفة بزعامة أحمد بن قسي، والثانية ثورة القضاة الذين ضحّوا بسلطة المرابطين من أجل ضمان استمرار نفوذ الفقهاء والمذهب المالكي الذي يُمثلونه ضد التصوّف الباطني. ويبدو أن زعماء الثورتين استطاعوا إقناع العامة أو جزء منها بأن السلطة المرابطية لم تُعدّ قادرة على إنقاذ البلاد والعباد. ولذلك فاستمرارها في الحكم قد يُمكن النصارى من الاستحواذ على الأندلس من جديد، وفي ظل تلك الأوضاع المزرية برز الموحدون كقوة سياسية جديدة استفادت إلى حدّ ما من تلك الثورات، وواجهت في الوقت نفسه ثورة عنيفة في شرق الأندلس تحت قيادة ابن مردنيش الذي كان إيمانه عميقاً بأن الأندلس للأندلسيين.



الباب الثالث :

ملاح من التأثيرات المتبادلة بين
القوة العسكرية المنقذة والقوة الحضارية المستجدة

بعد بيان محددات السياسة المرابطية في الأندلس وتجلياتها إنقاذاً واستحواذاً، ودراسة مواقف الأندلسيين من المرابطين وسياستهم بالأندلس سواء أكانت مواقف مؤيدة لجهود الإنقاذ أم معارضة لمحاولات الاستحواذ في فصول البابين السابقين. سنعرض في هذا الباب ملامح من التأثيرات المتبادلة بين القوتين العسكرية المنقذة والحضارية المستنقدة، أي بين صنهاجة التي قادت الجهاد الحربي في الأندلس، وعملت على تركيز نفوذها من أجل تثبيت سياسة الإنقاذ، وبين الأندلس التي – وإن كانت مغلوبة عسكرياً – فإنها كانت متفوقة حضارياً.

وغني عن البيان أن الصلات بين المغرب الأقصى والأندلس قديمة جداً⁽¹⁾، ومحاولة رصد الآثار والتأثيرات المتبادلة بين المغاربة والأندلسيين⁽²⁾ زمن المرابطين أمر ليس باليسير، لأن التأثيرات المرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والذهنية على وجه الخصوص تكون أكثر وضوحاً خلال الزمن الطويل المدى⁽³⁾ الذي يُمكن من إعادة النظر إلى الأحداث والحقب «وفق رؤية إشكالية ومندمجة في تحليل النظم والبُنى، وتنوير عتَمات القضايا والظواهر التاريخية»⁽⁴⁾.

وقبل الحديث عن التأثيرات المتبادلة يجدر بنا الإشارة إلى أهم الهجرات التي كانت بين العدوتين؛ فمُنذ الفتح الإسلامي تدفقت على الأندلس مجموعة من الهجرات البربرية (نسبة إلى البربر)، وبدأت سلسلة هجرات الأندلسيين داخل الأندلس قبل أن يتوجهوا نحو المغرب منذ أيام الفتنة البربرية⁽⁵⁾، واتخذت صوراً جماعية أطلق عليها أحد الباحثين «حركة

(1)- الإدريسي، نزهة، م س، ص 526.

(2)- يبدو أن "الأندلسيين" كمصطلح ديني- لغوي ظهر منذ أواخر ق 3هـ/ 10م، وبداية ق 4هـ/ 11م عندما اختفت ألفاظ أخرى مثل "المسالمة" و"المولدين" أي من أسلم من أهل الأندلس لحظة الفتح وأبنائهم. راجع: العبادي (أحمد مختار)، "الإسلام في أرض الأندلس: أثر البيئة الأوربية"، عالم الفكر، مج 10، ع 2 (عدد ممتاز)، 1979، صص: 59 – 110، ص: 62. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 87.

(3)- أنظر: فوفيل ميشيل، "التاريخ والأمد الطويل" – منشور ضمن الكتاب الجماعي: التاريخ الجديد – إشراف جاك لوغوف، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري ومراجعة عبد الحميد هنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط 1، 2007، صص: 141- 188، ص 154 و 157 و 158 و 160 و 168. راجع أيضاً:

- BRAUDEL (Fernand), (1958): «Histoire et Sciences sociales: La longue durée». In: **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 13e année, n° 4, pp: 725 -753.

(4)- بنحمادة، الغرب الإسلامي، م س، ص: 12.

(5)- تاريخ ابن خلدون، م س، ج 4، ص: 206. وللإطلاع أكثر على هذا الموضوع، يُمكن الرجوع إلى: بوباية (عبد القادر)، البربر في الأندلس، وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري (92- 422هـ/ 711- 1031م)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 2011.

الجلاء»⁽⁶⁾ لأنها كانت تختلف عن الرحلات التي كان دافعها العلم أو الحج أو التجارة، وكانت نتيجة عدوان خارجي أو سقوط مدينة في حرب داخلية أو هربا من الظلم والصراع. ويبدو أن أهم هجرة أندلسية إلى المغرب الأقصى زمن الأدارسة هي هجرة الربضيين من قرطبة إلى مدينة فاس⁽⁷⁾ في عهد إدريس الثاني. يقول عنها صاحب روض القرطاس: «وكانوا ثمانية آلاف بيت، فنزلوا عدوة الأندلسيين»⁽⁸⁾.

ومع قيام الدولة المرابطية، توفرت في المغرب شروط حياة مستقرة أفضل من الأندلس، فاتجهت جموع الأندلسيين نحوه خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بحثا عن سوق نافقة أو لتولي خطة. وتعد أسرة بني الصقر⁽⁹⁾ نموذجا لهذه الهجرات، حيث انتقل أفرادها خلال ثلاثة أجيال من سرقسطة، عقب سقوطها إلى بلنسية، ومنها إلى ألمرية ثم إلى سبتة وفاس. وخلال العصر المرابطي، تتحدث المصادر التاريخية عن تدفق بربر العدو على الأندلس في فترتين زمنيتين متباعدتين؛ الأولى في سنة 515 هـ/ 1121م، أي عقب ثورة العامة التي عرفتها قرطبة، وما ترتب عنها من نتائج، حيث «أحرقوا جميع دور المرابطين، ونهبوا أموالهم وأخرجوهم من البلد على أقبح صورة»⁽¹⁰⁾.

أما الهجرة الثانية فكانت سنة 535 هـ/ 1140م، أي في سياق احتدام الصراع بين المرابطين والموحدين، وما رافق ذلك من قتل وانعدام للأمن⁽¹¹⁾. لذلك فقد «انجلى أهل المغرب انجلاء عظيما إلى الأندلس»⁽¹²⁾ كما قال ابن عذاري نقلا عن ابن حمادة⁽¹³⁾.

-
- (6)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 87 - 88.
 (7)- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي، ت. بعد 712 هـ/ 1310م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط 2، 1980، ج 2، ص 77.
 (8)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 162 - 163.
 (9)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 1 (السفر الأول)، ص: 404 - 405. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 182 - 183. ابن فرحون، الديباج، م س، ص: 117.
 (10)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 9، ص: 188.
 (11)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 98.
 (12)- نفسه.
 (13)- اسمه أبو عبد الله محمد بن حمادة (أو بن حمادو) البرنسي السبتي، لم نثر على ترجمة له. وقد ذكر مؤلف "مفاخر البربر" بأن له كتاب اسمه: «المقتبس، في أخبار المغرب والأندلس»، ونقل عنه ابن أبي زرع في "روض القرطاس" عند حديثه عن الأدارسة مقتصرًا على لقب "البرنسي"، وهو من المصادر التي اعتمد عليها ابن عذاري في «البيان المغرب». أنظر: مؤلف مجهول، مفاخر البربر، م س، ص: 157. المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني)، أزهار الرياض في أخبار عياض، ضبطه وحققه وعلّق عليه مصطفى السّقا- إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1358 هـ/ 1939م، ج 1، ص: 36. روض القرطاس، م س، ص: 28 - 50.

ولا شك أن تلك الهجرات وغيرها، كانت لها عدة آثار، وسنحاول من خلال فصول هذا الباب تتبع بعضها سواء أكانت إيجابية أم سلبية. وفي سياق حديثنا عن التأثيرات السياسية والإدارية والعسكرية (الفصل الخامس) سنركز على ولاية الأندلس وكتابها في النظم الإدارية للدولة المرابطية، وقيادة الجيش والأسطول بين المرابطين والأندلسيين.

وسنتحدث في الفصل الأخير عن التأثيرات الاقتصادية المتمثلة في تحولات الملكية العقارية بالأندلس في علاقتها بقرارات الدولة المرابطية، وانتقال الخبرة الأندلسية إلى المغرب الأقصى في مجال الري والفلاحة، وكذلك دور صناعة الأندلس في العصر المرابطي وحدود تداول العملة المرابطية في الأندلس.

وفي مجال الحياة الفكرية والاجتماعية سنحاول إبراز أثر توجه علماء الأندلس نحو المغرب زمن المرابطين، ودور هؤلاء الآخرين في رعاية إنتاجهم الفكري، ومدى انفتاحهم على المجتمع الأندلسي الذي حرص أفرادُه على تميّزهم داخل المجتمع.

وبخصوص التأثيرات المعمارية والفنية، يبدو أن الطابع الأندلسي يظهر في بناء المساجد والقصور، بينما يبدو الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع، وسنحاول تلمس بُعد الإنقاذ والاستحواذ من خلال الإشارات المصدرية المُتاحة.

الفصل الخامس :

التأثيرات السياسية والإدارية والعسكرية

تُعَدّ الأعمال الإدارية الترجمة العملية لأي نظام سياسي، وقد كان نظام الإدارة سواء في المغرب أو في الأندلس أيام المرابطين نظاما مركزيا، ويرجع السبب - فيما يبدو - إلى رغبتهم في تقليد السلف الصالح من الحكام⁽¹⁴⁾، وتجميع السلطات في أيدي أمرائهم مع الاستعانة بهيئة استشارية مكونة من الفقهاء والكتاب وأبناء عمومة الأمير.

وقد استحوذ الطابع القبلي على دولة المرابطين من الناحية الإدارية، حيث إنهم آثروا القرابة والأصهار على غيرهم في تعيين الولاة والقادة منهم في الولايات التابعة لهم⁽¹⁵⁾، ومنحهم الأمراء كثيرا من الصلاحيات؛ كحرية التصرف في عزل وتعيين من دونهم من "رجال السلطة"، والقيام بتجهيز الحملات العسكرية داخل ولاياتهم⁽¹⁶⁾.

ويرى بعض الباحثين أنه لم يكن في الدولة المرابطية ما يُطلق عليه اسم الوزير، «لأن النفوذ كان ينحصر في يد أمير المسلمين نفسه»⁽¹⁷⁾. كما أن صلاحيات الوزير لم تكن معروفة⁽¹⁸⁾، ففي عهد الأمير يوسف بن تاشفين نجد الفقيه ابن عبد الغفور الذي يُسميه صاحب "الحلل الموشية"⁽¹⁹⁾ بالوزير، بالرغم من أن صلاحياته لم تتعدّ كتابة نص التولية الذي أصبح ابنه علي بموجبه وليا للعهد. ومن الذين مارسوا مهمة الوزارة أيام الأمير علي بن يوسف الفقيه مالك بن وهيب الإشبيلي⁽²⁰⁾، ويبدو أن عملهم كان أميل إلى عمل الكاتب من الوزير، وإن كانت الكتابة والوزارة في عهد المرابطين مرتبطتين ببعضهما البعض، ويصعب التمييز بينهما. ولعل من أبرز كتّاب الدولة المرابطية الذين جمعوا بين منصب الكتابة والوزارة، وبقي في منصبه إلى أن توفاه الله أيام علي بن يوسف سنة 508هـ/ 1114م، أبا بكر بن القصيرة⁽²¹⁾.

(14)- أبو دياك (صالح محمد فياض)، "نظام الإدارة في المغرب والأندلس أيام المرابطين"، مجلة المؤرخ العربي، س 14، ع 35، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1988، صص: 109-120، ص: 110 وص: 118.

(15)- الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 63.

(16)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 63-64 وص: 87-88.

(17)- راجع على سبيل المثال لا الحصر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، م س، ج 4، ص: 316.

(18)- يبدو أن مصطلح "الوزير" كان شائع الاستعمال بالنسبة للكتاب والقضاة «دون أن يعني وظيفة الوزير على غرار ما ساد في العصور اللاحقة». راجع: القادري بوتشيش (إبراهيم)، الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر، القاهرة - مصر، ط 1، 1995، ص: 155-156 (الهامش رقم: 9).

(19)- الحلل الموشية، م س، ص: 78.

(20)- ابن بشكّوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 587. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 479.

(21)- ابن بشكّوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 539. الهاشمي البلغيثي، ذو الوزارتين ابن القصيرة، م س، ص: 49.

المبحث الأول: التأثيرات السياسية والإدارية

1- ولاية الأندلس في مجال السيادة المرابطية:

معلوم أن بلاد الأندلس، خلال الفترة موضوع الدراسة، كانت ولاية مستقلة يحكمها نائب نائب أمير المسلمين، وكان ولي العهد يتولى هذا المنصب قبل تنصيبه أميراً، فإذا اعتلى ولي العهد العرش عيّن أحد اخوته أو أكبر أبنائه نائباً عنه في الأندلس. وبالنظر إلى أهمية أهمية هذه المنطقة في مجال السيادة المرابطية، فبعدبيعة علي بن يوسف أميراً للمسلمين في مراكش عام 495هـ/1101م⁽²²⁾، كانت لهبيعة أخرى بقرطبة، تطلبت سفر يوسف بن تاشفين إلى الأندلس⁽²³⁾، ويبدو أن هذه البيعة تمت بحضور كبار أعيان الأندلس، منهم عماد الدولة عبد الملك بن أحمد المستعين بالله بن هود من الثغر الأعلى⁽²⁴⁾.

أما بخصوص وظيفة نائب أمير المسلمين فكانت تتطلب منه اشرافاً شاملاً على الشؤون السياسية والإدارية والعسكرية، ويتضح ذلك من خلال رسالة علي بن يوسف بن تاشفين إلى ابنه الأكبر أبي بكر بن علي عندما كان نائباً عنه في الأندلس، حيث جاء في الرسالة: «وقد رأينا... أن نقدمك على جميع الجيوش بتلك الجزيرة... عموماً يشمل من كان هناك منها، ومن وصل من هذه العدو - حرسها الله - إليها، وخاطبنا عمالك بالسمع منك والطاعة لك، وأن يطابق كل واحد منهم رأيك ويوافق عملك»⁽²⁵⁾. ومن المحتمل أن يوسف بن تاشفين قد خص بالذكر قيادة الجيش، وقدم هذا الأمر على غيره لمركزية الجهاد الحربي والتضحية من أجل الإنقاذ في سياسة المرابطين بالأندلس.

وبالإضافة إلى نائب أمير المسلمين، كان في المدن الأندلسية ولاية أو قادة آخرون خاضعون للقائد العام، مهمتهم الإشراف الإداري والعسكري بالدرجة الأولى. وكانت الأندلس أيام المرابطين مقسمة إلى ست ولايات هي: إشبيلية، وغرناطة، وقرطبة، وبلنسية،

(22)- الحلال الموشية، م س، ص: 78-79.

(23)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 248-249. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 43.

(24)- ابن الأبار، الخلة، م س، ج 2، ص: 248. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 43. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 2، ص: 520. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 223.

(25)- مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 169 - 170.

ومرسية، وسرقسطة التي سقطت عام 512هـ/ 1118م. وكانت عاصمة ولاية الأندلس في عهد يوسف بن تاشفين مدينة قرطبة، ثم انتقلت في أوائل حكم ابنه إلى غرناطة، وفي أواخر أيامه عادت إلى قرطبة. فما أسباب ذلك؟

يرى السيد عبد العزيز سالم أن قرار نقل عاصمة ولاية الأندلس إلى غرناطة في بداية الأمر ارتبط بما عرفته المرية من تقدّم اقتصادي، وهي أقرب الموانئ إلى غرناطة⁽²⁶⁾، وذهب عنان إلى أن علي بن يوسف قرّر أن ينقل العاصمة من غرناطة إلى قرطبة سنة 526هـ/ 1131م لأسباب سياسية وعسكرية في الوقت نفسه⁽²⁷⁾، إلا أنه لم يُبين تلك الأسباب. ولا نستبعد أن يكون لذلك صلة بتجدّد الاضطرابات بقرطبة، حيث شهدت فتنة عارمة سنة 514 أو 515هـ/ 1120 أو 1121م نتيجة اختلال السياسة الأمنية والعسكرية، وانتفض أهلها سنة 525هـ/ 1131م ضد السياسة الجبائية⁽²⁸⁾.

ومهما يكن الأمر؛ فيبدو أن علي بن يوسف قد قصر حكم ولايات الأندلس على أبنائه وأقاربه، ومنهم كان معظم قادة الجيش أمثال تاشفين بن علي، وتميم بن يوسف، وابن عائشة، وابن غانية⁽²⁹⁾. كما أن البيئة الحضارية التي نشأ فيها، وتعيينه واليا على الأندلس أسهم في تأثره ببعض المؤثرات الأندلسية كما سيأتي بيان ذلك لاحقا بحول الله تعالى. ومن المؤكد أنه بعد توسع نفوذ المرابطين، وجدوا أنفسهم أمام متطلبات جديدة اقتضتها حاجة دواوين دولتهم التي كانت تفتقر إلى التجربة والخبرة في تدبير الشؤون السياسية والإدارية، فعمدوا إلى توفيرها من حواضر بلاد الأندلس.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن كُتاب الأندلس في ديوان المرابطين، حريّ بالذكر أن نُشير إلى أن أراضي الدولة وأملاك السلطان⁽³⁰⁾ كان يُشرف عليها «صاحب

(26)- سالم، تاريخ مدينة المرية، م س، ص: 88.

(27)- أنظر: عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 144.

(28)- أنظر الفصل الرابع من الباب الثاني.

(29)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 253.

(30)- يُقصد بأملاك السلطان الإقطاعات الخاصة أو الأملاك التي تكونت لدى أمراء المرابطين، وخلفاء الموحدين من بعدهم، عن طريق المصادرة وإرث من لا وارث له. راجع: العماري (عبد الله)، الإقطاع في الدولة الإسلامية إلى حدود القرن 6هـ/ 12م، منشورات مختبر: التراث: دراسة وصيانة وإنقاذ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، ط 1، 2017، ص: 251.

المختص»⁽³¹⁾ أو «صاحب المستخلص»⁽³²⁾. والغالب على الظن أن مستخلص بلاد الأندلس كلها في عهد يوسف بن تاشفين كان تحت نظر ديوان واحد، وكان أبو محمد عبد الرحمن بن مالك المعافري القرطبي (ت 518هـ / 1124م)⁽³³⁾ هو «صاحب مختص أمير المسلمين في غرناطة وغيرها من بلاد الأندلس»⁽³⁴⁾. بينما في عهد ابنه علي، تعددت الدواوين في إمارته، وتولى مهمة الإشراف عليها أبو علي بن هدية في غرناطة وابن زهر في اشبيلية⁽³⁵⁾، ومن شأن اختيار هؤلاء الأندلسيين أن يُبعد عن المرابطين تهمة الاستحواذ. فماذا عن كتاب الأندلس في ديوان الدولة المرابطية؟

2- كُتَاب الأندلس في ديوان المرابطين:

ذكر صاحب "الأحكام السلطانية" أن الديوان هو «موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال»⁽³⁶⁾، واعتبر ابن خلدون ديوان الأعمال والجبايات من الوظائف الضرورية للملك، «وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج وإحصاء العساكر بأسمائهم، وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها، والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال... وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل والخرج مبني على جزء كبير من الحساب، لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال»⁽³⁷⁾.

-
- (31)- ابن سعيد، المغرب، م س، ج 2، ص: 117.
 (32)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73. وقد استمر وجود هذا المنصب في عهد الموحدين أيضاً. راجع: البيان المغرب- (قسم الموحدين)، م س، ص: 225.
 (33)- ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 1- مج 2، ص: 739. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 232.
 (34)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 117. والملاحظ أن الباحثة عصمت دندش اعتقدت خطأ-ربما بسبب التقارب بين الأسماء- أن أبا محمد عبد الله بن مالك الطُغْنَرِي الغرناطي هو صاحب مستخلص يوسف بن تاشفين بالأندلس (أنظر: دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، م س، ص: 159)، ولو دققت في الاسم لما التيس عليها هذا الأمر، والصواب ما أشرنا إليه أعلاه. أما أبو عبد الله محمد بن مالك الطُغْنَرِي الغرناطي الذي كان حياً سنة 480هـ / 1087م فهو صاحب كتاب "زهرة البستان، ونُزهة الأذهان" كما هو معلوم. راجع: ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 1- مج 2، ص: 805. ابن الخطيب، الاحاطة، م س، مج 2، صص: 282- 284.
 (35)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73.
 (36)- الماوردي، الأحكام، م س، ص: 259.
 (37)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 302.

ويُفيدنا ابن عذاري أن المرابطين اتخذوا الدواوين منذ سنة 464هـ / 1071م⁽³⁸⁾. ولعل من أوائل الأندلسيين الذين عملوا في بلاط يوسف بن تاشفين عبد الرحمن بن أسباط (ت 487هـ / 1094م)⁽³⁹⁾ الذي كان «مقدورا عليه في رزقه، يتحرّف بالنسخ، ولم يكن حسن الخطّ، ولا مُعرّب اللفظ»⁽⁴⁰⁾، وهو الذي أشار على يوسف بعدم العبور إلى الأندلس إلا بعد الحصول على الجزيرة الخضراء⁽⁴¹⁾، ومنهم أيضا أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي الإشبيلي المعروف بابن القصيرة الذي شغل منصب الكتابة بعد وفاة ابن أسباط⁽⁴²⁾ إلى أن توفي سنة 508 هـ / 1114م⁽⁴³⁾، وكان من أصفى خواص يوسف بن تاشفين وناصحيه⁽⁴⁴⁾.

وتعتبر فترة حكم علي بن يوسف بن تاشفين شاهدا على الصبغة الأندلسية الواضحة، دولة المرابطين، خصوصا وأن عددا كبيرا من الأندلسيين قصدوا مراكز للإقامة فيها، أمدا صاحب "المعجب" بمعلومات مهمة في هذا الشأن، فقال: «ولم يزل أمير المسلمين من أول إمارته، يستدعي أعيان الكُتاب من جزيرة الأندلس، وصرف عنايته إلى ذلك حتى اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك»⁽⁴⁵⁾.

ومن أشهر الأندلسيين الذين حازوا ثقة أمير المسلمين علي بن يوسف، وأصبحوا يتمتعون بمكانة سامية عنده أبو محمد عبد الرحمن بن مالك المعافري القرطبي (ت 518هـ / 1124م)⁽⁴⁶⁾ الذي أسندت له مهام تدبير شؤون الأندلس، «لما كثر اختلالُ

(38)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 23.

(39)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 523. الحلل الموشية، م س، ص: 49.

(40)- ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 3، ص: 523.

(41)- نفسه. الحلل الموشية، م س، ص: 49.

(42)- ذكر صاحب الذخيرة أن ابن القصيرة نُكب مع حاشية المعتمد بن عباد. وعندما ورد كتاب علي يوسف بن تاشفين من الخليفة الفاطمي أبو القاسم أحمد بن المستنصر "المستعلي بالله" (487 - 495هـ / 1131 - 1150م) «لم يكن بدّ من الجواب عليه والانصاف منه، وتقدّر يومئذ أعلام المشاهير، فكان ذو الوزارتين أقرب مذكور، فاستدعاه لحينه، وولاه كُتّبة دواوينه، ورفع شأنه، حتى أنساه زمانه». ابن بسام، الذخيرة، القسم 2- مج 1، ص: 240.

(43)- ابن بَشْكُوَال، كتاب الصلة، م س، ج 2، ص: 539. وقد أورد صاحب الخريدة نماذج من الرسائل التي كتبها. راجع: العماد الأصفهاني، خريدة القصر، م س، ج 3، صص: 383-387.

(44)- الهاشمي، ذو الوزارتين، م س، ص: 49.

(45)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 237.

(46)- أنظر ترجمته في: ابن خاقان، قلاند، م س، ص: 500 - 504. ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 1- مج 2، ص: 739 - 740. العماد الأصفهاني، خريدة القصر، م س، ج 3، ص: 442 - 543. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 232 - 232.

الشرق - أي شرق الأندلس - وفساده، وظهر استفحال العدو فيه واستئساده»⁽⁴⁷⁾، و«جليس أمير المسلمين وعالمه»⁽⁴⁸⁾ أبو عبد الله مالك بن بن يحيى بن وهيب (ت 525هـ / 1130م)⁽⁴⁹⁾، وأبو القاسم أخيل بن إدريس الرندي الذي «كتب في أول أمره للملثمين»⁽⁵⁰⁾.

ومن الكتاب الذين استدعاهم علي بن يوسف للالتحاق بديوان الكتابة الأديب أبو عبد الله الله محمد بن عائشة الذي «أنهضه أمير المسلمين إلى بساطه، فهبّ من مرقد خموله»⁽⁵¹⁾، والوزير الفقيه الكاتب أبو القاسم محمد بن عبد الله بن الجد الفهري المعروف بالأحذب (ت 515هـ / 1121م)⁽⁵²⁾، وأبو عبد الله محمد بن مسعود بن خالصة المشهور بابن أبي الخصال الغافقي (ت 540هـ / 1146م)⁽⁵³⁾ الذي «تنقل في المغرب والأندلس، مُصْطَحِباً بعض أمراء المرابطين، أو مُتولياً الأعمال الإدارية والكتابية لهم»⁽⁵⁴⁾، «وكان من أنبهم عنده [أي عند أمير المسلمين علي بن يوسف]، وأكبرهم مكانة لديه»⁽⁵⁵⁾ ثم سكن مراكش ما يقرب من ثلاثين سنة، «وكان هو وأخوه أبو مروان عبد الملك من أعظم كتّاب الدولة المرابطية»⁽⁵⁶⁾.

ولا ننسى أيضاً الفتح بن خاقان الذي خدم ملوك الطوائف، ثم التحق بمراكش لخدمة المرابطين، وكان قتله سنة 529هـ / 1135م بإشارة أمير المسلمين علي بن يوسف⁽⁵⁷⁾ أخو

(47)- ابن خاقان، قلاند، م س، ج 2، ص: 501.

(48)- المقرئ، نفح، مج 3، ص: 434.

(49)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 587. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 479.

(50)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 241.

(51)- ابن خاقان، مطمح، م س، ص: 345-346. ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 3، مج 2، ص: 887. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 314.

(52)- الأصفهاني، خريدة القصر، م س، ج 3، صص: 393-401. ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 544.

(53)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 3، مج 2، ص: 786. ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 557. الضبي، بغية الملتبس، م س، ج 1، ص: 170 - 171. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 152. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 66. المقرئ (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، ت. 1040هـ / 1630م)، أزهار الرياض في أخبار عياض- الجزء الخامس، تحقيق سعيد أحمد أعراب وعبد السلام الهراس، منشورات صندوق احياء التراث الاسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1400هـ / 1980م، ص: 99. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 388.

(54)- ابن أبي الخصال، رسائل، م س، ص: 12 (مقدمة التحقيق).

(55)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 237.

(56)- مكي، وثائق تاريخية، م س، ص: 118.

(57)- ابن دحية، المطرب، م س، ص: 25. الإحاطة، م س، مج 4، ص: 253. نفح، مج 7، ص: 35.

إبراهيم بن يوسف بن تاشفين الذي ألف له "قلائد العقيان"⁽⁵⁸⁾. ولعل من أسباب قتله اتهامه بالخلة غير الشرعية لأن ابن خاقان عُرف بهذا الاسم، كما قال ابن سعيد المغربي الأندلسي: «لاتهامه في الخلة، وأن ذلك وما اشتهر به من الوقوع في الأعراض صدّه عن أن يكون علما من أعلام كُتّاب الدولة المرابطية»⁽⁵⁹⁾.

ويبدو أن الاشارات المصدّرية حول الكُتّاب المغاربة – مقارنة بالكُتّاب الأندلسيين – جدّا، لأن أغلب المصادر المعتمدة في الكتابات التاريخية خلال الفترة موضوع الدراسة، وخاصة كتب التراجم، هي مصادر أندلسية، لم يكن أصحابها على إطلاع كاف برجالات الضفة الأخرى. ولعل من أشهر كُتّاب المغرب الأقصى الذين استفادوا من خبرة في مجال الكتابة على وجه الخصوص، أحمد بن أبي جعفر بن محمد بن عطية الفُضاعي الذي «كتب عن علي بن يوسف، وعن ابنه تاشفين»⁽⁶⁰⁾، ويُقال إنه وُلد سنة 517هـ/ 1123م وكأنه كُتب في الديوان المرابطي قبل العشرين من عمره، وفيه تعرّف على تقاليد الكتابة الديوانية التي أرسى دعائمها كُتّاب الأندلس⁽⁶¹⁾.

ولا ندري إلى أي حد يُمكن التسليم بما ذهب إليه الباحث بن عبود حيث ذكر أنه بانتصار المرابطين في الزلافة «اتخذ التنظيم الإداري بالأندلس اتجاها جديدا بالسير على نمط النظام المغربي»⁽⁶²⁾، لأنه استند في ذلك على نص للقلقشندي يتحدّث فيه عن الأندلس خلال القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ومما جاء فيه: «أما مملكة المسلمين – أي مملكة المسلمين في الأندلس – فلا يخفى أنها في معنى بلاد المغرب، [وفي كثير من الأوقات يملكهم ملوك المغرب الأقصى، فبالضرورة إن ترتيبهم جار على ترتيب بلاد الغرب]»⁽⁶³⁾.

وبغض النظر عن التحولات التي عرفها المغرب والأندلس طوال ثلاثة قرون، أي من نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، حتى نهاية القرن الثامن الهجري/

(58) - ابن خاقان، قلائد، م س، ج 1، ص: 45. نفح، مج 7، ص: 35.

(59) - ابن سعيد، المغرب، م س، ج 1، ص: 260. المقرئ، نفح، مج 7، ص: 33.

(60) - ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 263.

(61) - شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، ط 1، د ت، ج 10، ص: 522.

(62) - بن عبود، التاريخ السياسي، م س، ص: 113.

(63) - القلقشندي، صبح الأعشى، م س، ج 5، ص: 271.

الرابع عشر الميلادي، وما يشوب النص السابق من غموض، فالغالب على الظن أن الانفتاح السياسي للمغرب على الأندلس، بعد معركة الزلاقة، قد أسهم أيضا في تحقيق قفزة قفزة نوعية على مستوى النظم حيث تأثر المغرب الأقصى بكثير من النظم التي كانت سائدة سائدة في بلاد الأندلس⁽⁶⁴⁾. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فنظام الكتابة المرابطي، لم يأخذ ملامحه النهائية إلا بعد قدوم الكتاب الأندلسيين إلى المغرب⁽⁶⁵⁾. لأن هؤلاء الأخيرين «تألق نجمهم في سماء الأدب، وشهد الناس لهم بالبلاغة والفصاحة»⁽⁶⁶⁾، وتفوقوا على أدباء العدو المغربية⁽⁶⁷⁾، ووجد فيهم أمراء المرابطين معينا لا ينضب. وفي هذا الصدد يقول الباحث محمد البركة عن دور الكتاب الأندلسيين في إحداث ديوان الكتابة في الدولة المرابطية:

«لما استقرّ الكتاب [الأندلسيون] بالبلاط المرابطي، كانت تُراودهم أيام المجد بالأندلس، وحالة الاستقرار التي عرفوها وقتئذ، ممّا دفعهم إلى طلب الأمير باتخاذ ركن في البلاط يكون بمثابة ديوان خاص بهم يجتمعون فيه [ليتدارسوا] بعض ما يرد على الحضرة من رسائل، على أن يتمّ حفظها فيه مع نسخ من الرسائل الموجهة من الأمير إلى الحواضر والجهات المختلفة، فكانت تلك هي البداية لديوان الكتابة، الذي نشكّ في وجوده بهذه المواصفات قبل المرابطين في المغرب الأقصى»⁽⁶⁸⁾.

وإذا صح هذا الكلام، فمن المحتمل أن غرض الاستحواذ لم يكن من جهة القوة العسكرية المنقذة، بل من القوة الحضارية المستنقدة، والتي يُمثلها هنا كتاب الأندلس.

وغني عن البيان أنه كما كان لأmir المسلمين مستشارون وكتاب يُحررون المراسيم والرسائل الأميرية، كان لولاة أمراء المرابطين وزراء وكتاب في خدمتهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كتب ابن أبي الخصال لعلي بن يوسف بن تاشفين وهو وال على غرناطة، واختص — في مدة إمارته للمسلمين — بالكتابة عن أمير بلنسية محمد بن

(64)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 46.

(65)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 10.

(66)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 359.

(67)- سعدون، دولة المرابطين، م س، ص: 168.

(68)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 37.

الحاج⁽⁶⁹⁾، واستوزر الأمير أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت – ابن عم علي بن يوسف وصهره – أبي بكر محمد بن الصائغ المعروف بابن باجة الذي نظم عدة قصائد في لأن الأمير المذكور تشبّه بملوك الطوائف، ووجد مبتغاه في بلاطه بسرقة⁽⁷⁰⁾.

والجدير بالذكر أيضا أن كتاب الأندلس لم ينحصر وجودهم في ديوان أمراء وولاتهم، بل نجد عددا من القضاة في المغرب والأندلس اتخذوهم ككتابا من الأندلس، فقد استكتب قاضي مراكش أبو عبد الله بن حسون أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الخزرجي (ت 559هـ / 1163م)⁽⁷¹⁾، واستكتب قاضي مكناسة أبو موسى بن الملجوم محمدا بن عيسى بن القاسم الصدي (ت 529هـ / 1134م)⁽⁷²⁾، وممن كتب للقضاة أيضا أبو القاسم أخيل بن إدريس الرندي⁽⁷³⁾، وأبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي قبل أن يتولى القضاء بالمغرب والأندلس⁽⁷⁴⁾.

وعليه، فإذا كان التأثير الأندلسي في نظم الدولة المرابطية، وخاصة في نظام الكتابة، قد بدا واضحا، فيبدو أن التأثير المرابطي في الأندلس وإن كانت له مظاهره وتجلياته هو الآخر، فيبدو أنه كان أقل من سابقه. فماذا عن التأثيرات العسكرية المتبادلة بين المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين؟ وما مدى حضور الاستحواذ فيها؟

(69)- ابن أبي الخصال، رسائل ابن أبي الخصال، م س، ص: 11.
(70)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 61.
(71)- ابن الخطيب، الاحاطة، م س، ج 1، ص: 183-186.
(72)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 351.
(73)- ابن الأبار، الحلة، م س، ج 2، ص: 241.
(74)- ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 2، ص: 415.

المبحث الثاني: التأثيرات العسكرية

ذكر البكري أن «رجال عدوة الأندلسيين أشجع وأنجد من القرويين»⁽⁷⁵⁾. وهذه الشهادة على الرغم من أن صاحبها من أهل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فإنه يصعب تصديقها ليس من منطلق أنه أندلسي فحسب، وإنما لأنه عاش جزءاً من حياته في قصور ملوك الطوائف⁽⁷⁶⁾، وذهب سنة 478هـ/ 1085-1086م إلى اشبيلية موفوداً لدى المعتمد بن عباد، كما أنه «لم يُسافر قط وأن أفاقه بقي محدوداً لا يتجاوز جهته، وإنه التجأ إلى المصادر المكتوبة عوضاً عن تجربته المباشرة حتى بالنسبة إلى وصف الأندلس»⁽⁷⁷⁾.

وبعيداً عن الأحكام التي تنتصر لطرف على حساب آخر، ففي هذا المبحث سنحاول دراسة التأثيرات العسكرية المتبادلة بين العدوتين، وأثرها في نظم الدولة المرابطية سواء أكان مصدرها من الأندلس أم من المغرب الأقصى، لأن دولة المرابطين كانت دولة إسلامية مجاهدة، قام نظام الحكم فيها على أسس عسكرية، وأمير المسلمين هو القائد الأعلى للجيش، ومعاونوه هم قواد الجيش، لهذا كان من الطبيعي - على حد تعبير أحد الباحثين - «أن يتسم منصب الوزير بالطابع العسكري»⁽⁷⁸⁾.

وعندما أصبحت الأندلس ولاية تابعة للمرابطين «كان لابد للأمرء من تأمينها إدارياً وعسكرياً»⁽⁷⁹⁾. وكان قائدها الأعلى حاكمها العام، وللمدن قادة آخرون خاضعون له، وهؤلاء جميعاً يضطلعون بالمهام الإدارية والعسكرية⁽⁸⁰⁾.

ويبدو أن اختيار الوالي كان على أساس مكانته وعدالته وفهمه لمهمته، وكانت سياسة المرابطين تدعو إلى أن يُعاقب الوالي أو يُعزل إذا أهمل شؤون الرعية أو أساء السيرة⁽⁸¹⁾، ومن شأن مثل هذه القرارات أن تُسهم في تأكيد الرغبة في الإنقاذ دون الاستحواذ.

(75)- البكري، المسالك، م س، ج 2، ص: 796.

(76)- البكري، المسالك، م س، مقدمة التحقيق، ص: 11- 12.

(77)- البكري، المسالك، م س، ج 1، ص: 20.

(78)- العبادي، دراسات، م س، ص: 151 - 152.

(79)- السامرائي (أسامة عبد الحميد حسين)، تاريخ الوزارة في الأندلس (137- 897هـ/ 755- 1492م)، دار الكتب العلمية، ط 1، 2012، ص: 83.

(80)- عنان، عصر المرابطين، م س، ص: 72- 418- 431.

(81)- الحجي، التاريخ الأندلسي، م س، ص: 448- 449.

وإذا كانت قيادة الجيش قد انحصرت في صفوف المرابطين، فمن المحتمل أن النظم العسكرية للدولة المرابطية استفادت من خبرة الأندلسيين، كما استفاد هؤلاء الأخيرون من تجربة المرابطين الحربية بعد توجُّههم نحو الأندلس.

1- قيادة المرابطين للجيش في الأندلس:

أشرنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى أن من معالم السياسة العسكرية للمرابطين في الأندلس؛ إسناد القيادة العسكرية للمقربين، لذلك كانت قيادة الجيش المرابطي تُعهد إلى خيرة القادة العسكريين الذين كان أغلبهم من أفراد البيت المرابطي، وذكرنا أيضا أن عملية الإسناد لأهل العصبية لم تكن موفقة في بعض الأحيان.

ومن معالم السياسة العسكرية للمرابطين التي تحدثنا عنها أيضا، التنسيق العسكري مع الأندلسيين، خصوصا في معركة الزلاقة، لاعتبارات لا داعي لتكرارها هنا. والجدير بالذكر أنه كان في الأنظمة الحربية الأندلسية ديوان يُعرف بـ "ديوان النزاع" وهو ديوان خاص بالجند الذين يندسون في جيش الأعداء. وقد أطلق أهل الأندلس اسم "النازع" على الجاسوس الذي يدخل حصن الأعداء «متنكرا في زيهم حتى يتعرف أخبارهم أو يثبط همهم، ثم ينزع إلى قومه ساعة الحاجة إليه، أو بعد سقوط الحصن»⁽⁸²⁾.

وارتباطا بالفترة موضوع الدراسة، فيذكر المقرئ أن المعتمد بن عباد تمكن قبل بدء معركة الزلاقة من إرسال اثنين من عيونه (جواسيسه) إلى داخل معسكر الفونسو السادس والوصول إلى خبائه والاستماع إلى حديثه مع قاداته ومستشاريه، ثم عادا وأبلغا ابن عباد بما سمعاه، فقالا له: «استرقنا السمع فسمعنا الأذفوتش يقول لأصحابه: ابن عباد مسعر هذه الحروب، وهؤلاء الصحراويون، وإن كانوا أهل حفاظ، وذوي بصائر في الحرب، فهم غير عارفين بهذه البلاد وإنما قادهم ابن عباد، فاقصدوه واهجموا عليه، واصبروا، فإن انكشف لكم هان عليكم الصحراويون بعده، ولا أرى ابن عباد يصبر لكم إن صدقتموه الحملة»⁽⁸³⁾.

(82)- حسين مؤنس، الثغر الأعلى، م س، الهامش 4- ص: 39. عواد الطائي (عادل)، "السنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430 - 539 هـ / 1038 - 1144 م) في المصادر والمراجع العربية"، مجلة الأندلس - المغرب (AAM)، ع 19، جامعة قادس الأسبانية، 2012، صص: 413 - 453، ص: 429.

(83)- المقرئ، نفح، م س، مج 4، ص: 365. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 45.

وتفيدنا بعض المصادر بأن يوسف بن تاشفين لمّا أحس الغدر من الفونسو السادس بتحديد موعد يوم معركة الزلاقة أراد أن يتأكد لكي لا يؤخذ وجيشه على حين غرة فيقول «وجعلنا عليهم العيون ليرفعوا إلينا أحوالهم، فأتتتنا الأنباء في سحر يوم الجمعة... بأن العدو قصد بجيوشه نحو المسلمين»⁽⁸⁴⁾. وعندما أصبح الأمير تاشفين بن علي نائباً عن والده على الأندلس، عزز التحصينات بالثغور، وأحدث شبكة من الجواسيس لمراقبة الأعداء. ويؤكد هذا الأمر صاحب "الحلل الموشية" بقوله: «وأذكى العيون على العدو وآثر الجند»⁽⁸⁵⁾.

إن النصوص السابقة تؤكد حرص قيادة الجيش المرابطي استقاء الأخبار من مصادر موثوقة، ولا ندري على وجه التحديد، هل كان "النازع" الأندلسي واحداً من تلك المصادر التي اعتمد عليها يوسف بن تاشفين في معركة الزلاقة أم لا؟

ومهما يكن الأمر؛ فقد كان الجيش المرابطي، قبل توجهه إلى الأندلس، يتألف من قسمين: الأول منهما يسمى بالحشم ويضم العساكر من جزولة، ولمطة، ومصمودة، وقبائل زناتة، والقسم الثاني سمي بالداخلين ويضم عساكر صنهاجة، والعلوج⁽⁸⁶⁾.

ولمّا تعدّدت الجيوش المرابطية المشتركة في معركة الجهاد بالأندلس، كانت الضرورة تُحتم في بعض الأحيان توحيد القيادة العسكرية، مثلما حدث في السنة الأولى من حكم علي بن يوسف الذي عيّن أخاه أبا الطاهر تميماً قائداً أعلى على جيوش الأندلس قبل عودته إلى المغرب⁽⁸⁷⁾، وكذلك حينما أصبح تاشفين بن علي والياً ومنسقا عاماً للقوات العسكرية في الأندلس سنة 520هـ/ 1126م⁽⁸⁸⁾. ويرى أحد الباحثين أن قائد الجيوش الأندلسية الموحدة كانت له حرية توجيه القوات التابعة له في الأندلس إلى أي جهة يريدّها. «وكان قادة الجيوش المكونة للجيش الموحد بمثابة مجلس حرب القائد العام للجيش يجتمعون معه للمشورة في مختلف القضايا ويرسمون معه خطة الهجوم أو الانسحاب»⁽⁸⁹⁾.

(84)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 150.

(85)- الحلل الموشية، م س، ص: 121. ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 394.

(86)- الحلل الموشية، م س، ص: 33.

(87)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 49 - 50. 61.

(88)- البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ص: 80. الحلل الموشية، ص: 121.

(89)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 260.

وبخصوص استعمال الروم في الجيش المرابطي فتشير المصادر إلى أنه بدأ منذ عهد يوسف بن تاشفين الذي اشترى منهم «مائتان وأربعون فارساً»⁽⁹⁰⁾، واستمر استقدامهم في عهد ابنه علي⁽⁹¹⁾ ثم حفيده تاشفين الذي «كان عنده من الروم نحو أربعة آلاف فارس»⁽⁹²⁾. ونحسب أن هذه الإشارات المصدريّة تُعتبر دليلاً على أن الكتائب المسيحية في الجيش المرابطي لم تتكون من أسرى الحروب فقط، كما ذكر أحد الدارسين⁽⁹³⁾، بناءً على ما ورد في «أخبار الامبراطور الفونسو السابع»، بل من المرتزقة أيضاً.

وعلى مستوى التسلّح، فيبدو أن أسلحة الملتزمين كانت في الواقع أسلحة خفيفة، وكان شأنهم شأن بدو الصحراء، يتسلحون بأسلحتهم المحلية مثل الدرق اللطية والقنا الطوال (الرماح)، ويفضلون القتال وهم راجلون⁽⁹⁴⁾. كما أن الدرق المذكورة كانت لها شهرة خارج المغرب، قبل توجّه المرابطين نحو الأندلس، لأن الفونسو السادس عندما حاصر إشبيلية وطلب من المعتمد بن عباد أن يُرسل إليه - بصيغة الاستهزاء - مراوح ليذب الذباب عن وجهه، أجابه المعتمد بتهديد مبطن، قائلاً: «وسأُنظر لك في مراوح من الجلود اللطية في أيدي الجيوش المرابطية تريح منك لا تروّح عليك إن شاء الله...»⁽⁹⁵⁾.

ومن الأسلحة التي استخدمها المرابطون وانفردوا بها هي الأطاس وهو خنجر معقوف لم يكن معروفاً لدى نصارى الأندلس قبل معركة الزلاقة. وفي هذا الصدد يذكر صاحب "الحلل الموشية" أنه في أثناء المعركة «تلاقى بالطاغية أدفنش غلام أسود بيده خنجر يدعوه البرابر، بالأفطس، قطع جزر درعي، وطعنه في فخذه مع مدار سرجه، فكان أدفنش يقول بعد ذلك: التحق بي غلام أسود فضربني بمنجل أراق دمي، فتخيل له الأفطس أنه منجل لكونه رآه معوجاً»⁽⁹⁶⁾.

(90)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 23. وفي الحلل الموشية، م س، ص: 25: مئتان وخمسون.

(91)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 84.

(92)- الحلل الموشية، م س، ص: 131.

(93)- DE CENIVAL, L'église chrétienne de Marrakech, Op. Cit, p: 73.

(94)- البكري، كتاب المسالك، م س، ج 2، ص: 860. الحلل الموشية، م س، ص: 21-22. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 11.

(95)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 85.

(96)- الحلل الموشية، م س، ص: 61.

وفي المقابل، لم يألف المرابطون في بدء أمرهم لبس الدروع والخوذات واستعمال السلاح الثقيل مثلما كان الأندلسيون يفعلون⁽⁹⁷⁾، ولكن لما التحموا بالفرنجة في الساحة الأندلسية وجدوهم يستخدمون تجهيزات أكثر حماية لمقاتليهم. وعلى الرغم من استخدام المرابطين لدرق اللط والتي تؤدي وظيفة الترس⁽⁹⁸⁾، فإنهم زودوا جيشهم بالتروس لأنها أكثر حماية للمجاهدين، فأصبح الجيش المرابطي تتمثل فيه مختلف الأسلحة المستعملة في عصره سواء أكانت أسلحة مغربية أم أندلسية أو نصرانية⁽⁹⁹⁾.

والغالب على الظن أن المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين لم يغفلوا شأن الإبل عند انتقالهم إلى الجهاد في الأندلس. يقول ابن خلكان: «فعبّر منها ما أغص الجزيرة وارتفع رغاؤها إلى عنان السماء، ولم يكن أهل الجزيرة رأوا قط جملا ولا كانت خيلهم قد رأت صورها ولا سمعت أصواتها، وكانت تذعر منها وتقلق، وكان ليوسف بن تاشفين في عبورها رأي مصيب»⁽¹⁰⁰⁾. وقد ظلت تُستعمل في تنقلات العساكر حتى نهاية الحكم المرابطي، كما يظهر ذلك من خلال ما ذكره ابن الأبار في سياق ترجمته لأبي عبد الملك مروان بن عبد الله المعروف بابن عبد العزيز الذي دخل بلنسية «راكبا على جمل في زي الجند، وجُدّت له البيعة يوم قدومه، وذلك في صفر سنة أربعين [540هـ / 1145م]»⁽¹⁰¹⁾.

أما مسألة استخدام الطبول بكثرة أثناء معركة الزلاقة، والتي أكدها صاحب "الحل الموشية" بقوله: «... فركب [أي يوسف بن تاشفين] وأحرق به زعماء لمتونة وكبراء صنهاجة، وسائر عسكره، فقصدهم محلة الطاغية فاقتحمها، وأضرمها نارا، وضرب طبله فاهتزت له الأرض، وتجاوبت الآفاق، فارتفعت قلوبهم»⁽¹⁰²⁾، وأشار ابن أبي زرع إلى تأثيرها على خيول الأعداء بقوله: «وزلزلت حوافر خيولهم رعود الطبول»⁽¹⁰³⁾، فيبدو أنها كانت عادة جديدة بالنسبة لأهل الأندلس، ولم يستخدموها من قبل في حروبهم ضد

(97)- حسين مؤنس، الثغر الأعلى، م س، ص: 53.

(98)- الترس عبارة عن صفحة من الحديد أو الخشب أو الجلد، يحملها الفارس أو الرجل، أثناء القتال ليقفادى بها ضربات السيوف ونحوها. راجع: ابن جماعة، مستند الأجناد، م س، ص: 61.

(99)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 383. سعدون، دولة المرابطين، م س، ص: 171.

(100)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 7، ص: 116.

(101)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 220.

(102)- الحل الموشية، م س، ص: 60.

(103)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 160.

أعدائهم⁽¹⁰⁴⁾، ومن المحتمل أن المرابطين اقتبسوها من تقاليد السودان في الحرب⁽¹⁰⁵⁾ ثم عملوا على توظيفها في معارك الأندلس.

والملاحظ أيضا أن تقاليد الملتزمين تقضي بأن يثبت الفارس في ساحة القتال، لأنه يجد في الفرار من الزحف عارا وأي عار، وكان من تقاليدهم ألا يتعقبوا العدو المهزوم الفار لأنهم كانوا يأنفون من أن يطعنوا عدوا من الخلف، وهو يولي الأدبار⁽¹⁰⁶⁾.

وقد ظهرت هذه التقاليد بوضوح في معركة الزلاقة، حين أبى يوسف بن تاشفين أن يتعقب الفونسو السادس الذي فرّ في جنح الظلام، وكان ذلك موضع عجب أهل الأندلس وعلى رأسهم ابن عباد، لأنهم دأبوا على النيل من العدو إذا أدبر أو فر «وتكلم الناس في اختلاف ابن عباد وابن تاشفين»⁽¹⁰⁷⁾.

وبما أن المرابطين لم تكن لهم خبرة كافية بفنون الحصار، فقد استعانوا بأهل الأندلس في أكثر من مناسبة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فعند جوازه الثاني إلى الأندلس سنة 481هـ / 1088م استدعى يوسف بن تاشفين النجارين والبنائين والحدادين من مرسية⁽¹⁰⁸⁾ للمساعدة على فتح حصن لبيط المنيع. وعلى الرغم من أنه لم يستطع فتحه عنوة، واكتفى بفرض الحصار عليه قبل أن يحشد الفونسو السادس قوات كبيرة واقتحم الحصن، وأنقذ من فيه ثم قام بتدميره، فإن المرابطين استفادوا من تلك المحاولة إذ تمكّن علي بن يوسف من فتح مدينة طليطلة عنوة، «ودخل جملة من حصون طليطلة»⁽¹⁰⁹⁾، وفتح ابنه تاشفين ثلاثين حصنا غربي الأندلس⁽¹¹⁰⁾.

وأثناء حصار المهدي بن تومرت لمراكش كان ضمن المحاصرين رجل من الأندلس يعرف بعبد الله بن همشك، الذي اقترح على علي بن يوسف أن يخرج لمقاتلة الموحدين مع

(104)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 383.
(105)- عواد الطائي (عادل)، "تسليح جيش المرابطين"، مجلة الأندلس - المغرب (AAM)، ع 21، جامعة قادس الاسبانية، 2014، صص: 137 - 172، ص: 139.
(106)- البكري، كتاب المسالك، م س، ج 2، ص: 860. الحلل الموشية، م س، ص: 21-22.
(107)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 291. أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 390.
(108)- الحلل الموشية، م س، ص: 69.
(109)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 393.
(110)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 164.

ثلاثمائة فارس يَخْتارهم، وبعد تردّد وافق على خروجه، فخرج، ولمّا رأى قتال الموحدين «أشار على أصحابه أن يقصروا رماحهم، وأن يردّوها من ستة أذرع، وبرز إليهم أول النهار، فما انتصف حتى أدخل البلد منهم ثلاثمائة رأس»⁽¹¹¹⁾، وهذا يدلّ على أن ابن همشك كانت له معرفة بخصائص السلاح وطرق استخدامه، وقد استثمر خبرته لإنقاذ المحاصرين تعبيراً منه عن وفائه للقوة العسكرية المنقذة للأندلس.

وعليه، فقيادة المرابطين للجيش في الأندلس لم تُغنِ النظم العسكرية للدولة المرابطية عن الاستفادة من خبرة الأندلسيين، كما أن هؤلاء الأخيرين استفادوا من تجربة المرابطين الحربية، وانفردوا - على ما يبدو - بقيادة الأسطول المرابطي.

2- قيادة الأندلسيين للأسطول المرابطي:

كانت دراية المرابطين بالشؤون البحرية قبل توجههم نحو الأندلس قليلة، ولذلك لم يتمكنوا من فتح سبتة سنة 476هـ/ 1083م، والقضاء على إمارة سقوت البرغواطي إلا بمساعدة أسطول بني عباد⁽¹¹²⁾.

ولعل أول عمل قام به يوسف بن تاشفين بعد دخوله سبتة، هو إصلاح أحوالها وسفنها⁽¹¹³⁾، وعند جوازهم إلى الأندلس أول مرة، كان أسطول المرابطين يتألف من سفن النقل أكثر من سفن القتال، لأن الغرض الأساسي منه وقتئذ هو حفظ المواصلات بين المغرب والأندلس، ونقل الجنود والمعدات⁽¹¹⁴⁾.

ولا شك أن المرابطين استفادوا ممّا كان في الأندلس من إمكانيات مادية، وكفايات بشرية في الشؤون البحرية، حيث أشار الإدريسي الذي كان معاصراً للمرابطين إلى دور الصناعة في طرطوشة ودانية وشلب التي كانت محاطة بغابات تصلح أخشابها لصناعة السفن⁽¹¹⁵⁾،

(111)- الحلال الموشية، م س، ص: 115.

(112)- مؤلف مجهول، مفاخر البربر، م س، ص: 149. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 142- 143. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 34.

(113)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 144.

(114)- أشباح، تاريخ الأندلس، م س، ج 2، ص: 237. سالم (السيد عبد العزيز) والعبادي (أحمد مختار)، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1969، ص: 240.

(115)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 543. العبادي، دراسات، م س، ص: 321.

ويبدو أن يوسف بن تاشفين ظل يعتمد على سفن ملوك الطوائف حتى عام 483هـ/ 1090م⁽¹¹⁶⁾، وأسند قيادة الأسطول المرابطي لأسرة بني ميمون الأندلسية.

اشتهرت أسرة بني ميمون بقدرات حربية عالية، وقد أشار ابن خلدون إلى شجاعة هذه الأسرة الأندلسية، وقوة الأسطول المرابطي تحت قيادتها بقوله: «وكان الجانب الغربي من هذا البحر (البحر الرومي) موفور الأساطيل، ثابت القوة، لم يتحيفه عدو، ولا كانت لهم به كرة، فكان قائد الأسطول به لعهد لمتونة بني ميمون رؤساء جزيرة قادس...»⁽¹¹⁷⁾، وممن برز منهم في قيادة الأسطول المرابطي لب بن ميمون⁽¹¹⁸⁾، وعلي بن عيسى بن ميمون⁽¹¹⁹⁾، وأبو عبد الله محمد بن ميمون⁽¹²⁰⁾ الذي كان وفيا للمرابطين⁽¹²¹⁾.

ولعل من تضحيات القائد محمد بن ميمون أن ناصر الدولة مبشر بن سليمان، والي جزيرة ميورقة، بادر بالكتابة إلى أمير المسلمين علي بن يوسف لما تعرضت الجزيرة للحصار من قبل النصارى، فلم يجد من يحمل ذلك الكتاب إلى الأمير سوى القائد ابن ميمون. يقول ابن الكردبوس: «وكان إذ ذاك عنده قائد غراب بين يديه. فلم يشعر العدو حتى خرج الغراب [وهي سفينة شراعية صغيرة] معمرا ليلا من دار الصناعة عليه، فانطلق في الحين يقفو أثره، وأتبعه نحو عشرة أميال والظلام قد ستره، فلما قطع يأسه من الظفر به، رجع خاسئا على عقبه، فوصل ابن ميمون بالكتاب إلى أمير المسلمين، فأمر في الحين، بتعمير ثلاثمائة قطعة، وأن تلقى بعد شهر دفعة. فامتثل أمره في ذلك»⁽¹²²⁾.

ويذكر ابن عذاري أنه بفضل الجهود العسكرية لقائد الاسطول البحري المرابطي محمد بن ميمون صلح أمر بحر الروم سنة 510هـ/ 1116م، و«له غزوات مشهورة»⁽¹²³⁾.

(116)- الحلل الموشية، م س، ص: 71. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 49

(117)- مقدمة ابن خلدون، م س، ص: 315- 316.

(118)- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 326.

(119)- ابن عذاري، البيان المغرب، م س، قسم الموحدين، ص: 38.

(120)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 62- 66. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 214.

(121)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ص: 231.

(122)- ابن الكردبوس، تاريخ الأندلس، م س، ص: 123- 124.

(123)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 62.

وحسب ما يذكره المقرئ⁽¹²⁴⁾ فإن علي بن عيسى بن ميمون (ابن أخت محمد بن ميمون) كان له باع طويل في قيادة الأسطول المرابطي، وهو الذي أسر القائد النصراني "البربرتير" (Reverte) في أيام الأمير علي بن يوسف بن تاشفين⁽¹²⁵⁾.

وإذا كان الأسطول المرابطي في إمارة يوسف بن تاشفين يقوم بمهمة نقل الجيوش المرابطية إلى الأندلس فقط، كما ذكر عز الدين موسى، ففي عهد ابنه علي أصبح له دور بحري كبير يتمثل في إنقاذ الجزر الشرقية (جزر البليار)⁽¹²⁶⁾. وقد فضل المرابطون في بادئ الأمر ترك هذه الجزر في يد أصحابها ما داموا يقومون بأعباء الدفاع عنها، «إلا أنهم اضطروا إلى احتلالها في سنة 509هـ (1115م) نتيجة الغارات والاعتداءات المتكررة التي شنّها المسيحيون على شواطئ تلك الجزر وعلى سكانها المسلمين»⁽¹²⁷⁾.

ولمّا استنجد الزيريون الصنهاجيون بأبناء عمومته المرابطين، بعد تعرّض عاصمتهم المهدية للغارات الخارجية انطلاقاً من جزيرة صقلية، سيّر أمير المسلمين علي بن يوسف قائد أسطوله أبا عبد الله محمد بن ميمون إلى الجزيرة المذكورة سنة 517هـ / 1123م، «فلما علم رجار (صاحب صقلية) ذلك كفّ عن بعض ما كان يفعله»⁽¹²⁸⁾.

ولم يتمكن رجار الثاني (Roger II)⁽¹²⁹⁾ من الاستيلاء على المهدية إلا في سنة 543هـ / 1148م⁽¹³⁰⁾ أي بعد سقوط دولة المرابطين بقليل. ومن الطريف أن أحداث نهاية هذه الدولة قد اقترنت بمحاولة السلطان المرابطي تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين الاستعانة بأسطوله في الفرار إلى الأندلس. قال صاحب الحلل الموشية: «وقد كان تاشفين بنى حصناً بمقربة وهران على شاطئ البحر، وحصّنه واتخذ ملجأ، وأوعز لقائد أسطوله بالمرية أبا

(124)- المقرئ، نفح، م س، مج 1، ص: 167.

(125)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 141.

(126)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 63.

(127)- سالم والعبادي، تاريخ البحرية الإسلامية، م س، ص: 243.

(128)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 9، ص: 222. أماري ميخائيل، المكتبة العربية الصقلية: نصوص في التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع، جمع وتحقيق، دار صادر، بيروت، د ت، ص: 282.

(129)- وللإشارة فقد ألف الشريف الإدريسي كتابه: "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" عن جغرافية العالم بأمر من رجار الثاني، ثاني ملوك النورمان، وتحت رعايته، «ولهذا السبب فإن الكتاب يُعرف أيضاً بالكتاب الرّجاري». راجع: أحمد عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقُدّم له مع إضافة حواشي وتعليقات أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص: 89.

(130)- ابن الأثير، الكامل، م س، ج 9، ص: 351.

عبد الله بن ميمون أن يُجهّز له عشرة أجناف غزوية (حربية) تكون بمرسى هذا الحصن معدة لحادث يحدث عليه، وإن ألتجأته ضرورة إلى الجواز إلى الأندلس جاز»⁽¹³¹⁾. غير أن الموحدون بقيادة عبد المؤمن بن علي أحاطوا بالمكان الذي تحصّن فيه، فركب تاشفين بن علي فرسه، فتردى من حافة بعيدة المهوى، وكانت وفاته في شهر رمضان سنة 539هـ/ 1145م، وبموت تاشفين ثم ولده إبراهيم سنة 541هـ/ 1146م انتهت هذه الدولة المجاهدة.

خلاصة:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التأثير الأندلسي في نظم الدولة المرابطية، وخاصة في نظام الكتابة، كان واضحاً، بينما التأثير المرابطي وإن كانت له مظاهره وتجلياته هو الآخر في تقسيم ولاية الأندلس إلى مناطق إدارية، فيبدو أنه كان أقل من سابقه، لأن صاحب المختص الذي كان يُشرف على أراضي الدولة سواء في عهد يوسف بن تاشفين أو ابنه علي كان أغلبهم، إن لم يكن جميعهم من أهل الأندلس.

وإذا كان المرابطون قد انفردوا بقيادة الجيش المرابطي بالأندلس، فإنهم في المقابل أسندوا قيادة الأسطول البحري لأسرة بني ميمون الأندلسية، وإذا كانوا قد منحوا الأندلس القوة العسكرية، فقد منحهم بالمقابل قوة حضارية، ومما لا شك فيه أن «التأثير الحضاري اعتاد أن يسري ممن هو أعلى في سلم هذه القدرة [أي القدرة الحضارية] إلى من هو أدنى، وأن اتجاه هذا التأثير وقوته واتساعه تتوقف عليها لا على غلبة الفتح أو سيطرة الحكم»⁽¹³²⁾. وقد وصلت القوة الحضارية من الأندلس إلى المغرب الأقصى مع رحلات العلماء والشعراء والبنائين والمهندسين والتجار والحرفيين. ترى فماذا عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتبادلة بين العدوتين خلال عصر المرابطين؟

(131)- مجهول، الحلل الموشية، م س، ص: 131- 132.

(132)- قسطنطين زريق، في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1981، ص: 225.

الفصل السادس :

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية

أشرنا في الفصل السابق إلى أن المرابطين منحوا الأندلس القوة العسكرية، ومنحتهم بالمقابل قوة حضارية. وعلى الرغم من تبعية الأندلس لمراكش العاصمة، فقد كانت هي الإقليم الحضاري الموجه، «في حين كان المغرب هو الإقليم الذي يتلقى تأثيراتها الحضارية القوية ويُقدّم لها الجند المحاربين»⁽¹⁾، كما أن تحول الأندلس إلى إقليم تابع لم يمنع من أن يُواصل مستواه الحضاري الذي وصله من قبل بالوتيرة ذاتها وربما بأقوى منها أحيانا.

وفي هذا الفصل سنتحدث عن بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتبادلة بين العدوتين خلال عصر المرابطين، ولعل من أبرزها: تأثر الملكية العقارية في الأندلس بقرارات الدولة المرابطية، وانتقال الخبرة الأندلسية إلى المغرب الأقصى في مجال الري والفلاحة، وتزايد دور صناعة الأندلس في العصر المرابطي.

وعلى المستوى الاجتماعي، كان للمرابطين دور كبير في رعاية الإنتاج الفكري، كما كان لتوجه علماء الأندلس نحو المغرب الأقصى دور في تطوير الحياة الفكرية به عموما. وفي المجال المعماري والفني يبدو الطابع الأندلسي في بناء المساجد والقصور، ويظهر الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع.

وارتباطا بإشكالية الموضوع، يمكن أن نتساءل:

- كيف تأثرت الملكية العقارية في الأندلس بقرارات الدولة المرابطية؟ وهل كان لانتقال الخبرة الأندلسية إلى المغرب الأقصى أثر سلبي في الفلاحة ودور صناعة الأندلس في العصر المرابطي؟ وهل حاول المرابطون فرض عُملتهم على الأندلسيين؟
- وما أثر توجه علماء الأندلس نحو المغرب زمن المرابطين، ودور هؤلاء الآخرين في رعاية إنتاجهم الفكري؟ وما مدى انفتاحهم على المجتمع الأندلسي الذي حرص أفرادُه على تميّزهم داخل المجتمع؟
- وإذا كان الطابع الأندلسي قد ظهر في بناء المساجد والقصور، بينما الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع، فما مدى حضور بُعد الإنقاذ أو الاستحواذ في التأثيرات المعمارية والفنية المتبادلة بين العدوتين زمن المرابطين؟

(1)- شاكِر (مصطفى)، الأندلس في التاريخ، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1990، ص: 94.

المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية

1- في الميدان الفلاحي:

ذكر ابن عبدون أن الفلاحة «هي العمران، ومنها العيش كله، والصلاح جلّه، وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدائن والرجال، وببطلانها تفسد الأحوال»⁽²⁾.

وأشار ابن غالب الأندلسي - وهو من أهل القرن السادس الهجري- في "فرحة الأنفس" إلى أن أهل الأندلس «أحكم الناس لأسباب الفلاحة»⁽³⁾، ومنهم ابن بصال الذي اشتهر في الأوساط الفلاحية المغربية والأندلسية بـ «الشيخ الفلاح»⁽⁴⁾، «الذي شهدت له التجربة بفضل»⁽⁵⁾، وبفضل جهوده أصبح علم الفلاحة قائما على التجارب الميدانية وبلغ مرحلة التخصص تأليفا وممارسة⁽⁶⁾ خلال عصر الطوائف.

وإذا كان معظم علماء الزراعة المسلمين قد نبغوا في الأندلس⁽⁷⁾، فإن الانتاج الزراعي استفاد من التحول السياسي الذي حصل في تاريخ المغرب والأندلس، خصوصا بعد أن أصبحت هذه الأخيرة ولاية تابعة للمرابطين؛ إذ بفضل الأمن والاستقرار الذي تحقق في عهدهم استطاع المزارعون استثمار الأرض ومضاعفة الانتاج بعد شعورهم بأن ثمار جهودهم لن تضيع عبثا كما كان يحصل قبل عهد المرابطين⁽⁸⁾.

وفي المقابل يبدو أن ملكية الأرض في بلاد الأندلس قد تأثرت بقرارات الدولة المرابطية. ترى فهل كان الهدف من تلك القرارات والإجراءات هو الإنقاذ أم غرض الاستحواذ؟

(2)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 5.

(3)- أبو الخير (الإشبيلي، من أهل القرن 6هـ/ 12م)، عمدة الطبيب في معرفة النبات، قدم له وحققه محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1995، ج 1، ص: 352.

(4)- لطفي، نص أندلسي، م س، ص: 151.

(5)- المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 151.

(6)- بنحمادة، الغرب الإسلامي، م س، ص: 230. راجع أيضا: البركة (محمد)، "ابن بصال الطليطلي (ت. 499 هـ/ 1106م): حياته العلمية وآثاره التجريبية"، مجلة عصور الجديدة، ع 14- 15، صيف- خريف (أكتوبر) 1435هـ/ 2014م، صص: 124- 139.

(7)- عنان (محمد عبد الله)، أندلسيات - كتاب العربي رقم (20)، مطبعة حكومة الكويت، 1988، ص: 187.

(8)- أحمد محمود حسن، قيام دولة المرابطين، م س، ص: 404.

أ- تحولات الملكية العقارية بالأندلس زمن المرابطين:

يبدو أن الملكية العقارية في البلاد الأندلسية قد تأثرت بالقرارات التي اتخذتها الدولة المرابطية؛ فبعد ضم أراضي ملوك الطوائف⁽⁹⁾ وأراضي بعض كبار الشخصيات المرتبطة بهم⁽¹⁰⁾ اتسعت الملكية العامة، وبموجب فتاوى الفقهاء استقادت الدولة أيضا من الأراضي التي ليس لها وارث⁽¹¹⁾، وكذلك من العقارات المهددة بهجمات النصارى، استنادا إلى فتوى ابن ورد الأندلسي (ت 540هـ / 1146م) الذي قال بأن «للإمام أن يُجبر مالکها على بيعها إن أبى ذلك، بعد أن يبذل له فيها قيمة عدل، هذا إذا كان العدو متوقعا، وإن كان نازلا وحمل الله بلاد المسلمين، فإن للإمام أن يهدمها عليه بغير ثمن»⁽¹²⁾. كما تأثرت الوضعية العقارية للأرض بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأصبحت خاضعة في بعض الأحيان لما يُسمى بـ «حوالة الأسواق»⁽¹³⁾.

وعلى الرغم من اتساع الملكية العامة بفضل الإجراءات المذكورة، فقد نهج المرابطون بالأندلس سياسة الإقطاع⁽¹⁴⁾ لفائدة الفقهاء⁽¹⁵⁾ والجند غالبا⁽¹⁶⁾. ويبدو أن الإقطاع العسكري في العصر المرابطي اقتصر على أمراء الجيش، أما صغار الجند فكانت تُدفع لهم الرواتب نقدا⁽¹⁷⁾، وهذا ما تُوحى به إشارة ابن خلكان الذي يقول بأن يوسف بن تاشفين أمر ابن عمه

-
- (9)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقتسال، م س، ص: 156. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، صص: 154-156. الونشريسي، المعيار، م س، ج 6، ص: 98.
- (10)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 63. دندش، الأندلس، م س، ص: 156.
- (11)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 2، ص: 836. وقد جاء في جواب المسألة (ص: 847) أن «عامل الموضع الذي فيه استيطان المتوفى أحق بقبض ميراثه». الونشريسي، المعيار، م س، ج 9، ص: 230.
- (12)- أجوبة ابن ورد، م س، ص: 98. الونشريسي، المعيار، م س، ج 9، ص: 22.
- (13)- يُقصد بـ «حوالة الأسواق» أن القيمة تزيد أو تنقص، فتتحول من حالة إلى أخرى. و«حوالة الأسواق فيه فوت».
- أنظر: ابن بشنغير، نوازل أحمد بن سعيد، م س، ص: 195. فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 245.
- (14)- تحدّث الكاتب البغدادي قدامة بن جعفر عن "الإقطاع" باعتباره إقطاع تملك في مقابل "الطعمة"، حيث قال: «والطعمة هي أن يدفع إلى الرجل الضيعة يستغلها مدة حياته حتى إذا مات ارتجعت بعده. والفرق بين الطعمة والإقطاع، أن الإقطاع يكون لعقبة من بعده والطعمة ترتجع منهم». أما صاحب الأحكام السلطانية فإنه يُقدم تفاصيل أكثر بقوله: «فأما إقطاع التملك فتتقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثه أقسام: مواتٍ وعامرٍ ومعادن... وأما إقطاع الاستغلال فعلى ضربين: عُشْرٌ وَخَرَاجٌ». راجع: ابن قدامة (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد، من أهل القرن 4هـ / 10م)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، العراق، 1981، ص: 218. الماوردي، الأحكام، م س، صص: 248 - 253.
- (15)- ذكر ابن خاقان أن الوزير أبو محمد بن مالك، وهو من علماء الفقه والحديث، عمل لأمير المسلمين يوسف بن تاشفين ولابنه علي «... ولم يزل بما اعتقل من الأصالة والنهي، يُنقل من سماك غلى سهى، حتى أقطعه أمير المسلمين ما له بالأندلس من حصّة». أنظر: قلاند العقيان، م س، ص: 500.
- (16)- الحلل الموشية، م س، ص: 82.
- (17)- العمري، الإقطاع، م س، ص: 258.

سير بن أبي بكر اللمتوني بتولية «أمراء عسكره وأكابرهم»⁽¹⁸⁾ المناطق الجديدة التي يفتحها من أراضي ملوك الطوائف. وتأكيذا لذلك، قال ابن اليسع: «وكان ترتيبهم في الأندلس، أنهم لم يزدوا فارسا على خمسة دنائير للشهر شيئا، مع نفقته وعلف فرسه، فمن ظهرت نجدته وإعانتته وشجاعته، أكرموا بولاية موضع ينتفع بفوائده»⁽¹⁹⁾.

وحتى لا يختلط الأمر على المنتفعين بالإقطاع فإن أبا عبد الله محمد بن مالك الطغغري الغرناطي الذي كان حيا سنة 480هـ/1087م⁽²⁰⁾، وأهدى كتابه "زهر البستان ونزهة الأذهان" إلى الأمير المرابطي تميم بن يوسف بن تاشفين⁽²¹⁾ حدد ما يُقطع تمليكاً أو إمتاعاً (أي اغتالا) بقوله: «وإنما نبهناك على هذه الأرضين لأن بعض الناس لا يعملون ذلك غالبا، فيتعبون ثم يقوم عليهم الإمام فيأخذ ما بأيديهم ولا يظفرون بطائل»⁽²²⁾.

وقد تسببت تلك السياسة الإقطاعية في تقلص الملكية العامة (أراضي الدولة) في عهد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين⁽²³⁾، وهو ما دفعه إلى إعادة توسيع الوعاء العقاري العمومي من خلال مصادرة أملاك الأمراء المعارضين للسلطة المركزية ومن كان في كنفهم⁽²⁴⁾ والمتهمون بالظلم أمثال والي غرناطة أبي عمر يناله⁽²⁵⁾، وغيرهم ممن تعرض لنكبة من النكبات⁽²⁶⁾. ولا شك أن قرار المصادرة أثار جدلا بين فقهاء الأندلس، «فأدى الأمر إلى قيام العامة على ابن رشد ومن وافقه [في الفتوى] ... وصرفهم ابن حمدين عنهم»⁽²⁷⁾. ونظن أن القرار لم يشمل أراضي الملكية الخاصة بالمعاهدين بعد تغريبهم، لأن

(18)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 7، ص: 122.

(19)- الحلل الموشية، م س، ص: 82.

(20)- ابن بسام، الذخيرة، م س، القسم 1- مج 2، ص: 805. ابن الخطيب، الاحاطة، م س، مج 2، ص: 284.

(21)- بنحمادة (سعيد)، "أثر التقاويم الفلاحية في تطوير البستنة بالأندلس والمغرب خلال العصر الوسيط"، مجلة عصور الجديدة، ع 14- 15، صيف- خريف (أكتوبر) 1435هـ/2014م، صص: 106- 123، ص: 108.

(22)- الطغغري (أبو عبد الله محمد بن مالك الغرناطي)، زهر البستان ونزهة الأذهان، مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس- قسم المخطوطات، رقم: Arabe 7023، ورقة: 7 أ.

(23)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 142- 143. دندش، الأندلس، م س، ص: 159.

(24)- أنظر: ترجمة أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد بن أبي ليلى (ت 566هـ/1171م) «وكان قد كتب لأبي اسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، وامثن معه لما نكب بإشبيلية». ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 245- 246.

(25)- ابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 77.

(26)- أنظر: ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 134- 135 (الترجمة 116- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد بن أسود الغساني). م س، ص: 192 (الترجمة 166- أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن أبي تليد). ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، م س، ج 1، ص: 60 (الترجمة 175- أبو العباس أحمد بن محمد بن زيادة الله الثقفي)،

م س، ج 1، ص: 280 (الترجمة 962- أبو عيسى لب بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن نذير الفهري).

(27)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 6، ص: 98.

الأمير علي بن يوسف المرابطي لما استفتى قاضي الجماعة ابن ورد حول بعض القضايا المتعلقة بهم، كان جوابه: «... وأما إن كانت محاولة البيع بالأندلس لا هنالك، فليجتمع أولئك النصارى على وكيل واحد منهم يتولى لهم البيع بالأندلس»⁽²⁸⁾.

ومن خلال هذا الجواب يتضح فعلا أن الحكم المرابطي لم يكن يسعى من وراء ترحيل معاهدة غرناطة «استغلال الخبرة المسيحية وتنمية الأراضي الزراعية، وجلب الأيدي العاملة الماهرة نحو المغرب الأقصى» كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين⁽²⁹⁾. بل إن قرار التغريب كان بسبب «ما أصيب به المسلمون من النصارى المعاهدين بها (أي بالأندلس)، وما جروه إليها، وجنوه عليها من استدعاء ابن رزمير، وتقويته على المسلمين وامداده، وما في ذلك من نقض العهد، والخروج عن الذمة»⁽³⁰⁾ وبحكم طبيعة عملهم من قبل، والمناطق الزراعية التي نزلوها مثل سلا ومكناس وغيرهما، فإن المعاهدين الذين غرّبوا عن الأندلس اشتغلوا في الزراعة⁽³¹⁾. ويبدو أن أحباس الكنائس أصبحت تابعة لملكية الدولة⁽³²⁾، ولما تحولت إحدى الكنائس إلى مسجد بقيت الأحباس على حالها يستفيد منها المسجد ويستغل الأئمة الباقي، «فبقيت كذلك مدة من ثماني عشرة سنة لم تُعرض بشيء من الأشياء، إلى أن قام عامل من عمال بيت مال المسلمين وأراد ضمها لبيت مال المسلمين»⁽³³⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن دواعي تلك المحاولة؛ فمن خلال بعض الإشارات نستطيع التأكيد على أن أراضي الأحباس في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة المرابطية امتد إليها بعض الاختلال، ولم تسلم من محاولات الاستحواذ عليها بعد اكترائها مدة طويلة بلغت خمسين عاما⁽³⁴⁾، علما بأن «الأحباس المحبسة على المساجد والمساكين وما أشبه ذلك فلا

(28)- الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، ص: 57 - 58.

(29)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 80.

(30)- الحل الموشية، م س، ص: 90.

(31)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 109.

(32)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 72 - 73. الونشريسي، المعيار، م س، ج 8، صص: 56 - 64.

(33)- القاضي عياض، مذهب الحكام، م س، ص: 203 - 204. الونشريسي، المعيار، م س، ج 7، ص: 73 - 75.

(34)- إن قضية كراء الأحباس لمدة خمسين عاما نجد تفاصيل أكثر دقة عن جذورها في "الإعلام بنوازل الأحكام" لابن سهل، حيث إن المكتري هو أخ لأحد علماء بطليوس أبي شاعر بن القدر الذي لم يقبل نقض الكراء، وكانت له مكاتبات مع ابن سهل في الموضوع. وبعد وفاة الأب المذكور حاول أبنائه إثبات عقد الشراء «فأخذ عليهم فيه، فأخرجوا عقد الكراء وتعلقوا به»، كما هو مشار إليه في إحدى فتاوى ابن رشد. راجع: ابن سهل، الإعلام، تحقيق التوجيهي، ج 2، ص: 838. فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 291.

ينبغي لمتولي النظر فيها أن يكرهها لأكثر من أربعة أعوام إن كانت أرضاً»⁽³⁵⁾. والراجح أن عملية المصادرة كثرت ابتداء من سنة 515هـ / 1121م⁽³⁶⁾ أي في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة المرابطية مهددة بضربات النصاري في الأندلس بعد سقوط سرقسطة سنة 512هـ / 1118م، وتزايد تهديدات الموحيدين بالمغرب، بعدما دخل المهدي بن تومرت إلى مراكش⁽³⁷⁾، ثم دعا المصامدة إلى بيعته، وقتال المرابطين⁽³⁸⁾. وطوال فترة الحكم المرابطي للأندلس، نجد إشارات مصدرية تؤكد استفادة المغرب الأقصى من خبرة أهل الأندلس في مجال الري والفلاحة، وهذا ما سيأتي بيانه لاحقاً.

ب- الخبرة الأندلسية في مجال الري والفلاحة بالمغرب الأقصى:

يبدو أن خبراء الأندلس كانوا يلقون من أمراء المرابطين وولاتهم الشيء الكثير من التشجيع والحماية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فعندما حضر المهندس عبيد الله بن يونس الأندلسي إلى مراكش في عهد الأمير يوسف بن تاشفين⁽³⁹⁾ لم يكن بها إلا بُستان واحد، لأبي الفضل مولى أمير المسلمين المذكور، ولأن الماء في هذه المنطقة ليس ببعيد الغور، «... فقصد إلى أعلى الأرض مما يلي البستان، فاحتقر فيه بئراً مربعة، كبيرة التبريع، ثم احتقر منها ساقية متصلة الحفر على وجه الأرض، ومرّ يحفر بتدرج من أرفع إلى أخفض متدرجاً إلى أسفله بميزان حتى وصل الماء إلى البستان وهو منسكب على وجه الأرض يصب فيه، فهو جار مع الأيام لا يفتر... فاستحسن ذلك أمير المسلمين من فعل عبيد الله بن يونس المهندس وأعطاه مالاً وأثواباً وأكرم مثواه مدة بقائه عنده»⁽⁴⁰⁾.

(35) - فتاوى ابن رشد، م س، ج 1، ص: 293.

(36) - دندش، الأندلس، م س، ص: 156.

(37) - البيهقي، أخبار، م س، ص: 27. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 173 - 174.

(38) - تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 304.

(39) - ذهب أحد الباحثين في تاريخ مراكش إلى أن الخطارات لم تظهر بالمغرب إلا في عهد علي بن يوسف، وعلّل ذلك بدخول المهندس عبد الله أو عبيد الله بن يونس إلى مراكش في عهد علي بن يوسف وليس يوسف بن تاشفين. وهذا يتناقض مع ما ذكره الإدريسي الذي قال: «... وذلك أن هذا الرجل المذكور وهو عبيد الله بن يونس جاء إلى مراكش في صدر بنائها، وليس بها إلا بُستان واحد...». راجع: الإدريسي، نزهة المشتاق، مج 1، ص: 233. غسّون دوفردان، تاريخ مراكش: من التأسيس إلى الحماية (1912م)، ترجمة محمد الزكراوي وخالد المعزوزي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1433هـ / 2012م، ج 1، ص: 124 - 125.

(40) - الإدريسي، نزهة المشتاق، مج 1، ص: 233 - 234. مارمول، إفريقيا، م س، ج 2، ص: 56.

ويفترض غسْتُون دوفردان (Gaston DEVERDUN)، أن المهندس ابن يونس «إنما عمل ما عمل لأجل أهل ملته القديمة»⁽⁴¹⁾؛ فبحكم أصله اليهودي⁽⁴²⁾، قام بذلك المشروع لفائدة إخوانه في مدينة مراكش، المحظورة عليهم، حيث كانوا ممنوعون من المبيت فيها ليلاً، فوفر لهم إمكانية «النزول بباديتها القريبة، فحفروا الآبار، وغرسوا البقول، وربحوا في بيعها من سكان المدينة»⁽⁴³⁾. والحقيقة أننا لا نستطيع التسليم بهذا الرأي لأن عبيد الله بن يونس «جاء إلى مراكش في صدر بنائها»⁽⁴⁴⁾، واستناداً إلى ما ذكره الإدريسي، فالذي بناها هو يوسف بن تاشفين «في صدر سنة سبعين وأربعمائة [1077م] بعد أن اشترى أرضها من أهل أغمات... وكانت اليهود لا تسكن مدينة مراكش عن أمر أميرها علي بن يوسف، ولا تدخلها إلا نهاراً، وتتصرف عنها عشية»⁽⁴⁵⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن مدى صحة ما ذهب إليه دوفردان، ودوافع استخراج المياه لسقي البساتين بطريقة هندسية؛ فالمشروع استفاد من الخبرة الأندلسية في جلب المياه لعاصمة المرابطين، وبفضل طريقة ابن يونس «كثرت البساتين والجنان واتصلت بذلك عمارات مراكش وحسن قطرها ومنظرها»⁽⁴⁶⁾. وكان لإحداث تلك المنشأة المائية، وغيرها أثره في انعاش القطاع الزراعي، خصوصاً بالمناطق الواحية.

واستناداً إلى بعض النصوص المصدريّة⁽⁴⁷⁾ يعتقد أحد الباحثين أن وجود المعاهدين الروم بمكناس، في عهد علي بن يوسف، «قد حمل إليها بعض الخبرات الأندلسية في مجال إرساء تقاليد استعمال الأرحاء المائية»⁽⁴⁸⁾.

(41)- غسْتُون دوفردان، تاريخ مراكش، م س، ج 1، ص: 125.

(42)- VANACKER (Claudette), (1973): «Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes du IXe siècle au milieu du XIIe siècle», In: **Annales**, 28^e année, n° 3, pp: 659 - 680, p: 672.

(43)- غسْتُون دوفردان، تاريخ مراكش، م س، ج 1، ص: 126.

(44)- الإدريسي، نزهة، مج 1، ص: 233.

(45)- نزهة المشتاق، م س، صص: 233-235.

(46)- نزهة، م س، ص: 234.

(47)- الجزنائي (أبو الحسن علي)، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1991، ص: 42.

(48)- اللحية (محمد)، محددات نشأة المدينة المغربية الوسيطية وتمدينها: مدينة مكناس (452-645هـ/ 1060-1247م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 16، مطبعة سايس كرافيك، فاس، ط 1، 2011، ص: 162-163.

كما استفادت الأندلس من المشاريع المائية التي أنجزت في عهد الأمير علي بن يوسف، ومنها الناعورة التي بُنيت على الوادي الكبير بقرطبة سنة 531هـ/ 1127م⁽⁴⁹⁾، وتلك التي أقيمت على النهر الكبير المسمى تاجه بطليطلة وهي «ناعورة ارتفاعها في الجو تسعون ذراعاً»⁽⁵⁰⁾، أي ما يُعادل 42,30 متراً حسب بعض التقديرات المعاصرة⁽⁵¹⁾.

وعليه، فقد استفاد المغرب الأقصى من خبرة الأندلسيين في المجال الفلاحي، ولم تكن الأندلس خارج دائرة اهتمام المرابطين سواء من خلال بعض القرارات التي استهدفت الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية أو عند انجاز المشاريع المائية على وجه الخصوص. وهذا يؤكد تأثير المغرب بالقوة الحضارية للأندلس في المجال الفلاحي، فماذا عن الميدان الصناعي والتجاري؟

2- في الميدان الصناعي والتجاري:

أ- دُورُ صناعة الأندلس في العصر المرابطي:

وصف أبو حامد الغرناطي (ت 520هـ/ 1127م)، الأندلسيين – نقلاً عن ابن حزم – بأنهم «صينيون في إتقان الصنائع العملية وإحكام المهن الصورية»⁽⁵²⁾، وذكر الإدريسي – وهو من أهل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي – أن المرية كانت دار «صناعة الأندلس» في العصر المرابطي⁽⁵³⁾، واشتهرت بصناعة النسيج والمنسوجات الحريرية.

يقول الشريف الإدريسي: «ومدينة المرية كانت في أيام المثلث مدينة الإسلام، وكان بها من كل الصناعات كل غريبة... بها من طرز الحرير ثمان مائة طرز يعمل بها الحل، والديباج،

(49)- ابن القطان، نظم، م س، ص: 252.

(50)- الإدريسي، نزهة، مج 2، ص: 551. الجيمري، الروض المعطار، م س، ص: 393. ابن الوردي الحفيد (سراج الدين أبو حفص عمر بن المظفر)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقيق أنور محمود زناتي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2008، ص: 73.

(51)-TORRES BALBÁS (Leopoldo), (1940): «Las norias fluviales en España», in Obra dispersa, Crónica Arqueológica de la España musulmana, VI, Al-Andalus, Vol. 5 , n° 1, pp: 192 – 208, p: 198.

(52)- أبو حامد الغرناطي، تُحفة الألباب، م س، ص: 39.

(53)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 562 وص: 568.

والسقلاطون، والأصبهاني، والجرجاني، والستور المكللة، والثياب المعينة، والخمر، والعتابي، والمعاجر، وصنوف أنواع الحرير»⁽⁵⁴⁾.

وذكر ابن غالب أن المرية «بابُ الشرق ومفتاحُ التجارة والرزق... وكان يُعمل فيها من الوُشَى والسقلاطوني والبغدادى وسائر أجناس الديباج وجميع ما يُعمل من الحرير ما لم يُعمل مثله بصنعاء وعدن... ويُعمل فيها الحل الرفيعة القدر الكثيرة الأثمان، ملكتها النصارى سنة اثنتين وأربعين وخمسائة [542هـ/ 1147م] ومكثت فيها عشرة أعوام ثم استرجعها عثمان بن عبد المؤمن سنة اثنتين وخمسين وخمسائة [552هـ/ 1157م]»⁽⁵⁵⁾.

من خلال هذين النصين يتضح أن المرية لم تقتصر على نسج الأصناف المحلية من المنسوجات كالحل⁽⁵⁶⁾، وإنما كانت تُنتج أيضا «أنواع أخرى اشتهرت بها بلاد اليونان قديما كالسقلاطون»⁽⁵⁷⁾، وأصناف مشرقية ذاعت شهرتها في أنحاء العالم الإسلامي كالعتابي أو العتابية وهو نوع من المنسوجات الحريرية التي اختصت بغداد بصناعتها⁽⁵⁸⁾.

أما المعاجر فهو «من ثياب اليم»⁽⁵⁹⁾ والمعجر أو العجار «ثوب تلفه المرأة على استدارة رأسها ثم تجلبب فوقه بجلبابها. وجمع المعجر المعاجر»⁽⁶⁰⁾. وإذا صحَّ ما ذهب إليه أحد

(54)- الإدريسي، نزهة، م س، ص: 562. الحميري، الروض، م س، ص: 538. والملاحظ أن هذا النص ورد محرّفاً في نفح الطيب، حيث إن المقري بالغ في ذكر عدد الطرز والأنوال مبالغة شديدة. فيذقل عن بعض قوله: «كان بالمرية لنسج طرز الحرير ثمانمائة نول، وللحلّ النفيسة والديباج الفاخر ألف نول، وللأسقلاطون كذلك، وللثياب الجرجانية كذلك، وللأصفهانية مثل ذلك...؟!». راجع: نفح الطيب، ج 1، ص: 163. ولا نستبعد أن يكون المقري اعتمد في ذلك على "خريدة العجائب" دون تمحيص. أنظر: ابن الوردي، خريدة العجائب، م س، ص: 69.

(55)- لطفي عبد البديع، نص أندلسي، م س، ج 2، ص: 283-284.

(56)- الحل جمع حلة، «والحلة الرداء والإزار معا، ولا يُقال حلة حتى يكونا ثوبين». أنظر: الأهواني، ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي، م س، ص: 154. وذكرت دندش أن «الحل نسيج حريري يُحلى بخيوط الذهب». دندش، أضواء جديدة، م س، ص: 35 (الهامش الثامن).

(57)- سالم، تاريخ مدينة المرية، م س، ص: 157. والسقلاطون أو الاسقلاطون كلمة مشتقة من Ciclaton (من Cycle) لان النسيج من الحرير المطرز بالذهب يكون على شكل رسومات دائرية. م س، ص: 157-158.

(58)- قال ابن جببر في سياق حديثه عن بغداد: «ومن أسماء المحلات العتابية، وبها تُصنع الثياب العتابية، وهي حرير وقطن مختلفات الألوان». راجع: ابن جببر، (أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي)، رسالة اعتبار المناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك المعروف بـ "رحلة ابن جببر"، طبعة جديدة منقحة بإشراف لجنة تحقيق التراث، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، دت، ص: 180.

(59)- الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون وراجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، ج 1، ص: 360. الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، طبعة فنية منقحة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 8، 2005، ص: 436.

(60)- الأزهرى، تهذيب اللغة، م س، ج 1، ص: 360.

الباحثين⁽⁶¹⁾، فقد تفرّدت بلاد الأندلس طوال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بصناعة البُسُط والطنافس⁽⁶²⁾.

لقد تخصصت مدينة المرية في كثير من المنسوجات، وبحكم «موضع المرية من كل جهة استدارت به صخور مكدسة وأحجار صلبة مضرسة لا تراب بها»⁽⁶³⁾ فقد تقدمت بها صناعة التوابيت وشواهد القبور، وتوصل أحد الباحثين⁽⁶⁴⁾ إلى أن معظم التوابيت التي اكتشفت في مقابر الأندلس يُنسب إلى المرية، وأكثر التواريخ تنتمي إلى فترة المرابطين (484-511هـ / 1091-1147م)، وكلها مصنوعة من الرخام الأبيض⁽⁶⁵⁾.

ونحسب أن تلك الشواهد والآثار تعكس التقدم الاقتصادي الذي بلغته المرية خلال الفترة موضوع الدراسة⁽⁶⁶⁾، وتؤكد ما ذكره الشريف الإدريسي حول ثراء أهل المرية في ظل حكم المرابطين حيث «لم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالا»⁽⁶⁷⁾، وكذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به المدينة عندما «استقرت فيها العدة والآلات للسفن ولما يقوم به الأسطول»⁽⁶⁸⁾ على حدّ تعبير ابن غالب الأندلسي.

ولا غرابة في ذلك، فبحكم موقعها الاستراتيجي، فإن المرية، كما قال الشريف الإدريسي: «إليها تقصد مراكب الطريق من الإسكندرية والشام كله، ولم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالا، ولا أتعبر منهم في جميع أنواع التجارات تصريفا وادخارا... والمدينة في ذاتها كبيرة كثيرة التجارات، والمسافرون إليها كثيرون... ولم يكن في بلاد الأندلس أحضر من أهلها نقدا ولا أوسع منهم أحوالا»⁽⁶⁹⁾، وكان بها قسم كبير من أسطول المرابطين الذي كان

(61)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 209 وص: 220

(62)- الطنافس: جمع الطنفسة والطنفسة، وهي «التمرقة فوق الرحل» و«البساط الذي له خمل رقيق». انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، م س، ج 8، ص: 647. ابن منظور، لسان العرب، م س، ج 6، ص: 127.

(63)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 563.

(64)- TORRES BALBÁS (Leopoldo), (1957): «Cementerios hispanomusulmanes», **Al-Andalus**, Vol. 22, n° 1, pp: 131 -191, p: 181.

(65)- TORRES BALBÁS, Cementerios, Op. Cit, p: 148 - 180

(66)- ذكر السقطي أن المرية كانت «إذ ذاك محط السفن ودار التجار والمسافرين». أنظر: السقطي (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد الملقب الأندلسي، أواخر القرن 5هـ / 11م وأوائل القرن 6هـ / 12م)، كتاب في آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال وكولان، مطبعة إرنست لورو (Ernest Leroux)- باريس، 1931، ص: 55.

(67)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 562.

(68)- لطفي عبد البديع، نص أندلسي، م س، ج 2، ص: 283.

(69)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 562. الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 538.

يقوده أمير البحر أبو عبد الله محمد بن ميمون «وكان هذا الأسطول على أهبة الاستعداد لتلبية أوامر أمير المسلمين»⁽⁷⁰⁾.

أما شاطبة فقد اشتهرت أيضا بصناعة الورق «ويُعمل بها من الكاغذ ما لا يوجد له نظير بمعمور الأرض ويعم المشارق والمغرب»⁽⁷¹⁾، وحسب رأي أحد الباحثين فالازدهار الذي عرفته صناعة الورق خلال النصف الأول من القرن 6هـ/ 12م في كل من فاس وسبتة إنما حصل باستدعاء الدولة المرابطية الصناع الأندلسيين للإقامة في المغرب الأقصى⁽⁷²⁾.

كما استعان المرابطون منذ عهد يوسف بن تاشفين بخبرة أهل الأندلس في مجال صناعة السفن، وخاصة دور الصناعة في طرطوشة ودانية وشلب التي كانت محاطة بغابات تصلح أخشابها لصناعة السفن⁽⁷³⁾. وتفيدنا بعض المصادر أن الأندلس كان يُصدّر إلى المغرب الأقصى كثيرا من البضائع ومنها القطن الجيد المزروع بأرض إشبيلية⁽⁷⁴⁾. ترى فهل معنى هذا الكلام أن العدو المغربية كانت مجرد مستهلك لما يُنتج في الأندلس، ولم يكن لها إسهام في عملية الانتاج الفلاحي والصناعي خلال عصر المرابطين؟

من الإشارات القليلة التي نجدها في المصادر المتاحة أن من أشهر مناطق تربية المواشي بالمغرب الأقصى خلال الفترة موضوع الدراسة هي أغمات التي كان يُذبح في سوقها القائم يوم الأحد «أكثر من مائة ثور وألف شاة»⁽⁷⁵⁾. وكانت مراکش تُنتج المغازل، ونول لمطة تصنع الجلد والمنسوجات الصوفية⁽⁷⁶⁾، ومن بلاد الأندلس كانت تصل المراكب إلى مرسى فضالة فتحمل منها الحبوب والفول والحمص وكذلك الغنم والمعز والبقر⁽⁷⁷⁾.

والغالب على الظن أن الأندلسيين، كما كان لهم تأثير بارز في المجال الفلاحي، فقد كان لهم أيضا دور مهم في تطور الحياة الاقتصادية بما قدموه من خدمات في مجال الزراعة،

(70)- سالم السيد عبد العزيز، تاريخ مدينة المرية الإسلامية، م س، ص: 89.

(71)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 556.

(72)- البركة، الدولة المرابطية، م س، ص: 86.

(73)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 2، ص: 543. العبادي، دراسات، م س، ص: 321.

(74)- الحميري، الروض المعطار، م س، ص: 59.

(75)- البكري، المسالك، م س، مج 2، ص: 843.

(76)- حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج 1، ص: 220.

(77)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 1، ص: 239-240.

وبما أدخلوا من صناعات وحرف لم تكن معروفة من قبل في بلاد المغرب. وحتى تواكب الدولة المرابطية التطور الاقتصادي الذي عرفته بلاد المغرب والأندلس، قامت بإنشاء دور ضرب النقود في عدد من المدن مثل مراكش، وسجلماسة، وتلمسان، وسلا، ومرسية، وشاطبة، وشريش، والمرية، فضلا عن قرطبة، وغرناطة وغيرهما⁽⁷⁸⁾.

وإذا كان تداول العملة يعكس بشكل من الأشكال مستوى التبادل التجاري والتطور الاقتصادي، فما حدود تداول العملة المرابطية في الأسواق الأندلسية؟

ب- حدود تداول العملة المرابطية في الأسواق الأندلسية:

تشير بعض المصادر إلى أن الدينار المرابطي دخل في تعامل أهل الأندلس قبل خلع ملوك الطوائف⁽⁷⁹⁾، ومن خلال فتوى لابن رشد حول «مُراطة الذهب المرابطية بالعبادية أو المشرقية (نسبة إلى شرق الأندلس)»⁽⁸⁰⁾ يتضح بما لا يدع مجالا للشك بأن المرابطين، بعد ضمهم بلاد الأندلس، تركوا عملة دول الطوائف متداولة في التعامل التجاري جنباً إلى جنب مع العملة المرابطية، «مع أن العبادية أقل من المرابطية»⁽⁸¹⁾.

ويرى أحد الباحثين⁽⁸²⁾ أن حالة الغش الوحيدة من نوعها التي عرفتها صناعة النقود في العهد المرابطي وقعت في دار سكة غرناطة سنة 522 هـ (1128 م). وقد استطاع علي بن يوسف تجاوزها بضرب دنانير جديدة بدار السكة نفسها، ونقش عليها: «وزن قديم» على دائر الوجه الثاني لتمييزه عن تلك التي طالها الغش والتزييف، وذلك دون اضطراره إلى إغلاق إحدى دور السكة بالأندلس.

ونظن أن الإبقاء على مواصفات الدينار المرابطي حتى سنة 556 هـ / 1161 م⁽⁸³⁾، أي بعد سقوط الدولة المرابطية بأكثر من عقد من الزمن، سواء من حيث الآية القرآنية التي

(78)- الهرفي، دولة المرابطين، م س، ص: 288.

(79)- ابن بلقين، التبيان، تحقيق بروقنسال، م س، ص: 115.

(80)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 2، ص: 932-933. الوئشريسبي، المعيار، م س، ج 6، ص: 107.

(81)- عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 299.

(82)- حافظي، جوانب، م س، ص: 367.

(83)- LAVOIX (Henri), (1887-1891): **Catalogue des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale: Espagne et Afrique**, T II, Paris, p: 270.

استعملوها⁽⁸⁴⁾، أو من حيث الاعتراف بالعباسيين وكذلك من حيث الوزن ولو نسبيا⁽⁸⁵⁾، وتعويض اسم الحاكم باسم المدينة على القطع النقدية مثل بياسة وجيان واشبيلية⁽⁸⁶⁾، يدلّ على الثقة الكبيرة التي كانت لرعية الأندلس في النظام النقدي المرابطي، ويُمكن اعتباره دليلا على أن موقفها كان مساندا للمرابطين، «وأنها كانت تحنّ إلى فترة حكمهم، وعبرت عن ذلك على النقود» على حد تعبير عز الدين جسوس⁽⁸⁷⁾.

وخلاصة الكلام، فيبدو أن شهرة أعلام الأندلس من القضاة والفقهاء التي سبقت قدومهم إلى المغرب الأقصى دفعت كتاب التراجم والرحالة والتاريخ لتخصيص حيز كبير للتعريف بهم، في حين لم تتل طبقات المجتمع المهاجرة الأخرى من فلاحين وتجار وأصحاب حرف الاهتمام نفسه، فكانت الإشارات المتعلقة بهم نادرة لا تتعدى بعض الأسطر، ومن خلال ما تيسّر لنا جمعه من تأثيرات اقتصادية بين العدوتين زمن المرابطين يمكن استنتاج ما يلي:

أولا- إذا كان معظم علماء الزراعة المسلمين قد نبغ في الأندلس، فبفضل الأمن والاستقرار الذي تحقق في عهد يوسف بن تاشفين والمرحلة الأولى من فترة حكم ابنه علي، استطاع المزارعون استثمار الأرض ومضاعفة الانتاج بعد شعورهم بأن ثمار جهودهم لن تضيع عبثا كما كان يحصل قبل عهد المرابطين.

ثانيا- لقد تأثرت الوضعية العقارية للأرض بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تأثرت الملكية العقارية في البلاد الأندلسية بالقرارات التي اتخذتها الدولة المرابطية، وانسجاما مع أسس سياستهم بالأندلس (قيادة الجهاد الحربي والاهتمام بالفقهاء)، نهج المرابطون سياسة إقطاعية لفائدة الفقهاء والجند.

(84)- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. ال عمران، الآية: 85. وقد كتبت هذه الآية الكريمة في الدابر باتجاه عكس اتجاه عقرب الساعة. راجع: حافظي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، م س، ص: 362.

(85)- بلغ وزن الدينار الذي ضرب في قرطبة باسم اسحاق بن علي سنة 541هـ / 1147م أي في أواخر أيام المرابطين 4,10 غرام، بينما الدينار الذي ضرب سنة 556هـ / 1161م لم يتجاوز وزنه 3,80 غرام. راجع:

-LAVOIX, Catalogue des monnaies, Op. Cit, p: 264 et 271.

(86)-LAVOIX, Catalogue, Op. Cit, p: 267.

(87)- جسوس، موقف الرعية، م س، ص: 133.

ثالثا- استفاد المغرب الأقصى من خبرة الأندلسيين في العديد من المجالات الاقتصادية (الري، وصناعة الورق، والتجارة البحرية...)، وفي المقابل لقي خبراء أهل الأندلس الكثير من التشجيع من أمراء المرابطين وولاتهم سواء في المغرب أو في الأندلس.

رابعا- دخل الدينار المرابطي في تعامل أهل الأندلس قبل خلع ملوك الطوائف، ونظرا لثقتهم الكبيرة في النظام النقدي المرابطي، تم الابقاء على مواصفات الدينار المذكور لأكثر من عقد من الزمن بعد نهاية الحكم المرابطي. وعلى الرغم من وقوع حالة غش في صناعة النقود بإحدى دور السكة بالأندلس تمّ ضرب دنانير جديدة بدار السكة نفسها دون إغلاقها.

تلك بعض التأثيرات الاقتصادية المتبادلة بين المغرب والأندلس زمن المرابطين، والتي يؤكد معظمها هدف الإنقاذ، ويُبعد عنهم تهمة الاستحواذ. وبما أن الأندلس كانت قوة حضارية وصل تأثيرها إلى المغرب الأقصى، فماذا عن تأثيراتهم الفكرية والاجتماعية؟

المبحث الثاني: التأثيرات الفكرية والاجتماعية

1- في مجال الحياة الفكرية:

أ- أثر توجه علماء الأندلس نحو المغرب زمن المرابطين:

شهد عصر المرابطين اهتماما كبيرا بعلم الفقه على مذهب الإمام مالك، وتفيض كتب التراجم بعدد كبير من الفقهاء المالكيين الأندلسيين الذين تردّدوا على المغرب خلال ذلك العصر، نذكر منهم على سبيل المثال، مفتي الدولة المرابطية ابن رشد الجد وأبو عبد الله مالك بن بن يحيى بن وهيب (ت 525هـ / 1130م)⁽⁸⁸⁾ جليس أمير المسلمين [علي بن يوسف] وعالمه⁽⁸⁹⁾ الذي ناظر المهدي بن تومرت بحضوره⁽⁹⁰⁾، والكاتب الفقيه أبو عبد الله بن أبي الخصال الغافقي الأندلسي (ت 540هـ / 1146م)⁽⁹¹⁾ الذي سكن مراکش حوالي ثلاثين سنة، وكان من أنبه علماء البلاط المرابطي في عهد علي بن يوسف⁽⁹²⁾.

ولاشك أن للبيئة الحضارية التي نشأ فيها علي بن يوسف، ووجوده في الأندلس واليا عليها كان لهما دور في حرصه على إحاطة نفسه بكبار فقهاء الأندلس وأدبائها. وأسهم رجال العلم الأندلسيين في تطوير مختلف العلوم التي برزوا فيها بفضل اهتمام الدولة والمجتمع بهم؛ ففي علم القراءات اشتهر المقرئ أبو بكر محمد بن أغلب بن أبي الدوس المرسى (ت 511هـ / 1117م) «بالإقراء»، واقتصر بذلك على الأمراء، ولم ينحط لسواهم⁽⁹³⁾، وكان أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر مقرئا، وتولى أحكام الصلاة «وبقي على الإمامة بالجامع إلى أن تغلب عبد المؤمن وحزبه على مراکش»⁽⁹⁴⁾.

(88)- ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، د 2، ص: 587.

(89)- المقرئ، نفح، مج 3، ص: 434.

(90)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 252 - 253. المقرئ، نفح، مج 3، ص: 479 - 480.

(91)- ابن بسام، الذخيرة، القسم 3- مج 2، ص: 786. ابن بَشْكُوَال، الصلة، م س، ج 2، ص: 557. الضبي، بغية، م س، ج 1، ص: 170 - 171. ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 152. ابن سعيد، حُلَى المغرب، م س، ج 2، ص: 66. المقرئ، أزهار، ج 5، ص: 99. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 388.

(92)- المراكشي، المعجب، م س، ص: 237.

(93)- ابن خاقان، مطمح، م س، ص: 300. ابن خاقان، قلائد، ج 2، ص: 621. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 335 - 336. ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 4 (السفر السادس)، ص: 146 - 147. ابن القاضي، جذوة الاقتباس، م س، ص: 254.

(94)- ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 1 (السفر الأول)، ص: 404 - 409 - 412. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 182. ابن فرحون، الديباج، ص: 117.

وبفضل علماء الأندلس والمغرب تطور علم الحديث الذي لم يكن له حظ يُذكر في المغرب الأقصى قبل ظهور المرابطين⁽⁹⁵⁾، وممن أسهم في ذلك أيضا عبد الملك بن محمد بن عبد العزيز بن وليد اللخمي الشاطبي الذي «تغرب إلى فاس... ونسخ بها «استذكار» أبي عمر بن عبد البر، وفرغ منه في وسط رجب لثمان وتسعين وأربع مئة [أبريل 1105م]»⁽⁹⁶⁾، والقاضي أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي (ت 543هـ/ 1148م)⁽⁹⁷⁾، والقاضي عياض «عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته»⁽⁹⁸⁾، وأبو الحسن سراج بن عبد الملك الذي كان «يُجتمع إليه للسمع، في الأربعين والخمسين من رؤساء المثلثين، ومهرة الكتاب»⁽⁹⁹⁾، وأبو القاسم محمد بن إسماعيل بن عبد الملك الصديقي الإشبيلي المعروف بالزنجاني الذي توفي بمراكش سنة 529هـ/ 1134م⁽¹⁰⁰⁾.

ومن المغاربة الذين استفادوا من علماء الأندلس نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أحد شيوخ القاضي عياض وهو القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد اللخمي (ت 513هـ/ 1119م)⁽¹⁰¹⁾ الذي تفقه على يد ابن سهل⁽¹⁰²⁾، وسمع منه ومن ابن أبي الوليد الباجي⁽¹⁰³⁾. ومنهم أيضا أبو مروان عبد الملك بن محمد القيسي المعروف بـ «ابن بيضاء» الذي رحل

(95)- محمد عادل (عبد العزيز)، التربية الإسلامية في المغرب: أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص: 87.

(96)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 27. ومن خلال استقراء أحد الباحثين لجذوة ابن القاضي وقف على حوالي 113 عالما أندلسيا ممن رحلوا إلى مدينة فاس واستقروا بها، وخلال الفترة موضوع الدراسة نجد منهم أيضا سبط ابن عبد البر عبد الرحمان بن محمد بن الصقر الأنصاري البلنسي (ت 523هـ/ 1128م) الذي «سكن مدينة فاس ووعظ بها الناس، والتزم الوراقة في حانوت بغربي جامعها». راجع: ابن القاضي، جذوة الاقتباس، م س، ص: 408-409. الصمدي (مصطفى)، «المخطوطات الأندلسية بفاس: مقارنة تاريخية لدراسة تأثير الحضارة الأندلسية على العقلية الفاسية» ضمن أعمال ندوة فاس والأندلس التي نظمت يومي 29 - 30 نونبر 1995، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، سلسلة ندوات ومناظرات العلوم الإنسانية (4)، مطبعة سيياما، فاس، 2001، صص: 1 - 14، ص: 3.

(97)- له ترجمة في مطمح الأنفس لابن خاقان، م س، ص: 297. ابن بشكوال، الصلة، ج 2، م س، ص: 558.

(98)- أنظر: شواطئ (الحسين بن محمد)، القاضي عياض: عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته (476-544هـ)، دار القلم، دمشق، ط 1، 1999.

(99)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 315.

(100)- المعجم، م س، ص: 122.

(101)- القاضي عياض، الغنية، م س، ص: 155-156.

(102)- أشار يحيى مراد في مقدمة تحقيقه إلى أن ابن سهل تولى قضاء طنجة من لدن يوسف بن تاشفين ما بين سنتي 476 و479هـ/ 1083 و1086م، وذكر عشرة من تلاميذه بالمغرب، منهم: محمد بن يعلى المعروف بابن الجوزي وأخوه عبد الله، والفقهاء المشهور أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر اللواتي المعروف بابن الفاسي، وأبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي السبتي. راجع: ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام، تحقيق يحيى مراد، م س، صص: 12-14.

(103)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 210-211. وقد توفي أبو القاسم أحمد بن أبي الوليد الباجي بجدة بعد الحج سنة 493هـ/ 1100م. راجع ترجمته عند: ابن بشكوال، الصلة، م س، ج 1، ص: 83-84. الذهبي، أعلام النبلاء، م س، ج 18، ص: 545-546. الصديقي، الوافي بالوفيات، م س، ج 6، ص: 249.

إلى الأندلس «فأخذ بقرطبة عن أبي علي الغساني، وسمع عليه صحيح مسلم، ونقله من كتابه، وأخذ عن غيره من نظرائه، وولى قضاء مدينة فاس سنة تسع وثلاثين وخمسمائة [1144م]»⁽¹⁰⁴⁾. هذه بعض النماذج التي تعكس أثر توجه علماء الأندلس نحو المغرب زمن المرابطين، فما دور هؤلاء الأخيرين في رعاية الإنتاج الفكري الأندلسي؟

ب- دور المرابطين في رعاية الإنتاج الفكري الأندلسي:

إذا كان اهتمام المرابطين بالفقهاء أمرا طبيعيا بالنظر إلى مكانتهم في المجتمع الأندلسي، كما بينّا ذلك في مبحث سابق⁽¹⁰⁵⁾، فلا شك في أن نبوغ عدد من فلاسفة الأندلس كان للمغرب إسهام فيه من خلال توفير الحماية الكافية لهم من أجل مزاولة نشاطهم الفكري، بعيدا عن أي اضطهاد. لذلك لم تفقد الأندلس مكانتها الفكرية، واحتفظت بكل إشعاعها، حتى بعد أن خضعت للحكم المرابطي⁽¹⁰⁶⁾. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فأبو بكر محمد بن الصائغ المعروف بابن باجة (ت 533هـ / 1138م)⁽¹⁰⁷⁾ تعرض للاعتقال في سجن سرقسطة على يد ابن بلده الأمير عماد الدولة بن هود⁽¹⁰⁸⁾ «وبُلي بمحن كثيرة»⁽¹⁰⁹⁾. ولم يبرز كفيلسوف أندلسي كبير مؤلفا ومدرسا إلا عندما أصبح في حماية الأمير أبي بكر بن تيفلّويت⁽¹¹⁰⁾ والي المرابطين على شرق الأندلس. وقد واصل نشاطه الثقافي بفاس طوال عشرين سنة، وهو في وزارة أبي بكر يحيى بن يوسف بن تاشفين⁽¹¹¹⁾.

(104)- ابن الزبير، صلة الصلة، م س، ص: 174.

(105)- أنظر المبحث الثالث من الباب الأول.

(106)- لقي بروفسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1994م، ص: 12.

(107)- القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2005، ص: 299. ابن خلكان، وفيات، م س، ج 4، ص: 431.

(108)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 443. المقرئ، نفح، م س، ج 7، ص: 23.

(109)- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، شرح وتحقيق نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص: 515. ولعل من أسباب محنه أنه كان يُشارك الأطباء في صناعتهم «فحسدوه وقتلوه مسموما حين كادوه». القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، م س، ص: 299. المقرئ، نفح، م س، ج 7، ص: 28.

(110)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 119.

(111)- القفطي، إخبار العلماء، م س، ص: 299. المقرئ، نفح، م س، ج 7، ص: 28.

كما أن ابن باجة «فيلسوف الأندلس وإمامها في الألحان»⁽¹¹²⁾ كان «في المغرب بمنزلة أبي نصر الفارابي بالمشرق، وإليه تُنسب الألحان المطربة بالأندلس التي عليها الاعتماد»⁽¹¹³⁾. وحسب رأي أحد الباحثين فبفضله تسربت الموسيقى الأندلسية إلى المغرب الأقصى خلال العصر المرابطي⁽¹¹⁴⁾. ومن الصعب القبول بالرأي القائل بأن بداوة المرابطين وخشونتهم كانت سببا في انهيار الحضارة الأندلسية، أو أنهم أخذوا أسوأ ما فيها، لأن هذه الأحكام إنما قامت على دراسة جانب حضاري واحد هو الشعر⁽¹¹⁵⁾.

وخلاصة القول، يتضح من خلال هذه النماذج أن الإنتاج الثقافي والعلمي – إن صح هذا التعبير – «كان يأتي أساسا من الأندلس بينما الرعاية كان يضطلع بها المغرب، شخصا في دولة المرابطين»⁽¹¹⁶⁾، وعند ضعف الدولة استمر اهتمام المجتمع في أداء رسالته تقديرا لمكانة أهل الأندلس. ولعل من تجليات ذلك الاهتمام أنه لما قدم الفقيه أبو جعفر أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة القرطبي مدينة فاس سنة 542هـ/ 1147م، أي في ظل الظروف العصيبة التي كان يمرّ بها المغرب والأندلس على حد سواء، بسبب الصراع بين المرابطين والموحدين وتزايد تهديدات النصارى، «التزم إسماع الحديث والتكلم على معانيه بجامع القرويين... وحضر معه يوما خطّاب رئيس أهل المعدن، فسمع كلامه وأعجب به وسأل عن مؤونته فأخبر أنها من تفتّد الإخوان وإحسانهم... فدفع له خطّاب ثمان مئة دينار وقال له: هذه جراية عامين لك دون ما تحتاج إليه من كسوة ومؤون مواسم، ورتب له هذه الجراية ولم يقطعها عنه مدة من تسعة أعوام...»⁽¹¹⁷⁾.

(112)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 119.

(113)- المقرئ، نفح، م س، ج 3، ص: 185.

(114)- رزوق (محمد)، "الهجرة الأندلسية إلى المغرب"، مجلة دراسات أندلسية، عدد 16، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م، صص: 17 – 30، ص: 20.

(115)- GARCIA GOMEZ (Emilio), (1945): **Un eclipse de la poesía en Sevilla: La época almoravide**, Imprenta de la viuda de Estanislao Maestre, Madrid, p: 22- 27.

(116)- زنيبر (محمد)، "التعاون المغربي الأندلسي في مجالات الفلسفة والعلوم الدقيقة"، مقال ضمن ندوة التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب التي نظمت بغرناطة أيام 17 – 19 شوال 1412هـ/ 21 – 23 أبريل 1992م، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية «سلسلة الدورات»، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1993، صص: 107 – 126، ص: 118.

(117)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 1 (السفر الاول)، ص: 420 – 421.

وعليه، نستنتج أن علماء الأندلس استفادوا إلى حدّ ما من الظروف المناسبة التي أسهم المرابطون في توفيرها لهم سواء في الأندلس أو في المغرب الأقصى، ممّا شجّعهم على العطاء في العدوتين، كما أنهم أفادوا أهل المغرب في المجالات الفكرية التي برزوا فيها، وحتى تتضح الصورة أكثر حول التأثيرات المتبادلة بين العدوتين في مستويات أخرى لا بد من البحث في الحياة الاجتماعية وعدم الاقتصار على «النخبة العالمية».

2- في مجال الحياة الاجتماعية:

أ- انفتاح المرابطين على المجتمع الأندلسي:

يبدو أن المرابطين في بداية عهدهم كانوا بعيدين عن مظاهر الترف التي كانت بارزة في المجتمع الأندلسي حيث اقتصروا على الضروري من العيش، فكان طعامهم «اللحم واللبن، يُقيم أحدهم عمره لا يأكل خبزا إلا أن يمرّ ببلادهم التجار فيُتحفونهم بالخبز والدقيق»⁽¹¹⁸⁾، إلا أن الجيل الذي أعقب الفئة الأولى تأثر بالحضارة الأندلسية ومال إلى مظاهر البذخ والترف، ولم يتمكّن من تغيير كثير من العادات التي عرفها المجتمع الأندلسي، واستتكرها المحتسب ابن عبدون في رسالته مثل عريضة الشباب المخمور في الأعراس⁽¹¹⁹⁾.

ومن الصور المُعبّرة عن تأثر ولاية المرابطين في الأندلس بحياة البذخ والترف ما نقله لنا ابن عذاري في وصف عرس القائد المرابطي سير بن أبي بكر قائلا: « خرج [أي سير بن أبي بكر والي إشبيلية] زافا لنفسه فاطمة إلى أمير المسلمين علي ابن يوسف ومشيعا لزوجته حواء بنت تاشفين... فخرجت حواء وأختها من إشبيلية، فلم يعهد مثل ذلك اليوم لها وكثرة ونعما، خرج فيه الجم الغفير إلى مضارب المحلة»⁽¹²⁰⁾.

وتشير بعض النصوص إلى أن علي بن يوسف كان له معرس ينزل فيه عند حلوله بإشبيلية، لا يختلف عمّا كان للمعتمد بن عباد، وقد وصفه ابن خاقان بقوله: «وهو موضع مُستبدع، وكأن الحسن فيه مُودع، ما شئت من نهر ينساب انسياب الأرقام، وروض كما

(118)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 120.

(119)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 53- 54.

(120)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 56.

وَشَتَّ البُرْدُ يَدْ راقم، وزهر يحسُّ المسك ريَّاه، ويتمنى الصبح أن يسِم به مُحياه»⁽¹²¹⁾.
كما أن أبا اسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين المعروف بابن تعيشت الذي وصفه ابن
الأبار بأنه لم يكن في قواد يوسف بن تاشفين «مثله بأسا وجدا في نصره الدين»⁽¹²²⁾،
أصبح يُنادم الشاعر أبا بكر محمد بن الروح الشلبي⁽¹²³⁾ وقت تعليمه بالأندلس⁽¹²⁴⁾.

وعلى الرغم من أن إرسال أمراء المرابطين إلى الأندلس بهدف التربية والتعليم لم
يكن قاعدة عامة، لأن «أبناء الأعيان من المثلثين»⁽¹²⁵⁾ كانوا يقرأون على أبي عيسى
لب بن عبد الوارث اليحصبي النحوي بمراكش مثلاً؛ وبحكم صلته بالأندلس، كان علي
بن يوسف «حريصاً على أن يُنشأ أولاده نشأة أندلسية في جو متحضر غني بالعلم
والعلماء»⁽¹²⁶⁾، وكان يُرسلهم إلى الأندلس أو اشبيلية على وجه التحديد.

وتفيدنا رسالة قصيرة أرسلها علي بن يوسف إلى ابنه أبي بكر⁽¹²⁷⁾ أن هذا الأخير
كان يقوم على تعليمه وتأديبه الطبيب الأندلسي أبو العلاء بن زهر (ت 525هـ/
1130م)⁽¹²⁸⁾، وبما أنه كان قليل الطاعة لمؤدبه، كثير العبث والتشغيب، فقد كتب إليه
والده قائلاً:

«ألهمك الله رشد نفسك، وأبرأ يومك من أمسك، ولا أجنأك ثمرة غرسك، من حضرة
مراكش، حرسها الله، بعد وصول الوزير الجليل أبي مروان ابن الوزير الأجل والفقيه
الأفضل أبي العلا بن زهر، محل أبيننا، برّد الله ضريحه وقُدّس روحه، يشكو ما يُكابده

(121)- ابن خاقان، قلاند، م س، ص: 502. المقرئ، نفح، م س، مج 1، ص: 675.

(122)- ابن الأبار، المعجم، م س، ص: 62.

(123)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 1، ص: 386. المقرئ، نفح، م س، مج 4، ص: 72.

(124)- ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 19. الحلل الموشية، م س، ص: 131.

(125)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 180. السيوطي (جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن بن محمد
الخصيري، ت. 911هـ/1505م)، بُغْيَةُ الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،
مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1964-1965، ج 2، ص: 269.

(126)- مؤنس، سبع وثائق، م س، ص: 20.

(127)- كان أبو بكر بن علي بن يوسف «يُدعى بيكور، وكان ذا حدة ونجدة، سجنه أبوه مكبولا بالجزيرة الخضراء، إلى
أن مات والده، وهو ابن ست عشرة سنة». أنظر: الحلل الموشية، م س، ص: 84. ابن عذاري، البيان، تحقيق
إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 101. ابن عذاري، البيان المغرب - قسم الموحدين، م س، ص: 30.

(128)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 269.

من تشغيبك ويُقاسيه من تضريبك، فأمسك عليك رمقك، ولا يضرب لسانك عنقك.. وخذ من الأمور ما يُسرّ، وإلا أنفذناك إلى ميورقة»⁽¹²⁹⁾.

ومن الطرائف التي وقعت لابن عبد الوارث مع أحد أولاد الأعيان، وأخبرنا بها الحجاري صاحب كتاب «المسهب»، أنه شكّا إليه ما يجده، فقال له: إذا أردت أن تقول شيئاً فاكتبه لي في ورقة، فدفعه طمعه إلى الكتابة، فلما وقعت الورقة عنده كتب إليه في غيرها: «أنا من بيت عادة أهله أن يكونوا اسم فاعل لا اسم مفعول، وإنما أردت أن يحصل عندي خطك شاهداً على ما قابلتني به»⁽¹³⁰⁾.

من خلال هذه الطريفة وما حصل لأبي العلاء بن زهر مع الأمير أبي بكر بن علي يبدو أن العلاقة بين المؤدب والمعلم الأندلسي وأبناء الأعيان من المرابطين كانت مشوبة بالطمع وضعف الاحترام أحياناً.

ونظراً للمؤهلات التي امتاز بها ابن زهر فهو لم يكن مؤدباً ومعلماً فحسب، بل كان يتولى علاج أمير المسلمين عندما يحلّ بالأندلس، إذا أصابه مرض، «وكان قد خدم الملثمين، ونال من جهتهم من النعم والأموال شيئاً كثيراً»⁽¹³¹⁾، وصنّف للأمير أبي اسحاق بن يوسف بن تاشفين كتاب «الاقتصاد في صلاح الأجساد» الذي فرغ منه سنة 515هـ/ 1121م⁽¹³²⁾. كما أودع في كتابه «التيسير في مداواة والتدبير»⁽¹³³⁾ خلاصات تجاربه الطبية التي أفاد بها الأمير علي بن يوسف وجاريته "ثريا" التي سمّتها "قمر" أعز

(129)- مؤنس، سبع وثائق، م س، ص: 21- 22. ويرى محمد بن شريفة أن الأمير أبو بكر بن علي بن يوسف كان والياً على إشبيلية فيما بين 508 و522هـ/ 1114 و1128م، وحاول أن يخرج عمّا جرى عليه ولاية المدينة قبله من إشراك ابن زهر في أمر تدبيرها، فما كان من أبي العلاء إلا أن وجه ولده أبا مروان ليشكو الأمير إلى والده أمير المسلمين علي بن يوسف، وبعد المقابلة وجّه هذا الأخير إلى ولده الرسالة المشار إليها أعلاه. راجع: بن شريفة (محمد)، بنو زهر: نظرات في تاريخ أسرة أندلسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة الدروس الافتتاحية – الدرس السابع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص: 8.

(130)- المقري، نفح، مج 3، ص: 532.

(131)- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، م س، ص: 519.

(132)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 13- 14.

(133)- ابن زهر (أبو مروان عبد الملك بن أبي العلاء)، كتاب التيسير في المداواة والتدبير، حققه وهياهُ للطبع وعلّق عليه محمد بن عبد الله الرّوداني، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية – سلسلة "التراث"، مطبعة فضالة، 1991، ص: 21. ولابن زهر أيضاً "كتاب الأغذية" منشور ضمن كتاب: الأغذية والأدوية عند مؤلفي الغرب الإسلامي: مدخل ونصوص، تقديم واختيار وتحقيق محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 1، 1990، صص: 79- 165.

حظياته⁽¹³⁴⁾. وفي المقابل كان بعض كبار الدولة المرابطية الذين تولى معالجتهم، بطلب منهم، «يُهدّدونه بالضرب وبالخروج عن حرمة إن هو لم يجد في علاجهم حيلة. وكانوا رغم التجائم إليه يظنون به سوءاً مع حُسن نيته واجتهاده في القيام بواجبه المهني»⁽¹³⁵⁾.

وقد تحدثت كتب التراجم عن تعرض عبد الملك بن زهر للاعتقال، إلا أنها لم تفصح عن مدة اعتقاله ولا عن الأسباب التي حملت الأمير على بن يوسف على سجنه. فابن يُشير فقط إلى أنه كان بسجن مراكش «في آخر صفر سنة 535 [1140م]»⁽¹³⁶⁾، وقال عن أبيه أبو العلاء أنه «توفي بقرطبة منكوباً واحتمل إلى إشبيلية فدفن بها سنة خمس وعشرون وخمسمائة [1130م]»⁽¹³⁷⁾. واقتصر ابن عبد الملك على ذكر المحنة التي ابتلي بها ابن زهر، بألفاظ غامضة حيث قال: «وأدرسته مُطالبة عند أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين، كانت سبب اعتقاله بسجن مراكش مدة...»⁽¹³⁸⁾. وبالرغم من أن صاحب كتاب «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لم يورد خبر اعتقاله، لكنه اعتبر ابن زهر من الذين أسهموا في نشر دعوة الموحدين بالأندلس⁽¹³⁹⁾.

أما ابن عذاري فقد ذكر أسباب المحنة في عبارات مقتضبة ومضطربة، وربما بسبب اضطراب في ترتيب أوراق "البيان المغرب" قد يعتقد الباحث أنها وقعت في سنة 511هـ/ 1117م⁽¹⁴⁰⁾ إذ يقول: «وفيها [أي سنة 511هـ/ 1117م] فسد ما بين الزهري

(134)- يبدو أن علي بن يوسف كان يقع تحت التأثير الكبير لجاريته قمر التي كانت لها حُطوة ومكانة خاصة عنده، والراجح أن تعيين ابنه سير ولياً للعهد كان إرضاء لها فقط، إن لم نقل بضغط منها، لأنه كان يميل إلى اللهو والدعة، «ولم يكن أهلاً لشيء» كما قال ابن القطان. ومن المحتمل أنها هي التي «تسببت في عزل تاشفين وإخماله نظراً إلى ابنها، فقطع المقدار بها عن أمها بهلاكه» على حدّ تعبير ابن الخطيب، ولها أعمال غير محمودة، لا يتسع المجال لذكرها. راجع: ابن القطان، نظم الجمان، م س، ص: 148 وص: 267. ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 78. ابن الخطيب، الإحاطة، م س، ج 1، ص: 447. دندش، أضواء، م س، ص: 175. جسوس، المجتمع السياسي، م س، 146-147.

(135)- ابن زهر، كتاب التيسير، م س، ص: 21.

(136)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 81.

(137)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 1، ص: 269. وقال ابن أبي أصيبعة نقلاً عن ابن اليسع، صاحب كتاب "المغرب عن محاسن أهل المغرب": إن أبا العلاء بن زهر كان «يفوق الجملة سماحة وندى، لولا بذاء [بذاءة] لسان، وعجلة إنسان». أنظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، م س، ص: 518.

(138)- ابن عبد الملك، الذيل، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 14.

(139)- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، م س، ص: 519.

(140)- عصمت دندش، أضواء، م س، ص: 127.

وابن زهر، من الصداقة والصهر، ورمى كل واحد صاحبه بقاصمة الظهر... ولما وصل الأمير أبو حفص [عمر بن يوسف بن تاشفين] إلى اشبيلية وبرز إليه أهلها وخرج الأمير أبو مروان بن أبي العلاء زهر وكان أبوه أبو العلاء مستوطنا بفاس بالأمر، فلما رآه أصغره أصغره وقصّر به، وترجل صاحب المدينة خالصة ابن زهر فأخذ بيده مسلما عليه، فلما أعلم به أمر عليه فألقيت عمامته في عنقه وجُر إلى السجن»⁽¹⁴¹⁾.

ومن خلال نص صاحب "البيان المغرب"، يبدو أن الخلاف الذي وقع بين أبي مروان بن بن أبي العلاء بن زهر وصهره القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الرحمن بن يعيش الزهري (ت 567هـ / 1171م)⁽¹⁴²⁾ له صلة بمحنة ابن زهر.

ومن المحتمل أن يكون لنكبة أبي مروان بن أبي العلاء بن زهر (ت 557هـ / 1162م)⁽¹⁴³⁾ ارتباط بموقف السلطة المرابطية من بذاءة لسان أبي العلاء بن زهر، وعدم استئمانها على أسرار بعض المرضى من الأمراء، خصوصا وأنه دخل في خدمة الموحيين فيما بعد⁽¹⁴⁴⁾ أو أنه - كما رجّح محمد بن شريفة - «كان ضحية الصراعات الظاهرة والخفية التي كانت بين زعماء المرابطين ولا سيما في عهد علي بن يوسف بن تاشفين»⁽¹⁴⁵⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء محنة ابن زهر؛ فإن فضل أهل الأندلس على المغرب، وتأثر المرابطين بالمجتمع الأندلسي لا يمكن إنكاره، وحتى تتضح الصورة أكثر حول التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين العدوتين لا بد من البحث في موقف الأندلسيين من المغاربة وعاداتهم، ومدى تأثيرهم بها.

(141)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 65 - 66.
(142)- كان أبو الحسن علي الزهري من أهل العلم والفهم، وولي قضاء بلدة اشبيلية. أنظر: ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 205-206. وذكر ابن عبد الملك بأنه «كان من جلة أعيان بلده وأحد المتقدمين به للرتب العالية، واستقضى به صدر دولة أبي محمد عبد المؤمن بن علي». راجع: الذيل والتكملة، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 135-136.
(143)- ابن الأبار، التكملة، م س، ج 3، ص: 81. ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، م س، ص: 519. ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، م س، مج 3 (السفر الخامس)، ص: 14.
(144)- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، م س، ص: 520.
(145)- بن شريفة، بنو زهر، م س، ص: 14.

ب- حرص الأندلسيين على تمييزهم داخل المجتمع:

يبدو أن عددا من الأندلسيين كانوا يَعتبرون المغاربة الوافدين على الأندلس «طوائف منحرفة الطبائع خارجة عن الأوضاع»⁽¹⁴⁶⁾، ومن ثم مصدر الآفات الاجتماعية والانحرافات التي كانت تُصيب المجتمع الأندلسي. لذلك «ازدادوا منهم نفورا وكثرت تحذيرهم من نسب أو مجاورة حتى ثبت ذلك في طبائعهم وصار بعضه مركبا في غرائزهم فلما علم البربر عداوة أهل الأندلس وبغضهم لهم أبغضوهم وحسدوهم فلم تجد أندلسيا إلا مبغضا بربريا وبالعكس إلا أن البربر أحوج إلى أهل الأندلس لوجود بعض الأشياء عندهم وفقدتها ببلاد البربر»⁽¹⁴⁷⁾. كما أن ما كان له صلة بأهل العدو كان مصدر قلق وازعاج، وتُعبّر عن ذلك أمثال العوام التي كانت شائعة في المجتمع الأندلسي، ومنها قولهم:

- «أتيس من توقوت البائت الذي كسر ضررُ بش ينطبع لُو التّصفير»⁽¹⁴⁸⁾
- «كل ما يجي من الغرب مليح إلا ابن آدم والريح»⁽¹⁴⁹⁾
- «البربري والفار، لا تعلم باب الدار»⁽¹⁵⁰⁾
- «عطى للبربري شبرٌ، طَلَب ذِراعٌ»⁽¹⁵¹⁾
- «حمّوا، وبني عموا»⁽¹⁵²⁾

وعموما، فالملاحظ أن أمثال العوام التي ورد فيها ذكر لـ "البربر" و"البربري" لم يكن الاستعمال الأندلسي للكلمتين يخلو من معنى التحقير. كما أن ما وصل إلينا ممّا تمثّل به الأندلسيون في أثناء حكم المرابطين للأندلس لا يخلو من السخرية بزيهم، كقولهم: «طالع هابط، بحل عمّام في راس مُرابط»⁽¹⁵³⁾.

(146)- ابن خلكان، وفيات، م س، مج 5، ص: 324. المقري، نفح، مج 1، ص: 244.

(147)- نفسه.

(148)- معناه أن أغبي وأجهل شخص هو توقوت، وهو قريب من اسم تورقيت الوارد في نسب يوسف بن تاشفين، ووُصف بذلك لأنه ينتمي إلى فئة الجنود أو الحراس الذين يعسون بالليل ويستعملون الصغير للاشعار والإنذار، وهم على فقر شديد بسبب ضعف مراتبهم. راجع: الزجالي، أمثال العوام، م س، ج 2، ص: 111 (المثّل رقم 492).

(149)- الزجالي، أمثال، م س، ج 2، ص: 253 (المثّل رقم 1082)، والمقصود بالغرب هنا: المغرب الأقصى.

(150)- الزجالي، أمثال، م س، ج 2، ص: 45 (المثّل رقم 175).

(151)- م س، ص: 375 (المثّل رقم 1644).

(152)- حمو: تصغير لأحمد، وقد يكون المقصود: «جاء القوم قضهم بقضيتهم». أنظر: الزجالي، أمثال، م س، ج 2، ص:

194 (المثّل والهامش رقم 854).

(153)- الزجالي، أمثال، م س، ج 2، ص: 246 (المثّل رقم 1062).

ولم يرد في مدح البربر من جانب الأندلسيين سوى مثل واحد وهو قولهم: «لا حر إلا زناتي ولا فرس إلا مكلاتي»⁽¹⁵⁴⁾، وهذا المثل لا يمدح صنهاجة المرابطين ولا مصامدة الموحيدين، بل قبائل زناتة، ومنها بني مغراوة وبني يفرن وبني مرين وغيرهم. وذلك بالرغم من أن الزجالي «دَوْن مجموعته في عصر الموحيدين، وهو عصر نضجت فيه الوحدة التي قامت أيام المرابطين قبلهم بين الأندلس وبلدان المغرب كله، وإن كانت لها جذور تاريخية بعيدة»⁽¹⁵⁵⁾. ولا نستبعد أن المثل المذكور من الأمثال التي دُونت زمن ضعف الموحيدين وبداية المرينيين وليس قبله، لأن الزجالي (ت 694هـ / 1295م) «ألف كتابه على الكبر، وأنه لم يُخرجه للناس في حياته»⁽¹⁵⁶⁾. وإذا صحَّ هذا، فمعنى ذلك أن الذاكرة الأندلسية حفظت شجاعة زناتة وجهاد المرينيين دون المرابطين والموحيدين.

ولعل ما يُفسّر موقف الأندلسيين فيما نرى أن المرابطين، والموحيدين أيضا، تمكّنوا من ضم الأندلس إلى حكمهم، واكتفى المرينيون بمحاولة إنقاذها دون تكرار تجربة من سبقهم⁽¹⁵⁷⁾. ومما يُعزز هذا الرأي أن الأندلسيين رحّبوا بالمرابطين في البداية بالرغم من «بربريتهم»، لكن بمجرد أن أصبح هؤلاء يفرضون عليهم ضرائب جديدة، خصوصا عند تعرض بيت المال للنضوب، «أداروا لهم ظهورهم، وأخذوا يتطلعون للثورة عليهم»⁽¹⁵⁸⁾.

كما أن الأندلسيين حرصوا على تميّزهم داخل المجتمع سواء في الأندلس أو في المغرب، لذلك فلا غرابة أن يذكر البكري أن «سميد عدوة الأندلسيين أطيّب من سميد (العدوة الثانية) لحذقهم بصنعتة»⁽¹⁵⁹⁾، ويقول ابن فضل الله العمري في مسالكة أن: «أهل الأندلس لا يتعممون بل يتعهدون شعورهم بالتنظيف والحناء ما لم يغلب الشيب... ويلبسون الثياب الرفيعة الملونة من الصوف والكتان ونحو ذلك، وأكثر لباسهم في الشتاء الجوخ وفي

(154)- الزجالي، أمثال، م س، ج 1، ص: 210 (المثل رقم 1985).

(155)- م س، ص: 120.

(156)- الزجالي، أمثال، م س، ج 1، ص: 73.

(157)- يبدو أن هنالك اختلافا أساسيا بين المرينيين ومن سبقهم ببلاد الأندلس من المرابطين والموحيدين. ويتجلى ذلك في أن المرينيين «لم يكن لهم أن يتحملوا المسؤولية مباشرة بهذه البلاد ولا أن يتكفّوا رأسا بقضايا الأندلسيين طوال مدة حكمهم... [و] لم يكن لهم من مندوحة عن التدخّل في شؤون الأهالي». أنظر: القبلي (محمد)، المجتمع والحكم والدين في نهاية "العصر الوسيط"، تأليف وتعريب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 2017، ص: 109.

(158)- القادري بوتشيش، مباحث، م س، ص: 54.

(159)- البكري، المسالك، م س، ج 2، ص: 796.

الصيف البياض، والمتعمم فيهم قليل»⁽¹⁶⁰⁾. والكلام نفسه أكدّه المقرّي حين قال: «وأهل الأندلس أشد خلق الله اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون، وغير ذلك مما يتعلق بهم، وفيهم مَنْ لا يكون عنده إلا ما يقوته يومه، فيطويه صائماً، ويبتاع صابوناً يغسل به ثيابه، ولا يظهر فيها ساعة على حالة تنبو العين عنها»⁽¹⁶¹⁾.

وفي حديثه عن أهل السوس (السوس الأقصى) يُشير الإدريسي إلى أنهم يهتمون بشعورهم الكثيفة «وذلك أنهم يصبغونها في كل جمعة بالحناء ويغسلونها في كل جمعة مرتين برقيق البيض والطين الأندلسي»⁽¹⁶²⁾، وهذه العبارة الأخيرة لها أكثر من دلالة.

وإذا كان أهل الأندلس «لا يتعمّمون»⁽¹⁶³⁾، كما قال ابن فضل الله العمري، فمن خلال المقارنة بين لباس أهل الأندلس مع لباس أهل المغرب الأقصى خلال عصر المرابطين يبدو أن التأثير الإفرنجي في الزي الأندلسي كان واضحاً. والدليل على ذلك أن لفظ «فُسطان» العامي يعني «ثياب الروم»⁽¹⁶⁴⁾، ومن الألبسة التي كانت ترتديها المسلمات في الأندلس، ولم تكن من لباس البربر أو العرب؛ لباس الكنبوش، الذي كانت تضعه على رأسها تحت مقنعتها⁽¹⁶⁵⁾. وفي سياق ترجمته لأمير شرق الأندلس ابن مردنيش قال عنه ابن الخطيب: «ومال إلى اتخاذ زي الروم من لباس الضيق»⁽¹⁶⁶⁾.

ويُعدّ «التلثم» من العادات التي تميز بها المرابطون، وأدخلوها معهم إلى الأندلس⁽¹⁶⁷⁾، وقد تلثم غير المرابطين، ليس تأثراً بهم أو تقليداً لهم، وإنما خدمة لمصالح خاصة، وهذا

(160)- العمري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فضل الله بن يحيى)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار - الجزء الرابع (ممالك اليمن والحيشة والسودان وإفريقيا والمغرب والأندلس وقبائل العرب)، أشرف على تحقيق الموسوعة وحقق هذا السفر كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2010، ص: 121.

(161)- المقرّي، نفح، مج 1، ص: 223.

(162)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 1، ص: 228.

(163)- العمري، مسالك، م س، ص: 121.

(164)- الأهواني، ألفاظ مغربية، م س، ج 2، ص: 302.

(165)- ألفاظ مغربية، م س، ص: 309.

(166)- ابن الخطيب، أعمال، م س، ج 2، ق 2، ص 235.

(167)- البرزلي، فتاوى البرزلي، م س، ج 1، ص: 369. وبخصوص "التعميم" فيذكر ابن عذاري أنّ عبد الرحمن بن المنصور بن أبي عامر الملقب بـ «شنجول» (صفر 399 - رجب 399 هـ/ أكتوبر 1008 - مارس 1009 م) حاجب الخليفة هشام بن الحكم المؤيد بالله وآخر المتغلبين على حكمه في ولايته الأولى (366 - 399 هـ/ 973 - 1008 م)، أمر أعيان قرطبة «ب طرح قلائسهم الطوال المرقشة الملونة... وأمرهم بالانتقال عنها إلى العمامم ضربة وعدمهم على التفريط في ذلك بالعقوبة فاستعان كثير منهم بجيرانهم من البرابر وأخوانهم حتى لبسوها على أكره حال وأشد مشقة». أنظر: البيان المغرب، م س، ج 3، ص: 48.

ما جعل أحد المحتسبين ينهى عن ارتدائه غير المرابطين لأن «الحشَم والعبيد ومن لا يجب أن يُلثَم يُلثَمون على الناس ويُهيبونهم ويأتون أبوابا من الفجور كثيرة بسبب اللثام»⁽¹⁶⁸⁾. وقد عبّر عن ذلك إحسان عباس بقوله: «أن اللثام - وهو شارة المرابطين - يؤكد على الناس إكرامهم، فإذا تلثم عبيدهم ظنهم الناس من المرابطين أنفسهم فسعوا إلى برّهم»⁽¹⁶⁹⁾.

والجدير بالذكر أنه لما جاز يوسف بن تاشفين إلى الأندلس قاصدا حصن لييط سنة 481هـ/ 1088م، خرج - فيمن خرج للقاءه من ملوك الطوائف - المعتصم بالله بن صمادح وقد «تزيّى بحمل العمامة ولبس البُرْس»⁽¹⁷⁰⁾، ربما تزلفا إلى ابن تاشفين، فهزأ به المعتمد بن عباد، وضاحك في ذلك خاصته، وكتب معرّضا بابن صمادح:

وجعلتُ نقلِي ذكر موصِل زفرتي فجمعتُ أشتاتِ المُنَى في مجلسي
ولقد ذكرتُ فزاد عيني قُـرّة هُوَ السَّبَال وخزي ربّ البُرْس⁽¹⁷¹⁾

وذكر جاحظ المغرب، أبو مُحَمَّد عبد الله بن إبراهيم الحِجاري، صاحب كتاب «المسهب في فضائل المغرب»⁽¹⁷²⁾ أن المعتمد بن عباد أغرق جارية أهداها إليه يوسف بن تاشفين في نهر إشبيلية لأنها غنت أبياتا ظن أنها تُعرّض له بساتنها من المرابطين، ومن هذه الأبيات:

حملوا قلوب الأسد بين ضلوعهم ولّوا عمائمهم على الأقمار
إن خَوْفوك لقيتَ كلَّ كريهة أو أَمْنوك حللتَ دار قرار⁽¹⁷³⁾

ومما قاله أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي⁽¹⁷⁴⁾ في هجاء المرابطين:

في كُلِّ مَنْ رَبَطَ اللثامَ دَناءةً وَلَوْ أَنَّهُ يَعْلُو عَلَى كَيْـ_____وَانِ

(168)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 28.

(169)- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، م س، ص: 39.

(170)- ابن الأبار، الخلّة، م س، ج 2، ص: 86 - 87.

(171)- الخلّة، م س، ج 2، ص: 87.

(172)- ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 35.

(173)- المقرئ، نفع، م س، مج 4، ص: 276.

(174)- قال عنه الضبي بأنه «خبث الهجاء»، ووصفه ابن سعيد بهجاء المغرب الذي «لا تُجيد قريحته إلا في الهجاء». راجع: الضبي، بُغية المُلتَمِس، م س، ج 2، ص: 677. ابن سعيد، حلى المغرب، م س، ج 2، ص: 266.

وَمَنْ لَمْ يَنْتَمِمْ لِحِمِيٍّ لَكُمْ _____ هُمْ وَضَعُوا الْقُرُونَ مَوَاضِعَ التَّيْجَانِ (175)

ومن الألبسة التي كانت مشهورة في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين: الغفارة⁽¹⁷⁶⁾، وهي عند المغاربة، كما ذكر فيديريكو كورينتي في تحقيقه لديوان ابن قزمان «برنس مزخرف بالذهب»⁽¹⁷⁷⁾. والغريب أن أحد الباحثين اعتمد على هذه الإشارة الأخيرة وذهب إلى «أن الغفارة أخذها أهل الأندلس عن المغرب»⁽¹⁷⁸⁾ دون أن يُقدّم ما يدعم رأيه.

وبالرجوع إلى مصادر الفترة موضوع الدراسة يتضح لنا أن من بين الهدايا التي أهداها يوسف بن تاشفين إلى ابن عمّه أبي بكر بن عمر مائة غفارة⁽¹⁷⁹⁾، وفي نوازل ابن رشد القرطبي وردت الغفائر ضمن ما تُخرجه المرأة أو وليها من الثياب باسم زوجها⁽¹⁸⁰⁾، ويُفيدنا البيهقي بأن المهدي بن تومرت لما دخل مراكش، ثم أقبل إلى جامع علي بن يوسف، وجد أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين قاعدا على غفارة «ابن تَزِمَت»⁽¹⁸¹⁾.

ومن الإشارات المهمة التي أمدنا بها ياقوت الحموي أن نساء سجداسة كن يُبدعن في صناعة الغفارات، فيقول: «ولنسائهم – أي أهل سجداسة – يد صنّاع في غزل الصوف، فهن يعملن منه كل حسن عجيب بديع من الأزهر تفوق القصب الذي بمصر يبلغ ثمن الإزار

(175)- التجيبي (أبو بحر صفوان بن إدريس المرسي)، زاد المسافر وغرة محيا الأدب السافر، اعتنى بنشره وتهذيبه والتعليق عليه عبد القادر محداد، بيروت، 1939م، ص: 78. وقد لقي الشاعر ابن سهل اللّكي أحد المثلثين وهو =

= عمر بن ينستان، فقال له: يا فقيه، مدحتنا فبلغت غاية رضانا بقولك:
قَوْمٌ لَّهُمْ شَرَفُ الْعَلَا فِي حِمِيٍّ وَإِذَا انْتَمَوْا صَنَاجَةً فَهُمْ هُمْ
لَمَّا حَوُوا إِحْرَارَ كُلِّ قَضِيْلَةٍ غَلَبَ الْحَيَاءُ عَلَيْهِمْ فَتَلْتَمَّوْا
ثم بلغنا أنك هجوتنا، وذو الوجهين لا يكون عند الله وحياً، فقال له: إني لم أقل ذلك، ولكني أقول:
إن المرابط باخلّ بنو الهـ لكنّه بعياله يتكـرم
الوجه منه مخلّق بقبّيح ما يأتيه فهو من أجله يتلثم

أنظر: ابن سعيد، المغرب، م س، ج 2، ص: 268. المقرئ، نفح، م س، مج 3، ص: 205-206.
(176)- جاء في "لسان العرب" أن «المَغْفَرُ وَالْمَغْفَرَةُ وَالْغَفَارَةُ: زَرْدٌ يُنْسَجُ مِنَ الدُّرُوعِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ يُلبَسُ تَحْتَ الْقُلَنْسُوَةِ... وَالْغَفَارَةُ، بِالْكَسْرِ: خِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا الْمَرْأَةُ فَتُعْطَى رَأْسَهَا مَا قَبْلَ مِنْهُ وَمَا دَبَرَ غَيْرَ وَسَطِ رَأْسِهَا». وذكر دوزي أن كلمة غفارة (جمع غفائر) أو غفارة (جمع غفاير)، قد تعني قلنسوة وطاقيّة أو أنها تعني كساء أو رداء. راجع: ابن منظور، لسان العرب، م س، ج 5، ص: 26. دوزي، تكملة المعاجم، م س، ج 7، ص: 416-417.
(177)- ديوان ابن قزمان، م س، ص: 100. الأهواني، ألفاظ مغربية، م س، ج 2، ص: 300.
(178)- بن الذيب (عيسى)، المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دراسة اجتماعية واقتصادية (480هـ - 540هـ/ 1056م - 1145م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر، 2008 - 2009، ص: 224 (مرفوعة).

(179)- الحلل الموشية، م س، ص: 27.

(180)- فتاوى ابن رشد، م س، ج 3، ص: 1558.

(181)- البيهقي، أخبار، م س، ص: 27.

خمسة وثلاثين ديناراً وأكثر كأرفع ما يكون من القصب الذي بمصر، ويعملون منه غفرات يبلغ ثمنها مثل ذلك ويصبغونها بأنواع الأصباغ»⁽¹⁸²⁾.

ومهما يكن من أمر بشأن لباس الغفارة، والفئة الاجتماعية التي كانت ترتديه سواء في المغرب أو في الأندلس، فيبدو أنه لم يكن خاصاً بالملثمين، ولم يكن مصدر قلق بالنسبة للأندلسيين الذين أزعجهم لثام المرابطين.

وخلاصة الكلام في مبحث التأثيرات الفكرية والاجتماعية المتبادلة بين المغرب والأندلس خلال الفترة موضوع الدراسة أن الأندلس لم تفقد مكانتها الفكرية، واحتفظت بكل إشعاعها، حتى بعد أن خضعت للحكم المرابطي لأن الانتاج كان يأتي أساساً من الأندلس بينما الرعاية كان يضطلع بها المغرب الأقصى، ممثلاً في دولة المرابطين.

وفي مجال الحياة الاجتماعية عموماً اتضح بأن المرابطين وإن تمسكوا ببعض عاداتهم، وفي مقدمتها «التلثم»، فقد تأثروا أحياناً بالأندلسيين واستفادوا منهم. وفي المقابل حرص الأندلسيون على تمييزهم داخل المجتمع، وكانوا يعتبرون المغاربة الوافدين على الأندلس مصدر الآفات الاجتماعية والانحرافات التي كانت تُصيب المجتمع الأندلسي، وعبرت أمثال العوام عن ذلك بعبارات تحمل معاني الطمع، والسخرية، والتحقير. فماذا عن التأثيرات المعمارية والفنية المتبادلة بين المغرب والأندلس زمن المرابطين؟

(182)- الحموي، معجم البلدان، مج 3، ص: 192.

المبحث الثالث: التأثيرات المعمارية والفنية

لَمَّا كان المغرب الأقصى مركز السلطان السياسي للمرابطين، فقد استفاد من خبرة الأندلسيين في كثير من المجالات، بما في ذلك مجالي الهندسة والبناء، حيث تتحدث المصادر عن المهندس الشهير عبيد الله بن يونس الذي جلب الماء إلى مراكش عبر نظام الخطارات في عهد يوسف بن تاشفين⁽¹⁸³⁾ وعرفاء البنائين أمثال أبي يحيى العتاد وصخر بن مسعود البناي وأبي عبد الله محمد الخولاني⁽¹⁸⁴⁾.

وتُفيدنا بعض المصادر بأن يوسف بن تاشفين استقدم الصناع من قرطبة إلى مدينة فاس للزيادة في مساجدها «وسقياتها وحمامتها وخاناتها وإصلاح أسوارها»⁽¹⁸⁵⁾. كما استقدم علي بن يوسف الصناع من الأندلس لبناء قنطرة على نهر تانسيفت، يقول الإدريسي في وصفها: «قنطرة عجيبة البناء متقنة الصنع بعد أن جلب إلى عملها صناع الأندلس وجملا من أهل المعرفة بالبناء»⁽¹⁸⁶⁾، إلا أن تلك القنطرة «لم تلبث غير أعوام يسيرة حتى أتى عليها السيل فاحتمل أكثرها وأفلت عقدها وهدمها ورمى بها في البحر»⁽¹⁸⁷⁾.

ويذكر لنا ابن أبي زرع أنه في سنة 566هـ/ 1170م أمر الخليفة الموحي يوسف بن عبد المومن بإعادة بناء قنطرة تانسيفت⁽¹⁸⁸⁾ التي شُيّدت في عهد علي بن يوسف. والغالب على الظن أن ما حدث لقنطرة تانسيفت لم يدفع السلطات المرابطية إلى الاستغناء عن خبرة الأندلسيين في مجال العمارة والبناء كما سيأتي بيان ذلك لاحقا.

وعموما، فإذا كانت الإفادات المصدريّة، والشواهد المادية، تؤكدان الحضور الأندلسي في المغرب، فقد اختلف الباحثون حول حدود ذلك الحضور في المجال المعماري والفني؛

(183)- الإدريسي، نزهة المشتاق، مج 1، ص: 233- 234. الوزان (الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2، 1983م، ج 1، ص: 136.

(184)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 62- 63. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، م س، ص: 209.

(185)- الجزنائي، جنى زهرة الأس، م س، ص: 42.

(186)- الإدريسي، نزهة، م س، مج 1، ص: 235.

(187)- نزهة المشتاق، م س، ص: 235.

(188)- ابن أبي زرع، روض، م س، ص: 211. الناصري، الاستقصا، م س، ج 2، ص: 149.

فيرى أحد الباحثين⁽¹⁸⁹⁾ أن المغرب صار إقليمًا فنيًا أندلسيًا ابتداءً من عصر المرابطين. ويرى باحث آخر⁽¹⁹⁰⁾ أن هذا العصر يمكن اعتباره عصر الفن الأندلسي المغربي بامتياز، ترى فإلى أي حدّ يمكن الحديث عن الإنقاذ أو الاستحواذ سواء في بناء القصور والدور وزخرفة محاريب المساجد أو في بناء الحصون والأسوار والقلاع؟

1- الطابع الأندلسي في بناء المساجد والقصور والمنازل الخاصة:

أ- الطابع الأندلسي في بناء المساجد وزخرفتها:

يرى السيد عبد العزيز سالم أن الصور المتطورة لعناصر البناء في مختلف أبنية الأندلس إنما تنبثق أصلاً من بنيان المسجد الجامع بقرطبة؛ إذ فيه تكمن المنابت الأولى للفن الأندلسي التي ظهرت في عصر الخلافة الأموية، ثم ترعرعت بعد ذلك في عصر ملوك الطوائف، وتفتحت براعمها ابتداءً من عصر المرابطين⁽¹⁹¹⁾.

وقد قلّد بُناة المرابطين التخطيط العام للمسجد الجامع بقرطبة في جامع تلمسان الكبير⁽¹⁹²⁾ الذي شيد في عهد يوسف بن تاشفين وتمت زخرفته عام 530-531هـ/ 1136م⁽¹⁹³⁾. وإذا كان التأثير الأندلسي في مجال الزخارف الهندسية قد انطلق مع حكم علي بن يوسف الذي كان متشبعًا بالفنّ الأندلسي أكثر من سلفه⁽¹⁹⁴⁾، فقد صارت الزخرفة النباتية تتمحور أكثر فأكثر حول السّعة (ورق جريد النّخل) التي أصبحت تأخذ أشكالاً متنوعة اشتقت من ورقة الأَقْنَثَة (الخرشوف) والكرّمة، وهي – أي السّعة – في هذا المستوى، لم تكن قد تخلّصت بعد من طابعها الأندلسي، وعند إلقاء نظرة سريعة على

(189)- بن عبد الله (عبد العزيز)، "معطيات الفن الإسلامي في المغرب"، مجلة المناهل، س 2، ع 3، جمادى الثانية 1395هـ/ يونيو 1975، صص: 51 – 71، ص: 56.

(190)- حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج 1، ص: 221.

(191)- سالم (السيد عبد العزيز)، "العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها"، عالم الفكر، مج 8، ع 1، أبريل – مايو – يونيو 1977، صص: 89-166، ص: 91.

(192)- سالم، العمارة الإسلامية في الأندلس، م س، ص: 91-92. «ولم يتبق من عصر الطوائف وعصر المرابطين آثار لمآذن فقد تعرضت جميعاً للضياع». سالم، العمارة الإسلامية، م س، ص: 125.

(193)- جيرلين دودوز، "فنون الأندلس"، ترجمة جاسر أبو صفية، مقال نُشر ضمن كتاب: الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس – الجزء الثاني، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط 1، 1998، صص: 863-884، ص: 874. وللإشارة فالباحثة جيرلين دودوز (Jerrilynn Dodds) متخصصة في فن وعمارة العصر الوسيط.

(194)- القبلي، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، م س، ص: 268-269.

الزخرفة في المسجد المذكور، يظهر التباين في الذوق بين المرابطين وملوك الطوائف، حيث إن الزخرفة «صارت أبسط وأقل، وتمتاز بواقعية وعقلانية أكثر»⁽¹⁹⁵⁾.

ويرى بعض الباحثين أنه في الفن المرابطي تكونت المُقَرَّبَات أو المقرنصات⁽¹⁹⁶⁾ على جوانب عقود مختلطة الخطوط شديدة التعقيد وهي هيكل القبوة وقد ملئت فراغاتها بأعضاء منشورية الشكل مقعرة من أسفل ويتراكب بعضها فوق بعض بطريقة منتظمة تتجلى فيها البراعة التي تجعل من تصميمها الرأسي شبكة هندسية⁽¹⁹⁷⁾.

ويبدو أنه لأول مرة ظهرت القبوات المقربصة مع الضلوع المتقاطعة في جامع تلمسان وقبوة الأعلام بإشبيلية زمن المرابطين⁽¹⁹⁸⁾، حيث تظهر في الجامع المذكور مقرنصات في الجزء المؤلف من اثني عشر ضلعا، وفي الطاقات المقوسة بأركان قبته التي يرجع تاريخها إلى سنة 530هـ/ 1135م، كما تظهر كبيرة نسبيا في مصلى الجنائز المتصل بجامع القرويين بفاس، وعلى نحو بسيط في وسط القبة الإشبيلية⁽¹⁹⁹⁾.

ومنذ النصف الأول من القرن 6هـ/ 12م أدخل المرابطون تجديدا مهما في المساجد الأندلسية وهو استخدام دعامات (أكتاف) من الطوب الأحمر لترتكز عليها العقود بدلا من الأعمدة الحجرية أو الرخامية التي كانت تُستخدم حتى ذلك الوقت، وبازدياد القوة المرتكز عليها لم يعد هناك خوف من أن يميل البناء. وفي هذا الصدد يقول توريس بالاباس: «وقد حُلَّت هذه المشكلة بطريقة مبتكرة ذكية في جامع قرطبة وذلك باستخدام العقود المزدوجة المركبة الواحد فوق الآخر، ولو أن ذلك أفقده رشاقة ومنظرا»⁽²⁰⁰⁾.

(195)- جيرلين دودوز، فنون الأندلس، م س، ص: 874.

(196)- من الألفاظ الشائعة في العمارة والزخرفة "المقرنصات" في مشرق العالم الإسلامي و"المقربصات" في مغربه. ويُشبه المقربص الواحد - إذا أخذ مفصولا عن مجموعته - المحراب الصغير أو جزءا طويا منه، وتُستخدم المقربصات في صفوف مدروسة التوزيع والتركيب حتى لتبدو كل مجموعة منها وكأنها بيوت النحل. راجع: يحيى وزير، موسوعة عناصر العمارة الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1999، ج 2، ص: 135.

(197)- مانويل جوميث مورينو، الفن الإسلامي في إسبانيا (من الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر المرابطين) وفنون المستعربين، ترجمة السيد عبد العزيز سالم ولطفي عبد البديع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دبت، ص: 347. عثمان عثمان اسماعيل، العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى - عصر دولة المرابطين، الهلال العربي للنشر والتوزيع ومطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 1992-1993م، ج 2، ص: 171.

(198)- سالم، العمارة الإسلامية، م س، ص: 120.

(199)- جوميث مورينو، الفن الإسلامي، م س، ص: 347. عثمان، العمارة الإسلامية، م س، ج 2، ص: 171.

(200)- ليوبولدو توريس بالاباس، "الأبنية الإسبانية الإسلامية"، تعريب عليّة إبراهيم العناني، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، س 1، ع 1، 1372هـ/ 1953م، صص: 97 - 128، ص: 103.

أما الحضور الأندلسي بالمغرب فتعكسه بصورة لا يمكن إنكارها زخرفة محاريب المساجد، وتُجسّد لنا واجهة محراب الجامع الأعظم المرابطي بتلمسان والقبّة المضلّعة المحمولة على العروق الخشبية التي تعلوه، صورة حية لواجهة محراب جامع قرطبة وقبته المضلّعة التي تعلوه كذلك⁽²⁰¹⁾.

كما يظهر التأثير الأندلسي أيضا في جامع القرويين بفاس، أثناء توسعته زمن علي بن يوسف⁽²⁰²⁾، حيث زين محرابه وقبته بألوان مختلفة من الزخرفة والنقش، وقد وصف الجزنائي ذلك بقوله: «... وأخذ في عمل القبّة التي بأعلا [أعلى] المحراب وما يحاذيها من وسط البلاطين المتصل بها، فعمل ذلك بالجص المقربس الفاخر الصنعة، ونقش على المحراب ودائر القبّة التي عليه، ورقش ذلك بورق الذهب، واللازورد [الأحجار الكريمة؟] وأصناف الأصبغة، وركب فيه الشمسيات التي بجوانب القبّة»⁽²⁰³⁾.

كما أن قباب جامع القرويين التي ترجع إلى عهد المرابطين، اشتمل بعضها على نصوص تأسيسية ورد فيها أسماء صانعيها وهم من الأندلسيين أمثال سلمة بن مُفرج⁽²⁰⁴⁾، إضافة إلى القاضي الذي كان يتولى الإشراف على تلك الأعمال الكبرى وهو أبو محمد عبد الحق بن عبد الله بن معيشة الغرناطي الكناني⁽²⁰⁵⁾. ليس هذا وحسب، بل إن تلك القباب

(201)- مارسليه (جورج)، الفن الإسلامي، ترجمة عبلة عبد الرزاق ومراجعة عاطف عبد السلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2016، ص: 151.

(202)- كان الفراغ من أعمال هذه التوسعة حسب ما تفيد به المصادر - عام 538هـ/ 1143م. أما القباب فتشير نصوصها التأسيسية إلى عام 531هـ/ 1136م. ولعل هذا التقارب الزمني بين تاريخ توسعة جامع تلمسان الأعظم وزخرفته وهو عام 530-531هـ/ 1136م - كما أشرنا سابقا- وتاريخ الأعمال الفنية بجامع القرويين بفاس عام 531هـ/ 1136م، قد يُحمل على الاعتقاد القوي بأن تلك "المدرسة الأندلسية" التي باشرت أعمال البناء والزخرفة بجامع تلمسان، هي نفسها التي انتقلت على الفور لتباشر أعمال التوسعة الكبرى كذلك بجامع القرويين بفاس، وكلاهما على عهد علي بن يوسف بن تاشفين. راجع: ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 62. الجزنائي، جنى زهرة الأس، م س، ص: 68.

(203)- الجزنائي، جنى زهرة الأس، م س، ص: 68.

(204)- أنظر: التازي (عبد الهادي)، جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري، دار نشر المعرفة، الرباط- المغرب، ط 2، 2000، ص: 73. وعلى الرغم من أننا لم نعثر على ترجمة لهذا الصانع، فلا نستبعد أنه أندلسي قرطبي، لأن "ابن مفرج" من الأسماء التي كانت متداولة في الأندلس منذ وقت مبكر، وخير شاهد لذلك هو اسم المؤرخ القرطبي الشهير «أبو بكر الحسن بن محمد مفرج المعروف بالقبشي» (توفي بعد 430هـ/ 1039م) صاحب كتاب "الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال"، وكذلك جدّه مفرج بن حماد بن الحسين بن مفرج. راجع: ابن بشكّو، الصلة، م س، ج 1، ص: 135-136. ابن الأبار، التكملة، م س، ج 2، ص: 198. المقرئ، نفح، م س، مج 2، ص: 643.

(205)- كان عبد الحق بن عبد الله بن معيشة الغرناطي قاضيا بفاس على عهد السلطان المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين. «وأنجز بأمره عددا من المنشآت العمرانية بجامع القرويين وسائر المدينة، [وقد] صُرف عن قضاء فاس عام 533هـ [1139م]». راجع: البيذق، أخبار المهدي، م س، ص: 24 (الهامش رقم 22).

تضمنت نصوصاً دينية وعبارات دعائية بخط كوفي أندلسي لا شك فيه⁽²⁰⁶⁾. فضلاً عن ذلك، فهناك المنبر الذي صنع بقرطبة إبان فترة حكم علي بن يوسف⁽²⁰⁷⁾ وهو خير شاهد على الإبداع الحرفي لدى القُربيين في النقش على الخشب والعاج⁽²⁰⁸⁾.

واستناداً إلى ما ذكره ابن أبي زرع الفاسي وعلي الجزنائي فإن منبر جامع القرويين (منبر المرابطين) صُنع في مدينة فاس سنة 538هـ/ 1144م من أصناف الخشب الرفيع وعظم العاج، وكان الذي صنعه بيده «ونجره الشيخ الأديب أبو يحيى العتاد»⁽²⁰⁹⁾. وهذا المنبر الذي بلغت جملة النفقة عليه أكثر من ثلاثة آلاف دينار من مال الأحباس المستخرج من النظار، وكان له غشاءان: أحدهما من جلد معزي، والثاني من نسيج كتان، يُزالان عنه في كل يوم جمعة، وهو يحتوي على تسع درجات، يصعدُها الخطيب بين ساريتين عبر قوس ذي خمسة فصوص متجاوزة توطره نقيشة بخط نسخي وكوفي⁽²¹⁰⁾، تذكرنا زخرفة مسنده وجانباه بزخرفة منبر جامع الكتبية الذي صنع بقرطبة في عهد علي بن يوسف.

ومهما يكن من أمر بشأن حدود تأثير الأندلسيين في زخرفة منبر جامع القرويين، فهذا المنبر يدل فعلاً على أن العصر المرابطي يمكن اعتباره عصر الفن الأندلسي المغربي بامتياز. ترى فماذا عن الطابع الأندلسي في بناء القصور والمنازل الخاصة؟

ب- الطابع الأندلسي في بناء القصور والمنازل الخاصة:

(206)- عوني (الحاج موسى)، فن المنقوشات الكتابية في الغرب الإسلامي: مدونة الكتابات المنقوشة السعيدية والعلوية بمدينة فاس، دراسة تاريخية وفنية، سلسلة أبحاث رقم (2)، منشورت مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2010، ص: 70-71.

(207)- تبين النقيشة الكتابية المحفورة على زخرفة قويعات المقعد أن أمير المسلمين علي بن يوسف، قد أوصى بهذا المنبر لورشة في قرطبة عام 532هـ/ 1137م لصالح جامع مراكش الكبير. وقام الخليفة عبد المومن الموحد الذي دك جامع علي بن يوسف في عام 542هـ/ 1147م بالمحافظة على المنبر حيث وضعه في جامع الكتبية، وتم إخراجه من مسجد الكتبية من أجل صيانتته في عام 1962، وهو اليوم من التحف التي توجد في قصر البديع. راجع: - غسّون دوفردان، تاريخ مراكش، م س، ج 1، صص: 139-141.

- BASSET (Henri) et TERRASSE (Henri), (1926): «Sanctuaires et forteresses almohades: V, La chaire de la Kotobîya», *Hespéris* 6, pp: 168 - 207. SAUVAGET (Jean), (1949): «Sur le minbar de la Koutoubia de Marrakech», *Hespéris* 36, pp: 313 - 319.

(208)- جيرلين دودوز، فنون الأندلس، م س، ص: 875.

(209)- ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 62. الجزنائي، جنى زهرة الأس، م س، ص: 55-56.

(210)- التازي، جامع القرويين، م س، ص: 75.

معلوم أن المرابطين، بعد دخولهم اشبيلية، أبقوا على قصر الإمارة العبادي، ومجموعة قصر المبارك⁽²¹¹⁾، ليتخذها ولايتهم مقرا إداريا ومركزا للحكم⁽²¹²⁾.

وتُشير بعض الدراسات إلى أن القصور بالأندلس، في العصور السابقة عن عصر المرابطين، كانت أفنيئها إما تتوسطها برك أو أحواض تنبثق في وسطها نافورة أو تُحيط بها تماثيل لحيوانات وطيور تنساب المياه من أفواهها كما هو الحال في قصر الزهراء، والقصر الزاهي⁽²¹³⁾ أو أبهاء تتقدمها برطلات «أقيمت في الأماكن المشمسة لتظل على مسطح مائي أو مسطح أخضر، كان الخلفاء والأمرء.. يجلسون فيها بهدف العزلة والراحة... كما في حدائق الزهراء»⁽²¹⁴⁾.

ويتجلى التخطيط الجديد لأبهاء القصور في عصر المرابطين في قصر منتقوط (Monteagondo) «الذي اكتشفت بقاياه في سهل مرسية، على بُعد نحو أربعة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من هذه المدينة. ويتوسط القصر المذكور بهو مستطيل الشكل يُطل على جانبيه القصيرين جوسقان مربعان بارزان، يُعهدان لجوسقى بهو السباع في قصر الحمراء بغرناطة»⁽²¹⁵⁾. وقد أثبتت الحفريات الأثرية أنه استخدم في بناء قصر الحجر المجاور لجامع الكتبية الطابية (اللوح) والآجر، وكُسي البناء بطبقة من الجص مدهونة باللون الأصفر والأحمر، وهي طريقة كانت شائعة في البناء بالأندلس منذ القرن الرابع الهجري، كما أن باقي عناصره مستوحاة من الفن الأندلسي سواء من حيث التخطيط أو الزخرفة⁽²¹⁶⁾. ولا يُستبعد أن يكون قصر علي بن يوسف في مراكش (526-527هـ/ 1131-1132م) قد شُيّد على غرار قصر إسباني في سرقسطة⁽²¹⁷⁾. لأن آثار الرياض

(211)- يعتقد كثير من الباحثين أن هذا القصر كان يضمّ مجالس فخمة كالوحيد والثريا وقصر الإمارة، ما زال بعضها موجودا اليوم، ولعل مجلس الثريا (قصر الثريا) هو نفسه قاعة السفراء بقصر اشبيلية الحالي. راجع: سالم (السيد عبد العزيز)، المساجد والقصور في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1986، ص: 129. النعسان (محمد هشام)، قصور وحدائق الأندلس العربية الإسلامية: دراسة تراثية، أثرية، عمرانية، جمالية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2017، الهامش رقم (3)- ص: 208.

(212)- سالم، العمارة الإسلامية، م س، ص: 119.

(213)- سالم، العمارة الإسلامية، م س، ص: 101. النعسان، قصور وحدائق الأندلس، م س، ص: 211.

(214)- النعسان، قصور وحدائق الأندلس، م س، ص: 508.

(215)- سالم، العمارة الإسلامية، م س، ص: 101. السيد عبد العزيز، المساجد، م س، ص: 139.

(216)- سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، م س، ص: 677.

(217)- جيرلين دودوز، فنون الأندلس، م س، ص: 875.

والبهو تؤكدان أصلها الأندلسي؛ «أولهما كثرة المياه الجارية عن يمين وشمال؛ وثانيهما تاج العمود البديع الذي عُثر عليه، وهو من أصل أموي. ففي مراكش، إذن، أقدم بهو وأقدم رياض في المغرب، إلى أن تكشف التنقيبات عن أقدم منهما»⁽²¹⁸⁾.

وعلى مستوى المنازل الخاصة، فمنذ عصر المرابطين، أصبح الصحن «المكشوف للهواء»⁽²¹⁹⁾ ذا طابع خاص في الأندلس، حيث اتخذ شكل رواق (Pórtico) مستطيل، أزيح من وسط البيت قليلا إلى الجهة الجنوبية، وأصبح يتقدم القاعة الرئيسية في المنزل مشكلا من ثلاثة عقود، ويتوسط صحن المنزل بركة ماء، كانت كوعاء لحفظ الماء اللازم للحياة المنزلية، وتسهم في تلطيف الجو وتجميل المنظر إذا كانت به شجرة أو أكثر «كما هو الحال في منازل مالقة التي تمتاز بأشجارها وآبارها نظرا لافتقارها إلى المياه الجارية»⁽²²⁰⁾. وكانت المنازل ذات الطابقين تحتوي على سلالم خشبية ضيقة ذات درجات غاية في الارتفاع، وكان سقف الطابق العلوي منخفضا بعض الشيء، ويضمّ هذا الطابق العُرف المخصّصة للنساء والحياة الخاصة، وينفذ إليه الضوء والهواء عبر منافذ تُطلّ على الصّحن دون أن تصل إليه أعين الفضوليين من الجيران⁽²²¹⁾. فماذا عن الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع؟

2- الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع:

أ- الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار:

يظهر الطابع المغربي من خلال عناية المرابطين بتشييد العديد من الحصون لحماية بلنسية من الهجمات البحرية التي كانت تأتي من مملكة أراغون، ودعم الأسوار بالخنادق، كما هو الشأن بغرناطة، ونبلّة والجزيرة الخضراء⁽²²²⁾. ولعلّ ما يُفسر الاهتمام المبكر للمرابطيين ببناء الحصون وأبراج المراقبة بالأندلس توجسهم من تزايد تهديدات النصارى

(218)- غسّون دوفردان، تاريخ مراكش، م س، ج 1، ص: 132.
(219)- سالم (السيد عبد العزيز)، "بعض المصطلحات للعمارة الأندلسية المغربية"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مج 5، ع 1-2 (عدد خاص)، 1377 هـ/ 1957 م، صص: 242 - 253، ص: 252.
(220)- بالباس، الأبنية الإسبانية الإسلامية، م س، ص: 128.
(221)- ابن عبدون، رسالة، م س، ص: 36. بالباس، الأبنية الإسبانية الإسلامية، م س، ص: 127.
(222)- القبلي، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، م س، ص: 272.

بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م. بينما ظلت العاصمة مراكش بلا أسوار حتى اشتد خطر الموحدين⁽²²³⁾، حينها تم تشييد سورها في عهد علي بن يوسف، بعد مشورة من القاضي أبي الوليد بن رشد⁽²²⁴⁾، ولم يُشرع في تسوير مكناس إلا أثناء حصار الموحدين للمدينة⁽²²⁵⁾. وفي ظل تزايد تهديدات النصارى في الأندلس، واشتداد خطر الموحدين بالمغرب تكفل أهل قرطبة وأشبيلية بإقامة سور حول مدينتهم، وأشرف على بناء سور المرية رجل يدعى ابن العجمي⁽²²⁶⁾.

ويبدو أن المرابطين قد ابتكروا نظاما معماريا جديدا في تخطيط الأسوار بالأندلس وخاصة في عهد علي بن يوسف، «ذلك أنهم عمدوا إلى الإكثار من الزوايا الداخلية والخارجية بالسور بحيث يتخذ شكل خطوط متعرجة متكسرة، وميزة هذا النظام أن يترك الجند أعداءهم يتقدمون داخل إحدى الزوايا ثم يندفعون عليهم من أعلى الأسوار على الدروب فيفتكون بهم فتكا ذريعا»⁽²²⁷⁾.

وكان السور في المدن الأندلسية كغرناطة والمرية وقرطبة وأشبيلية وطليطلة ومالقة، يتألف في أعلاه من درب يسير عليه المحاربون، يُسمى أحيانا بـ "ممشى السور"، و"شرفات" يقذفون منها سهامهم، و"دروات" – أي كتل تنتهي بشكل مخروطي- يحتمون خلفها. ويتخلل جسم الدروات فتحات ينظر منها المحارب إلى أسفل دون أن تصيبه أسهم الأعداء، وتُعدّ أسوار "ماكارينا" من آثار المرابطين النادرة في إشبيلية⁽²²⁸⁾.

-
- (223)- حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج 1، ص: 222-223.
- (224)- اختلف المؤرخون حول تاريخ بناء سور مراكش. فصاحب كتاب "الاستبصار" أرخ له بسنة 514هـ/ 1120م، وأرخ له ابن أبي زرع الفاسي وابن خلدون بسنة 526هـ/ 1132م. والراجح ما ذهب إليه صاحب "الحلل الموشية" وهو سنة 520هـ/ 1126-1127م لأن الذي أشار على علي بن يوسف ببناء السور توفي على الأقرب في سنة 520هـ/ 1127م، وذكر البيهقي أن مراكش يوم وقعة البحيرة – وقد ضبط تاريخها بشهر جمادى الأولى سنة 524هـ/ أبريل 1130م – كان عليها سور دفع عنها الموحدين. أنظر: مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار: وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية - بغداد، د. ت، ص: 209. ابن أبي زرع، روض القرطاس، م س، ص: 139. تاريخ ابن خلدون، م س، ج 6، ص: 245. الحلل الموشية، م س، ص: 90. البيهقي، أخبار المهدي، م س، ص: 39-40.
- (225)- عثمان عثمان اسماعيل، عمارة المرابطين الحربية، م س، ص: 74.
- (226)- ابن عذاري، البيان، تحقيق إحسان عباس، م س، ج 4، ص: 73-74.
- (227)- سالم، المساجد، م س، ص: 159.
- (228)- سالم، المساجد، م س، ص: 160. عز الدين جسوس، المجتمع السياسي، م س، ص: 156.

ويتجلى البُعد الدفاعي في معمار المرابطين أيضا من خلال تعاريج مداخل القلاع التي أنشئت بشكل يكاد يكون ممنهجا لكسر اندفاع الهجمات، كما يتضح في «تقوية بعض الأبواب ببرجين محصنين بارزين مسقفين بسقف مقبوء (en voûte) أعدا لسكن العسس»⁽²²⁹⁾. فماذا عن أشهر القلاع المرابطية سواء في المغرب أو في الأندلس؟

ب- الطابع المغربي في بناء القلاع:

لعل من أشهر القلاع التي اهتم المرابطون بتشييدها في المغرب والأندلس؛ قلعة تاسغيموت في الأطلس الكبير، وقلعة بني تاودا بمنطقة الريف، وقلعة أمرجو على وادي ورغة، فضلا عن قلعة منتقوت التي توجد قرب مرسية، وغيرها من التحصينات.

تقع قلعة تاسغيموت على بُعد ثلاث كيلومترات جنوب شرقي مراكش على سطح هضبة يصعب على الغازين ارتقاؤها، وأسوارها تمتد على حافة الهضبة نفسها⁽²³⁰⁾. ويرى صاحب الحل الموشية أن تلك القلعة أنشئت تحت إشراف مهندس أندلسي هاجر إلى مراكش اسمه الفلكي⁽²³¹⁾، بينما يذكر البيذق أن الذي بناها هو ميمون بن ياسين⁽²³²⁾ اللمتوني المتوفى بإشبيلية سنة 530هـ/1136م⁽²³³⁾.

وتعتبر قلعة امرجو التي تُشرف على وادي ورغة جنوب قلعة بني تاودا⁽²³⁴⁾، من أروع أمثلة العمارة الحربية⁽²³⁵⁾ التي بُنيت في عصر المرابطين. ويرى مارسويه أنها بنيت كلها

(229)- القبلي، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، م س، ص: 272.
(230)- سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، د ت، ص: 680.
(231)- الفلكي أو الفلاكي: كان من قطاع الطرق بالأندلس، ثم استماله أمير المسلمين علي بن يوسف المرابطي وضمّه إلى جيشه، وأسند إليه مهمة بناء سلسلة من الحصون لحماية المنطقة القريبة من مراكش. وقد انضم إلى الموحدين ثم عاد إلى المرابطين ثم انضم مرة ثانية إلى الموحدين في ايكلي هرغة ووفد على عبد المومن بن علي الموحدي في تينمل سنة 535 هـ. راجع: الحل الموشية، م س، ص: 113. البيذق، أخبار المهدي، م س، ص: 48. ليوبولدو توريس بالباس، الفن المرابطي والموحدي، ترجمة سيد غازي، دار المعارف، مصر، 1971، ص: 36.
(232)- البيذق، أخبار، م س، ص: 91. عثمان عثمان اسماعيل، العمارة الإسلامية، م س، ج 2، ص: 122.
(233)- أنظر ترجمة أبو عمر ميمون بن ياسين اللمتوني في الذيل والتكملة لابن عبد الملك، م س، مج 5 (السفر الثامن)، ص: 318-320. وقد أفرد له محمد بنشريفة دراسة وافية في حوالي 199 صفحة. راجع: بن شريفة (محمد)، الأمير المرابطي ميمون بن ياسين (470 هـ - 530 هـ): حياته وحجه، مطبعة فضالة، المحمدية، 2002.
(234)- يبدو أن قلعة بني تاودا قد شيدها المرابطون لمراقبة سكان الجبال بمنطقة الريف «ولم يتبق منها سوى أجزاء قليلة تقتصر على السور، وبوسط القلعة آثار بناء خاص بالقصبة الداخلية». أنظر: عثمان عثمان اسماعيل، "عمارة المرابطين الحربية في نطاق فلسفتهم الجهادية"، مجلة دعوة الحق، س 23، ع 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، جمادى الأولى 1402 هـ - أبريل 1982م، صص: 74-78، ص: 77.
(235)- عثمان، عمارة المرابطين الحربية، م س، ص: 77.

بالأحجار غير المقطعة التي استخدمت في قلعة تاسغيموت و"باب الكرديمين" بتلمسان⁽²³⁶⁾. وإذا كان الباب الرئيسي لقلعة أمرجو له ممر يتصل مباشرة بمدخلها ولا أثر فيه للتقاليد الأندلسية، فيؤكد السيد عبد العزيز سالم على أنه «في بناء هذه القلعة تتداخل التقاليد المحلية مع التأثيرات الأندلسية التي تدفقت على المغرب الإسلامي في عصر علي بن يوسف، والتأثيرات الإسبانية المسيحية التي حملها النصارى المرتزقة في الجيش المرابطي. وتتجلى هذه التأثيرات المسيحية في الأبراج المستديرة الشكل وفي السور الأمامي»⁽²³⁷⁾.

أما قلعة منتقوت أو "مونتي أجيدو" (Monteagudo) التي تقع في ضواحي مرسية، ويحيط بها سور مستطيل الشكل وأبراج للمراقبة. فهي تشتمل على ممرين يقسمان حديقتهما إلى أربعة أقسام، وعلى جانب الممرين وحدات سكنية، «وتشبه هذه الرياض - إلى حد ما - تلك التي وجدت في حفریات قصر علي بن يوسف في مراكش»⁽²³⁸⁾.

وخلاصة الكلام، فقد امتازت مباني المرابطين عموما بالضخامة والقوة والانتساع. ولعلّ ما يُجلى البُعد الدفاعي ورغبة الإنقاذ في المعمار المرابطي تعاريج مداخل القلاع التي أنشئت بشكل يكاد يكون ممنهجا لكسر اندفاع الهجمات، واهتمامهم ببناء الحصون وأبراج المراقبة بالأندلس لتوجسهم من تزايد تهديدات النصارى بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م. بينما ظلت العاصمة مراكش بلا أسوار حتى اشتد خطر الموحدين، ولم يُشرع في تسوير مكناس إلا أثناء حصار الموحدين للمدينة.

كما استفادت المساجد من خبرة الأندلسيين مثل جامع تلمسان الكبير وجامع القرويين بفاس. ولعلّ ما يثير الانتباه، أن المرابطين أدخلوا تجديدا مهما في المساجد الأندلسية وهو استخدام دعامات من الطوب الأحمر لترتكز عليها العقود بدلا من الأعمدة الحجرية أو الرخامية، وبازدياد القوة المرتكز عليها لم يعد هناك خوف من أن يميل البناء.

(236)- مارسبييه، الفن الإسلامي، م س، ص: 159.

(237)- سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، م س، ص: 679. وحول قلعة أمرجو، أنظر أيضا:

- TERRASSE (Henri), (1953): «Forteresse almoravide d'Amargo», *Al-Andalus*, Vol. 18, n° 2, pp: 389 -400.

(238)- جيرلين دودوز، فنون الأندلس، م س، ص: 875.

خلاصة:

يمكن إجمال ما توصلنا إليه في باب التأثيرات المتبادلة بين العدوتين فيما يلي:

أولاً- إن التأثير الأندلسي في نظم الدولة المرابطية، وخاصة في نظام الكتابة، كان واضحاً، بينما التأثير المرابطي وإن كانت له مظاهره وتجلياته هو الآخر في تقسيم ولاية الأندلس إلى مناطق إدارية مثلاً، فيبدو أنه كان أقل من سابقه، لأن صاحب المختص الذي كان يُشرف على أراضي الدولة سواء في عهد يوسف بن تاشفين أو ابنه علي كان أغلبهم، إن لم يكن جميعهم من أهل الأندلس، وهذا قد يُبعد عن المرابطين رغبة الاستحواذ، وفي المقابل يؤكد - بمعنى من المعاني - فرضية الإنقاذ.

ثانياً- إذا كان المرابطون قد انفردوا بقيادة الجيش المرابطي بالأندلس، فإنهم في المقابل أسندوا قيادة الأسطول البحري لأسرة بني ميمون الأندلسية، وإذا كانوا قد منحوا الأندلس القوة العسكرية، فيبدو أنها منحتهم بالمقابل قوة حضارية، وصلت مع رحلات العلماء والشعراء والبنائين والمهندسين والتجار والحرفيين.

ثالثاً- لقد استفاد المغرب الأقصى من خبرة الأندلسيين في مجال الري، وصناعة الورق، والتجارة البحرية، والعمارة والبناء... إلخ، وفي المقابل لقي خبراء أهل الأندلس الكثير من التشجيع من أمراء المرابطين وولاتهم سواء في المغرب أو في الأندلس.

رابعاً- لم تفقد الأندلس مكانتها الفكرية خلال عصر المرابطين، بل احتفظت بكل إشعاعها، حتى بعد أن خضعت للحكم المرابطي، لأن الانتاج كان يأتي أساساً من الأندلس بينما الرعاية كان يضطلع بها المغرب الأقصى، ممثلاً في دولة المرابطين.

خامساً- إن المرابطين وإن تمسّكوا ببعض عاداتهم، وفي مقدمتها «التلثم»، فقد تأثروا أحياناً بالأندلسيين. وفي المقابل حرص هؤلاء الأخيرون على تميّزهم داخل المجتمع، وكانوا يعتبرون المغاربة الوافدين عليهم مصدر الآفات الاجتماعية، وعبرت أمثال العوام عن ذلك بعبارات تحمل معاني الطمع، والسخرية، والتحقير.

سادسا- امتازت مباني عصر المرابطين عموما بالضخامة والانتساع، ولعلّ ما يُجلي البُعد الدفاعي ورغبة الإنقاذ في ذلك المعمار تعاريج مداخل القلاع التي أنشئت بشكل يكاد يكون ممنهجاً لكسر اندفاع هجمات الأعداء، والاهتمام ببناء الحصون وأبراج المراقبة بالأندلس توجسا من تزايد تهديدات النصارى بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/ 1085م. بينما بقيت عاصمة المرابطين بلا أسوار حتى اشتد خطر الموحيدين.

سابعا- لقد أدخل المرابطون تجديدا مهما في المساجد الأندلسية وهو استخدام دعامات من الطوب الأحمر لترتكز عليها العقود بدلا من الأعمدة الحجرية أو الرخامية، وبازدياد القوة المرتكز عليها لم يعد هناك خوف من أن يميل البناء. وعلى الرغم من قلة التنقيبات الأثرية وضياع الكثير من معالم المرابطين، فالغالب على الظن أن المساجد المرابطية استفادت من خبرة الأندلسيين مثل جامع تلمسان الكبير وجامع القرويين بفاس وقبة المرابطين بمراكش.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة الأندلس في سياسة الدولة المرابطية من خلال ثلاثة مستويات؛ يتمثل المستوى الأول في إبراز أسس سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وأهم معالم التحول فيها، وفي المستوى الثاني تمت مناقشة بعض مواقف الأندلسيين من تلك السياسة سواء أكانت مواقف مؤيدة للإنقاذ أم معارضة لمحاولات الاستحواذ، ومن أجل تعميق النظر أكثر في الموضوع، تناولنا في المستوى الثالث ملامح من التأثيرات المتبادلة بين القوة العسكرية المُنفذة والقوة الحضارية المُستتجة. ويمكن إجمال الاستنتاجات التي توصلنا إليها عبر فصول البحث، فيما يلي:

- إن استنجد الأندلسيين بالمرابطين قصد الجهاد أمر ثابت، ولا يمكن نفيه. وفي المقابل لم يُخف ملوك الطوائف توجسهم من قدوم المرابطين إلى الأندلس، بمن فيهم ابن بلقين الذي كتب مذكراته في منفاه بالمغرب بعد استسلامه. وأغلب المصادر الأندلسية حاول أصحابها إظهار أمراء إشبيلية، وفي مقدمتهم المعتمد بن عباد، بمظهر أهل الفضل في بعث حركة الجهاد، وحاولوا أن يعضوا من شأن المرابطين ويُظهروهم بمظهر الذي يُلبي نداء الأندلسيين، طمعا في الاستحواذ على بلادهم.

- لقد ضاع جزء من الرواية المغربية بسبب الخروم التي أصابت أوراق "البيان المغرب" لابن عذاري، ولم يبق منها إلا ما نقله صاحب "الروض المعطار" الذي يلتقي مع صاحب "الحلل الموشية" في الحديث عن جواز يوسف بن تاشفين إلى الأندلس، على نحو حرفي أحيانا. كما أن جل ما كُتب عن المرابطين مطبوع بالنظرة العدائية التي تميز بها الموحدون، ويصعب التسليم بالرواية المشرقية في قضية توجه المرابطين نحو الأندلس، لاعتماد أغلب أصحابها على رواية ابن شداد، قاضي مراکش زمن الموحدين.

- انطلاقا مما تيسر لنا جمعه من نصوص مصدرية، والمقارنة بينها، نستطيع التأكيد على ضرورة استحضار الأسس الثلاثة التي ارتكزت عليها سياسة الدولة المرابطية، وهي: قيادة الجهاد الحربي، ودعم الوحدة السياسية والمذهبية للأندلس، والاهتمام بالفقهاء بُغية فهم معالم

التحول سواء في تعامل أمراء المرابطين مع ملوك الطوائف أو مع أهل الذمة فضلا عن السياسة الجبائية التي لا يمكن إغفالها بحال من الأحوال.

- إن استنجد ملوك الطوائف بالمرابطين كان خيارهم الأخير، والشعور بالتوجس، وانعدام الثقة كان مشتركا بين الطرفين. ويبدو أن التعاون الأندلسي- المرابطي كان مُثمرا إلى حدّ معركة الزلاقة، والتحول الذي حصل في العلاقات المرابطية الأندلسية قد يُفسر بتحول الهدف المشترك من الجهاد في المعركة المذكورة إلى هدفين متناقضين بعدها، حيث أصبح الهدف الأساسي بالنسبة للمرابطين هو قيادة الجهاد وتوحيد البلاد، ولو تطلّب ذلك القضاء على نظام حكم ملوك الطوائف بعد استشارة الفقهاء طبعا والحصول على موافقتهم. بينما كان الهدف الرئيسي عند ملوك الطوائف هو دفاعهم عن وجودهم، وصدّ عدوان المرابطين الذين أصبحوا في نظرهم يرغبون في الاستحواذ على الأندلس كما فعل الفونسو السادس.

- إن الطبيعة الجهادية للدولة المرابطية والأوضاع العامة للأندلس كانت وراء الاستجابة لطلبات الاستنجد. وفي الوقت الذي كان فيه من المنتظر أن يُحسن المرابطون اختيار قيادة الجيش لإنقاذ سرقسطة من أيدي النصارى، ولو خارج دائرة المقربين، تولى المهمة من ليس أهلا لها، فكان سقوطها سنة 512هـ/ 1118م، ضربة موجعة أضرت بهيبتهم العسكرية، وأثارت عدة شكوك حول نيتهم في الإنقاذ والرغبة في الاستحواذ. وبذلك أصبحت قيادة المرابطين للجهاد ودعمهم لوحدة الأندلس محل اختبار مجتمع أندلسي لم يكن يعترف بالحدود السياسية لممالك الطوائف، بل كان مجتمعا موحدًا لغويا وثقافيا وقضائيا بفضل وجود الفقهاء القضاة.

- لقد تعددت صور التسامح مع أهل الذمة في الأندلس والحرص على انصافهم، خلال الفترة موضوع الدراسة، مما أسهم في إسلام عدد من اليهود والنصارى. وفي المقابل يبدو أن هدم كنيسة ألبيرة بغرناطة سنة 492هـ/ 1098م، وتغريب المعاهدين في حوالي 520هـ/ 1126م، يُعدان من أبرز القضايا التي قد تعكس تشدّد المرابطين ضد أهل الذمة، ما لم يتم استحضار السياقات التاريخية التي وقعت فيها تلك الأحداث، حيث إن الكنيسة كانت مثار

شكوك السلطة والفقهاء على حد سواء في الوقت الذي استحوذ فيه الروم على بيت المقدس خلال الحملة الصليبية الأولى، وجاء قرار التغريب بعد تعاون عدد من المعاهدين مع الفونسو المحارب ونقضهم عهد الذمة.

- تأثرت السياسة الجبائية للمرابطين بالتحويلات السياسية والعسكرية والاقتصادية وبالظروف الطبيعية أيضا، ويبدو أنهم اقتصرُوا في البداية على تحصيل ما تُجيزه الشريعة من الفروض، مثل الزكاة والأعشار والجزية والغنائم، وعملوا على إلغاء المغارم كسبا للقلوب. لكن بعد أن أصبحت الأندلس جزءا من مجال السيادة المرابطية، ولم تتوقف الحملات العسكرية التي كانت تتطلب تمويلا وتجهيزا خاصا، اضطروا إلى فرض ضرائب جديدة لئلا يتعرض بيت المال للنضوب، مثل: ضريبة «المعونة»، وضريبة «التقسيط» التي ارتبطت في الغالب بتجهيز الجيش، إلى جانب ضريبة «التعيب» التي فرضت لبناء أسوار المدن وتحسينها.

- من المواقف الأندلسية المؤيدة لجهود الإنقاذ خلال عصر المرابطين؛ الاستنجد عند اشتداد المحن سواء من العامة أو من الخاصة، وإقبال المتطوعة على الجهاد، ودعم عملية ترميم أسوار المدن في الوقت الذي تزايدت فيه اعتداءات النصارى بالأندلس، واقتراح مشاريع إصلاحية في مجال التعليم والقضاء سواء من لُدن القاضي أبي بكر بن العربي المعافري أم من قبل المحتسب ابن عبدون أو غيرهما ممن كان في موقع المسؤولية، وهذا يدلّ على انخراط "النخبة الأندلسية" و"المجتمع السياسي الأندلسي" في مشروع الدولة المرابطية الهادف إلى "تثبيت الإصلاح".

- يبدو أن موقف أهل قرطبة من سياسة الدولة المرابطية كان واضحا في أكثر من مناسبة. فبسبب اختلال سياستها الأمنية والعسكرية كانت "الفتنة القرطبية" سنة 514 أو 515هـ/ 1120 أو 1121م، وبعدها عرفت المدينة نفسها غليانا اجتماعيا لم تشهده الحواضر الأندلسية سنة 525هـ/ 1131م حيث رُجم القاضي ابن المناصف بسبب المعونة والسياسة الجبائية التي اعتبرها أهل المدينة مُجحفة في وقت الجفاف وارتفاع الأسعار، وفي

سنة 539هـ/ 1145م ثارت عامة قرطبة على والي المدينة وتمت مبايعة القاضي أبي جعفر بن حمدين عشية سقوط دولة المرابطين.

- لم تكن الثورات التي اندلعت بالأندلس عند ضعف حكم المرابطين ثورة واحدة موحدة؛ بل كانت هناك ثورتان: الأولى ثورة المريدين من المتصوفة بزعامة أحمد بن قسي، والثانية ثورة القضاة الذين ضحوا بسلطة المرابطين من أجل ضمان استمرار نفوذ الفقهاء والمذهب المالكي الذي يُمثلونه ضد التصوّف الباطني. ويبدو أن زعماء الثورتين استطاعوا إقناع العامة أو جزء منها بأن السلطة المرابطية لم تُعد قادرة على إنقاذ البلاد والعباد، ولذلك فاستمرارها في الحكم قد يُمكن النصارى من الاستحواذ على الأندلس من جديد، وفي ظل تلك الأوضاع المزرية برز الموحدون كقوة سياسية جديدة استفادت إلى حدّ ما من تلك الثورات.

- إن التأثير الأندلسي في نظم الدولة المرابطية، وخاصة في نظام الكتابة، كان واضحاً، بينما التأثير المرابطي وإن كانت له مظاهره وتجلياته هو الآخر في تقسيم ولاية الأندلس إلى مناطق إدارية، فيبدو أنه كان أقل من سابقه. وإذا كان المرابطون قد انفردوا بقيادة الجيش المرابطي بالأندلس، فإنهم في المقابل أسندوا قيادة الأسطول البحري لأسرة بني ميمون الأندلسية، وإذا كانوا قد منحوا الأندلس القوة العسكرية، فقد منحتهم بالمقابل قوة حضارية، وصلت إلى المغرب الأقصى مع رحلات العلماء والشعراء والبنائين والمهندسين والتجار والحرفيين وغيرهم.

- إن المرابطين - وإن تمسّكوا ببعض عاداتهم، وفي مقدمتها «التلثم»- فقد تأثروا أحياناً بالأندلسيين. وفي المقابل حرص هؤلاء الأخيرون على تميّزهم داخل المجتمع، وكانوا يعتبرون المغاربة الوافدين عليهم مصدر الآفات الاجتماعية، وعبرت أمثال العوام عن ذلك بعبارات تحمل معاني الطمع، والسخرية، والتحقير.

- لعلّ ما يُجلى البُعد الدفاعي ورغبة الإنقاذ في المعمار المرابطي تعاريج مداخل القلاع التي أنشئت بشكل يكاد يكون ممنهجاً لكسر اندفاع الهجمات، واهتمامهم ببناء الحصون وأبراج المراقبة بالأندلس لتوجسهم من تزايد تهديدات النصارى بعد سقوط طليطلة سنة

478هـ / 1085م. بينما ظلت العاصمة مراكش بلا أسوار حتى اشتد خطر الموحيدين، ولم يُشرع في تسوير مكناس إلا أثناء حصار الموحيدين للمدينة.

- لقد أدخل المرابطون تجديدا مهما في المساجد الأندلسية وهو استخدام دعائم من الطوب الأحمر لترتكز عليها العقود بدلا من الأعمدة الحجرية أو الرخامية، وبازدياد القوة المرتكز عليها لم يعد هناك خوف من أن يميل البناء. وعلى الرغم من قلة التنقيبات الأثرية وضياح الكثير من معالم المرابطين، فالغالب على الظن أن المساجد المرابطية استفادت من خبرة الأندلسيين مثل جامع تلمسان الكبير وجامع القرويين بفاس وقبة المرابطين بمراكش.

وجماع القول، فتلبية لدعوة الاستتجاد، يبدو أن الهدف من التوجه نحو الأندلس كان في بداية الأمر هو الإنقاذ. لكن، ونظرا للمتغيرات التي تجلت في سياسة ملوك الطوائف وتحالفاتهم مع نصارى الشمال، فقد أملت على المرابطين تغيير سياستهم، وتركيز نفوذهم من أجل تثبيت سياسة الإنقاذ والمد في عمر الإسلام بالأندلس.

ومما لا شك فيه أن الحفاظ على الإسلام في الأندلس، كان جزءا من عقيدة الدولة المغربية - إن صحّ هذا التعبير - ولعل ما يؤكد صحة هذا الكلام أن النهج الذي اتبعه المرابطون في الدفاع عن الأندلس سيسير عليه الموحدون فيما بعد، كما اتضح ذلك من مقولة المنصور للمصامدة: «أوصيكم بتقوى الله، وأوصيكم بالأيتام واليتيمة»⁽¹⁾. وبالرغم من ضعف المرينيين، فقد كانوا يُلبون نداء استغاثة أهل الأندلس⁽²⁾. وعندما ضعفت الدولة المغربية، وتفاعست عن الدفاع على الأندلس استحوذ عليها نصارى الشمال، واستطاع هؤلاء نقل ساحة الصراع إلى السواحل المغربية التي لا يزال جزء منها تحت الاحتلال.

وختاماً، لا نزع أننا حسمنا الموضوع، بل كل ما قيل يجعل الباب مفتوحاً أمام المزيد من الاكتشاف لنصوص وإشارات جديدة، وأيضاً أمام المزيد من أعمال النظر والاجتهاد في القراءة لتجاوز الأحكام العامة التي أصبحت عند البعض مسلمة لا شبهة فيها.

(1)- ابن عذاري، البيان المغرب، م س، قسم الموحيدين، ص: 231-232. الحلل الموشية، م س، ص: 160.
(2)- إن المرينيين جعلوا جندا مرابطا بالأندلس، اتخذ من مملكة بني الأحمر بغرناطة مركزاً، وعلى قيادته أحد بني مرين شيخاً للغزاة، وقد عقد ابن خلدون فصلاً طويلاً عن مشيخة الغزاة. راجع: تاريخ ابن خلدون، م س، ج 7، ص: 488 - 503.

ملاحق

صفحة من الأوراق المخطوطة لكتاب "البيان المغرب" لابن عذاري التي عثر عليها عبد الله عنان خلال بحثه في خروم مكتبة جامع القرويين بفاس. وهذه الأوراق الأربعة - كما ذكر عنان- تتناول أحداث ما بين سنتي 511 و514هـ، وعلى الرغم من أهميتها فهو لم يُدرجها في ملحق كتابه: "دولة الاسلام في الأندلس". كما أن النسخ المطبوعة المحققة لـ "البيان" التي رجعنا إليها لم تستفد منها، لذلك حاولنا تضمين ما تيسر لنا جمعه منها في هذا الملحق.



صفحة من الأوراق المخطوطة أوردها عنان في كتابه: دولة الاسلام في الأندلس- عصر المرابطين، م س، ص: 19.

الفقرة الأولى: حول أحداث سنة 512هـ/ 1118م.

"إنه في سنة اثنتي عشرة وخمسمائة ولَّى أمير المسلمين علي بن يوسف أخاه الأمير أبا الطاهر تميماً إمرة بلاد شرقي الأندلس لما ضيق العدو عليها، وأعمل عزمه وحزمه إليها، وذلك أنه لما رأى «أذفونش» ضعف سرقسطة، وتفرق الجيش عنها، بعد موت الأمير أبي بكر بن إبراهيم، جد في الحشد إليها واستجاش للإفرنجة، فأقبلت في عدد لا تحصى، أكثرهم جند ورماة، فاحتل سرقسطة مستهل صفر من هذه السنة (512هـ) فخرج المسلمون إليهم، ونشبت الحرب بينهم، فحمل الروم عليهم، فانهزم الناس، وهم في أثرهم إلى ربض الدباغين، إلى القنطرة، فازدحموا بها، وقد حصل الروم معهم فيها. فبادر المسلمون بإلقاء النار عليها، فاحترقت القنطرة إلى أقصاها، ولولا المناجزة بين الربض والمدينة لكانت الحالقة، وبات الناس على الأسلحة، وخمسوا أبواب المدينة، واتصل الحصار وتواترت الحرب. وكان أذفونش قد تخلف عن .. فلحق بعد نصف شهر، فتعاقد العدو، وقد أمد، وزاد كلبه واشتد، ولنحو الشهر تغلبوا على قصر... بالجعفرية، وهو قبيل ميل من سرقسطة، وكان عبد الله بن مزدلي أوان نزول الروم على سرقسطة بالعسكر، على جيان لحماية ذلك الثغر عن عدو طليطلة".

عنان، دولة الإسلام في الأندلس- عصر المرابطين، م س، ص: 93.

الفقرة الثانية: حول أحداث سنة 512هـ/ 1118م أيضاً. وهي أول (ذكر وفاة عبد الله بن

مزلي وتغلب العدو على سرقسطة) من الصفحة المصورة من المخطوطة

".. لما توالى تضيق العدو على سرقسطة وحصارها وهزيمة أهلها، وتحريق قنطرتها، ونزول العدو على قصرها المعروف بالجعفرية، اتصل الخبر بعبد الله بن مزدلي، فسار الجيش إليها ولحق به مدد من جيش قرطبة، فقويت نفوس أهل سرقسطة، ولحق الجيش بطرسونة، وقد شد العدو غارته عليها. فجذّ في اتباعه وأدركه غير بعيد، فهزم الله العدو، وأظهر على يد عبد الله بن مزدلي عجائب في هذه الغزوة لم يعهد مثلاً، منذ مدة بعيدة قبلها. ثم احتل بتطيلة، وتلوم بها، وأقلع

الفرنج عن سرقسطة، فرأى الأمير عبد الله بعد تلومه أن ينهض إليها، فترك الحملة ومدد قرطبة، وانتخب أنجاد العسكر، وصمم إلى سرقسطة. فدخلها في أوائل جمادى الآخرة، وقد استنشق أهلها ريح الحرب. وفي خلال ذلك اعتل الأمير عبد الله المذكور، فتوفي في رجب، فكنم وفاته أياماً، ثم انبث الخبر وعلم به رزمير، ففغر على البلد فمه، وألقى عليه زوره. وقد نفدت الأقوات، وبلغ الميقات، فدخله بالمعاهدة والأمنة في يوم الأربعاء الثالث من شهر رمضان المعظم من السنة المؤرخة (أعني 512هـ)"

عنان، دولة الإسلام في الأندلس- عصر المرابطين، م س، ص: 93- 94.

الفقرة الثالثة: حول أحداث ما بين 512 و514هـ/ 1118 و1121م، وهي تنمة للفقرة السابقة، حاولت استخراجها من الصفحة المصورة من المخطوطة المذكورة

"وفي هذه السنة (أي سنة 512هـ) [عين؟] أمير المسلمين علي بن يوسف أبو يعقوب بن ينتان بن علي مرسية. وفي سنة [ثلاث؟] عشرة وخمس مائة ولّى أمير المسلمين علي بن يوسف غرناطة ابنه الأمير أبا بكر ... اتصل به وفاة ابن مزدلي بسرقسطة [وتقلب الأمر وعليه إلا شخص ابنه أبا بكر؟] فوردها في أواخر ذي القعدة من السنة، فلم يستقم له أمر بها فعزل عنها، وفي شهر ... وابنه شهرين ونصف. وفي سنة أربع عشرة وخمس مائة تحرّك [أبو لب أو بكر؟] وإبراهيم بن يوسف بن تاشفين والي اشبيلية ... أمير المسلمين علي بن يوسف تجهيز العساكر ... وجيوش ابن رزمير انتقبت على شر ... والرؤساء بالأندلس ... والدخول تحت رايته، فتحرك معهم ووجد ابن زيادة ... والأمير أبو محمد بن ... اللمتوني بجيش اغرناطة وأبو يعقوب ينتان بن علي صاحب مرسية ... من الأمراء والرؤساء. وكان ابن رزمير على قلعة أيوب [بن صالح؟] اتصل به تحرّك ... إليه، فجال في محتشدة من بلاده، فاجتمعت عليه من طوائف الروم نحو اثني عشر ألف فارس من الأنجاد وأبطال جلال ومعه من [الرجالة؟] والرماة ... وخفي هذا ... على الأمراء والرؤساء".

الفقرة الرابعة: حول أحداث سنة 513هـ / 1119-1120م.

"أغزى إبراهيم بن يوسف، أخو علي بن يوسف بن تاشفين ملك الغرب، قورية بالأندلس، ففتحها الله عليه. وأمير إفريقية علي بن يحيى ابن تميم"

ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، م س، ج 1، ص: 307-308.

الفقرة الخامسة: حول أحداث سنة 514هـ / 1121م.

"نفذ أمر أمير المسلمين إلى البلاد الأندلسية، بإحياء المجانيق والآلات الحربية، فلما كمل منه المختص بغرناطة، خرج لمشاهدة التجربة لها والرمي بها أجداي بن سير اللمتوني صاحب الأعنة. فتزاحم هناك الجم الغفير، فرام الفسحة، وأشار برسوخ كان في يده فأصاب صبيّاً في مقتلته فقضى لوقتته، وانفض اللفيف، وتهرجت البلدة. فاسترضى ولي الدم بدفع الدية، فسكنت الثورة، وأمهل الله القاتل ثم أخذه. ولما كمل ما أنشئ منها بقرطبة، وقد جاء عيد النحر، فخرج ثانية عامل البلدة لمشاهدة التجربة. وقد أقبل السواد الأعظم الذي لا يطاق، بمجمع حضور العيد، وحضور كل ذاعر وناعق، من كل حذب وشاهق، فكثرت التدافع والتزاحم، ودهم الحشم، فكثرت بينهم التزاحم، وأقبل لفيف الربض الغربي، فالتقى بأسهم على القصر، ورام صاحبه المدافعة بحشمة وخدمه فغلبوا، واقتحم القصر عليه و[انتهب] جميع ما فيه، وخرج هو فاراً بنفسه، وركب القاضي أبو الوليد بن رشد في أعلام الفقهاء، فردع العامة، وقمع السفلة "

عنان، دولة الإسلام في الأندلس- عصر المرابطين، م س، ص: 82

الفقرة السادسة: حول أحداث سنة 514هـ / 1121م؟

"إن أمير المسلمين استدعى القاضي أبا الوليد بن رشد (الجد) قاضي قرطبة وفقهاء المدينة، وجرت بينهم أحاديث طويلة في أمر الثورة والانتزاع على الرياسة، واقتحام قصر الوالي وانتهابه، وذكر أعيان قرطبة أمير المسلمين بوصية أبيه، في أن يقبل من أحسن من أهل قرطبة، وأن يتجاوز عن أساء منهم. وكان محمد بن داود قاضي إشبيلية في ركاب

أمير المسلمين، فجعل يعظم الأمر، ويبالغ في تصوير شناعته، ويقول إنه اجتراء وعصيان وضلال. ودافع القاضي ابن رشد من جهة أخرى عن موقف أهل المدينة، وبيّن أنهم لم يشقّوا عصا ولا نبذوا طاعة، وأنه كان من واجب الوالي أن يعاقب المذنب من عبيده، فقال أمير المسلمين فتمكنوا منهم، فقال ابن رشد ليس لنا قدرة على حصرهم، وإنما يحصرهم صاحب الأمر، ثم بعد ذلك يأمر الصفح عنهم. وانتهت المفاوضات بالاتفاق على أن يقوم أهل قرطبة بالتعويض عما نهب من المرابطين، وارتضى أمير المسلمين هذا الاتفاق، ولكنه غضب لموقف ابن رشد وإيضاحاته، فصرفه عن القضاء، وولى مكانه أبا القاسم بن حمّدين، وأمر كذلك بصرف الأمير عبد الله ابن تينغمر عن غرناطة، وأسند نظر غرناطة إلى أخيه الأمير أبي الطاهر تميم، وكان يومئذ بفاس، فاستحثه إلى الحضور، ولبث تميم والياً على غرناطة مدى عامين، ثم عين بعد ذلك والياً لإشبيلية مكان الأمير أبي بكر بن علي بن يوسف، فلبث واليها حتى وفاته في سنة 520هـ".

عنان، دولة الإسلام في الأندلس- عصر المرابطين، م س، ص: 84- 85

الفقرة السابعة: حول أحداث سنة 514هـ/ 1121م

"وكانت وقعة بالأندلس، انهزم فيها المسلمون، وهي وقعة قُتْنَدَة، قال ابن القطان: مات فيها نحو عشرين ألفاً. وفيها، كان حلول ابن تومرت المتلقب بالمهدي بأغمات، مُحَرِّضاً على الخروج على السلطان، وتفريق الكلمة المنتظمة".

ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، م س، ج 1، ص: 308.

ولاية المرابطين بالأندلس من خلال "مفاخر البربر" لمؤلف مجهول⁽⁸⁸⁾ و"البيان المغرب" لابن عذاري⁽⁸⁹⁾

اشبيلية	حسب رواية صاحب "مفاخر البربر"	حسب رواية "البيان المغرب" لابن عذاري	ملاحظات
	- الأمير سير بن أبي بكر	وليها من رجب 484هـ / 1091م، لمدة 23 سنة.	ابن عم يوسف بن تاشفين
	- يحيى بن سير بن أبي بكر	وليها في ذي الحجة 507هـ / 1114م، لمدة سنة واحدة	
	إبراهيم بن يوسف بن تاشفين		ابن يوسف في ولايته الأولى؟
	- القائد أبو محمد عبد الله بن فاطمة	مشهور بـ "النيولان"، امتدت ولايته من محرم 509هـ / 1115م إلى أن توفي بها في رمضان 511هـ / 1118م.	
	- الأمير إبراهيم بن يوسف	من شوال 511هـ / 1118م إلى أن عُزل عنها في جمادى الأولى سنة 516هـ / 1122م.	ابن يوسف في ولاية ثانية؟ بعد ولايته سبتة.
		- تميم بن يوسف بن تاشفين، من جمادى الثانية 516هـ / 1122م إلى أن عُزل عنها في ذي الحجة عام 517هـ / 1124م، فكانت ولايته لها سنة واحدة وأربعة أشهر.	ذكر ابن عذاري أنه كان واليا على غرناطة قبل اشبيلية، وسيأتي ذكر اسمه ضمن ولاية غرناطة وبلنسية.
		- أبو بكر بن علي بن يوسف، وليها مدة أربعة أعوام وخمسة أشهر، من محرم 518هـ / 1124م إلى أن عُزل في رجب 522هـ / 1128م.	اختلاف بين الروايتين، وسيذكره صاحب "مفاخر البربر" لاحقا.
		- عمر بن سير، وليها خمسة أشهر من شعبان 522هـ / 1128م. إلى أن عُزل في ذي الحجة من العام نفسه.	
	- القائد أبو حفص عمر بن يوسف		ابن يوسف بن تاشفين

(88)- مؤلف مجهول، مفاخر البربر، م س، صص: 189- 192.

(89)- راجع ما يتعلق بولاية اشبيلية "من مشاهير اللمتونيين المرابطين من حين استيلائهم عليها إلى انقراض دولتهم" عند ابن عذاري، البيان المغرب، م س، ج 4، صص: 105- 107.

_____ الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنفاذ والاستحواذ _____

		- الأمير عبد الله بن أبي بكر بن جنونة
	يحيى بن مقوز، كانت ولايته عاما واحدا وشهرين من محرم 523هـ / 1129م إلى صفر 524هـ / 1130م.	- الأمير أبو زكرياء يحيى بن مجوز
	- عمر بن مقوز، من ربيع الأول 524هـ / 1130م إلى أن قُتل في رجب 526هـ / 1132م، أي عامين وثلاثة أشهر.	
	- عبد الله بن أبي بكر بن تاشفين، وليها لمدة شهرين اثنين إلى أن قُبض عليه وحُبس في القصر.	
ابن علي بن يوسف، وسيأتي اسمه ضمن ولاية غرناطة	- الأمير تاشفين بن علي وليها من شوال 526هـ / 1132م إلى رمضان 527هـ / 1133م، لسنة واحدة.	
أصغر أبناء علي بن يوسف، ذكره صاحب "المفاخر" بهذا اللقب واليا على بلنسية وبلقب آخر ضمن ولاية مرسية.	وليها مدة سنة واحدة وستة أشهر، من شوال 527هـ / 1133م إلى أن عُزل في صفر 529هـ / 1134م.	- القائد أبو يعقوب ينتان بن علي
ذكره ابن عذاري قبل، وسيأتي ورود اسمه مع ولاية غرناطة.		- الأمير أبو بكر بن علي بن يوسف
	وليها تسعة أعوام وعشرة أشهر، من ربيع الأول 529هـ / 1134م إلى ذي الحجة 538هـ / 1144م.	- الأمير أبو زكرياء يحيى بن اسحاق وعُرف بـ "الحمار"
	وليها في محرم 539هـ / 1144م، وفي هذه السنة ظهرت دعوة الموحدين بالاندلس.	- أبو بكر بن مزدلي
		- أمير عُرف بـ "أسنجور"
استعمله عليها يحيى بن غانية		- القائد طلحة بن العنبر
استعمله ابن غانية ثم عزله		- المنصور محمد الحاج

_____ الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنفاذ والاستحواذ _____

		- عثمان بن عمر	
		- أبو محمد عبد العزيز بن سليمان	غرناطة
		- الأمير أبو زكرياء يحيى بن واسينو	
		- الأمير مزدلي بن سلنكان	
ابن عم يوسف بن تاشفين، سيأتي ذكر اسمه ضمن ولاية قرطبة وبلنسية (أول ولايتها)			
سيأتي ذكره ضمن ولاية بلنسية		- الأمير علي بن الحاج بن مجوز	
ابن يوسف بن تاشفين سبق ذكره مع ولاية اشبيلية، وسيأتي اسمه ضمن ولاية بلنسية		- الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف	
سيأتي ذكره ضمن ولاية قرطبة		- الأمير عبد الله بن مزدلي	
سبق ذكره ضمن ولاية اشبيلية		- الأمير أبو بكر بن علي بن يوسف	
ابن علي بن يوسف سبق ذكره ضمن ولاية اشبيلية		- الأمير تاشفين بن علي بن يوسف	
		- الزبير بن عمر	
		- سير بن الحاج	قرطبة
ابن عم يوسف بن تاشفين، سبق ذكر اسمه مع ولاية غرناطة، وسيأتي ضمن ولاية بلنسية		- أبو محمد بن مزدلي بن سلنكان	
		- القائد أبو محمد تاشفين بن سليمان	
سيأتي ذكره لاحقا (رابع ولاية بلنسية وأول ولاية سرقسطة).		- القائد أبو عبد الله محمد بن الحاج	

_____ الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنقاذ والاستحواذ _____

		- القائد أبو عبد الله محمد بن أبي زنفي	
سبق ذكره ضمن ولاية غرناطة		- الأمير أبو محمد عبد الله بن مزدلي	
		- القائد أبو عبد الله بن نونان	
		- الأمير أبو زكرياء يحيى بن تاشفين	
تسبب في فتنة بقرطبة		- القائد أبو عبد الله بن رودة	
ابن عم علي بن يوسف		- الأمير أبو محمد عبد الله بن جنونة	
		- القائد أبو عبد الله محمد بن تاشفين	مرسية
ابن عم علي بن يوسف وصهره، وسيأتي ذكر اسمه مع ولاية بلنسية وسرقسطة.		- الأمير أبو بكر بن تيفلويت	
ابن عم علي بن يوسف، ذكره صاحب "المفاخر" ضمن ولاية اشبيلية وبلنسية بلقب آخر.		- القائد أبو عبد الله ينتان بن علي	
سيأتي ذكر اسمه مع ولاية بلنسية		- أبو عبد الله يدر بن ورقاء	
ابن يوسف بن تاشفين، وسيأتي ذكر اسمه مع ولاية بلنسية		- أبو اسحاق إبراهيم بن تاعياشت	
		- أبو زكرياء بن غانية	
ابن عم يوسف بن تاشفين سبق ذكر اسمه مع ولاية غرناطة وقرطبة		- الأمير مزدلي بن سلنكان	بلنسية
سبق ذكره ضمن ولاية اشبيلية		- القائد عبد الله بن فاطمة	
سبق ذكره ضمن ولاية غرناطة		- الأمير علي بن مجوز	

_____ الأندلس في سياسة الدولة المرابطية بين الإنقاذ والاستحواذ _____

القائد أبو عبد الله محمد بن الحاج	سبق ذكره مع ولاية قرطبة وسيأتي ضمن ولاية سرقسطة.	
- الأمير أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت	ابن عم علي بن يوسف وصهره ذكر مع ولاية مرسية وسيأتي اسمه ضمن ولاية سرقسطة	
- الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف	ابن يوسف بن تاشفين، ذكر مع ولاية اشبيلية وغرناطة.	
- الأمير أبو اسحاق إبراهيم بن تاعياشت	ابن يوسف بن تاشفين، سبق ذكره ضمن ولاية مرسية	
- القائد أبو زكريا يحيى بن تسورة		
- القائد أبو عبد الله بدر بن ورقاء	سبق ذكره ضمن ولاية مرسية	
- القائد أبو يعقوب ينتان بن علي	ابن علي بن يوسف، سبق ذكره ضمن ولاية اشبيلية ومرسية بلقبين مختلفين.	
- القائد أبو زكرياء يحيى بن علي		
- القائد أبو عبد الله محمد بن الحاج	ذكر مع ولاية قرطبة وبلنسية.	سرقسطة
- الأمير أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت	ابن عم علي بن يوسف وصهره ذكر ضمن ولاية مرسية وبلنسية	



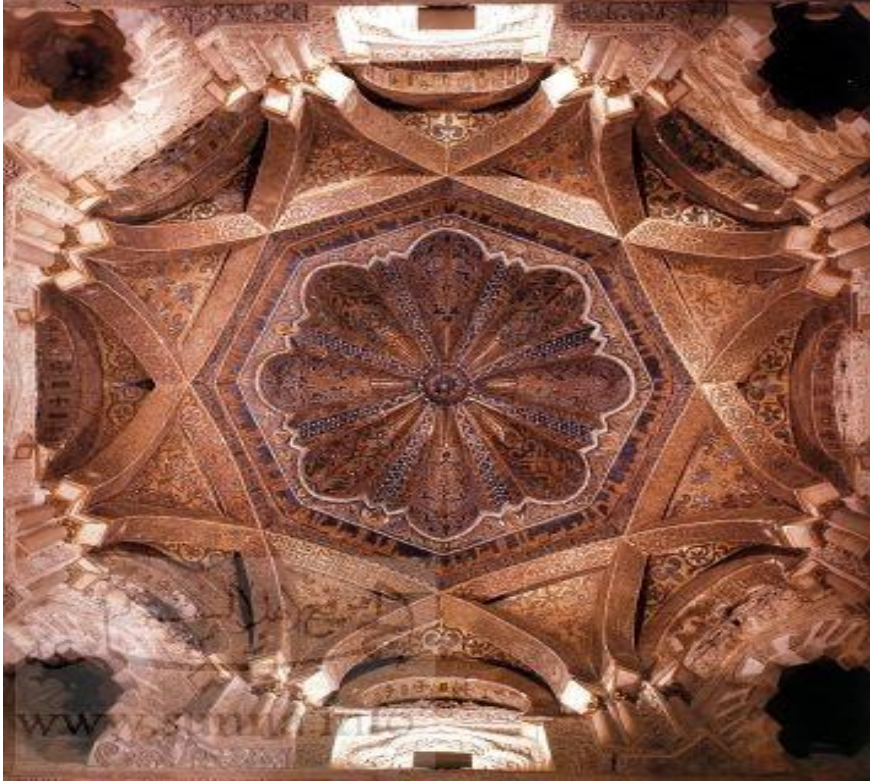
المرجع: شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق - سورية، ط 2005، ص: 77.



المرجع: شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، م س، ص: 102.



المرجع: شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، م س، ص: 78.



القبة ذات الضلوع المتقاطعة بجامع قرطبة (من الداخل)

(10 شتنبر 2018) <https://www.marefa.org>



قبة العقود أو الضلوع المتقاطعة بجامع تلمسان (من الداخل)

(10 شتنبر 2018) <https://civilizationlovers.wordpress.com>



المنبر الذي صُنع بقرطبة عام 532هـ/1137م لجامع مراكش الكبير

موقع قنطرة التراث المتوسطي <https://www.qantara-med.org> (10 شتنبر 2018)



منبر جامع القرويين صنع بفاس سنة 538هـ/1144م.

موقع قنطرة التراث المتوسطي <https://www.qantara-med.org> (10 شتنبر 2018)



أسوار "ماكارينا" من آثار المرابطين النادرة في إشبيلية

(08 دجنبر 2015) <https://www.facebook.com/Moroccan.History/photos>

فهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.	ال عمران	85	260
﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾.	ال عمران	103	6
﴿وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوَذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.	النساء	141	6
﴿إِلَّا تَتُوبُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾.	التوبة	39	166
﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.	التوبة	41	166
﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾.	يس	43	6
﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.	المجادلة	19	7

فهرس الأشعار

الصفحة	اسم الشاعر	عددتها	بدايات الأبيات الشعرية
275	أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي	2	إن المرابط باخلّ بنواله
93	أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي	3	بمرسية قاض تجاوز حده
109	أبو بكر محمد بن عيسى بن محمد اللخمي الداني المعروف بابن اللبانة	4	تَبْكِي السَّمَاءُ بِدَمْعٍ رَائِحٍ غَادِي
141	أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي	1	تَجْلُو الرَّعِيَّةُ مِنْ مَخَافَةِ جَوْرِهِ
19	أبو الحسن علي بن بسّام الشنتريني	3	ثم تمادت هذه الطوائف
156	أبو محمد عبد الله بن فرج اليحصبي المعروف بابن العسال الطيطلي	3	حُتُّوا رَواحِلُكُمْ يَا أَهْلَ أُنْدَلُسْ
274	جارية لم نعثر على اسمها	2	حملوا قلوب الأسد بين ضلوعهم
163	أبو بكر غالب بن عطية	3	غَيَّبْتَ شَخْصَكَ عَنْ عَيْنِي فَمَا أَلَفْتُ
20	أبو الحسن علي بن بسّام الشنتريني	2	فإذا أراد الله نصر الدين
274	أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي	2	فِي كُلِّ مَنْ رَبَطَ اللَّثَامَ دَنَاءَةً
275	أبو بكر يحيى بن سهل اليكّي	2	قَوْمٌ لَهُمْ شَرَفُ الْعَلَا فِي حَمِيرٍ
170	أبو الحسن المعروف بابن الزقاق	2	لَنَا مَلِكٌ حَازَا كُلَّ فَخْرٍ
274	أبو القاسم المعتمد على الله محمد بن عبّاد	2	وجعلتُ نقلي ذكر موصل زفرتي
142	أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قسيّ	1	ونحن أناس قد حمتنا سيوفنا
141	أبو حفص العروضي الزكري	3	يَا أَهْلَ دَانِيَةِ لَقَدْ خَالَفْتُمْ

فهرس الأمثال

اقتصرت على الأمثال المذكورة في المتن

الصفحة	المثل
271	«أتيس من توقوت البائت الذي كسر ضرسُ بش ينطبع لو التّصفير»
93	«أسرع من يد فقي إذا أقل خُذ»
271	«البربري والفار، لا تعلم باب الدار»
164	«حال من ترك الخباء والعباء»
271	«حمّوا، وبني عموا»
93	«خاف الله واتّقيه ولا تعامل الفقيه»
271	«طالع هابط، بحل عمّام في راس مُرابط»
142	«عرب البطاح: يغرم الجزى لليهود»
271	«عطى للبربري شبر، طَلَب ذراع»
271	«كل ما يجي من الغرب مليح إلا ابن آدم والريح»
272	«لا حر إلا زناتي ولا فرس إلا مكلاتي»

فهرس الكتب

اقتصرت على الكتب المذكورة في المتن، والتي لم ترد في قائمة المصادر والمراجع

- "إحياء علوم الدين " لأبي حامد الغزالي، 74-75-76-77-78-79-82.
- "أخبار الإمبراطور الفونسو السابع"، 129-240.
- "الاقتصاد في صلاح الأجساد" لأبي مروان عبد الملك بن أبي العلاء بن زهر، 268.
- "الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية" لأبي بكر يحيى بن محمد بن الصيرفي، 23-39.
- "البيان الواضح في المُلمّ الفادح" لابن خلف، 21.
- "تاريخ ابن اليسع"، 64.
- "الجمع والبيان في تاريخ المغرب والقيروان" لأبي محمد عبد العزيز بن شداد، 37.
- "الجواهر المختارة ممّا وقفت عليه من النوازل بجمال غمارة" لعبد العزيز بن حسن مهدي الزياتي، 7.
- "الرعاية" لحقوق الله لأبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، 77.
- "السياسة" لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، 25.
- "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد" لأبي طالب المكي، 77.
- "مراقي الزلف" لأبي بكر بن العربي المعافري، 173.
- "المسهب في فضائل المغرب" لأبي مُحَمَّد عبد الله بن إِبْرَاهِيم الحِجَارِي، 268-274.
- "المُعرب عن سيرة ملك المغرب" لمؤلف مجهول، 37.
- "المنوطة على مذهب مالك بن أنس" لأبي محمد عبد الله بن أيوب الأنصاري، 73.
- "كتاب اليقين" لأبي الحسن علي بن خلف بن غالب، 208.

فهرس الأعلام

اقتصرت على الأعلام البشرية الواردة في المتن

ولم أدرج اسمي "المرابطين" و"الأندلسيين" لورودهما في أغلب الصفحات

ابن باجة، أبو بكر محمد بن الصائغ النُجيب السرقسطي،

18، 235، 264، 265.

الباجي، أبو الوليد (من علماء الأندلس)، 50، 80، 83،

85، 151، 161، 263.

الباقلائي (من أئمة المالكية في العراق)، 80.

ابن برجان (من المتصوفة)، 80، 208، 210.

ابن بصال (الشيخ الفلاح)، 249.

أبو بكر بن إبراهيم المسوفي (من قواد المرابطين)، 55،

66، 161، 235، 264.

أبو بكر بن أبي محمد سيداري بن وزير القيسي (من

المتصوفة)، 212، 214.

أبو بكر بن الجدّ (من فقهاء الأندلس)، 23.

أبو بكر بن العربي المعافري (من قضاة المرابطين)، 52،

87، 88، 93، 106، 142، 164، 166، 167،

172، 173، 174، 175، 176، 180، 195،

200، 201، 202، 203، 204، 205، 221،

263، 291.

أبو بكر بن تكرطات (من ولاية المرابطين)، 184، 187.

أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أدهم [أنظر: ابن أدهم].

أبو بكر بن علي بن ورقا (من ولاية المرابطين على

ميورقة)، 184، 187.

أبو بكر بن علي بن يوسف (من أمراء المرابطين)، 206،

229، 267، 268.

أبو بكر بن عمر اللمتوني (من أمراء المرابطين)، 25،

35، 47، 82، 85، 87، 275.

أبو بكر بن مُسكن (من فقهاء الأندلس)، 107.

أبو بكر جعفر بن الحسين بن أبي البقاء الأموي (من قضاة

المرابطين)، 171، 220.

أ / إ

إدريس الثاني (أمير إدريسي)، 225.

إدريس بن يعقوب، المامون (من خلفاء الموحدين)، 127.

أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (من أمراء

المرابطين)، 18، 55، 81، 193، 233، 246،

267، 268.

أبو إسحاق بن مُقانا (من قضاة بطليوس)، 20، 86، 101.

اعتماد (زوج المعتمد بن عباد)، 109.

أجداي بن سير اللمتوني (من قواد المرابطين)، 192.

أحمد البطروجي (من المتصوفة)، 213.

أحمد بن أبي جعفر بن محمد بن عطية القضاعي (من

كُتّاب المرابطين)، 234.

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الأنصاري (من كُتّاب

المرابطين)، 236.

أحمد بن علي المعافري (من كُتّاب المرابطين)، 89.

أبو أحمد بن سيد أمون (من فقهاء الأندلس)، 161.

أبو أحمد جعفر بن عبد الله بن جحاف (من قضاة بلنسية)،

51، 74، 126.

ابن أدهم (من قضاة الأندلس)، 20، 31، 35، 86، 156.

ابن أسباط، عبد الرحمن (من كُتّاب المرابطين)، 4، 24،

89، 102، 131، 232.

ابن أضحى (من قضاة المرابطين)، 217، 218.

أبو أمية أحمد عبد الرحمن بن عاصم (من قضاة

المرابطين)، 217.

ابن أيمن (من كُتّاب الأندلس)، 50، 152، 161.

ب

ابن تاشفين، يوسف، 4، 5، 15، 16، 17، 19، 20، 21،
22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31،
32، 33، 34، 36، 38، 39، 45، 47، 48، 49،
50، 52، 62، 63، 64، 65، 67، 68، 69، 70،
74، 75، 86، 88، 89، 90، 91، 98، 99، 101،
102، 103، 104، 105، 106، 108، 109،
110، 112، 113، 118، 119، 130، 131،
134، 135، 136، 137، 138، 149، 150،
151، 152، 153، 154، 155، 156، 157،
160، 162، 170، 177، 179، 198، 228،
229، 230، 231، 232، 239، 240، 242،
243، 244، 245، 246، 250، 253، 254،
258، 260، 267، 274، 275، 277، 278،
287، 289.

ابن تعيثت [أنظر: أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف].
ابن تكرطات [أنظر: أبو بكر بن تكرطات].
تميم بن بلقين، (آخر حكام مالقة في عهد ملوك الطوائف)،
16، 38، 68، 103، 154.
تميم بن يوسف بن تاشفين (أمير مرابطي)، 50، 56، 57،
58، 66، 91، 123، 157، 167، 193، 230،
239، 251.
ابن تومرت (مؤسس دولة الموحدين)، 91، 131، 142،
242، 253، 262، 275.
ابن تيفلويت [أنظر: أبو بكر بن إبراهيم المسوفي].

ث

ثابت بن عبد الله (من قضاة المرابطين)، 57، 167، 192.

ج

ابن جحاف [أنظر: أبو أحمد جعفر بن عبد الله بن جحاف].
جزولة (قبائل)، 47، 239.
ابن جزي، يوسف بن عبد الرحمن (من قضاة المرابطين)،
217.

أبو بكر سير بن يوسف (من أمراء المرابطين)، 64.
أبو بكر عتيق بن عمران (من قضاة المرابطين)، 88.
أبو بكر عتيق بن عيسى القرطبي (من المتصوفة)، 208.
أبو بكر محمد بن أبي الوليد أحمد بن عبد الله (وزير
المعتمد بن عباد)، 20، 21، 31، 86، 101.
أبو بكر محمد بن أحمد بن ثمارة الحجري (من
المتصوفة)، 208.
أبو بكر محمد بن أغلب بن أبي الدوس (مُقرئ)، 262.
أبو بكر محمد بن الحسن المرادي (من قضاة المرابطين)،
25، 26، 82، 85.
أبو بكر محمد بن الحسين الميورقي (من زعماء
المتصوفة)، 208، 210.
أبو بكر محمد بن الروح الشلبي (من شعراء الأندلس)،
267.

أبو بكر محمد بن العربي المعافري، 87، 88.
أبو بكر يحيى بن سهل (من شعراء الهجاء)، 93، 274.
أبو بكر يحيى بن يوسف بن تاشفين (من أمراء
المرابطين)، 264.
بنو أمية (خلفاء بني أمية في الأندلس)، 219.
بنو الصقر (أسرة)، 225.
بنو مرين (قبائل ودولة)، 8، 272، 293.
بنو مغراوة (قبائل وحكام)، 272.
بنو ميمون (أسرة)، 246، 287، 292.
بنو نجبة (أسرة)، 141.
بنو هلال (قبائل)، 156.
بنو يفرن (قبائل ودولة)،
ابن ببيضاء (من قضاة فاس)، 264.

ت

تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين، 51، 59، 60، 61،
62، 65، 66، 74، 80، 119، 124، 130، 159،
169، 171، 194، 202، 212، 213، 220،
230، 234، 239، 240، 245، 246.

- أبو جعفر أحمد بن ثابت بن عبد الله العوفي (من فقهاء الأندلس)، 161.
- أبو جعفر أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة القرطبي (من فقهاء الأندلس)، 116، 265.
- أبو جعفر أحمد بن عبد الولي البتي البلسني (من فقهاء الأندلس)، 126.
- أبو جعفر حمدين بن محمد بن علي التغلبي (من قضاة المرابطين)، 217، 218، 219، 221، 292.
- أبو جعفر عبد الرحمن بن طاهر (من شعراء الأندلس وكتّابها)، 218.
- أبو جعفر عبد الله القائم بالله (من خلفاء العباسيين)، 87.
- أبو جعفر محمد بن عبد الله الخُشني (من قضاة المرابطين)، 217، 218، 219.
- ابن أبي جمرة [أنظر: أبو القاسم محمد بن هشام].
- ابن جنونة، عبد الله بن أبي بكر (من ولاة المرابطين)، 196، 197.
- جوزر الحشمي (من قواد المرابطين)، 69.
- أبو حفص عمر الهوزني (من فقهاء الأندلس)، 84.
- أبو حفص عمر بن تاشفين، 270.
- أبو حفص عمر بن علي (من عمال المرابطين)، 129.
- أبو الحكم بن حسون الكلبي (من قضاة المرابطين)، 95، 217، 218.
- أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن [أنظر: ابن برجان].
- أبو حنيفة (من الأئمة الأربعة)، 114.
- حواء بنت تاشفين، 266.
- ابن حيّان، عمر بن حيّان بن خلف (من فقهاء الأندلس)، 84.

خ

- ابن خاقان، أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي (من كتّاب المرابطين)، 18، 19، 21، 109، 111، 153، 233، 234، 266.
- ابن أبي خصال، أبو عبد الله محمد بن مسعود بن خالصة (من كتّاب المرابطين)، 233، 234، 262.
- ابن أبي خصال، أبو مروان عبد الملك بن مسعود بن خالصة (من كتّاب المرابطين)، 90، 93، 165، 168، 233، 234.

د

- داود بن عائشة (قائد مرابطي)، 17، 161، 230.
- ابن أبي الدوس المرسي [أنظر: أبو بكر محمد بن أغلب].

ر

- رجار الثاني (ثاني ملوك النورمان)، 245.
- ابن رشد الجدّ، أبو الوليد محمد بن أحمد (قاضي الجماعة بقرطبة ومفتي الدولة المرابطية)، 44، 51، 65، 73، 80، 81، 90، 93، 112، 116، 123، 127، 190، 191، 192، 193، 194، 196، 251، 259، 262، 275، 284.
- الرشيد بن المعتمد بن عباد، 23، 25، 39، 154.

ح

- ابن الحاج، الشهيد (من قضاة المرابطين)، 73، 92، 114، 116، 119، 121، 126، 127، 139، 194، 221، 251.
- أبو حامد الأندلسي (رحالة)، 121.
- أبو حامد الغزالي،
- ابن حزم، أبو رافع الفضل بن أبي محمد، 162.
- أبو الحسن الأشعري، 80.
- أبو الحسن بن مؤمن (من المتصوفة)، 213.
- أبو الحسن سراج بن عبد الملك، 263.
- أبو الحسن علي بن أبي القاسم بن عبد الرحمان بن حنون (من قضاة مراكش زمن الموحدين)، 38.
- أبو الحسن علي بن خلف بن غالب (من فقهاء الأندلس)، 202، 208.
- أبو الحسن علي بن عمر الهمداني [أنظر: ابن أضحى].

ابن رُميلة، أبو العباس أحمد بن فرج (من قُضاة المرابطين)، 162.

ز

الزبير اللمتوني (من قواد المرابطين)، 159.
أبو زكرياء بن واسينو (من قواد المرابطين)، 69.
زناتة (قبائل)، 47، 164، 239، 272.
الزنجاني، أبو القاسم محمد بن إسماعيل الصدفي، 263.
ابن زهر، أبو العلاء عبد الملك، 267، 268، 269.
ابن زهر، أبو مروان بن أبي العلاء، 269، 270.
الزهري، أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الرحمن (من قُضاة المرابطين)، 269، 270.
زياد بن عبد الرحمان (من تلاميذ الإمام مالك)، 72.
أبو زيد عبد الرحمن بن القصير الغرناطي، 203.
ابن زيدون [أنظر: أبو بكر محمد بن أبي الوليد أحمد بن عبد الله/ وزير المعتمد بن عباد].

س

ابن أبي السداد، 183، 185، 186، 187.
أبو السداد، 183، 184، 185، 186.
ابن سعدون (من فقهاء المرابطين)، 86.
سعيد بن أحمد بن زيفل (ثار بحصن شقورة)، 206.
أبو سعيد خلوف بن خلف (من فقهاء الأندلس)، 164.
سقوت البر غواطي (صاحب سبتة)، 243.
ابن سيمّاك، أبو محمد (من قُضاة المرابطين)، 218.
ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن عبد الله الأسدي (من قُضاة المرابطين)، 120، 236.
السيد القنبيطور (رذريق الطاغية)، 21، 54، 69، 110، 126، 157، 160، 179.
سير بن أبي بكر اللمتوني (من أمراء المرابطين)، 47، 53، 58، 64، 68، 69، 111، 251، 266.

ش

الشافعي (من الأئمة الأربعة)، 114.

ابن شاليب (سفير الفونسو السادس ملك قشتالة)، 151.
شانجه (ولد الفونسو من زائدة زوج الفتح بن المعتمد) 109.

ابن شّداد، بهاء الدين (من قُضاة مراکش زمن الموحدين)، 36، 38، 40، 289.

ص

أبو صالح أيوب بن صالح (من فقهاء الأندلس)، 139.
صخر بن مسعود البناي (من عرفاء البنائين)، 277.
ابن الصقر، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، 262.
ابن صمادح، المعتمد (من حكام ألمرية في عهد ملوك الطوائف)، 69، 103، 106، 115، 274.
صنهاجة (قبائل)، 47، 239، 240، 270.
ابن الصيرفي، أبو بكر يحيى بن محمد بن يوسف الأنصاري (مؤرخ المرابطين)، 22، 39، 60، 119.

ط

أبو الطاهر تميم [أنظر: تميم بن يوسف بن تاشفين].
الطرطوشي، أبو عبد الله بن الحاج (من فقهاء الأندلس)، 44، 47، 48، 107، 161.
أبو الطيب سعيد بن أحمد بن سعيد السفاقي ثم الينوثشي (من الفقهاء الزهاد)، 94.

ع

أبو عامر بن المرشاني (من فقهاء الأندلس)، 161.
أبو العباس أحمد المستظهر بالله (ابن المقتدر بالله، من خلفاء العباسيين)، 87.
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن [أنظر: ابن الصقر].
أبو العباس أحمد بن محمد الصنهاجي (من المتصوفة)، 80، 93، 202، 208، 209، 210، 215.

عبد الله بن ياسين، 25، 35، 45، 84.
 أبو عبد الله محمد بن ميمون (أمير البحر)، 184، 244،
 245، 246، 258.
 عبد المؤمن بن علي الكومي (من خلفاء الموحدين)، 129،
 246، 262.
 ابن عبدون (المحتسب)، 121، 130، 140، 173، 176،
 177، 178، 179، 180، 191، 249، 266،
 291.
 عُبيد الله بن يونس (المهندس المرابطي)، 253، 254،
 277.
 ابن العجمي (من ولاية المرابطين)، 171، 284.
 ابن العريف [أنظر: أبو العباس أحمد بن محمد
 الصنهاجي].
 ابن عزرون [أنظر: أبو الغمر بن السائب بن غزّون].
 علي بن الباذش (من الزّهاد)، 94.
 علي بن عيسى بن ميمون (قائد مرابطي)، 244، 245.
 علي بن يوسف بن تاشفين، 18، 46، 48، 51، 54، 56،
 58، 59، 65، 66، 71، 75، 76، 78، 80، 85،
 90، 91، 98، 115، 117، 119، 122، 123،
 125، 126، 134، 137، 138، 140، 142،
 143، 155، 157، 158، 163، 164، 167،
 168، 169، 172، 177، 178، 184، 186،
 187، 189، 191، 192، 193، 198، 199،
 201، 204، 208، 210، 214، 228، 229،
 230، 231، 232، 233، 234، 235، 240،
 242، 244، 246، 251، 252، 254، 255،
 259، 260، 262، 266، 267، 268، 269،
 270، 275، 277، 284، 286، 287.
 أبو علي الصّديقي، 73، 116، 164، 188، 209.
 أبو علي المنصور محمد بن الحاج اللمتوني (من قواد
 المرابطين)، 54، 58، 64، 69، 171، 198،
 235.
 أبو عمران الفاسي، 84.

عبد الله بن بلقين (آخر حكام غرناطة في عهد ملوك
 الطوائف)، 15، 16، 17، 18، 24، 26، 31، 38،
 39، 64، 68، 70، 101، 102، 103، 105،
 109، 111، 134، 154، 170، 289.
 أبو عبد الرحمن محمد بن طاهر القيسي (من فقهاء
 مرسية)، 95.
 أبو عبد الله بن حسون (من قضاة المرابطين)، 236.
 أبو عبد الله مالك بن يحيى بن وهيب الإشبيلي (من فقهاء
 الأندلس، ومستشار علي بن يوسف)، 91، 228،
 232، 262.
 أبو عبد الله محمد الخولاني (من عُرفاء البنائين)، 277.
 أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر (من قضاة المرابطين)،
 217.
 أبو عبد الله محمد بن أصبغ الأزدي، (من قضاة
 المرابطين)، 141، 172، 195، 196، 197، 198،
 199، 205، 221، 291.
 أبو عبد الله محمد بن الحاج داود اللمتوني (من قواد
 المرابطين)، 206، 235.
 أبو عبد الله محمد بن أومغار (من المتصوفة)، 78.
 أبو عبد الله محمد بن أيمن [أنظر: ابن أيمن].
 أبو عبد الله محمد بن حمدين (من قضاة المرابطين)، 76،
 89، 92، 95، 137، 161، 177، 194، 199،
 201، 213، 215، 216، 219.
 أبو عبد الله محمد بن سعد الجذامي (من قواد المرابطين)،
 159، 214، 222، 273.
 أبو عبد الله محمد بن عائشة (من كُتّاب المرابطين)، 233.
 أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك بن سمجون اللواتي
 (من فقهاء الأندلس)، 201.
 أبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن عبد العزيز (من قضاة
 المرابطين)، 171، 217، 218، 220، 241.
 عبد المنعم بن مروان بن عبد الملك بن سمجون اللواتي
 (من قضاة المرابطين)، 201، 202.
 عبد الله بن عياض (من ولاية المرابطين)، 159، 214.

الفونسو السابع، الإمبراطور، 128، 240.
 الفونسو السادس، الفونش (ملك ليون وقشتالة)، 15، 16،
 22، 23، 36، 38، 51، 52، 62، 63، 68، 69،
 100، 101، 102، 103، 104، 105، 107،
 109، 111، 113، 120، 125، 134، 144،
 151، 152، 153، 154، 156، 157، 163،
 238، 239، 240، 242، 290.

ق

ابن القابلة، محمد بن يحيى الشلطيشتي (من المتصوفة)،
 211، 212، 213.
 القادر بن ذي النون، (آخر حكام طليطلة في عهد ملوك
 الطوائف)، 157، 160، 179.
 ابن أبي القاسم (من قضاة المرابطين)، 88.
 أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قسي (زعيم المريردين من
 المتصوفة)، 80، 143، 208، 209، 211، 212،
 213، 214، 215، 222، 292.
 أبو القاسم بن أخيل بن إدريس الرندي (من كتاب
 المرابطين)، 233، 236.

أبو القاسم بن الجدّ (من كتاب المرابطين)، 183.
 أبو القاسم محمد بن عبد الله بن الجدّ الفهري المعروف
 بالأحذب (من كُتّاب المرابطين)، 233.
 أبو القاسم محمد بن هشام (من قضاة المرابطين)، 201.
 ابن قبرون، أبو الوليد اللاردي (من فقهاء الأندلس)، 161.
 قروور اللمتوني (من قواد المرابطين)، 111.
 قرووس بن العباس (من تلاميذ الإمام مالك)، 72.
 ابن القصير [أنظر: أبو زيد عبد الرحمن].
 ابن القصيرة، أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي (من كُتّاب
 المرابطين)، 71، 89، 161، 228، 232.
 ابن القليعي، أبو جعفر (من قضاة غرناطة)، 20، 86،
 101، 107.
 ابن قنون [أنظر: أبو الحسن علي بن أبي القاسم بن عبد
 الرحمان المعروف بابن حنون].

أبو عمران موسى بن سعادة البلنسي (من فقهاء الأندلس)،
 116، 161.

أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن حمّاد الصنهاجي
 (من قضاة المرابطين)، 202، 127.
 عمر بن سليمان المسوفي (من قواد المرابطين)، 47.
 أبو عمر يناله اللمتوني (من ولاية المرابطين)، 85، 117،
 141، 251.

أبو عمر يوسف بن صديق (شاعر وعالم تلمودي)، 121.
 عياض (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى السبتي)،
 18، 72، 73، 137، 199، 201، 263.
 أبو عيسى لب بن عبد الوارث اليعصبي، 267، 268.

غ

الغازي بن قيس (من تلاميذ الإمام مالك)، 72.
 ابن غانية، أبو زكرياء يحيى بن علي (من قواد المرابطين
 وولاتهم)، 59، 159، 198، 213، 230.
 ابن غانية، محمد المسوفي (من ولاية المرابطين)، 184،
 185، 230.
 أبو الغمر بن السائب بن غروون (من ثوار الأندلس)، 215.

ف

الفتح بن المعتمد بن عباد (المأمون)، 69، 84، 109.
 ابن الفخار، أبو عبد الله محمد بن عمر (من فقهاء
 الأندلس)، 139.
 ابن الفراء (من قضاة المرية)، 136، 137، 164، 188،
 198.
 أبو الفضل بن حسداي (أسلم زمن المرابطين)، 121.
 الفلاكي أو الفلكي، 285.
 ابن الفلاس (من زعماء أهل الذمة بالأندلس)، 116.
 الفونسو الأول، ابن رذمير المحارب (ملك أراغون)، 56،
 57، 123، 124، 125، 128، 130، 138، 141،
 144، 159، 160، 164، 187، 188، 192،
 198، 291.

ابن قنونة [أنظر: ابن جنونة، عبد الله بن أبي بكر].

أبو محمد بن عبد الحق بن عبد الله بن معيشة الغرناطي
(من قضاة فاس)، 280.

أبو محمد بن عبد الغفور (من كتّاب المرابطين)، 167،
228.

محمد بن يحيى الشلطي [أنظر: ابن القابلة].
أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، 163.
أبو محمد عبد الرحمن بن جعفر المعافري المعروف
بمحمد بن الحاج (من كتّاب المرابطين)، 214.
أبو محمد عبد الرحمن بن الحاج اللورقي، 219.
أبو محمد عبد الرحمن بن مالك المعافري (صاحب
المختص أو المستخلص)، 231، 232.
أبو محمد عبد الله الخُشني، 165.

أبو محمد عبد الله بن أبي بكر (من ولاية المرابطين)، 159.
أبو محمد عبد الله بن أحمد القيسي (من قضاة مالقة)، 177.
أبو محمد عبد الله بن أحمد الوحيدي (من قضاة
المرابطين)، 140.

أبو محمد عبد الله بن إسماعيل (من قضاة المرابطين)، 89.
أبو محمد عبد الله بن سعيد الوجدي (من قضاة المرابطين)،
94، 170.

أبو محمد عبد الله بن علي بن سمجون الطنجي، 163.
أبو محمد عبد المنعم بن غلوش الطنجي (من قضاة
المرابطين)، 94.
أبو محمد يعلي بن المصمودي (من قضاة المرابطين)،
162.

المرادي [أنظر: أبو بكر محمد بن الحسن].
ابن مردنيش [أنظر: أبو عبد الله محمد بن سعد الجذامي].
ابن المرشاني [أنظر: أبو عامر بن المرشاني].
مروان بن عبد العزيز (من ولاية المرابطين)، 220.
أبو مروان عبد الملك بن محمد القيسي [أنظر: ابن
بيضاء].

أبو مروان عبد الملك المصمودي (من قضاة المرابطين)،
162.

المرينيون [أنظر: بنو مرين].

ل

لب بن ميمون (من قواد المرابطين)، 244.
ابن اللبانة (من شعراء الأندلس)، 33.
اللخمي، عبد الله الإشبيلي (صاحب الرد/ من قضاة
المرابطين)، 178.
اللخمي، عبد الملك بن محمد بن عبد العزيز بن الوليد
الشاطبي (من علماء الحديث)، 263.
لمتونة (قبائل)، 22، 45، 56، 158، 216، 228، 241،
244.
لمطة (قبائل)، 47، 239.

م

مالك، أبو عبد الله بن أنس (من الأئمة الأربعة)، 72، 73،
74، 114، 262.
مُبشر بن سليمان، ناصر الدولة (حاكم ميورقة)، 185،
184، 244.
المتوكل على الله عمر بن الأفطس (من حكام مدينة
بطلويس)، 20، 31، 63، 68، 69، 101، 111،
151، 152، 153، 157، 159، 162، 179.
محمد بن أبي بكر بن سير (من قواد المرابطين)، 141،
167.

محمد بن أحمد بن خلف [أنظر: ابن الحاج الشهيد].
محمد بن أحمد بن مخلد (من قضاة الأندلس)، 84.
محمد بن الأسود الغساني (من قضاة المرية)، 80، 93.
محمد بن تميم الجدالي (من قواد المرابطين)، 47.
محمد بن عائشة، أبو عبد الله (من كتّاب المرابطين)،
233.

محمد بن يوسف بن تاشفين، المعروف بـ "ابن عائشة"
(أمير وقائد مرابطي)، 53، 54، 58، 161، 230.
محمد بن يوسف بن تاشفين، المعروف بـ "ابن فاطمة"
(أمير وقائد مرابطي)، 53، 58، 71، 154.

مزدلي بن سولنكان، أبو محمد (من قواد المرابطين)، 52، 53، 58.

مزدالي التلكاتي، (من قواد المرابطين)، 47.

ابن مزدلي، عبد الله (من عمّال المرابطين)، 53، 55، 56، 164.

ابن مزدلي، محمد (من قواد المرابطين)، 53.

ابن مسرة الجبلي القرطبي، محمد بن عبد الله بن نجيح (من أوائل فلاسفة الأندلس ذوي النزعة الصوفية)، 118.

مصمودة (قبائل)، 47، 164، 239، 253، 272، 293.

أبو المطرف عبد الرحمان بن قاسم الشعبي (من فقهاء مالقة)، 89.

المعتضد بن عباد، 84.

المعتمد بن عباد، أبو القاسم محمد (آخر ملوك بني عبّاد على إشبيلية)، 15، 16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 39، 62، 63، 84، 100، 101، 102، 103، 104، 107، 108، 109، 134، 149، 151، 152، 153، 155، 159، 237، 238، 240، 242، 266، 274، 289.

ابن معيشة [أنظر: أبو محمد عبد الحق بن عبد الله].

ابن مُقانا [أنظر: أبو إسحاق مُقانا].

ابن المناصف [أنظر: أبو عبد الله محمد بن أصبغ].

ابن المنذر (من المتصوفة)، 209، 212، 215.

المنصور بن المتوكل بن الأفطس، 65، 111، 157، 179.

المنصور بن سير بن مسلمة الشهير بابن الأفطس، 155.

الموحّدون، 26، 27، 40، 58، 59، 60، 71، 129، 149، 172، 196، 204، 211، 214، 215، 219، 220، 222، 225، 242، 243، 253، 265، 269، 270، 272، 284، 286، 288، 289، 292، 293.

أبو موسى بن ملجوم، محمد بن عيسى بن القاسم الصدفى (قاضي مكناسة)، 236.

ابن ميقاش (من أحبار اليهود)، 129.

ميمون بن ياسين اللمتوني (من ولاية المرابطين)، 285.

ن

ابن نُمارة [أنظر: أبو بكر محمد بن أحمد الحجري].

هـ

ابن هُمُشْك، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد (أمير أندلسي، صاحب جيان) 129.

ابن هُمُشْك، أبو محمد عبد الله (المستوطن بمراكش)، 242، 243.

ابن هدية، أبو علي (صاحب المختص)، 231.

ابن هود، المقتدر (من ملوك سرقسطة)، 119.

ابن هود، سيف الدولة أحمد (آخر ملوك سرقسطة)، 128، 213.

ابن هود، عماد الدولة عبد الملك بن أحمد المستعين بالله، 69، 70، 109، 110، 118، 154، 229، 264.

و

ابن واسينو [أنظر: أبو زكرياء بن واسينو].

وانودين بن سير (من ولاية المرابطين)، 184، 186، 187.

وانور بن أبي بكر اللمتوني (من ولاية المرابطين)، 183، 184، 185، 186، 187.

وجاج بن زلو (من فقهاء المرابطين)، 46، 84.

الوجدى [أنظر: أبو محمد عبد الله بن سعيد].

الوحيدي [أنظر: أبو محمد عبد الله بن أحمد].

ابن ورد، أبو القاسم أحمد (من قضاة المرابطين)، 117، 126، 252.

ابن ورقا [أنظر: أبو بكر بن علي].

ابن وزير [أنظر: أبو بكر بن أبي محمد سدياري].

أبو الوليد بن قبرون اللاردي [أنظر: ابن قبرون].

أبو الوليد هشام بن عبد الرحمان الداخل (من خلفاء الدولة
الأموية في الأندلس)، 72.
ابن وهيب [أنظر: أبو عبد الله مالك بن يحيى الإشبيلي].

ي

يابور بن محمد (من ولاية المرابطين على ميورقة)، 184،
185، 186.

يحيى بن أبي بكر (من قواد المرابطين)، 64.
أبو يحيى العتاد (من عُرفاء البنائين)، 277، 281.
أبو يحيى بن تاشفين (من عمّال المرابطين)، 56.
أبو يحيى بن رواد (من ولاية المرابطين)، 189، 190،
192، 196.

يحيى بن عمر اللمتوني (من أمراء المرابطين)، 45.

أبو يحيى بن محمد بن الحاج، 92.
يحيى بن يوسف [أنظر: أبو بكر يحيى بن يوسف].
يزيد بن المعتمد (الراضي)، 17، 69، 108، 111.
يعقوب المنصور (من خلفاء الموحدين)، 127، 203.
ابن يعيش الزهري [أنظر: الزهري].
اليكّي [أنظر: أبو بكر يحيى بن سهل].
يناله [أنظر: أبو عمر اللمتوني].
يوسف بن تاشفين [أنظر: ابن تاشفين يوسف].
يوسف بن سهل (من قضاة اليهود بالأندلس)، 146.
يوسف بن عبد المومن (من خلفاء الموحدين)، 277.
ابن يونس [أنظر: عبيد الله بن يونس].

فهرس الأماكن

اقتصر على الأماكن الجغرافية الواردة في المتن

ولا يشتمل هذا الفهرس على اسمي "الأندلس" و "المغرب" لورودهما في أغلب الصفحات

بطليوس، 20، 31، 61، 68، 69، 103، 111، 151،

أ / إ

153، 157، 162، 179.

بغداد، 256.

إربل، 36.

البكار (منطقة شمال قرطبة، 61.

الإسكندرية، 257.

بلطة (منطقة)، 30.

إفريقية [بلاد إفريقية]، 163.

بلنسية، 52، 56، 57، 69، 71، 74، 94، 104، 110،

إشبونة، 111.

130، 138، 157، 159، 160، 170، 171،

أراغون (منطقة ومملكة)، 54، 123، 283.

179، 198، 218، 219، 210، 225، 230،

أغمات، 18، 38، 89، 99، 109، 254، 258.

241.

إشكونية [اكشونية]، 61، 213.

البورت (منطقة)، 161.

إشبيلية، 20، 23، 25، 31، 32، 35، 36، 39، 53،

بياسة، 260.

68، 69، 70، 71، 84، 93، 101، 103، 107،

بيت المقدس، 120، 130، 144، 291.

110، 112، 117، 122، 124، 128، 140،

بيشة، 158.

142، 149، 152، 154، 169، 172، 178،

182، 195، 197، 200، 201، 202، 203،

ت

204، 205، 208، 211، 212، 213، 214،

تانسيفت [نهر تانسيفت]، 277.

221، 229، 231، 237، 240، 258، 260،

تطيلة، 56.

266، 267، 269، 270، 279، 284، 285،

تلمسان، 259، 286.

289.

أم الربيع [وادي أم الربيع]، 142.

ث

ب

الثغر الأعلى الأندلسي، 58، 71.

باب أغمات، 129.

د

باب الكردين (من أبواب تلمسان)، 286.

دانية، 104، 243، 258.

باجة، 61، 212، 213، 214.

ج

برشلونة، 53، 54، 158، 160، 161.

جامع بلنسية، 53، 94، 170.

بشت اشطيين (منطقة)، 60.

- جامع تلمسان الكبير [الجامع الأعظم المرابطي بتلمسان]،
278، 279، 280، 286، 288، 293.
- جامع علي بن يوسف، 275.
- جامع قرطبة [المسجد الجامع]، 76، 221، 278.
- جزر البليار، 183، 185، 186، 245.
- الجزيرة الخضراء، 15، 16، 17، 21، 22، 24، 26،
30، 33، 62، 89، 102، 137، 199، 203،
232، 283.
- جنوة، 158.
- جيان (مدينة)، 85، 129، 260.
- ح**
- حدائق الزهراء (من حدائق الأندلس)، 282.
- حصن أرنيط، 159.
- حصن السكة (من أعمال طليطلة)، 60.
- حصن شقورة، 206.
- حصن لبيط، 104، 105، 113، 242، 274.
- حصن ميرثلة (من أعمال باجة)، 211، 212، 214.
- الشارات [جبال الشارات]، 4.
- شاطبة، 104، 258، 259.
- الشام [بلاد الشام]، 120، 257.
- شريش، 215، 259.
- شقورة (مدينة وحصن)، 129.
- شلب، 209، 211، 212، 213، 214، 243، 258.
- شنترة، 111.
- شنترين، 111، 157، 160، 179.
- ص**
- درعة، 45.
- صقلية (جزيرة)، 245.
- ط**
- طرسونة، 56.
- طرطوشة، 243، 258.
- طبيبة، 161، 242.
- طليطلة، 4، 15، 22، 35، 53، 54، 59، 65، 70،
100، 119، 129، 149، 151، 152، 156،
157، 160، 179، 242، 255، 284، 286،
288، 293.
- طنجة، 30، 62، 151.
- ع**
- سببة، 15، 30، 33، 35، 38، 62، 64، 66، 68، 80،
106، 151، 203، 225، 243، 258.
- سجلماصة، 45، 259، 275.
- سرقسطة، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 65، 66، 70،
71، 86، 104، 109، 118، 124، 128، 154،
160، 167، 193، 206، 225، 230، 236،
253، 264، 283، 290.

عدوة الأندلسيين (فاس)، 237.

عدوة القرويين (فاس)، 237.

غ

غرناطة، 20، 38، 52، 53، 68، 70، 85، 86، 92، 101، 107، 109، 110، 115، 117، 120، 121، 123، 125، 141، 144، 159، 164، 169، 170، 188، 192، 193، 201، 202، 203، 205، 206، 208، 218، 229، 230، 231، 251، 252، 259، 283، 284، 290.

ف

فاس، 29، 138، 164، 198، 225، 258، 263، 264، 265، 270، 277، 281، 286، 288. فحص الصباب (منطقة)، 60. فحص عطية، 61. فحص اللجاج (من أعمال طليطلة)، 54.

ق

قادس، 215، 244. قرطبة، 20، 31، 35، 36، 48، 52، 53، 56، 57، 60، 70، 76، 86، 90، 92، 95، 101، 109، 110، 116، 118، 119، 121، 123، 128، 137، 141، 156، 159، 160، 169، 172، 177، 182، 189، 190، 191، 192، 194، 195، 196، 197، 203، 205، 206، 208، 213، 216، 221، 225، 229، 230، 255، 259، 264، 269، 277، 280، 281، 284، 291، 292. قرية جلة (من قُرى شلب)، 211. قشتالة (منطقة ومملكة)، 4، 54، 160. قصر الجعفرية، 56. قصر الحجر (مجاور لجامع الكتبية)، 282.

قصر الحمراء (غرناطة)، 282.

قصر الزاهي (من قصور الأندلس)، 282.

قصر الزهراء (من قصور الأندلس)، 282.

قصر علي بن يوسف (مراكش)، 282، 286.

قصر المبارك (من قصور الأندلس)، 282.

قصر المجاز، 32، 62.

قصر منتقوط (من قصور الأندلس)، 282.

قصور ابن عباد (من قصور الأندلس)، 112.

قلعة أمرجو، 285، 286.

قلعة أيوب (من قلاع الأندلس)، 188، 192.

قلعة بني تاودا، 285.

قلعة تاسغيموت، 285، 286.

قلعة منتقوط، 211، 285، 286.

قلمورية، 65، 164.

قورية، 22، 152.

ك

كنيسة ألبيرة (غرناطة)، 90، 119، 120، 130، 144، 290.

ل

لاردة، 56، 159.

لبلة، 213.

م

مالقعة، 16، 70، 89، 95، 103، 107، 154، 198، 203، 218، 283، 284.

المدينة المنورة، 72.

مراكش، 18، 27، 28، 35، 61، 65، 80، 89، 91، 93، 112، 123، 127، 129، 142، 162، 193، 198، 202، 204، 209، 210، 232، 236، 242، 248، 253، 254، 258، 259، 262.

مرسية، 55، 70، 95، 104، 107، 159، 214، 218،
219، 230، 242، 259، 282، 285، 286.

ن

نبلّة، 283.

و

وادي آش (شمال شرق غرناطة)، 214، 219.
ورطة (من مدن الثغر الأعلى الأندلسي)، 118.

ي

يابرة، 61، 212، 213.
يابسة (جزيرة)، 158، 183.
الْيُسَانَة، 118، 128، 129، 134.

263، 267، 269، 275، 277، 282، 283،
284، 285، 286، 289، 293.

مرسى فضالة، 258.

المرية، 69، 70، 115، 136، 164، 171، 198، 201،
209، 225، 230، 245، 255، 256، 257،
259، 284.

مصر، 275.

مصلّى الجنائز (المتصل بجامع القرويين)، 279.
مكناسة [مكناس]، 90، 117، 123، 126، 126، 236، 252،
254، 284، 286، 293.

منورقة (جزيرة)، 158، 183.

المهدية (عاصمة بني زيري)، 245.

الموصل، 37.

ميورقة (جزيرة)، 158، 160، 182، 183، 185، 186،
187، 188، 189، 195، 221، 244، 268.

فهارس الجداول والخطاطات والخرائط والصور

1- الجداول:

الصفحة	العنوان
60	- أهم الحملات العسكرية التي قادها تاشفين بن علي في الأندلس
174	- مقاصد تعلم بعض العلوم أو المواد الدراسية عند ابن العربي المعافري
217	- أهم الثورات التي تزعمها الفقهاء القضاة بالأندلس
300	- ولاية المرابطين بالأندلس من خلال "مفاخر البربر" و"البيان المغرب"

2- الخطاطات:

الصفحة	العنوان
96	- أهم أسس سياسة الدولة المرابطية في الأندلس
145	- أهم معالم التحول في سياسة الدولة المرابطية بالأندلس
222	- أهم مواقف الأندلسيين من سياسة المرابطين في الأندلس

3- الخرائط:

الصفحة	العنوان
305	- ملوك الطوائف في الأندلس
306	- موقع معركة الزلاقة والمعارك الكبرى في الأندلس
307	- المرابطون والأقاليم الإدارية في الأندلس وإفريقية

4- الصور:

الصفحة	العنوان
308	- القبة ذات الضلوع المتقاطعة بجامع قرطبة (من الداخل)
308	- قبة العقود أو الضلوع المتقاطعة بجامع تلمسان (من الداخل)
309	- المنبر الذي صنع بقرطبة عام 532هـ/1137م لجامع مراكش الكبير
309	- منبر جامع القرويين صنع بفاس سنة 538هـ/1144م
310	- أسوار "ماكارينا" من آثار المرابطين النادرة في إشبيلية

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

1- المخطوطات:

- الأوسي (أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأنصاري، ت 537هـ / 1142م)، النكت والأمال في النقص على الغزالي، مخطوط مكتبة الإسكوريال بمدريد، رقم: 1483.
- ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن أحمد التجيبي، ت. 529هـ / 1126م)، نوازل ابن الحاج، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم 55 ج (حقّقها الباحث أحمد شعيب اليوسفي، وصدرت ضمن منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية سنة 2018م، في ثلاثة أجزاء).
- الزياني (أبو القاسم بن محمد علي بن إبراهيم، ت. 1249هـ / 1835م)، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الإسماعيلية ومن تقدمها من الدول الإسلامية، مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، رقم 78.
- الطغري (أبو عبد الله محمد بن مالك الغرناطي، توفي بعد 480هـ / 1087م)، زهر البستان ونزهة الأذهان، مخطوط المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس- قسم المخطوطات، رقم: Arabe 7023.
- ابن عبد العظيم (أبو عبد الله محمد الأزموري ت. 731هـ / 1331م)، بهجة الناظرين وأنس العارفين (تاريخ بني أمغار)، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط، رقم 377 ج.

2- المصادر المطبوعة:

- ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البنسي، ت. 658هـ / 1260م)، الخلة السّيرة، حققه وعلق حواشيه حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1985.
- _____، المعجم في أصحاب القاضي الصّدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، ط 1، 1989.
- _____، المقتضب من كتاب تحفة القادم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط 3، 1989.
- _____، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1995.
- ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، ت 630هـ / 1232م)، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ج 8 (ط 1987) - ج 9 (ط 2003).

- ابن الأحمر (إسماعيل)، **بيوتات فاس الكبرى**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
- الإدريسي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي، من أهل القرن 6هـ / 12م)، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.
- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد، ت 370هـ / 981م)، **تهذيب اللغة**، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون وراجعته محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، ج 1.
- الأصفهاني (أبو عبد الله محمد بن صفى الدين، ت. 597 هـ / 1201م)، **خريدة القصر وجريدة العصر**، تحقيق آذرتاش آذرنوش، نقحه وزاد عليه محمد المرزوقي، محمد العروسي المطوي، الجيلاني بن الحاج يحيى، الدار التونسية للنشر، ط 2، 1986.
- ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي، ت. 668هـ / 1270م)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، شرح وتحقيق نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف ت. 474هـ / 1081م)، **النصيحة الولدية: وصية أبي الوليد الباجي لولديه**، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 3، 2000.
- البرزلي (أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، ت. 841 هـ / 1438م)، **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2002.
- ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني ت. 542هـ / 1147م)، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1997.
- ابن بَشْتَغِير (أبو جعفر أحمد بن سعيد، ت. 516 هـ / 1122م)، **نوازل أحمد بن سعيد بن بَشْتَغِير اللورقي المالكي**، دراسة وتحقيق وتعليق قطب الريسوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 2008.
- ابن بَشْكُوَال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك، ت. 578هـ / 1182م)، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994.
- البكري (أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، توفي حوالي 478هـ / 1085م)، **كتاب المسالك والممالك**، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة)، تونس، 1992.
- ابن بلقين (عبد الله)، **مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (469 - 483 هـ) المسماة بكتاب التبيان**، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، 1955.

- _____، كتاب التبيان، حقق المخطوط وقدم له وعلق عليه أمين توفيق الطيبي، سلسلة المعتمد بن عباد للتاريخ الأندلسي ومصادره - 5، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1995.
- البيهقي (أبو بكر بن علي الصنهاجي، من أهل القرن 6هـ / 12م)، أخبار المهدي بن تومرت و بداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971.
- التجيبي (أبو بحر صفوان بن إدريس المرسي، ت. 598هـ / 1202م)، زاد المسافر وغرة محيا الأدب السافر، اعتنى بنشره وتهذيبه والتعليق عليه عبد القادر محداد، بيروت، 1939.
- ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله، ت. 874هـ / 1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1963، ج 5.
- ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد الكناني الأندلسي، ت. 614هـ / 1217م)، رسالة اعتبار المناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، طبعة جديدة منقحة بإشراف لجنة تحقيق التراث، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، د.ت.
- الجزنائي (أبو الحسن علي، توفي بعد سنة 766هـ / 1364م)، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1991.
- ابن جماعة الحموي (بدر الدين محمد بن أبي اسحاق الحموي، ت. 733هـ / 1333م)، مستند الأجناد في آلات الجهاد ومختصر في فضل الجهاد، تحقيق وشرح أسامة ناصر النقشبندى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، 1983.
- الجوهرى (أبو نصر اسماعيل بن حماد، ت. أواخر ق 4هـ / بداية ق 11م)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 2، 1979، ج 2.
- ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ت. 456هـ / 1064م)، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1987، ج 3.
- الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، ت. 626هـ / 1228م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977.
- _____، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1993، ج 5.
- الجُميري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، من أهل القرن 8هـ / 14م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان- بيروت، ط 2، 1984.

- ابن خاقان (أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي، ت. 529 هـ / 1134م)، **مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983.
- _____، **قلائد العقيان في محاسن الأعيان**، حققه وعلق عليه حسين يوسف خربوش، مكتبة المنار، الأردن، ط 1، 1989.
- ابن أبي الخصال (أبو عبد الله محمد بن مسعود بن خلصة الغافقي، ت. 540 هـ / 1145م)، **رسائل ابن أبي الخصال**، تحقيق محمد رضوان الدايدة، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1988.
- ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت. 776 هـ / 1375م)، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1977.
- _____، **أعمال الأعلام فيمن بويّع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام**، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2003.
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، ت. 808 هـ / 1406م)، **مقدمة ابن خلدون وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
- _____، **تاريخ ابن خلدون**، تحقيق خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421 هـ - 2000.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت. 681 هـ / 1282م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، المجلد الأول (1978)، والخامس (1977)، والسابع (1978).
- ابن خير (أبو بكر محمد اللمتوني الإشبيلي، ت. 575 هـ / 1180م)، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، حققه وضبط نصّه وعلّق عليه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2009.
- أبو الخير (الإشبيلي، من أهل القرن 6 هـ / 12م)، **عمدة الطبيب في معرفة النبات**، قدم له وحققه محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1995.
- ابن دحية (أبو الخطاب عمر بن حسن، ت. 633 هـ / 1235م)، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري - حامد عبد المجيد - أحمد أحمد بدوي، راجعه طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، 1955.

- الدردير (أبو البركات أحمد بن محمد ت. 1201هـ / 1787م)، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك وبالهامش حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي، خرج أحاديثه وفهرسه مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، القاهرة، 1991، ج 2.
- ابن الدلائي (أبو العباس أحمد بن عمر العذري، ت. 478هـ / 1085م)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، 1965.
- الذهبي (الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت. 748هـ / 1347م)، سير أعلام النبلاء، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 11، 1996، الأجزاء: 15-18-10-20.
- _____، كتاب تذكرة الحفاظ، صحّحه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دت، ج 4.
- الرازي (أبو بكر محمد بن عبد القادر، توفي بعد 666هـ / 1268م)، مختار الصحاح، طبعة مدقّقة كاملة التشكيل ومميّزة المداخل، مكتبة لبنان، 1986.
- ابن رشد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي ت. 520هـ / 1127م)، فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 1987.
- _____، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، حققه محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2، 1988.
- _____، المقدمات الممهّدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1988.
- ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، ت. 708هـ / 1309م)، كتاب صلة الصلة، حقّقه مع كتاب «الصّلة» لابن بشكّوال: شريف أبو العلا العدوي، ويقع في المجلد الثالث (508 صفحات)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1429هـ - 2008م.
- الزجالي (أبو يحيى عبيد الله بن أحمد القرطبي، ت. 694هـ / 1295م)، أمثال العوام في الأندلس [مستخرجة من كتابه: ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام]، تحقيق محمد بن شريفة، مطبعة محمد الخامس، فاس، 1975.
- ابن أبي زرع (أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي، ت. 741هـ / 1341م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت. 538هـ/ 1143م)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998، ج 2.
- ابن زهر (أبو مروان عبد الملك بن أبي العلاء، ت. 557هـ/ 1162م)، كتاب التيسير في مداواة والتدبير، حققه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الرّوداني، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية - سلسلة "التراث"، مطبعة فضالة، 1991.
- الزهري (أبو عبيد الله محمد بن أبي بكر، ت. أواسط القرن 6هـ/ 12م)، كتاب الجغرافية وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى سواء الطريق، اعتنى بتحقيقه محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد - مصر، د.ت.
- ابن الزيات (أبو يعقوب يوسف بن يحيى التادلي، ت. 617هـ/ 1220م)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 22، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 2، 1997.
- السُّبكي (أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي ت. 756هـ/ 1355م)، فتاوى السُّبكي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د.ت.
- السُّبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي، ت. 771هـ/ 1369م)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1969.
- ابن سعيد (أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي، توفي حوالي 685هـ/ 1286م)، المغرب في حُلَى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 4، 1995.
- _____، رايات المبرزين وغايات المميزين، حققه وعلّق عليه محمد رضوان الداية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، ط 1، 1987.
- السقّطي (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي، أواخر القرن 5هـ/ 11م وأوائل القرن 6هـ/ 12م)، كتاب في آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال وكولان، مطبعة إرنست لورو (Ernest Leroux) - باريس، 1931.
- السِّلّفي (أبو طاهر أحمد بن محمد، ت. 576هـ/ 1180م) معجم السّفَر، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1414هـ/ 1993م.
- السملالي (عباس بن محمد بن محمد بن إبراهيم، ت. 1378هـ/ 1959م)، الإعلام بمن حل مراكش وأغमत من الإعلام، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1423هـ - 2002م، ج 8.

- ابن سهل (أبو الأصبغ عيسى، ت. 486هـ / 1093م)، الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى، تحقيق نورة محمد عبد العزيز التويجري، ط 1، 1995.
- _____، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007.
- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل المُرسي، ت. 458هـ / 1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2000، ج 4 و 8.
- _____، المخصص، قدّم له خليل إبراهيم جّال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي - طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة ومفهرسة، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط 1، 1996، ج 4.
- السيوطي (جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن بن محمد الخضير، ت. 911هـ / 1505م)، بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1964-1965.
- الصفي (صلاح الدين خليل بن ايبك، ت. 764هـ / 1363م)، الوافي بالوفيات، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط 1، 2000. الأجزاء: 3- 6- 19.
- ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب، من أهل القرن 6هـ / 12م)، المختار من شعر شعراء الأندلس، تحقيق عبد الرزاق حسّين دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1985.
- الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، ت. 599هـ / 1203م)، بُغية المُلتَمِس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط 1، 1989.
- الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد الفهري ت. 520هـ / 1127م)، سراج الملوك، حققه وضبطه وعلّق عليه ووضع فهارسه محمد فتحي أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1994.
- ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي، ت. 703هـ / 1303م)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفية وبشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 2012.
- ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي، أندلسي توفي في النصف الأول من القرن 6هـ / 12م)، رسالة في القضاء والحسبة، نشرها ليفي بروفنسال ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955.

- ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي، توفي بعد 712هـ / 1310م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ج 1 و 3 (ط 1983)، ج 2 (ط 1980).
- _____، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع (قسم المرابطين)، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط 3، 1983.
- _____، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي ببيروت ودار الثقافة بالدار البيضاء، ط 1، 1985.
- _____، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1434هـ - 2013م.
- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي، ت 543هـ / 1148م)، قانون التأويل، دراسة وتحقيق محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط 1، 1406هـ / 1986م.
- _____، رحلة أبي بكر المعافري أو رسائل أبي بكر بن العربي، دراسة، ونشر، وتحقيق ضمن ملحق كتاب: دندش (عصمت عبد اللطيف)، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا (430- 515هـ / 1038 - 1121م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1988.
- _____، النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، د ت.
- _____، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 3، 1424هـ / 2003م، ج 2.
- _____، سراج المريدين في سبيل الدين، لاستنارة الأسماء والصفات، في المقامات والحالات، الدينية والدنيوية، بالأدلة العقلية والشرعية؛ القرآنية والسُنِّيَّة، وهو القسم الرابع من علوم القرآن في التذكير، ضبط نصّه وخرّج أحاديثه ووثّق نقوله عبد الله التوارتي، دار الحديث الكُتّانية، طنجة، ط 1، 2017.
- ابن العريف (أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي، ت. 536هـ / 1141م)، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مؤمن (ت. 548هـ / 1153م)، دراسة وتحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1993.

- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي، ت. 571هـ/ 1176م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، دراسة وتحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1996، ج 38.
- ابن عسكر (أبو عبد الله محمد بن علي الغساني، ت. 636هـ/ 1239م) وابن خميس (أبو بكر محمد بن محمد، توفي بعد خاله ابن عسكر)، أعلام مالقة، تقديم وتخريج وتعليق عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي ودار الأمان للنشر والتوزيع، مطابع دار صادر، بيروت، ط 1، 1999.
- ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر غالب المحاربي الأندلسي، توفي حوالي 546هـ/ 1151م)، فهرس ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2- مزيدة ومنقحة، 1983.
- _____، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1422هـ/ 2001م، ج 2 و 5.
- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري، ت. 1089هـ/ 1679م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط 1، 1406هـ/ 1986م، ج 6.
- العمري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فضل الله بن يحيى، ت. 749هـ/ 1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار - الجزء الرابع (ممالك اليمن والحبشة والسودان وإفريقيا والمغرب والأندلس وقيائل العرب)، أشرف على تحقيق الموسوعة وحقق هذا السفر كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2010.
- ابن عميرة (أبو المطرّف أحمد بن عبدالله المخزومي، ت. 658هـ/ 1260م)، تاريخ ميورقة، دراسة وتحقيق محمد بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 2007.
- عياض (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ت. 544هـ/ 1149م)، الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض (476-544هـ/ 1083-1149م)، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 1، 1982.
- _____، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج 1، تحقيق محمد بن تلويت الطنجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط 2، 1983.
- _____، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج 8، تحقيق سعيد أحمد أعراب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1983.

- عياض (القاضي) وولده محمد، **مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام**، تقديم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية مزيعة ومنقحة، 1997.
- ابن عياض (أبو عبد الله محمد بن القاضي، ت. 575هـ / 1179م)، **التعريف بالقاضي عياض**، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط 2، 1982.
- الغرناطي (أبو حامد محمد بن عبد الرحيم الأندلسي، ت. 565هـ / 1170م)، **تحفة الألباب ونخبة الإعجاب**، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2003.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكرياء القزويني، ت. 395هـ / 1004م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1991.
- ابن فرحون (أبو الحسن إبراهيم بن نور الدين المالكي، ت. 799هـ / 1397م)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1996.
- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت. 817هـ / 1414م) **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، طبعة فنية منقحة مفهرسة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 8، 2005.
- ابن القاضي (أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي، ت. 1025هـ / 1616م)، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.
- ابن قدامة (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد، من أهل القرن 4هـ / 10م)، **الخراج وصناعة الكتابة**، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، العراق، 1981.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت. 671هـ / 1272م)، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1427هـ / 2006م، ج 16 و 20.
- ابن قزمان (أبو بكر محمد بن عيسى بن عبد الملك، ت. 555هـ / 1160م)، **ديوان ابن قزمان القرطبي: إصابة الأعراض في ذكر الأغراض**، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، المجلس الأعلى للثقافة، المكتبة العربية، القاهرة، 1995.
- ابن قسي (أبو القاسم أحمد بن الحسين الأندلسي ت. 546هـ / 1151م)، **خلع النعلين واقتباس النور من موضع القدمين**، دراسة وتحقيق محمد الأمراني، مطبعة IMBH، اسفي، ط 1، 1997.
- ابن القطان (أبو محمد حسن بن علي، منتصف ق 7هـ / 13م)، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، درسه وقدم له وحققه محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، 1990.

- القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت. 646هـ / 1248م)، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 1، 2005.
- القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي، ت. 821 هـ / 1418م)، صبح الأعشى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ / 1922م، ج 5.
- ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر القرطبي، ت. 367هـ / 1007م)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط 2، 1989.
- ابن الكردبوس (أبو مروان عبد الملك، عاش أواخر القرن 6هـ / 12م)، تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط: نصان جديان، تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، 1971.
- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ت. 1094هـ / 1683م)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 2، 1998.
- الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد، ت. 450هـ / 1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط 1، 1989.
- مخلوف (محمد بن محمد بن عمر بن قاسم، ت. 1360هـ / 1941م) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، خرّج حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 2003، ج 1.
- المرادي (أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي، ت. 489هـ / 1096م)، السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق سامي النشار، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 2009.
- المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي، ت. 647هـ / 1249م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963.
- المقري (شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، ت. 1040هـ / 1630م)، أزهار الرياض في أخبار عياض، ضبطه وحققه وعلق عليه مصطفى السّقا- إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ج 1 (ط 1939) ج 3 (ط 1942).

- _____، **أزهار الرياض في أخبار عياض- الجزء الخامس**، تحقيق سعيد احمد أعراب وعبد السلام الهراس، منشورات صندوق احياء التراث الاسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1400هـ/ 1980م.
- _____، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988.
- ابن المُناصِف (أبو عبد الله محمد بن عيسى القرطبي، ت. 620هـ/ 1223م)، **كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد وتفضيل فرائضه، وسننه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه**، ضبط نصّه وعلّق عليه ووثّق نصوصه وخرّج أحاديثه وآثاره مشهور بن حسن ال سلمان ومحمد بن زكريا أبو غازي، دار الإمام مالك – مؤسسة الريان، بيروت، ط 1، 1425هـ/ 2005م.
- ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم، ت. 711هـ/ 1311م)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، د.ت.
- الموائعيني (أبو القاسم محمد بن إبراهيم بن خيرة الإشبيلي، ت. 564هـ/ 1168م)، **ريحان الألباب وريعان الشباب في مراتب الآداب**، تحقيق وتقديم مصطفى الحيا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1988- 1989 (مرقونة).
- مؤلف أندلسي من أهل القرن 8هـ/ 14م، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط 1، 1979.
- مؤلف مجهول من أهل القرن 6هـ/ 12م، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار: وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب**، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية - بغداد، د. ت.
- مؤلف مجهول (ألفه سنة 712هـ/ 1312م)، **مفاخر البربر**، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 2005.
- الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج 1 و 2.
- النّباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله المالقي، من أهل القرن 8هـ/ 14م)، **تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، ط 5، 1983.
- النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، ت. 733هـ/ 1333م)، **تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط (إفريقية والمغرب – الأندلس – صقلية وأقريطش) (27 – 719 هـ/ 647 – 1319م)** من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984.

- ابن ورد (أبو القاسم أحمد التميمي الأندلسي، ت. 540هـ/ 1146م)، أجوبة ابن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق محمد الشريف، طوب بريس، الرباط، ط 1، 2008.
- ابن الوردي الحفيد (سراج الدين أبو حفص عمر بن المظفر، ألفه سنة 822هـ/ 1419م)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقيق أنور محمود زناتي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2008.
- الوزان (الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، ت. حوالي 957هـ/ 1549م)، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2، 1983م.
- الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى التلمساني، ت. 914هـ/ 1508م)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء، بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف، الرباط، 1981.
- _____، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواج، تحقيق حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد - مصر، 1996.

3- المراجع العربية:

- إبراهيم حسن (حسن)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر، ط 1، 1980.
- _____، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل ببيروت ومكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط 14، 1996، ج 4.
- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين، دار الشروق، عمان، 1997.
- أحمد عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقدم له مع إضافة حواشي وتعليقات أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980.
- أحمد محمود (حسن)، قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957.
- أشباح (يوسف)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمه وعلّق عليه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2، 1996.
- أعراب (سعيد)، مع القاضي أبي بكر بن العربي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1987.

- أماري ميخائيل، المكتبة العربية الصقلية: نصوص في التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع، جمع وتحقيق، دار صادر، بيروت، د.ت.
- أمكاسو (عمر)، المشروع المرابطي في الأندلس بين النجاح والإخفاق، أفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2015.
- أنخيل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955.
- البركة (محمد)، الدولة المرابطية: ملامح نظام الكتابة الديوانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008.
- البركة (محمد) وبنحمادة (سعيد)، مشاريع إصلاح القضاء بالغرب الإسلامي ما بين القرنين (6هـ - 8هـ / 12م-14م): مقارنة تاريخية لآثار العدل في إقامة العمران، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.
- بروفنسال (ليقي)، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1994م.
- بن تاويت (محمد)، تاريخ سبتة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1، 1982.
- بنحمادة (سعيد)، النظام التعليمي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011.
- _____، الغرب الإسلامي: مباحث في العلوم التجريبية، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
- بن حمادي (عمر)، الفقهاء في عصر المرابطين، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1987.
- بنسباع (مصطفى)، السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، مطابع الشويخ، تطوان، ط 1، 1999.
- بن شريفة (محمد)، بنو زهر: نظرات في تاريخ أسرة أندلسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة الدروس الافتتاحية - الدرس السابع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997.
- _____، الأمير المرابطي ميمون بن ياسين (470 هـ - 530 هـ): حياته وحجه، مطبعة فضالة، المحمدية، 2002.
- بنصبيح (عبد الواحد)، المرابطون: بحث في المكونات السياقية، مكتبة سلمى الثقافية، تطوان، ط 1، 2006.

- بن عبود (امحمد)، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف (414 – 484هـ)، مطابع الشوبخ، تطوان، 1983.
- بن محمد (علي)، ابن بسام الأندلسي وكتاب الذخيرة: دراسة في حياة الرجل وأهم جوانب الكتاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- بوباية (عبد القادر)، البربر في الأندلس، وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري (92- 422هـ/ 711- 1031م)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 2011.
- البياض (عبد الهادي)، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6 – 8هـ / 12 – 14م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط 1، 2008.
- التازي (عبد الهادي)، جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري، دار نشر المعرفة، الرباط- المغرب، ط 2، 2000.
- التلي (المختار بن الطاهر)، ابن رشد وكتابه المقدمات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1988.
- الجابري (محمد عابد)، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 6، 1994.
- جسوس (عز الدين)، موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين – دراسة في علم الاجتماع السياسي، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء 2014.
- _____، “المجتمع السياسي” ونسق تداول السلطة بالمغرب: الدولة المرابطية نموذجاً، منشورات الزمن- سلسلة شرفات 49، مطبعة بني ازناسن، الرباط، 2015.
- الجيدي (عمر)، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.
- الحجي (عبد الرحمن)، التاريخ الأندلسي: من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92- 897هـ/ 711- 1492م)، دار القلم، دمشق- بيروت، ط 2، 1981.
- حركات (ابراهيم)، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ج 1.
- حسين (مؤنس)، الثغر الأعلى الأندلسي في عصر المرابطين وسقوط سرقسطة في يد النصارى سنة 512هـ/ 1118م، مع أربع وثائق جديدة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1992.
- _____، سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، دار المصري للطباعة، ط 1، 2000.
- _____، معالم تاريخ المغرب والأندلس، طبعة خاصة أصدرتها دار الرشاد ضمن مشروع مكتبة الأسرة، 2004.
- حمادة (محمد ماهر)، الوثائق السياسية والادارية في الأندلس وشمال إفريقيا (64 – 897هـ/ 683 – 1492م) «دراسة ونصوص»، مؤسسة الرسالة، بيروت – سوريا، ط 2، 1986.

- حمدي عبد المنعم (محمد حسين)، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1997.
- الخطابي محمد العربي، الأغذية والأدوية عند مؤلفي الغرب الإسلامي: مدخل ونصوص، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط 1، 1990.
- خوليو ريبس روبيو "المجريطي"، الأندلس: بحثاً عن الهوية الغائبة، ترجمة وتقديم غادة عمر طوسون ورنأ أبو الفضل، ومراجعة سرى عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2014.
- أبو الخيل (محمد بن ابراهيم بن صالح بن الحسين)، جهود علماء الأندلس في الصراع ضد النصارى خلال عصري المرابطين والموحدين: (483هـ / 1090م - 640 هـ / 1242م)، دار أصداء المجتمع للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، 1998.
- دندش (عصمت عبد اللطيف)، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين- عصر الطوائف الثاني (510- 546هـ / 1116- 1151م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1988.
- _____، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 1، 1991.
- دوزي (رينهت)، المسلمون في الأندلس، ترجمة وتعليق وتقديم حسن حيشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
- _____، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي ومراجعة جمال الخياط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1، 1997، ج 8.
- الزباخ (مصطفى)، بنية الخطاب في فن الرسالة المرابطية بالأندلس: قراءة في المشروع الحضاري المغربي بالغرب الإسلامي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1991.
- زغروت (فتحي)، الجيوش الإسلامية وحركة التغيير في دولتي المرابطين والموحدين (المغرب والأندلس)، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر - القاهرة، ط 1، 2005.
- سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ مدينة المرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.
- _____، المساجد والقصور في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1986.
- _____، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، د ت.
- سالم (السيد عبد العزيز) والعبادي (أحمد مختار)، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت، 1969.

- سالم عبد العزيز (سحر)، تاريخ بطليوس الإسلامية أو غرب الأندلس في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دت، ج 2 (التاريخ السياسي).
- السامرائي (خليل إبراهيم) وآخرون، تاريخ العرب وحضاراتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط 1، 2000.
- السامرائي (أسامة عبد الحميد حسين)، تاريخ الوزارة في الأندلس (137-897هـ/ 755-1492م)، دار الكتب العلمية، ط 1، 2012.
- سعد زغلول (عبد الحميد)، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط 1، 1995، ج 4.
- سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1985.
- سيسالم (عصام سالم)، جزر الأندلس المنسية (التاريخ الإسلامي لجزر البليار) 89 - 685هـ/ 708-1287م، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
- شاكر (مصطفى)، الأندلس في التاريخ، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1990.
- شواط (الحسين بن محمد)، القاضي عياض: عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته (476-544هـ)، دار القلم، دمشق، ط 1، 1999.
- شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق - سورية، ط 2005.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، ط 1، دت، ج 10.
- طقوش (محمد سهيل)، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1426هـ - 2005م.
- الطيبي (أمين توفيق)، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج 28.
- العبادي (أحمد مختار)، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دت.
- _____، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د. ت.
- _____، صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط 1، 2000.
- العبد (عاطف عدلي)، الرأي العام وطرق قياسه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
- عثمان عثمان (اسماعيل)، العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى - عصر دولة المرابطين، الهلال العربي للنشر والتوزيع ومطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 1992-1993م، ج 2.
- العروي (عبد الله)، مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 3، 2001.

- _____، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2000.
- العلام (عز الدين)، الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، عالم المعرفة، العدد 324، فبراير 2006.
- العماري (عبد الله)، الإقطاع في الدولة الإسلامية إلى حدود القرن 6هـ / 12م، منشورات مختبر: التراث: دراسة وصيانة وإنقاذ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس، ط 1، 2017.
- العمراني (محمد)، كرونولوجيا ثورات وانتفاضات المغرب الأقصى والأندلس في زمن المرابطين والموحدين: دراسة إحصائية تحليلية، شركة نادية للنشر، الرباط، ط 1، 2016.
- عنان (محمد عبد الله)، دولة الإسلام في الأندلس: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997.
- _____، دولة الإسلام في الأندلس: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1990.
- _____، أندلسيات - كتاب العربي رقم (20)، مطبعة حكومة الكويت، 1988.
- عوني (الحاج موسى)، فن المنقوشات الكتابية في الغرب الإسلامي: مدونة الكتابات المنقوشة السعدية والعلوية بمدينة فاس، دراسة تاريخية وفنية، سلسلة أبحاث رقم (2)، منشورت مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2010.
- غسثون دوفردان، تاريخ مراكش: من التأسيس إلى الحماية (1912م)، ترجمة محمد الزكراوي وخالد المعزوزي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 1433هـ / 2012م.
- فتحة (محمد)، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ / 12-15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999.
- القادري بوتشيش (إبراهيم)، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي: من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ - 316هـ)، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
- _____، المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع - الذهنيات - الأولياء، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1993.
- _____، تاريخ الغرب الإسلامي: قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 1994.
- _____، الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر، القاهرة - مصر، ط 1، 1995.

- _____، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، 1998.
- _____، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 2002.
- القادري (عبد الله بن أحمد)، الجهاد في سبيل الله: حقيقته وغايته، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط 2، 1992، ج 1.
- القبلي (محمد)، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط: علائق وتفاعلات، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1997.
- _____، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، إشراف وتقديم، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.
- _____، المجتمع والحكم والدين في نهاية "العصر الوسيط"، تأليف وتعريب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 1، 2017.
- قسطنطين زريق، في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1981.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، 1968.
- كارل بوبر، بؤس الإيديولوجيا: نقد مبدأ الأنماط في التطور التاريخي، ترجمة عبد الحميد صبرة، دار الساقى، بيروت - لبنان، ط 1، 1992.
- اللحية (محمد)، محددات نشأة المدينة المغربية الوسيطة وتمدنها: مدينة مكناس (452-645هـ/ 1060-1247م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 16، مطبعة سايس كرافيك، فاس، ط 1، 2011.
- ليوبولدو توريس بالباس، الفن المرابطي والموحدي، ترجمة سيد غازي، دار المعارف، مصر، 1971.
- مارسيه (جورج)، بلاد المغرب وعلاقاتها بالشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمه عن الفرنسية محمد عبد الصمد هيكل وراجعته واستخرج نصوصه مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1991.
- _____، الفن الإسلامي، ترجمة عبلة عبد الرزاق ومراجعة عاطف عبد السلام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2016.
- مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، الرباط، 1988-1989، ج 2.

- مانويل جوميث مورينو، الفن الإسلامي في إسبانيا (من الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر المرابطين) وفنون المستعربين، ترجمة السيد عبد العزيز سالم ولطفي عبد البديع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
- محمد بحر (عبد المجيد)، اليهود في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1970.
- محمد عادل (عبد العزيز)، التربية الإسلامية في المغرب: أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987.
- المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط 5، 1997.
- أبو مصطفى (كمال السيد)، دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997.
- موسى (عز الدين أحمد)، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت - القاهرة، ط 1، 1983.
- النعسان (محمد هشام)، قصور وحدائق الأندلس العربية الإسلامية: دراسة تراثية، أثرية، عمرانية، جمالية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2017.
- الهاشمي البلغيثي (آسية)، ذو الوزارتين (وزير المعتمد بن عباد ووزير يوسف بن تاشفين) ابن القصيرة، حياته وأدبه، مطبعة الحرف المعتدل، سلا، 1998.
- الهرفي (سلامة محمد سليمان)، دولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين- دراسة سياسية حضارية، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1985.
- هيكل (محمد خير)، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، دار البيارق ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 2، 1996.
- وزيري (يحيى)، موسوعة عناصر العمارة الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1999، ج 2.

4- المراجع الأجنبية:

- ALTAMIRA (Rafael), (1966): **A history of Spain from the beginnings to the present day**, Translated by Muna lee, D.Van Nostrand company Toronto, New York, London.
- DOZY (Reinhart Pieter Anne), (1861): **Histoire des Musulmans d'Espagne: jusqu'à la conquete de l'Andalousie par les Almoravides (711-1110)**, Leyde.
- _____, (1860): **LE CID, d'après de nouveaux documents**, Nouvelle édition, Leyde.
- DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1978): **La vie quotidienne dans l'Europe médiévale sous domination arabe**, Hachette, Paris.
- GARCIA GOMEZ (Emilio), (1945): **Un eclipse de la poesía en Sevilla: La época almoravide**, Imprenta de la viuda de Estanislao Maestre, Madrid.

- GRAETZ (Heinrich), (1872): **Les juifs d'Espagne (945 – 1205)**, traduit de l'allemand par Georges Stenne, Michel Lévy frères éditeurs - Librairie Nouvelle, Paris.
- LAVOIX (Henri), (1887-1891): **Catalogue des monnaies musulmanes de la bibliothèque nationale: Espagne et Afrique**, T II, Paris.
- MATÍAS RAMÓN (Martínez y Martínez), (1904): **Historia del Reino de Badajoz**, durante la dominación musulmana, Tipografía y Librería de Antonio Arqueros, Badajoz.
- MESNAGE (Père Joseph), (1915): **Le Christianisme en Afrique: Déclin et extinction**, Alger/Paris.
- PIDAL (Ramon Menedez), (2016): **The Cid and His Spain**, Routledge Library Editions: Muslim Spain, London.
- SIMONET (Francisco Javier), (1897-1903): **Historia de los Mozárabes de España deducida de los mejores y más auténticos testimonios de los escritores cristianos y arabes**, Madrid.

5- الرسائل والأطاريح الجامعية:

- بن الذيب (عيسى)، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دراسة اجتماعية واقتصادية (480هـ - 540هـ / 1056م - 1145م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر، 2008 - 2009، (مرقونة).
- بنسباع (مصطفى)، **فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين: بعض مظاهر الانتقال**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب ظهر المهرارز - فاس، 1986 - 1987، (مرقون).
- بولعراس (خميسي)، **فن الحرب بالمغرب الإسلامي خلال عصر المرابطين والموحدين**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر، 2013 - 2014 (مرقونة).
- الخرشي (عبد الوافي)، **الأدوار التربوية والسياسية لرباطات وزوايا الصحراء المغربية خلال العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث - دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب - ظهر المهرارز بفاس، 2015 - 2016. (مرقونة).
- كواتي (مسعود)، **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الجزائر- معهد التاريخ، 1411-1412هـ / 1990-1991م (مرقونة).

6- المقالات العربية:

- الإدريسي (عبد القادر)، "البدايات الأولى لإحياء التراث بالمغرب"، مجلة دعوة الحق، س 23، ع 4، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية - المغرب، شعبان 1402هـ - يوليو 1982م، صص: 108-111.
- اعديلة (مصطفى)، "الفتح المرابطي" مترجم من كتاب السيد القمبيطور للمؤرخ رامون مينندث بيدال، المجلة المغربية للدراسات الإسبانية، ع 2، 1991، صص: 47 - 52.
- الأهواني (عبد العزيز)، "ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي [ت 577هـ / 1181م] في لحن العامة"، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثالث، شوال 1376هـ - مايو 1957، ج 1، صص: 127-157.
- البركة (محمد)، "ابن بصال الطليطلي (ت. 499 هـ / 1106م): حياته العلمية وآثاره التجريبية"، مجلة عصور الجديدة، ع 14-15، صيف- خريف (أكتوبر) 1435هـ / 2014م، صص: 124-139.
- بنحمادة (سعيد)، "أثر التقاويم الفلاحية في تطوير البستنة بالأندلس والمغرب خلال العصر الوسيط"، مجلة عصور الجديدة، ع 14-15، صيف- خريف (أكتوبر) 1435هـ / 2014م، صص: 106-123.
- بنسباع (مصطفى)، "التأريخ لأندلس العصر المرابطي بين ابن أبي سماك الأندلسي والنويري المصري" ضمن كتاب: المغرب والأندلس: بحوث ودراسات، تقديم وتنسيق أحمد اليوسفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، مطبعة الطوبريس، طنجة، 2013، صص: 71 - 86.
- _____، "السلطة السياسية العليا بين المرابطين والموحدين"، مجلة البحث العلمي، ع 41، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992-1993، صص: 41 - 55.
- بن عبد الله (عبد العزيز)، "معطيات الفن الإسلامي في المغرب"، مجلة المناهل، س 2، ع 3، جمادى الثانية 1395هـ / يونيو 1975، صص: 51 - 71.
- بن عبود (أحمد)، "تقييم دور العلماء ومكانتهم في المجتمع الأندلسي خلال عهد دول الطوائف (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، مجلة البحث العلمي، ع 36، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1986، صص: 81 - 90.
- _____، "قضية استنجد ملوك الطوائف بـيوسف بن تاشفين وعبور الجيوش المرابطية إلى الأندلس من سبتة إلى الزلاقة" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، س 3، ع 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، صص: 101 - 116.

- _____، "جوانب من العلاقات المرابطية - الأندلسية في نهاية عصر الطوائف"، مجلة البحث العلمي، ع 41، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992-1993، صص: 17 - 35.
- _____، "الضرائب في الأندلس خلال عصر ملوك الطوائف (ق 5هـ)"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، العدد 14، 2007، صص: 100 - 107.
- الجراري (عباس)، "وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ" منشور ضمن كتاب دروس حسنية - منشورات النادي الجراري- 64، جمع وتقديم حميدة الصائغ الجراري، مكتبة دار السلام للطباعة والتوزيع، الرباط، ط 1، 2015، صص: 53-75.
- الجحاني، (الحبيب)، "السياسة المالية للدولة المرابطية" ضمن دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط 2، 1986، صص: 89 - 103.
- الجيدي (عمر عبد الكريم)، "الأندلسيون واستحداث مصدر تشريعي جديد"، ندوة الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الخامس- العلوم الشرعية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط 1، 1996، صص: 85 - 112.
- جيرلين دودوز، "فنون الأندلس"، ترجمة جاسر أبو صفية، مقال نُشر ضمن كتاب: الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس - الجزء الثاني، تحرير سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط 1، 1998، صص: 863-884.
- حافظي علوي (حسن)، "جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود"، مجلة المناهل، س 22، ع 56، جمادى الأولى 1418هـ - شتنبر 1997م، صص: 359 - 385.
- حدوش (العايشي)، "منهجية المراكشي في التاريخ والنقد الأدبي من خلال كتاب المعجب"، مجلة البحث العلمي، ع 36، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1986، صص: 121 - 130.
- حسين (مؤنس)، "نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، من 520هـ/ 1126م إلى 540هـ/ 1145م"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية (مديرد)، المجلد الأول، ع 3، 1955، صص: 97 - 140.
- _____، "السيد القمبيطور وعلاقاته بالمسلمين"، المجلة التاريخية المصرية، مج 3، ع 1، مايو 1950، صص: 37-87.
- الخطيب (أحمد)، "السياسة الحربية للدولة الإسلامية"، مجلة الوعي (البنائية)، س 19، ع 212، رمضان 1425هـ - أكتوبر 2004، صص: 12 - 16.

- الدليمي (ياسين أحمد صالح)، "القضاء في الأندلس على عهد المرابطين (483هـ - 542هـ)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مج 23، ع 10، تشرين الاول (أكتوبر) 2016، صص: 172 – 214.
- الدوري (تقي الدين عارف)، "تاريخ الأندلس في مصادر المشرق العربي"، مجلة المؤرخ العربي، س 16، ع 44، 1412هـ - 1991م، صص: 159 - 169.
- أبو دياك (صالح محمد فياض)، "نظام الإدارة في المغرب والأندلس أيام المرابطين"، مجلة المؤرخ العربي، س 14، ع 35، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1988، صص: 109 - 120.
- رزوق (محمد)، "الهجرة الأندلسية إلى المغرب"، مجلة دراسات أندلسية، ع 16، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م، صص: 17 – 30.
- زنيير (محمد)، "التعاون المغربي الأندلسي في مجالات الفلسفة والعلوم الدقيقة"، مقال ضمن ندوة التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب التي نُظمت بغرناطة أيام 17 – 19 شوال 1412هـ/ 21 – 23 أبريل 1992م، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية «سلسلة الدورات»، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1993، صص: 107 – 126.
- سالم (السيد عبد العزيز)، "بعض المصطلحات للعمارة الأندلسية المغربية"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مج 5، ع 1- 2 (عدد خاص بمناسبة خمس سنوات على إنشاء الصحيفة)، 1377هـ/ 1957م، صص: 242 – 253.
- _____، "العمارة الإسلامية في الأندلس وتطورها"، عالم الفكر، مج 8، ع 1، أبريل – مايو – يونيو 1977، صص: 89 - 166.
- سالم عبد العزيز (سحر)، "الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس (دراسة سياسية – أدبية - اجتماعية)"، نُشر ضمن أعمال ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 48، ط 1، 1995، صص: 33 - 79.
- شيخة (جمعة)، "التصوف الأندلسي بين الدين والسياسة خلال النصف الأول من القرن 6 / 12"، مجلة دراسات أندلسية، ع 21، رمضان 1419هـ/ يناير 1999م، صص: 65 – 82.
- الصمدي (مصطفى)، "المخطوطات الأندلسية بفاس: مقاربة تاريخية لدراسة تأثير الحضارة الأندلسية على العقلية الفاسية" ضمن أعمال ندوة فاس والأندلس التي نُظمت يومي 29 – 30 نونبر 1995، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس، سلسلة ندوات ومناظرات العلوم الإنسانية (4)، مطبعة سيباما، فاس، 2001، صص: 1 – 14.

- العبادي (أحمد مختار)، "الإسلام في أرض الأندلس: أثر البيئة الأوربية"، عالم الفكر، مج 10، ع 2 (عدد ممتاز)، 1979، صص: 59 – 110.
- عبد الحميد حسين (أسامة)، "فقهاء الدولة المرابطية وإحراق كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي"، مجلة سر من رأى (العراقية)، المجلد الأول، س 1، ع 1، 2005، صص: 91 – 101.
- عبد العزيز (هشام فوزي)، "يهود الأندلس في ظل الحكم الإسلامي (92- 897هـ / 711- 1492م)"، مجلة العصور، مج 11، الجزء الأول، شوال 1421هـ / يناير 2001، صص: 43- 56.
- عثمان اسماعيل (عثمان)، "عمارة المرابطين الحربية في نطاق فلسفتهم الجهادية"، مجلة دعوة الحق، س 23، ع 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، جمادى الأولى 1402هـ - أبريل 1982م، صص: 74- 78.
- عواد الطائي (عادل)، "الصنوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430 - 539 هـ / 1038- 1144 م) في المصادر والمراجع العربية"، مجلة الأندلس – المغرب (AAM)، ع 19، جامعة قادس الاسبانية، 2012، صص: 413 – 453.
- _____، "تسليح جيش المرابطين"، مجلة الأندلس – المغرب (AAM)، ع 21، جامعة قادس الاسبانية، 2014، صص: 137 – 172.
- فوفيل ميشيل، "التاريخ والأمد الطويل" – منشور ضمن الكتاب الجماعي: التاريخ الجديد – إشراف جاك لوغوف، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري ومراجعة عبد الحميد هنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط 1، 2007، صص: 141- 188.
- القادري بوتشيش (إبراهيم)، "مسألة بناء الكنائس بالمغرب الأقصى خلال عصر المرابطين (من منتصف القرن 11 إلى منتصف القرن 12 م)"، نُشر ضمن أعمال ندوة: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 48، ط 1، 1995، صص: 93 – 100.
- _____، "المرابطون وسياسة التسامح مع نصارى الأندلس: نموذج من عطاءات الحضارة الأندلسية" ضمن أعمال ندوة الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات- القسم الأول (التاريخ وفلسفته)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط 1، 1996، صص: 229 – 246.
- _____، "أثر الحروب في المجال الضرائبي"، مجلة الاجتهاد، س 9، ع 34- 35، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1997، صص: 79 – 92.
- القبلي (محمد)، "رمز «الإحياء» وقضية الحكم في المغرب الوسيط (الخطاطة العامة وأرضية الاختلاف)"، ضمن مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، البيضاء، ط 1، 1987، صص: 21 – 51.

- لطفي (عبد البديع)، "نص أندلسي جديد: قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كُور الأندلس ومُذنها بعد الأربعمئة"، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 1، رمضان 1374هـ- مايو 1955، ج 2، صص: 272-310.
- ليوبولدو توريس بالباس، "الأبنية الإسبانية الإسلامية"، تعريب عليّة إبراهيم العناني، **صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد**، س 1، ع 1، 1372هـ/ 1953م، صص: 97 – 128.
- المغراوي (محمد)، "فتوى أبي الفضل ابن النحوي حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي" ضمن **متنوعات محمد حجي نشرت بمناسبة صدور موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998، صص: 116 – 128.
- _____، "تطور المذهب الأشعري بالمغرب الأقصى إلى حدود العصر المرابطي" ضمن **التاريخ والفقه: أعمال مهداة إلى المرحوم محمد المنوني**، تنسيق محمد حجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 103، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2002، صص: 133 – 153.
- مكي (محمود علي)، "وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين" (22 رسالة)، **صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد**، المجلد 7 – 8 (مزدوج)، 1959-1960، صص: 109 – 198.
- المنوني (محمد)، "إحياء علوم الدين في منظور الغرب الإسلامي أيام المرابطين والموحدين" ضمن **أعمال ندوة أبي حامد الغزالي: دراسات في فكره وعصره وتأثيره**، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (9)، 1988، صص: 125 – 137.
- النجمي (عبد الله)، "الإفادات والإنشادات لمحمد الصغير الإفرائي" ضمن **متنوعات محمد حجي نشرت بمناسبة صدور موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1998، صص: 60 – 115.
- الهيلة (محمد الحبيب)، "مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9"، **مجلة دراسات أندلسية**، ع 9، رجب 1413هـ / يناير 1993، صص: 23 – 31.
- اليعقوبي البدرابي (محمد)، "إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي"، **مجلة المنهل**، س 4، ع 9، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، صص: 312 – 323.

7- المقالات الأجنبية:

- AL-TAEE (Adel Awad), (2012): «aṣ-Ṣunūf wa-l-ḥidamāt fī ḡayṣ dawlat almurābiṭīn (430-539 h. 1144-1038 m.) fī l-maṣādir wa-l-marāḡi ʿ al-ʿarabiyya [Categorías y servicios en el ejército de la dinastía almorávide (430-539 h. 1144-1038 d.C.) en las fuentes árabes]», **Revista Al-Andalus Magreb**, n° 19, pp: 413 - 453.
- ————, (2014): «Taslīḥ ḡayṣ al-murābiṭīn [El armamento del ejército almorávide]», **Revista Al-Andalus Magreb**, n° 21, pp: 137 - 172.
- AMBROSIO (Huici Miranda), (1961): «Un fragmento inédito de Ibn ʿIdārī sobre los Almorávides», **Hespéris – Tamuda**, vol. II, Fasc. 1, Rabat, pp: 43 – 112.
- BASSET (Henri) et TERRASSE (Henri), (1926): «Sanctuaires et forteresses almohades: V, La chaire de la Kotobiya», **Hespéris** 6, pp: 168 – 207.
- BENABOUD (Mhammad), (1980 - 1981): «Asabiyya and Social Relations in Al- Andalus During the Period of the Taifa States, (11 century A.D./5th A.H.)», **Hespéris – Tamuda**, vol. XIX, Rabat, pp: 5 - 46.
- ————. (1991): «The Socio- political Role of the Andalusian Ulama During the 5th Century A.H. / 11 th century A.D», **Islamic Studies**, Vol. 30, n° 1/2, Special Issue on Muslim Heritage in Spain, pp :179 -211.
- BOURDIEU (Pierre) :(1973), «L'opinion publique n'existe pas», **Revue Les Temps Modernes**, n° 318, pp: 1292-1309.
- BRAUDEL (Fernand), (1958): «Histoire et Sciences sociales: La longue durée». In: **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 13e année, n° 4, pp: 725 -753.
- DE CENIVAL (Pierre), (1927): «L'église chrétienne de Marrakech au XIIIe siècle», **Hespéris** 7, pp: 69-83.
- DUFOURCQ (Charles-Emmanuel), (1968): «Les relations du Maroc et de la Castille pendant la première moitié du XIIIe siècle», **Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (RHCM)** n° 5, pp: 37-62.
- ————, (1978): «La coexistence des chrétiens et des musulmans dans Al-Andalus et dans le Maghrib du Xe siècle» In: **Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public**, 9^e congrès (Occident et Orient au Xe siècle), Dijon, pp :209-224.
- FALQUE REY (Emma), (1983): «Traducción de la "Historia Roderici"», **Boletín de la Institución Fernán González**, Año 62, n° 201, pp: 339 – 375.
- HAKAKAT (Brahim), (1995): «La communauté chrétienne et celle d'origine chrétienne en Espagne musulmane, vues par les sources arabes», in **L'Occident musulman et l'Occident chrétien au Moyen-Age, coordonné par Mohammed HAMMAM**, Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, Série colloques et séminaires n° 48, pp :197–207
- LAGARDÈRE (Vincent), (1983): «La tariqa et la révolte des Murīdūn en 539 H / 1144 en Andalus», **Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, n° 35, pp: 157-170.

- ————, (1988): «Communautés mozarabes et pouvoir almoravide en 519 H/1125 en Andalus», **Studia Islamica**, n° 67, pp. 99–119.
- ————, (1998): «Évolution de la notion de djihad à l'époque almoravide (1039-1147)», In: **Cahiers de civilisation médiévale**, 41e année, n° 161, pp: 3 -16.
- LEVI-PROVENCAL (Évariste), (1955): « Le titre souverain des Almoravides et sa légitimation par le califat 'Abbaside », In: **Arabica**, vol. 2, pp: 265-288.
- NWYIA (Paul), (1956): «Note sur quelques fragments inédits de la correspondance d'Ibn al-'Arif avec Ibn Barrajan», **Hespéris** 43, pp: 217 – 221.
- SAUVAGET (Jean), (1949): «Sur le minbar de la Koutoubia de Marrakech», **Hespéris** 36, pp: 313 - 319.
- SLOUCH (Nahum), (1906): «Études sur l'histoire des juifs au Maroc», **Archives marocaines**, vol. 6, pp: 1–167.
- TERRASSE (Henri), (1953): «Forteresse almoravide d'Amargo», **Al-Andalus**, Vol. 18, n° 2, pp: 389 -400.
- TORRES BALBÁS (Leopoldo), (1957): «Cementerios hispanomusulmanes», **Al-Andalus**, Vol. 22, n° 1, pp: 131 -191.
- ————, (1940): «Las norias fluviales en España», in *Obra dispersa, Crónica Arqueológica de la España musulmana*, VI, **Al-Andalus**, Vol. 5 , n° 1, pp: 192 – 208.
- VANACKER (Claudette), (1973): «Géographie économique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes du IXe siècle au milieu du XIIe siècle», In: **Annales**, 28^e année, n° 3, pp: 659 – 680.

8- البوابات والمواقع الإلكترونية:

- <https://www.marefa.org>
- <https://www.facebook.com/Moroccan.History/photos>
- <https://civilizationlovers.wordpress.com>
- <https://www.qantara-med.org> (موقع قنطرة التراث المتوسطي)

فهرس المحتويات

1	إهداء.....
2	كلمة شكر وتقدير
3	لائحة المختصرات
4	مقدمة
13	مدخل: توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال الاسطوغرافيا بين الإنقاذ والاستحواذ
15	1- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر الأندلسية
15	أ- مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين (ت. بعد 486هـ / 1093م)
18	ب- "قلائد العقيان" لابن خاقان (ت. 529 هـ / 1134م)
19	ت- "الذخيرة" لابن بسام (ت. 542 هـ / 1147م)
20	ث- " الحلة السّيراء" لابن الأبار (ت. 658 هـ / 1260م)
21	ج- "أعمال الأعلام" لابن الخطيب (ت. 776 هـ / 1375م)
22	ح- "الحلل الموشية" لمؤلف أندلسي من أهل القرن 8 هـ / 14م
25	2- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر المغربية
25	أ- كتاب "السياسة" للمُرادي (ت. 489 هـ / 1096م)
26	ب- "المعجب" لعبد الواحد المراكشي (ت. 647 هـ / 1249م)
28	ت- "البيان المغرب" لابن عذاري (ت. بعد 712 هـ / 1312م)
29	ث- "روض القرطاس" لابن أبي زرع الفاسي (ت. 741 هـ / 1341م)
31	ج- "الروض المعطار" للحميري، من أهل القرن 8 هـ / 14م
33	ح- "نفح الطيب" للمقري (ت. 1040 هـ / 1630م)
35	3- توجه المرابطين نحو الأندلس من خلال المصادر المشرقية
35	أ- "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (ت 630 هـ / 1232م)
36	ب- "وفيات الأعيان" لابن خلكان (ت. 681 هـ / 1282م)
37	ت- "نهاية الأرب" للنويري (ت. 733 هـ / 1333م)
39	خلاصة
41	الباب الأول:

محددات سياسة الدولة المرابطية بالأندلس وتجلياتها: إنقاذ واستحواذ

- 43 الفصل الأول: أسس السياسة المرابطية بالأندلس وتجليات الإنقاذ فيها
- 44 - المبحث الأول: قيادة الجهاد الحربي: التضحية من أجل الإنقاذ
- 44 1- الطبيعة الجهادية للدولة المرابطية
- 44 أ- مفهوم الجهاد ودلالات تسمية "المرابطين"
- 46 ب- عناية الدولة المرابطية بالجند عماد الجهاد
- 49 2- معالم السياسة العسكرية للمرابطين في الأندلس
- 49 أ- التحريض على الجهاد
- 52 ب- إسناد القيادة العسكرية للمقربين
- 62 ت- التنسيق العسكري مع الأندلسيين
- 67 - المبحث الثاني: محاولة توحيد الأندلس سياسيا ومذهبيا دعما للإنقاذ
- 67 1- المرابطون والسعي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأندلس
- 67 أ- إنهاء الانقسام السياسي بالقضاء على دويلات الطوائف
- 69 ب- الإبقاء على حكم المستعدين صاحب سرقسطة إلى حين
- 72 2- دور المرابطين في دعم الوحدة المذهبية للأندلس
- 72 أ- إسناد منصب القضاء للفقهاء المالكيين
- 75 ب- إحراق "الإحياء" وعلاقته بالسياسة الدينية للمرابطين
- 83 - المبحث الثالث: الاهتمام بالفقهاء القضاة: دعامة الإنقاذ
- 84 1- مكانة الفقهاء عند ملوك الطوائف وأمراء المرابطين
- 85 2- المكانة السامية للفقهاء في المجتمع الأندلسي
- 89 3- فقهاء الأندلس في مناصب سامية بالدولة المرابطية
- 95 خلاصة
- 97 الفصل الثاني: معالم التحول نحو الاستحواذ في سياسة المرابطين بالأندلس
- 99 - المبحث الأول: معالم التحول في التعامل مع ملوك الطوائف
- 100 1- استعانة ملوك الطوائف بالمرابطين وأزمة الثقة بين الطرفين
- 100 أ- دواعي استعانة ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين
- 102 ب- تجليات أزمة الثقة بين ملوك الطوائف ويوسف بن تاشفين
- 106 2- استحالة توحيد صف ملوك الطوائف والمصير المختلف

- 106 أ- المرابطون ومحاولة توحيد صف ملوك الطوائف
- 108 ب- المصير المختلف لملوك الطوائف
- 114 - **المبحث الثاني: معالم التحول في التعامل مع أهل الذمة**
- 116 1- إسلام أهل الذمة وعلاقته بسياسة التسامح والإنصاف
- 116 أ- حرص الدولة المرابطية على إنصاف أهل الذمة
- 117 ب- التسامح مع أهل الذمة وإسلام عدد منهم
- 122 2- تغريب المعاهدين وعلاقته بنقض عهد الذمة
- 122 أ- حدث التغريب في سياقه التاريخي
- 124 ب- علاقة قرار التغريب بنقض عهد الذمة
- 131 - **المبحث الثالث: السياسة الجبائية ومقولات الاستحواذ**
- 134 1- إلغاء المغارم التي فرضها ملوك الطوائف كسبا للقلوب
- 134 أ- السياسة الجبائية المُجففة لملوك الطوائف
- 136 ب- السياسة الجبائية ليوسف بن تاشفين بالأندلس
- 138 2- فرض الضرائب مخافة أن يتعرض بيت المال للنضوب
- 138 أ- الضرائب التي فرضها علي بن يوسف بالأندلس
- 140 ب- الاستغلال الضريبي وموقف أهل الأندلس منه
- 143 **خلاصة**
- 146 **الباب الثاني:**
- **الأندلسيون بين تأييد جهود الإنقاذ ورفض ما اعتبروه استحواذا**
- 148 **الفصل الثالث: المواقف الأندلسية المؤيدة لجهود الإنقاذ**
- 149 - **المبحث الأول: الاستجداد عند اشتداد المحن**
- 151 1- المبادرات الرسمية للاستجداد بيوسف بن تاشفين
- 151 أ- مبادرة المتوكل على الله بن الأفطس حاكم بطليوس
- 152 ب- مبادرة المعتمد بن عباد حاكم أشبيلية
- 155 2- المبادرات الشعبية للاستغاثة بالمرابطين
- 155 أ- في عهد يوسف بن تاشفين
- 159 ب- في عهد علي بن يوسف بن تاشفين

- 161 - المبحث الثاني: التهافت على الجهاد ونبذ التقاعس عنه
- 162 1- تهافت المتطوعين على الجهاد بالأندلس
- 162 أ- إسهام المتطوعين في انتصار الزلاقة
- 163 ب- انخراط المطوعة في المعارك المتجددة
- 165 2- نبذ التقاعس عن الجهاد في الأندلس
- 165 أ- تحذير فقهاء الأندلس من خطورة القعود عن الجهاد
- 167 ب- توبيخ المتقاعسين عن الجهاد من القادة العسكريين
- 170 - المبحث الثالث: الإسهام في جهود الإنقاذ والإصلاح
- 171 1- جهود أهل الأندلس لترميم أسوار المدن
- 173 2- مشروع إصلاح التعليم لابن العربي المعافري
- 177 3- مشروع إصلاح القضاء لابن عبدون التجيبي
- 179 خلاصة
- 181 الفصل الرابع: المواقف الأندلسية المعارضة لمحاولات الاستحواذ
- 183 - المبحث الأول: الاحتجاج عند اختلال السياسة الأمنية والعسكرية
- 183 1- "ثورة ميورقة" بعد استنفاذها سنة 509هـ/ 1115م
- 183 أ- اختلاف الروايات حول ولاية المرابطين على ميورقة
- 187 ب- اختلال الأمن بميورقة لأسباب داخلية وخارجية
- 189 2- "الفتنة القرطبية" سنة 514 أو 515هـ/ 1120 أو 1121م
- 189 أ- أسباب "الفتنة القرطبية" من خلال الروايات التاريخية
- 191 ب- علاقة "الفتنة القرطبية" بالأوضاع الأمنية في الأندلس
- 196 - المبحث الثاني: معارضة السياسة الجبائية "المُجحفة"
- 196 1- "انتفاضة" أهل قرطبة سنة 525هـ/ 1131م
- 196 أ- "انتفاضة" أهل قرطبة من خلال رواية ابن القطان
- 197 ب- "انتفاضة" أهل قرطبة وعلاقتها بضريبة "المعونة"
- 200 2- "ثورة" العامة في اشبيلية سنة 529هـ/ 1136م
- 200 أ- صرامة قاضي اشبيلية ابن العربي المعافري
- 202 ب- ظروف اندلاع "ثورة" العامة باشبيلية

206	- المبحث الثالث: الثورة عند ضعف الحكم المرابطي
208	1- ثورة المريردين من المتصوفة بزعامة ابن قسي
208	أ- تيارات التصوف بالأندلس وموقفها من الحكم المرابطي
211	ب- المحطات الكبرى التي مرت منها ثورة المريردين
216	2- ثورة الفقهاء القضاة بزعامة ابن حمدين
216	أ- علاقة ثورة الفقهاء القضاة بثورة المريردين
218	ب- مواقف فقهاء الأندلس في ظل ضعف الحكم المرابطي
221	 خلاصة
223	الباب الثالث:
	ملاح من التأثيرات المتبادلة بين القوة العسكرية المنقذة والقوة الحضارية المستجدة
227	الفصل الخامس: التأثيرات السياسية والإدارية والعسكرية
229	- المبحث الأول: التأثيرات السياسية والإدارية
229	1- ولاية الأندلس في مجال السيادة المرابطية
231	2- كُتّاب الأندلس في ديوان المرابطين
237	- المبحث الثاني: التأثيرات العسكرية
238	1- قيادة المرابطين للجيش في الأندلس
243	2- قيادة الأندلسيين للأسطول المرابطي
246	 خلاصة
247	الفصل السادس: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية
249	- المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية
249	1- في الميدان الفلاحي
250	أ- تحولات الملكية العقارية بالأندلس زمن المرابطين
253	ب- الخبرة الأندلسية في مجال الري والفلاحة بالمغرب الأقصى
255	2- في الميدان الصناعي والتجاري
255	أ- دُورُ صناعة الأندلس في العصر المرابطي
259	ب- حدود تداول العملة المرابطية في الأسواق الأندلسية

262	- المبحث الثاني: التأثيرات الفكرية والاجتماعية
262	1- في مجال الحياة الفكرية
262	أ- أثر توجه علماء الأندلس نحو المغرب زمن المرابطين
264	ب- دور المرابطين في رعاية الإنتاج الفكري الأندلسي
266	2- في مجال الحياة الاجتماعية
266	أ- انفتاح المرابطين على المجتمع الأندلسي
271	ب- حرص الأندلسيين على تميزهم داخل المجتمع
277	- المبحث الثالث: التأثيرات المعمارية والفنية
278	1- الطابع الأندلسي في بناء المساجد والقصور والمنازل الخاصة
278	أ- الطابع الأندلسي في بناء المساجد وزخرفتها
282	ب- الطابع الأندلسي في بناء القصور والمنازل الخاصة
283	2- الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار والقلاع
283	أ- الطابع المغربي في بناء الحصون والأسوار
285	ب- الطابع المغربي في بناء القلاع
287	 خلاصة
289	 خاتمة
294	 ملاحق
311	 فهارس
312	 فهرس الآيات القرآنية
313	 فهرس الأشعار
314	 فهرس الأمثال
315	 فهرس الكتب
316	 فهرس الأعلام
325	 فهرس الأماكن
329	 فهارس الجداول والخطاطات والخرائط والصور

330	قائمة المصادر والمراجع
330	1- المخطوطات
330	2- المصادر المطبوعة
342	3- المراجع العربية
349	4- المراجع الأجنبية
350	5- الرسائل والأطاريح الجامعية
351	6- المقالات العربية
356	7- المقالات الأجنبية
357	8- البوابات والمواقع الإلكترونية
358	فهرس المحتويات